□ الباب الأول □

اعتقادهم في مصادر الإسلام

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عقيدتهم في كتاب الله.

الفصل الثانى: عقيدتهم في السنة

الفصل الثالث: عقيدتهم في الإجماع.

□ الفصــل الأول □

اعتقادهم في القرآن الكريم

□ الفصل الأول □

اعتقادهم في القرآن الكريم

في هذا الفصل نتناول- بمشيئة الله- أقوال الشيعة التي تبين اعتقادهم في كتاب الله سبحانه، فنعرض- أولاً- لمذهبهم في حجية القرآن وخروجهم في هذا الأمر عما أجمع عليه المسلمون وذلك بقولهم إن القرآن ليس بحجة إلا بقيم (هو أحد الاثنى عشر)، وكذا قولهم: إن علم القرآن عند الأئمة، وقد اختصوا بمعرفته لا يشركهم فيه أحد، وكذا زعمهم بأن قول الإمام يخصص عام القرآن، ويقيد مطلقه.. إلخ.

ثم نعرض- ثانياً- لعقيدتهم في تأويل القرآن، ونتناول فيه قولهم بأن للقرآن معاني باطنة لا يعرفها إلا الأئمة، وقولهم الآخر: بأن جل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم.

ثم نتناول- ثالثاً- عقيدتهم في نص القرآن وندرس هل الشيعة تقول بنقص القرآن وتغييره.

هذا والشيعة تقول بأن القرآن مخلوق، حيث اقتفت أثر المعتزلة في ذلك، وسنتناول هذه المسألة في فصل عقيدتهم في الأسماء والصفات- إن شاء الله-.

كما أن للشيعة دعوى شائعة في كتبها، ولم أر من خصها بدراسة، أو إشارة، وهي دعواهم تنزل كتب إلهية على الأئمة، وقد خفيت هذه المسألة حتى رأيت من الباحثين من خلط بينها وبين ما ينسب للشيعة من قولهم بتحريف القرآن كجولد سيهر، ومحب الدين الخطيب، وإحسان إلهي ظهير.

وكذلك تدعي الشيعة بأن عند أئمتها جميع الكتب التي نزلت على الأنبياء.

وسنعرض لهذه المسألة والتي قبلها في مبحث «الإيمان بالكتب» والذي هو أحد أركان الإيمان. وإنما أشرت إليها هنا حتى يتسنى تصور عقائدهم المتعلقة بكتاب الله في مكان واحد، وقد أرجأت الحديث عن المسائل الثلاث للموضعين المذكورين، لأنهما بها أولى فيما يظهر.

هذا وعقائد الشيعة الاثنى عشرية في كتاب الله بهذه الصورة لم تنل العناية ممن تناول مسألة الشيعة- حسب اطلاعي- وقد أكثر المعاصرون من الحديث عن مسألة واحدة وهي ما يقال عن الشيعة من قولهم بنقص القرآن وتغييره. وسنرى أيضاً أن هذه القضية لم تسلم من الخلط والتعميم انسياقاً وراء ما قاله غلاة الشيعة في هذه المسألة؛ والله المستعان.

* * *

□ المبحث الأول □

اعتقادهم في حجية القرآن

سنقسم هذا المبحث إلى مسائل ثلاث: الأولى قولهم: إن القرآن ليس بحجة إلا بقيم، والثانية: حصر علم القرآن ومعرفته بالأئمة، والثالثة: زعمهم بأن قول الإمام يخصص عام القرآن، ويقيد مطلقه.. إلخ.

المسألة الأولى: اعتقادهم أن القرآن ليس حجة إلا بقيم:

أثناء مطالعاتي في كتب الشيعة رأيت هذه المسألة يؤكد عليها في أكثر من كتاب من كتبهم المعتمدة عندهم، وما كان يخطر بالبال أن تذهب طائفة من الطوائف التي تزعم لنفسها الإسلام إلى القول: «بأن القرآن ليس حجة» والله يقول- لمن طلب آية تدل على صدق الرسول-: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾[1].

فالقرآن العظيم هو الشاهد والدليل والحجة، ولكن شيخ الشيعة ومن يسمونه بـ ثقة الإسلام (الكليني) يروي في كتابه: أصول الكافي والذي هو عندهم كصحيح البخاري عند أهل السنة[2] يروي مانصه: «... أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم.. وأن علياً كان قيم القرآن وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله»[3].

---

(١) العنكبوت: آية: ٥١.

(٢) انظر: فصل «اعتقادهم في السنة» من هذه الرسالة.

(٣) أصول الكافي: ١/١٨٨.

كما توجد هذه المقالة أيضاً في طائفة من كتبهم المعتمدة كرجال الكشي[1]، وعلل للشرائع[2]، والمحاسن[3]، ووسائل الشيعة[4]. وغيرها.

فماذا يعنون بهذه العقيدة: أيعنون بذلك أن النص القرآني لا يمكن أن يحتج به إلا بالرجوع لقول الإمام؟ وهذا يعني أن الحجة هي في قول الإمام لا قول الرحمن، أم يعنون أن القرآن لا يؤخذ بنظامه إلا بقوة السلطان وهو القيم على تنفيذه؟ ولكن ورد عندهم في تتمة النص ما ينفي هذا الاحتمال وهو قولهم: «فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجيء، والقدري، والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته فعرفت أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم»[5]. ومعنى هذا أن قول الإمام هو أفصح من كلام الرحمن، ويظهر من هذا أنهم يرون أن الحجة في قول الإمام لأنه الأقدر على البيان من القرآن، ولهذا سموه بالقرآن الصامت وسموا الإمام بالقرآن الناطق ويروون عن عليّ أنه قال: «هذا كتاب الله الصامت وأنا كتاب الله الناطق»[6]. وقال: «ذلك القرآن فاستنطقوه فلن ينطق لكم أخبركم عنه...»[7].

ويقولون- في رواياتهم: «وعليٌّ تفسير كتاب الله»[8]، ومرة أخرى يدعون بأن الأئمة هم القرآن نفسه[9]، وحيناً يزعمون بأن القرآن لم يفسر إلا لرجل

---

(١) رجال الكشي: ص٤٢٠.

(٢) الصدوق/ علل الشرائع: ص١٩٢.

(٣) البرقي/ المحاسن: ص٢٦٨.

(٤) الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١٤١/١٨.

(٥) نفس الموضع من المصادر السابقة.

(٦) الحر العاملي/ الفصول المهمة: ص٢٣٥.

(٧) أصول الكافي: ٦١/١.

(٨) البحار: ٣٧/ ٢٠٩، الطبرسي/ الاحتجاج: ص٣١-٣٣، البروجردي تفسير الصراط المستقيم: ٢٠/٣٠.

(٩) ولهذا نجدهم يفسرون قوله سبحانه: ﴿.. **واتبعوا النور الذي أنزل معه**..﴾ يقولون: النور: علي والأئمة عليهم السلام (فالأئمة بناء على هذا أنزلوا من السماء إنزالا) الكافي: ١٩٤/١،=

واحد هو علي[1]. وما ندري لم يكون عليّ قيم القرآن وهو القرآن نفسه، وإذا كان هو القرآن أو القيم عليه فلماذا يفسر له وكيف يفسر له وهو تفسيره؟ إنها أقوال يضرب بعضها بعضاً وهي برهان أكيد على أنها من وضع زنديق أراد إفساد دين المسلمين وكيف يقال مثل ذلك في كتاب أنزله الله سبحانه ليكون هداية للناس ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[2].

قال الخليفة الراشد علي- رضي الله عنه-: «كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل

= ويفسرون قوله تعالى: ﴿**وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لايرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل مايكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا مايوحى إلي**﴾ [يونس: آية١٥].

يقولون: ائت بقرآن غير هذا أو بدله يعني: أمير المؤمنين.

(انظر: تفسير العياشي: ٢/ ١٢٠، أصول الكافي: ١/ ٤١٩، تفسير البرهان: ٢/ ١٨٠، تفسير نور الثقلين: ٢/ ٢٩٦، تفسير القمي: ١/ ٣١٠، بحار الأنوار: ٣٦/ ٨٠).

ومثل ذلك تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿**أم يقولون تقوله بل لايؤمنون فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين**﴾ [الطور: آية: ٣٣، ٣٤].

جاء في تفسير القمي: «أم يقولون تقوله» يعني: أمير المؤمنين «بل لايؤمنون أنه لم يتقوله ولم يقمه برأيه» ثم قال: «فليأتوا بحديث مثله» أي: رجل مثله «من عند الله إن كانوا صادقين».

(انظر: تفسير القمي: ٢/ ٣٣٣، البحراني/ البرهان في تفسير القرآن: ٤/ ٢٤٢، بحار الأنوار: ٣٦/ ٨٥). ومثل ذلك كثير.

(١) أصول الكافي: ١/ ٢٥٠.

(٢) الإسراء، آية: ٩.

به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم»[1].

وقال ابن عباس- رضي الله عنه- تضمن الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا ولايشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾[2].

ومسألة أن كتاب الله هو الحجة والإمام لا تحتاج إلى بسط الأدلة، والتوسع في إقامة البراهين، ولقد آثرنا فيما عرضنا من دليل أن نأخذه من كتاب الله سبحانه، ومما جاء عن بعض أهل البيت في مصادر أهل السنة. وقبل أن ننهي الحديث في هذه القضية نشير إلى ما ينقضها من كتب الشيعة نفسها كبرهان على تناقضهم، كما نشير إلى الهدف من وضع تلك المقالة.

ففي بعض مصادرهم المعتمدة جاء النص التالي: «ذكر الرضا- رضي الله عنه-يوماً القرآن فعظم الحجة فيه.. فقال: هو حبل الله المتين وعروته الوثقى..

---

(١) قال ابن كثير في تعليقه على هذا الخبر: وقد وهم بعضهم في رفعه وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي- رضي الله عنه- (انظر: ابن كثير/ فضائل القرآن: ص١٥). وقد أخرجه مرفوعاً الترمذي، في ثواب القرآن، باب ماجاء في فضل القرآن رقم (٢٩٠٦): ١٧٢/٤، والدارمي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل القرآن ص: ٨٣١، ورواه الإمام أحمد في مسنده: ٧٠٣/٢ رقم (٧٠٤)- (تحقيق أحمد شاكر).
والحديث في سنده مقال. قال الترمذي: «هذا حديث لانعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث (أحد رجال السند) مقال. (انظر الترمذي: ١٧٢/٤)، وقال الحافظ ابن العربي المالكي وحديث الحارث لاينبغي أن يعول عليه. (انظر: عارضة الأحوذي: ٣٠/١١). قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده ضعيف جداً من أجل الحارث. (انظر: المسند ٧٠٤/٢). وقال الشيخ الألباني: إسناده ضعيف، فيه الحارث الأعور، وهو لين، بل اتهمه بعض الأئمة بالكذب، ولعل أصله موقوف على عليّ- رضي الله عنه- فأخطأ الحارث فرفعه إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- (انظر: شرح الطحاوية، الطبعة التي خرج أحاديثها الألباني ص: ٦٨). وهذا الأثر مروى عن علي في كتب الشيعة. انظر: تفسير العياشي: ٣/١، البرهان: ٧/١، تفسير الصافي: ١٥/١، بحار الأنوار: ٧/١٩.

(٢) انظر: تفسير ابن جرير الطبري: ٢٢٥/١٦.

جعل دليل البرهان[1]، وحجة على كل إنسان، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد»[2].

وفي نص آخر لهم: «.. فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن، فإنه شافع مشفع، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل..»[3].

وفي نهج البلاغة المنسوب لعلي[4]- رضي الله عنه- والذي هو عند الشيعة: لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[5] جاء النص التالي: «فالقرآن آمر زاجر، وصامت ناطق، حجة الله على خلقه...»[6].

ولهذه النصوص شواهد أخرى وهي تكشف لنا مدى التناقض والاضطراب الواقع في مصادر هؤلاء القوم، فرواياتهم- كما ترى- يعارض بعضها بعضاً، لكنهم في حالة التناقض تلك قد وضعوا لهم منهجاً خطيراً وهو الأخذ بما خالف العامة- وهم أهل السنة عندهم- كما سيأتي تفصيل ذلك في معتقدهم في الإجماع- فيأخذون بالجانب الشاذ عن الجماعة، وإن جاء نص يخالفه، وإن استيقظ شيخ

---

(١) كذا وردت في المصدر المنقول عنه، وقد تكون صوابها «الحيران» لأن البرهان لايحتاج إلى دليل.

(٢) انظر: (المجلسي/ البحار: ٩٢/١٤، ابن بابويه/ عيون أخبار الرضا: ٢/١٣٠).

(٣) انظر: تفسير العياشي: ١/٢، البحار: ٩٢/١٧.

(٤) لقد شك في صحة نسبة الكتاب إلى علي النقاد قديماً وحديثاً. قال الذهبي: «ومن طالع نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي- رضي الله عنه- ثم بين علامات ذلك. انظر: ميزان الاعتدال: ٣/١٢٤، ترجمة الشريف المرتضى. وسيأتي- إن شاء الله- حديث عنه في فصل السنة، وذكر للمصادر الناقدة له.

(٥) ذكر الهادي كاشف الغطا (أحد شيوخ الشيعة المعاصرين) أن إنكار نسبته إلى علي يعد عندهم من انكار الضروريات. وقال: «إن جميع مافيه حاله كحال مايروى عن النبي- صلى الله عليه وآله وسلم-.

انظر: مدارك نهج البلاغة ص: ١٩٠.

(٦) نهج البلاغة ص: ٢٦٥، تحقيق صبحي الصالح، البحار: ٩٢/٢٠.

من شيوخهم واستمع إلى نداء الحق وأعلن مخالفته لضلالهم قالوا في ذلك كله: تقية- كما سيأتي في مبحث التقية- والمتأمل لتلك المقالة التي تواترت في كتب الشيعة يلاحظ أنها من وضع عدو حاقد أراد أن يصد الشيعة عن كتاب الله سبحانه، ويضلهم عن هدى الله، فما دامت تلك المقالة ربطت حجية القرآن بوجود القيم، والقيم هو أحد الأئمة الاثنى عشر، لأن القرآن فسر لرجل واحد وهو عليّ، وقد انتقل علم القرآن من عليّ إلى سائر الأئمة الاثني عشر، كل إمام يعهد بهذا العلم إلى من بعده، حتى انتهى إلى الإمام الثاني عشر[1] وهو غائب مفقود عند الاثني عشرية منذ ما يزيد على أحد عشر قرناً، ومعدوم عند طوائف من الشيعة وغيرهم.. فما دامت هذه المقالة ربطت حجية القرآن بهذا الغائب أو المعدوم فكأن نهايتها أن الاحتجاج بالقرآن متوقف لغياب قيمه أو عدمه، وأنه لا يرجع إلى كتاب الله، ولا يعرج عليه في مقام الاستدلال، لأن الحجة في قول الإمام فقط، وهو غائب فلا حجة فيه حينئذ، ولذلك فإن طائفة الأخبارية من الاثنى عشرية «أنكروا- كما يعترف شيوخ الاثنى عشرية- الأدلة الثلاثة[2] بما فيها القرآن الكريم، وخصوا الدليل بالواحد منها أعني الأخبار فلذلك سمو بالاسم المذكور»[3].

وحسبك بهذا ضلال، وإضلال عن صراط الله... وتلك ليست هي نهاية التآمر على كتاب الله، وعلى الشيعة، ولكنها حلقة من حلقات، ومؤامرة ضمن سلسلة مؤامرات طوحت بالشيعة بعيداً عن جماعة المسلمين، وهي مقدمة، أو إرهاص لبدء المحاولة في تفسير كتاب الله على غير وجهه، وزعمهم أن هذا هو ما جاء عن القيم والإمام من أهل البيت، والحجة فيه لا في غيره، وهو الناطق عن القرآن، والمبين له.. ولا حجة في القرآن إلا به.

---

(١) سنبين هذا بالتفصيل- إن شاء الله- في فصل السنة.

(٢) يعني: الإجماع، والعقل، والقرآن الكريم.

(٣) انظر: التقليد في الشريعة الإسلامية ص: ٩٣، وقد مضى الحديث عن ذلك ص: ١١٦-١١٧ من هذه الرسالة.

□ **المسألة الثانية:** اعتقادهم بأن الأئمة اختصوا بمعرفة القرآن لايشركهم فيه أحد: فإنه مما علم من الإسلام بالضرورة أن علم القرآن لم يكن سراً تتوارثه سلالة معينة، و لم يكن لعلي اختصاص بهذا دون سائر صحابة رسول الله- ﷺ-، وأن الصحابة رضوان الله عليهم هم الطليعة الأولى الذين حازوا شرف تلقي هذا القرآن عن رسول البشرية محمد بن عبد الله ونقله إلى الأجيال كافة.. ولكن الشيعة تخالف هذا الأصل وتعتقد أن الله سبحانه قد اختص أئمتهم الاثنى عشر بعلم القرآن كله، وأنهم اختصوا بتأويله، وأن من طلب علم القرآن من غيرهم فقد ضل.

وتذكر بعض مصادر أهل السنة بأن بداية هذه المقالة، وجذورها الأولى ترجع لابن سبأ فهو القائل: «بأن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي»[1] وقد استفاض ذكر هذه المقالة في كتب الاثنى عشرية بألوان الأخبار وصنوف الروايات:

١- جاء في أصول الكافي في خبر طويل عن أبي عبد الله قال: «إن الناس يكفيهم القرآن لو وجدوا له مفسراً، وإن رسول الله- صلى الله عليه وآله- فسره لرجل واحد، وفسر للأمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب»[2].

٢- وجاء في طائفة من مصادر الشيعة المعتمدة لديهم أن رسول الله- صلى الله عليه وآله- قال: «إن الله أنزل عليّ القرآن وهو الذي من خالفه ضل، ومن يبتغي علمه عند غير عليّ هلك»[3].

٣- وزعمت أيضاً كتب الشيعة أن أبا جعفر قال: يا قتادة أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون، فقال أبو جعفر- رضي الله عنه-: «بلغني أنك تفسر

---

(١) الجوزجاني/ أحوال الرجال ص: ٣٨.

(٢) أصول الكافي: ١/٢٥، وسائل الشيعة: ١٨/١٣١.

(٣) وسائل الشيعة: ١٨/١٣٨، وانظر: بحار الأنوار: ٧/٣٠٢، ١٩/٢٣، الطبري (الرافضي)/ بشارة المصطفى ص: ١٦، أمالي الصدوق ص: ٤٠.

القرآن؟ فقال له قتادة: نعم- إلى أن قال- ويحك يا قتادة إنما يعرف القرآن من خوطب به»[١].

٤- وفي تفسير فرات: «.. إنما على الناس أن يقرأوا القرآن كما أنزل، فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاهتداء بنا وإلينا»[٢].

ورواياتهم في هذا الباب كثيرة جداً، ولو ذهبت أنقل ما بين يدي منها لاستغرق مجلداً.

ففي الكافي مجموعة من الأبواب كل باب يتضمن طائفة من أخبارهم في هذا الموضوع مثل:

باب أن الأئمة- رضي الله عنهم- ولاة أمر الله وخزنة علمه[٣].
باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة[٤].
باب أن من وصفه الله تعالى في كتابه بالعلم هم الأئمة[٥].
باب أن الراسخين في العلم هم الأئمة[٦].
باب أن الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم[٧].

أما صاحب البحار فقد ضرب بسهم وافر- كعادته- في هذا المضمار، ومن أبوابه في ذلك:

---

(١) الكافي، كتاب الروضة: ١٢/ ٤١٥، رقم (٤٨٥)، المطبوع مع شرح جامع للمازندراني)، وسائل الشيعة: ١٣٦/١٨، تفسير الصافي: ٢١/١-٢٢، البرهان في تفسير القرآن: ١٨/١، بحار الأنوار: ٢٤/ ٢٣٧- ٢٣٨.

(٢) تفسير فرات ص: ٩١، وسائل الشيعة: ١٤٩/١٨.

(٣) أصول الكافي: ١٩٢/١.

(٤) المصدر السابق: ٢١٠/١.

(٥) المصدر السابق: ٢١٢/١.

(٦) المصدر السابق: ٢١٣/١.

(٧) المصدر السابق: ٢١٣/١.

باب أنهم أهل علم القرآن، وذكر في هذا الباب ٥٤ رواية[١].

وباب أنهم خزان الله على علمه وفيه ١٤ رواية[٢].

كما ذكر أيضاً طائفة من روايات هذا الموضوع ضمن:

«باب أنهم لا يحجب عنهم علم السماء والأرض»[٣].

وباب أنهم لا يحجب عنهم شيء[٤].

وفي وسائل الشيعة للحر العاملي «باب عدم جواز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر القرآن إلا بعد معرفة تفسيرها من كلام الأئمة- رضي الله عنهم- فيه ثمانون حديثاً من أحاديثهم»[٥].

وفي الفصول المهمة في أصول الأئمة «باب أنه لا يعرف تفسير القرآن إلا الأئمة»[٦].

وفي تفسير الصافي يخصص إحدى مقدمات تفسيره لهذه القضية وهي: «المقدمة الثانية في نبذ مما جاء في أن علم القرآن كله إنما هو عند أهل البيت- رضي الله عنهم»[٧].

أما صاحب مقدمة البرهان فيقول: الفصل الخامس في بيان ما يدل على أن علم تأويل القرآن بل كله عند أهل البيت- عليهم السلام[٨]-. ويذكر في هذا الفصل طائفة من أخبارهم في هذه المسألة، ثم يقول: «أقول والأخبار في

---

(١) البحار: ٢٣/ ١٨٨- ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق: ١٠٥/٢٦.

(٣) المصدر السابق: ١٠٩/٢٦.

(٤) المصدر السابق: ١٣٧/٢٦.

(٥) وسائل الشيعة: ١٢٩/١٨-١٥٢.

(٦) الحر العاملي/ الفصول المهمة ص: ١٧٣.

(٧) تفسير الصافي: ١٩/١.

(٨) مقدمة البرهان: ص١٥.

هذا الباب أكثر من أن تحصى»[1].

ولو ذهبنا نستقصي الكتب الشيعية التي تعرضت لهذا لطال بنا المقام، لأن هذا من أصولهم، قال أحد آياتهم[2]: «اعلم أن علم القرآن مخزون عند أهل البيت وهو مما قضت به ضرورة المذهب»[3].

ومن العجب أنهم بدعواهم أن علم القرآن عند الأئمة نسبوا إلى الأئمة علم كل شيء، فيقول أبو عبد الله- كما يزعمون-: «إني لأعلم ما في السموات وأعلم ما في الأرضين، وأعلم ما في الجنة، وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون، ثم مكث هنيئة فرأى أن ذلك كبر على من سمعه فقال: علمت ذلك من كتاب الله أن الله يقول: فيه تبيان كل شيء»[4]. لاحظ أن هذا النص الذي يزعم صاحبه- ونبريء جعفراً منه، فإمامته ودينه ينفيان ذلك عنه- العلم بكل شيء يجهل أقرب الأشياء لديه.. حيث إن القرآن ليس فيه (تبيان كل شيء) وإنما هذا تحريف لقوله تعالى: ﴿تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾[5]. وهو يزعم أن هذه آية من القرآن ففضحه الله بذلك.. وهذا برهان أن هذه النصوص من وضع ملحد اندس في صفوف المسلمين للكيد للإسلام وأهله.

□ مناقشة هذه المقالة ونقدها:

أ- مناقشة النصوص:

كما يلاحظ القاريء أنه لا يسمح المقام بجمع نصوصهم في هذه المسألة لكثرتها، إذ جمعها ونقدها يستغرق صفحات كثيرة.. وحسبنا أننا ذكرنا بعض

---

(١) المصدر السابق: ص١٦.

(٢) وهو حسين البروجردي من شيوخهم المعاصرين.

(٣) تفسير الصراط المستقيم: ٣/٤.

(٤) البحار: ٢٦/١١١.

(٥) النحل، آية: ٨٩.

الأمثلة عليها، إذ كلها تحوم حول معنى واحد، هو اختصاص الأئمة الاثنى عشر بعلم القرآن، وأنه مخزون عندهم، وبه يعلمون كل شيء.. وسنتوقف عند كل نص عرضناه لنناقشه ونحلله.. ثم نعود لأصل المقالة وننقدها:

□ **النص الأول:** (الذي يقول بأن الرسول لم يبين القرآن إلا لعلي...)

الله سبحانه يقول: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1]

وكتب الشيعة تقول- كما سلف- ليست من وظيفة الرسول بيان القرآن للناس، وإنما مهمته بيان «شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب» أما بيان القرآن للناس وتفسيره فهو رسالة عليّ لا محمد[2].

وكلام الاثنى عشرية هنا يذكر بكلام فرقة من فرق الغلاة وهم الغرابية التي قالت: إن محمداً- ﷺ- كان أشبه بعلي من الغراب بالغراب، وأن الله عز وجل بعث جبريل عليه السلام بالوحي إلى علي فغلط جبريل عليه السلام وأنزل الوحي على محمد[3].

ما الفرق بين هذه المقالة، ونص الاثنى عشرية؟! إن الاثنى عشرية أعطوا علياً الرسالة بدون دعوى الغلط، وزعموا أن رسالة النبي- ﷺ- التعريف بعلي فقط.

وأترك للقاريء تدبر بقية المعاني فهي ناطقة بذاتها.

---

(١) النحل: آية: ٤٤.

(٢) انظر نصه ص (١٣٣).

(٣) ابن حزم/ الفصل: ٥/٤٢، وانظر: البغدادي/ الفرق بين الفرق ص: ٢٥٠، الإسفراييني/ التبصير في الدين: ص٧٤، ابن المرتضى/ المنية والأمل ص: ٣٠، الملطي/ التنبيه والرد ص: ١٥٨ وسماها (الجمهورية).

□ **النص الثاني:**

يقول بأن من ابتغى علم القرآن عند غير علي فقد هلك[1].

أقول من ابتغى علم القرآن من القرآن، أو من سنة المصطفى- ﷺ-، أو من صحابة رسول الله- ﷺ- بما فيهم علي فقد اهتدى،والقول بأن من طلب علم القرآن عند غير علي هلك ليس من دين الإسلام، وهو مما علم بطلانه من الإسلام بالضرورة، فلم يخص النبي- ﷺ- أحداً من الصحابة بعلم من الشريعة دون الآخرين. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فالآية تدل على أن البيان للناس وليس لفرد أو طائفة منهم ولو كانوا أهل بيته.

وقد نفى أمير المؤمنين علي أن يكون قد خصه رسول الله- ﷺ- بعلم دون الناس[2].

وقد خاطب النبي- ﷺ- الصحابة، ومن بعدهم، ورغبهم في تبليغ سنته ولم يخص أحداً منهم فقال- كما يروي زيد بن ثابت وغيره-: «**نضّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه...**»[3]. وقد روت هذا الحديث كتب الاثنى

---

(١) انظر نصه ص: (١٣٣).

(٢) تقدم الاشارة لهذا الحديث، وتخريجه من كتب السنة: ص: (٧٩).

(٣) أخرجه أحمد: ١٨٣/٥، واللفظ له، والدارمي/ مقدمة، باب الاقتداء بالعلماء: ٧٣/١، وأبو داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم: ٦٨/٤-٦٩، وابن ماجه، المقدمة، باب من بلغ علماً: ٨٤/١، والترمذي في كتاب العلم، باب ماجاء في الحث على تبليغ السماع: ٣٣/٥-٣٤، وابن حبان في صحيحه (انظر: موارد الظمآن، كتاب العلم، باب رواية الحديث لمن فهمه ولمن لم يفهمه ص: ٤٧)، قال ابن حجر في تخريج المختصر: حديث زيد بن ثابت هذا صحيح خرجه أحمد وأبو داود، وابن حبان، وابن أبي حاتم، والخطيب، وأبو نعيم، والطيالسي، والترمذي، وفي الباب عن معاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وأنس وغيرهم.
(انظر: فيض القدير: ٢٨٥/٦). وقد ذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٦٨٩/١- ٦٩٠، وللشيخ عبد المحسن العباد دراسة حول هذا الحديث بعنوان: «دراسة حديث نضر الله امرءاً سمع مقالتي» رواية ودراية.

عشرية المعتمدة[١] فيكون حجة عليها.

☐ **أما النص الثالث:**

فهو يدعي أن القرآن لم يخاطب به سوى الأئمة الاثنى عشر، ومن هنا فلا يعرف القرآن سواهم (إنما يعرف القرآن من خوطب به)[٢]، ولهذا يعتبر صحابة رسول الله، والتابعون وأئمة الإسلام على امتداد العصور قد (هلكوا وأهلكوا) بقيامهم بتفسير القرآن وفق أصوله، أو اعتقادهم أن في كتاب الله ما لا يعذر أحد بجهالته، ومنه ما تعرفه العرب من كلامها، ومنه ما لا يعرفه إلا العلماء، ومنه ما لا يعلمه إلا الله[٣].

فالشيعة تزعم أنه لا يعرف القرآن سوى الأئمة، وأنهم يعرفون القرآن كله.

وهذه دعوى تفتقر إلى الدليل، وزعم يكذبه العقل والنقل، وينقضه واقع التفسير عندهم- كما سيأتي-.

☐ **النص الرابع:**

يبين أن وظيفة الناس جميعاً سوى الأئمة الاثنى عشر هو قراءة القرآن فقط. ولا يجوز لأحد أن يتولى منصب تفسير القرآن[٤]، حتى ولا رسول الله- ﷺ- لأن وظيفته بيان «شأن ذلك الرجل..» كما أنه من باب أولى ليس لأحد من الصحابة والسلف والأئمة أن يتولى شيئاً من ذلك، وإن احتاج أحد لتفسير آية فليرجع إلى من عنده علم القرآن: إلى أئمتهم.. وماذا سيجد من يرجع إلى تفاسير الشيعة كتفسير القمي والعياشي، والبرهان وتفسير الصافي، أو مافي الكافي، والبحار

---

(١) انظر: أصول الكافي: ١/٤٠٣، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١٨/٦٣.

(٢) انظر: ص (١٣٣-١٣٤).

(٣) روي هذا المعنى عن ابن عباس (انظر: تفسير الطبري: ١/٧٦ تحقيق وتخريج أحمد شاكر، ومحمود شاكر، وانظر: تفسير ابن كثير: ١/٥.

(٤) انظر نصه ص: (١٣٤).

من تفسير لآيات القرآن يزعمون نسبتها لأئمتهم.. سيجد تأويلات باطنية ليس لها صلة بنص القرآن، ولا سياق الآيات ولا معانيها ومفهوماتها.. كما سنرى نماذج من ذلك.

إن أوضح برهان في رد هذه الدعاوى هو واقع التفسير عند هؤلاء القوم، ثم إن النص المذكور يدعو إلى الإعراض عن تدبر القرآن وفهم معانيه وهذا من الصد عن دين الله وشرعه.. ولعل الدافع لوضع مثل هذه الروايات هو محاولة منع جمهور الشيعة من قراءة كتاب الله وتدبره وفهمه لأن في ذلك افتضاحاً لكذب مؤسسي هذا المذهب وكشفاً لأضاليلهم وتعرية لمناهجهم الباطنية في تأويل كتاب الله.

□ ب- نقد هذه المقالة:

تقوم هذه المقالة على أن الرسول- ﷺ- أودع علياً علم القرآن، وقد وجد لهذه المقالة أصل في حياة أمير المؤمنين، وأظهرت السبئية القول بأن عند علي غير ما عند الناس فنفى أمير المؤمنين ذلك نفياً قاطعاً وقال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهماً يعطى رجل في كتابه...»[1]- كما مر-.

ومما يجب أن يعلم أن النبي- ﷺ- بين لأصحابه معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2] يتناول هذا وهذا. وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي[3]: «حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن-كعثمان بن

---

(١) تقدم تخريجه ص: (٧٩).

(٢) النحل: آية: ٤٤.

(٣) مقرىء الكوفة الإمام العلم عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي- صلى الله عليه وسلم-، وقد أخذ القراءات عن عثمان، وعلي، وزيد، وأبي، وابن مسعود.. =

عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما- أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي- ﷺ- عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً»[1]. ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ ﴾[2]. وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾[3]. وقال: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ ﴾[4]. وتدبر القرآن بدون فهم معانيه لا يمكن، وكذلك قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[5]. وعقل القرآن متضمن لفهمه، ومن المعلوم أن كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه فالقرآن أولى بذلك.

ولهذا لم تعد فئة من الشيعة تهضم هذه المقالة. وخرجت عن القول بكل

= (انظر: الذهبي/ سير أعلام النبلاء: ٢٦٧/٤، السيوطي/ طبقات الحفاظ: ص١٩).
وهو غير أبي عبد الرحمن السلمي شيخ الصوفية، صاحب حقائق التفسير (ت٤١٢) الذي نسب إلى جعفر الصادق أقوالاً في تأويل القرآن على طريقة الباطنية.
وجعفر بريء من ذلك (انظر: ابن تيمية/ منهاج السنة: ١٤٦/٤، والفتاوى: ٢٤٢/١٣-٢٤٣، وانظر في ترجمة السلمي الأخير: الخطيب البغدادي/ تاريخ بغداد: ٢٤٨/٢-٢٤٩، الذهبي ميزان الاعتدال: ٥٢٣/٣.

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الاسلام: ٣٣١/١٣، وقد أخرجه الطبري في تفسيره: ٨٠/١، وقال المحقق في تعليقه على هذا الأثر: «هذا إسناد صحيح متصل». انظر: تفسير الطبري، تحقيق وتعليق محمود شاكر، وأحمد شاكر. وأخرجه الطبرى: ٨٠/١ من طريق الحسين بن واقد، حدثنا الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن.
قال المحقق: «هذا إسناد صحيح». وهو موقوف على ابن مسعود، ولكنه مرفوع معنى، لأن ابن مسعود إنما تعلم القرآن من رسول الله- صلى الله عليه وسلم-.
فهو يحكي ماكان في ذلك العهد النبوي المنير (المصدر السابق ٨٠/١) وقال شعيب الأرناؤوط: «رجاله ثقات». انظر تعليقه على سير أعلام النبلاء: ٢٧٠/٤.

(٢) سورة ص: آية: ٢٩.

(٣) النساء آية: ٨٢، محمد: آية: ٢٤.

(٤) المؤمنون آية: ٦٨.

(٥) يوسف آية: ٢.

ما فيها فقالت بأن ظواهر القرآن لا يختص بعلمها الاثنا عشر، بل يشركهم غيرهم فيها، أما بواطن الآيات فمن اختصاص الأئمة، وقام خلاف كبير حول حجية ظواهر القرآن بين الأخباريين والأصوليين، فالفئة الأولى ترى أنه لا يعلم تفسير القرآن كله ظاهره وباطنه إلا الأئمة، والأخرى ترى حجية ظواهر القرآن لعموم الأدلة في الدعوة لتدبر القرآن وفهمه[1].

أن دعوى أن القرآن لم يفسر إلا لعلي هي مخالفة لقول الله سبحانه: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[2]. فالبيان للناس لا لعلي وحده- كما سبق-. فليس لمن قال بهذه المقالة إلا أحد طريقين: إما القول بأن الرسول لم يبلغ ما أنزل إليه، وإما أن يكذب القرآن، وهي مخالفة للعقل وما علم من الإسلام بالضرورة، ودعوى أن علم القرآن اختص به الأئمة ينافيه اشتهار عدد كبير من صحابة رسول الله- ﷺ- بتفسير القرآن كالخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت وغيرهم. «وكان علي- رضي الله عنه- يثني على تفسير ابن عباس»[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر علي، وابن عباس يروي عن غير واحد من الصحابة يروي عن عمر وأبي هريرة وعبد الرحمن بن عوف وعن زيد بن ثابت وأبي بن كعب وأسامة بن زيد وغير واحد من المهاجرين والأنصار. وروايته عن علي قليلة جداً، ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن

---

(١) تعرضت لهذه المسألة كثير من كتب التفسير وأصول الفقه عندهم. انظر: الخوئي/ البيان: ص٢٦٣ ومابعدها، البروجردي/ تفسير الصراط المستقيم: ١٧٥/٢ ومابعدها، المظفر/ أصول الفقه: ١٣٠/٣، الحكيم/ الأصول العامة للفقه المقارن: ص١٠٢- ١٠٥، الميثمي/ قوامع الفضول: ص٢٩٨.

(٢) النحل: آية: ٤٤.

(٣) انظر: ابن عطية/ المحرر الوجيز: ١٩/١، ابن جزي/ التسهيل: ٩/١.

علي، وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وغيرهم... وما يعرف بأيدى المسلمين تفسير ثابت عن علي، وهذه كتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذي منها عن علي قليل جداً، وما ينقل من التفسير عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر[1].

ثم إن تعميم القول بأن الأئمة يعلمون القرآن كله غلو فاحش، ذلك أنه كما يقول ابن جرير الطبري: إن مما أنزل الله من القرآن ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول- ﷺ- وذلك تفصيل ما هو مجمل في ظاهر التنزيل، وبالعباد إلى تفسيره الحاجة من شرائع الدين كأوامره، ونواهيه، وحلاله وحرامه، وحدوده وفرائضه. فلا يعلم أحد من خلق الله تأويل ذلك إلا ببيان الرسول- ﷺ-، ولا يعلمه رسول الله إلا بوحي الله. ومنه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار، وذلك ما فيه من أمور استأثر الله بعلمها كوقت قيام الساعة والنفخ في الصور.. ومنه مايعلم تأويله كل ذي علم باللسان العربي الذي نزل به القرآن[2].

هذا وقولهم: إن علم القرآن انفرد بنقله علي يفضي إلى الطعن في تواتر شريعة القرآن من الصحابة إلى سائر الأجيال، لأنه لم ينقلها- على حد زعمهم- عن رسول الله إلا واحدٌ هو عليّ..

وبعد: فهذه المقالة مؤامرة، الهدف منها الصد عن كتاب الله سبحانه والإعراض عن تدبره، واستلهام هديه، والتفكر في عبره، والتأمل في معانيه ومقاصده. فالقرآن في دين الشيعة لا وسيلة لفهم معانيه إلا من طريقة الأئمة الاثنى عشر، أما غيرهم فمحروم من الانتفاع به، وهي محاولة أو حيلة مكشوفة الهدف، مفضوحة القصد، لأن كتاب الله نزل بلسان عربي مبين وخوطب به الناس أجمعون ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[3]، ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ

---

(١) منهاج السنة:٤/١٥٥.

(٢) تفسير الطبري: ١/٧٣- ٧٤، ٨٧-٨٨.

(٣) يوسف: آية: ٢.

﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾[1] وأمر الله عباده بتدبره، والاعتبار بأمثاله، والاتعاظ بمواعظه، ومحال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ولا يعقل تأويله اعتبر بما لا فهم لك به ولا معرفة من البيان والكلام[2].

وهي محاولة للصد عن ذلك العلم العظيم في تفسير القرآن، والذي نقله إلينا صحابة رسول الله - ﷺ - والسلف والأئمة.. فهذه الكنوز العظيمة لا عبرة بها ولا قيمة لها في دين الشيعة، لأنها ليست واردة عن الأئمة الاثنى عشر، وقد صرح بذلك بعض شيوخهم المعاصرين فقال: «إن جميع التفاسير الواردة عن غير أهل البيت لا قيمة لها ولا يعتد بها»[3].

والقيمة في كتب التفسير عندهم وحدها.

وإذا ذهبنا نبحث عن هذه القيمة في كتبهم فماذا نجد؟

لقد حوت كتب التفسير المعتمدة عندهم كتفسير القمي والعياشي والصافي والبرهان وكتب الحديث كالكافي والبحار تأويلات لكتاب الله منسوبة لآل البيت تكشف في الكثير الغالب عن جهل فاضح بكتاب الله، وتأويل منحرف لآياته، وتعسف بالغ في تفسيره، ولا يمكن أن تصح نسبتها لعلماء آل البيت، فهي تأويلات لا تتصل بمدلولات الألفاظ، ولا بمفهومها، ولا بالسياق القرآني - كما سيأتي أمثلة ذلك - ومعنى ذلك - بناءً على هذه العقيدة أن هذا هو مبلغ علم علماء آل البيت، وفي ذلك من الزراية عليهم، ونسبة الجهل إليهم الشيء الكثير من قوم يزعمون محبتهم والتشيع لهم.

وأمر آخر أكبر وأخطر وهي أن تلك التأويلات.. هي علم القرآن، ومعانيه، وأنه لا معنى للقرآن أعظم منها، لأنها خرجت من المصدر الأصيل

(١) آل عمران: آية: ١٣٨.

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٨٢/١.

(٣) محمد رضا النجفي/ الشيعة والرجعة: ص١٩.

والوحيد والصحيح للتلقي. وهذا تهوين من أمر القرآن وشأنه، بل محاربة له وصد عنه بوسيلة ماكرة خبيثة.

* * *

□ **المسألة الثالثة:** اعتقادهم بأن قول الإمام بنسخ القرآن ويقيد مطلقه ويخصص عامه..

بناءً على اعتقاد الشيعة بأن الإمام هو قيم القرآن، وهو القرآن الناطق[1] وأنهم هم خزنة علم الله وعيبة[2] وحيه[3]، وأنه بوفاة الرسول- ﷺ- لم يكمل التشريع، بل إن بقية الشريعة أودعها الرسول لعلي، وأخرج علي منها ما يحتاجه عصره، ثم أودع ما بقي لمن بعده وهكذا إلى أن بقيت عند إمامهم الغائب[4].

بناءً على ذلك فإن مسألة تخصيص عام القرآن، أو تقييد مطلقه أو نسخه هي مسألة لم تنته بوفاة الرسول- ﷺ- لأن النص النبوي، والتشريع الإلٰهي استمر ولم ينقطع بوفاة الرسول، بل استمر عندهم إلى بداية القرن الرابع الهجري وذلك بوقوع الغيبة الكبرى[5]. والتي انتهت بها صلتهم بالإمام، وانقطع تلقي الوحي الإلٰهي عنه لأنهم يعتقدون «أن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى»[6].

وقالوا يجوز لمن سمع حديثاً عن أبي عبد الله (يعنون جعفر بن محمد الصادق) أن يرويه عن أبيه أو أحد أجداده بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى[7] فكان

---

(١) انظر مسألة: أن القرآن ليس بحجة إلا بقيم ص: (١٢٧).

(٢) **العيبة**: زبيل من أدم، ومن الرجل موضع سره. انظر: أصول الكافي: (الهامش): ١٩٢/١.

(٣) انظر: أصول الكافي: باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه: ١٩٢/١.

(٤) انظر: فصل السنة.

(٥) انظر: مسألة الغيبة في موضعها من هذه الرسالة.

(٦) المازندراني/ شرح جامع (على الكافي): ٢٧٢/٢.

(٧) المصدر السابق: ٢٧٢/٢.

للإمام- في اعتقادهم- تخصيص القرآن أو تقييده أو نسخه وهو تخصيص أو تقييد أو نسخ للقرآن بالقرآن، لأن قول الإمام كقول الله- كما يفترون-.

ذلك أنهم يرون- كما يقول أحد آياتهم في هذا العصر-: «أن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، ولكنه- سلام الله عليه- أودعها عند أوصيائه: كل وصي يعهد بها إلى الآخر، لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة من عام مخصص، أو مطلق، أو مقيد، أو مجمل مبين إلى أمثال ذلك، فقد يذكر النبي عاماً ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته، وقد لا يذكره أصلاً، بل يودعه عند وصيه إلى وقته»[1].

ومسألة النسخ والتخصيص والتقييد... ليست إلا جزءاً من وظيفة الأئمة الكبرى وهي (التفويض في أمر الدين) والتي يقررها صاحب الكافي في باب يعقده في هذا الشأن بعنوان: «باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله - وإلى الأئمة- عليهم السلام- في أمر الدين»[2].

فالأئمة قد فوضوا في أمر هذا الدين، كما فوض رسول الله- ﷺ-، فلهم حق التشريع. تقول كتب الشيعة عن الأئمة: «إن الله عز وجل.. فوض إلى نبيه -ﷺ- فقال: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾[3] فما فوض إلى رسول الله- صلى الله عليه وآله- فقد فوضه إلينا»[4]. وقال أبو عبد الله- كما تزعم كتب الشيعة-: «لا والله ما فوض الله إلى أحد من خلقه إلا إلى رسول الله- صلى الله عليه وآله- وإلى الأئمة. قال عز وجل: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[5] وهي جارية في الأوصياء»[6].

---

(١) محمد حسين آل كاشف الغطا/ أصل الشيعة ص: ٧٧.

(٢) أصول الكافي: ١/٢٦٥.

(٣) الحشر: آية: ٧.

(٤) أصول الكافي: ١/٢٦٦.

(٥) النساء: آية: ١٠٥.

(٦) أصول الكافي: ١/٢٦٨.

ثم إن الأئمة هم مستودع علوم الملائكة والأنبياء والرسل، وعندهم جميع الكتب التي نزلت من السماء، كما تقرره كتبهم المعتمدة في روايات كثيرة كما سيأتي[1].. فهذه المهام التشريعية هي من فيض هذه العلوم المخزونة عند الأئمة.

أما التطبيق العملي لهذه العقيدة فهو ذلك الكم الهائل من الروايات في مسائل العقيدة وغيرها، والتي شذوا بها عن أمة الإسلام. فمثلاً ألفاظ الكفر والكفار والشرك والمشركين الواردة في كتاب الله سبحانه، والتي تعم كل من كفر بالله وأشرك.. جاءت عندهم روايات كثيرة تخص هذا العموم بالكفر بولاية علي والشرك باتخاذ إمام معه- كما سيأتي[2]- فخصصوا عموم الكتاب بلا مخصص، أو حرفوا النصوص وزعموا أنه تخصيص، واعتبروا مسألة الإمامة أخطر من الشرك والكفر، بلا دليل من عقل أو نقل صحيح، وخرجوا عن إجماع المسلمين، وما تواتر من نصوص الدين، وتجاهلوا حتى اللغة التى نزل بها القرآن العظيم ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[3].

وسنرى أمثلة كثيرة فيما سيأتي لهذا الضرب من التحريف

☐ نقد هذه العقيدة:

* قد ختم الله سبحانه بمحمد- ﷺ- الرسالات، وأكمل برسالته الدين، وانقطع بموته الوحي. وهذه أمور معلومة من دين الإسلام بالضرورة. وهذه المقالة تقوم على إنكار هذه الأركان، أو تنتهي بقائلها إلى ذلك، وهذا بلا شك نقض لحقيقة «شهادة أن محمداً رسول الله» والتي لا يتم إسلام أحد إلا بالإيمان بها.

* ولعل المتأمل لهذه المقالة، والمحلل لأبعادها يدرك أن الهدف من هذه المقالة تبديل دين الإسلام، وتغيير شريعة سيد الأنام. إذ أن كلام الله سبحانه عرضة

---

(١) انظر: فصل السنة، ومبحث «الإيمان بالكتب».

(٢) سيأتي شواهد لذلك في مبحث: أمثلة من تأويلات الشيعة لآيات القرآن، ومبحث توحيد الألوهية.

(٣) يوسف: آية: ٢.

للتبديل والتغيير بناسخ، أو مخصص، أو مقيد، أو مبين، أو عام يزعم شيوخ الشيعة نقله عن أئمتهم. ولعل صورة التغيير تبدو بشكل أوضح وأجلى، إذ أدركنا ما جبل عليه هؤلاء القوم من الكذب، حتى جعلوه ديناً وقربة- كما سيأتي[(١)]- «ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في سائر الطوائف»[(٢)]. وقد شهد طائفة من أئمة المسلمين بأنه لم ير أكذب وأشهد بالزور منهم، وأنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً، وأن الناس كانوا يسمونهم بالكذابين، ونهى أهل العلم عن أخذ الحديث عن هؤلاء الروافض[(٣)]، بل في كتب هؤلاء نصوص تتضمن شكوى آل البيت من كذب هؤلاء وبهتانهم»[(٤)].

* وهذه الدعوى تقوم على أن دين الإسلام ناقص ويحتاج إلى الأئمة الاثنى عشر لإكماله، وأن كتاب الله وسنة رسوله- ﷺ- لم يكمل بهما التشريع.. إذ أن بقية الشريعة مودعة عند الأئمة، وأن رسول الهدى- ﷺ- لم يبلغ ما أنزل إليه من ربه، وإنما كتم بعض ما أنزله إليه وأسره لعلي.. وكل ذلك كفر بالله ورسوله، ومناقضة لأصول الإسلام، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[(٥)]. ويقول سبحانه: ﴿.. وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[(٨)] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ

---

(١) انظر: مسألة التقية.

(٢) انظر: المنتقى: ص٢٢.

(٣) انظر: منهاج السنة: ١/١٦، ١٧، السيوطي/ تدريب الراوي: ١/٣٢٧.

(٤) انظر: البحار: ٢٥/ ٢٦٣، الممقاني/ تنقيح المقال: ١/١٧٤ (المقام الثالث من المقدمة)، وانظر: رجال الكشي رقم: ١٧٤، ٢١٦، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٩، ٥٨٨، ٦٥٩، ٧٤١، ٩٠٩، ١٠٠٧، ١٠٤٧، ١٠٤٨، وسيأتي ذكر بعض ذلك في «اعتقادهم في السنة».

(٥) المائدة: آية: ٣.

(٦) النحل، آية: ٨٩.

(٧) آل عمران، آية: ١٨٧.

﴿... بَعْدِ مَا بَيَّنَّـٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَـٰبِ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّـٰعِنُونَ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ ..﴾[1].

وقد نسب الإمام الأشعري هذه المقالة إلى الصنف الخامس عشر من أصناف الغالية من الشيعة- حسب تقسيمه- فهم الذين «يزعمون أن الأئمة ينسخون الشرائع ويهبط عليهم الملائكة، وتظهر عليهم الأعلام والمعجزات ويوحى إليهم»[2].

وهذه العقائد أصبحت من أصول الاثنى عشرية[3]، لأنها شربت مذاهب الغلاة حتى الثمالة.. وقد أشار أبو جعفر النحاس (المتوفى سنة ٣٣٨هـ) إلى هذه المقالة ولم ينسبها لأحد فقال: «وقال آخرون: باب الناسخ والمنسوخ إلى الإمام، ينسخ ما شاء»[4] وعدّ ذلك من عظيم الكفر ثم بين بطلانه بقوله «لأن النسخ لم يكن إلى النبي ﷺ إلا بالوحي من الله- جل وعز- إما بقرآن مثله على قول قوم، وإما بوحي من غير القرآن[5] فلما ارتفع هذان بموت النبي ﷺ ارتفع النسخ»[6].

* * *

---

(١) البقرة، آية: ١٥٩.

(٢) مقالات الإسلاميين: ١/٨٨.

(٣) انظر في دعوى الاثنى عشرية أن الأئمة يوحى إليهم وتهبط عليهم الملائكة، فصل السنة من هذه الرسالة، وانظر في قول الاثنى عشرية بأن الأئمة تظهر عليهم المعجزات/ مبحث الإيمان بالأنبياء من هذه الرسالة.

(٤) الناسخ والمنسوخ: ص٨.

(٥) يعني سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم. قال تعالى: **﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾** [النجم، آية: ٣-٤].

(٦) الناسخ والمنسوخ: ص٨-٩.

□ المبحث الثاني □

اعتقادهم في تأويل القرآن

وفيه مسألتان: الأولى: اعتقادهم بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر، والثانية: قولهم بأن جل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم.

□ **المسألة الأولى:** اعتقادهم بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر:

وهذه المسألة قد أخذت بعداً كبيراً وخطيراً عند الشيعة، حيث تحول كتاب الله عندهم بتأثير هذا المعتقد إلى كتاب آخر غير ما في أيدي المسلمين، وقد ذهب شيوخ الشيعة في تطبيق هذا المبدأ شوطاً بعيداً، وقدم الشيعة مئات الروايات والتي تؤول آيات الله على غير تأويلها.. ونسبوها للأئمة الاثنى عشر. وليس لهذا التأويل الباطني من ضابط، ولا له قاعدة يعتمد عليها.. وسيجد القاريء في تأويلهم لآيات القرآن محاولة يائسة لتغيير هذا الدين وتحوير معالمه وطمس أركانه.

فأركان الدين تفسر بالأئمة، وآيات الشرك والكفر تؤول بالشرك بولاية علي وإمامته، وآيات الحلال والحرام تفسر بالأئمة وأعدائهم، وهكذا يخرج القاريء لهذه التأويلات بدين غير دين الإسلام وهذا الدين له ركنان أساسيان هما: الإيمان بإمامة الاثنى عشر، والكفر واللعن لأعدائهم.

جاء في أصول الكافي للكليني ما نصه: «.. عن محمد بن منصور قال: سألت عبداً صالحاً[1] عن قول الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾[2]. قال فقال: إن القرآن له ظهر وبطن، فجميع ما

(١) يعنون به موسى الكاظم والذي يعتبرونه إمامهم السابع (انظر: أصول الكافي: الهامش: ١/٣٧٤).

(٢) الأعراف: آية: ٣٣.

حرم الله في القرآن هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الجور، وجميع ما أحل الله تعالى في الكتاب هو الظاهر والباطن من ذلك أئمة الحق[1].

تقرر هذه الرواية الواردة في أصح كتبهم الأربعة مبدأ أن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر مخالفة تامة، وتضرب المثل بما أحل الله وحرم في كتابه من الطيبات، والخبائث، وأن المقصود بذلك رجال بأعيانهم هم الأئمة الاثنا عشر، وأعداؤهم وهم كل خلفاء المسلمين.. وهذا التأويل لا أصل له من لغة أو عقل، أو دين، وهو محاولة لتغيير دين الإسلام من أساسه ودعوة إلى التحلل والإباحية؟!

وفي هذا النص الوارد في أصح كتبهم يظهر من خلاله الدافع إلى القول بأن القرآن له ظهر وبطن وهو أن كتاب الله سبحانه خلا من ذكر أئمتهم الاثنى عشر، ومن النص على أعدائهم، وهذا الأمر أقض مضاجعهم، وأفسد عليهم أمرهم، وقد صرحوا بأن كتاب الله قد خلا من ذكر الأئمة فقالوا: «لو قرئ القرآن كما أنزل لألفينا مسمين»[2] فلما لم يكن لأصل مذهبهم وهو (الإمامة) والأئمة ذكر في كتاب الله قالوا بهذه المقالة لإقناع أتباعهم، وترويج مذهبهم بين الأغرار والجهلة- وحتى يجعلوا لهذه المقالة القبول أسندوها كعادتهم - لبعض آل البيت.

ومسألة القول بأن لنصوص القرآن باطناً يخالف ظاهرها شاعت في كتب القوم وأصبحت أصلاً من أصولهم، لأنه لا بقاء لمذهبهم إلا بها أو ما في حكمها ولهذا عقد صاحب البحار باباً لهذا بعنوان: «باب أن للقرآن ظهراً وبطناً»[3] وقد ذكر في هذا الباب (٨٤) رواية وهذه الروايات هي قليل من كثير مما أورده في كتابه في هذا الموضوع.. فقد قال في صدر هذا الباب إنه: «قد مضى كثير من تلك الأخبار في أبواب كتاب الإمامة ونورد هنا مختصراً من بعضها»[4]، ثم ساق

---

(١) أصول الكافي: ١/٣٧٤، النعماني/ الغيبة: ص٨٣، تفسير العياشي: ٢/١٦.

(٢) انظر: تفسير العياشي: ١/١٣، المجلي: البحار: ١٩/٣٠، هاشم البحراني/ البرهان: حا ص ٢٢.

(٣) انظر: البحار: ٩٢/٧٨-١٠٦.

(٤) المصدر السابق: ٩٢/٧٨.

الروايات الأربع والثمانين.

وفي تفسير البرهان عقد باباً مماثلاً لما في البحار بعنوان: «باب في أن القرآن له ظهر وبطن»[1].

وفي مقدمة تفسير البرهان أفاض القول في هذه المسألة، فقد ذكر خمسة فصول حشر فيها روايات أئمتة في هذا الباب انتخبها من مجموعة كبيرة من كتبهم المعتمدة[2]. وقد قرر كثير من كتب التفسير عندهم في مقدماتها هذه المسألة كأصل من أصولهم كتفسير القمي[3]، والعياشي[4]، والصافي[5] وغيرها.

ومن نصوصهم في هذه المسألة: «أن للقرآن ظهراً وبطناً وببطنه بطن إلى سبعة أبطن»[6].

وعن جابر الجعفي قال: «سألت أبا جعفر عن شيء من تفسير القرآن فأجابني ثم سألت ثانية فأجابني بجواب آخر فقلت: جعلت فداك كنت أجبت في هذه المسألة بجواب غير هذا قبل اليوم فقال لي: يا جابر: إن للقرآن بطناً، وللبطن بطناً وظهراً، وللظهر ظهراً يا جابر: وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن، إن الآية لتكون أولها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متصل يتصرف على وجوه»[7].

وتقرر نصوص الشيعة أن لكل آية معنى باطنياً، بل قالوا بأكثر من ذلك

---

(١) البرهان: ١/١٩.

(٢) مرآة الأنوار: ص٤-١٩.

(٣) انظر: تفسير القمي: ١/١٤، ١٦.

(٤) انظر: تفسير العياشي: ١/١١.

(٥) تفسير الصافي: ١/٢٩.

(٦) المصدر السابق: ١/٣١.

(٧) تفسير العياشي: ١/١١، البرقي/ المحاسن: ص٣٠٠، البرهان في تفسير القرآن: ١/٢٠-٢١، تفسير الصافي: ١/٢٩، بحار الأنوار: ٩٢/٩٥، وسائل الشيعة: ١٨/ ١٤٢.

فقالوا لكل آية سبعة بطون ثم طاشت تقديراتهم فقالت: بأن لكل آية سبعين بطناً. واستفاضت بشأن ذلك أخبارهم. قال أحد شيوخهم: «.. لكل آية من كلام الله ظهر وبطن.. بل لكل واحدة منها كما يظهر من الأخبار المستفيضة سبعة بطون وسبعون بطناً»[1]. وما ندري ما كنه هذه البطون؟! والمعنى الذي يحاولون إثباته لا يعدو أحد أمرين إثبات إمامة الاثنى عشر أو الطعن في مخالفيهم وتكفيرهم فلماذا تتعدد هذه البطون...؟

والناظر في رواياتهم التي تذهب هذا المذهب الباطني والتي تتسع لعرضها المجلدات يجد أنها لا تعدو هذين الموضوعين. قالوا: «وقد دلت أحاديث متكاثرة كادت أن تكون متواترة على أن بطونها وتأويلها بل كثير من تنزيلها وتفسيرها في فضل شأن السادة الأطهار... بل الحق المتبين أن أكثر آيات الفضل والإنعام والمدح والإكرام، بل كلها فيهم وفي أوليائهم نزلت وأن جل فقرات التوبيخ والتشنيع والتهديد والتفظيع بل جملتها في مخالفيهم وأعدائهم... إن الله عز وجل جعل جملة بطن القرآن في دعوة الإمامة والولاية، كما جعل جل ظهره في دعوة التوحيد والنبوة والرسالة[2]..» وسيأتي تفصيل ذلك في مسألة «أن جل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم».

☐ **نقد هذه المقالة:**

لا شك أن للقرآن العظيم أسراره ولفتاته، وإيماءاته وإيحاءاته، وهو بحر عظيم لا تنفذ كنوزه، ولا تنقضي عجائبه، ولا ينتهي إعجازه.. وكل ذلك مما يتسع له اللفظ ولا يخرج عن إطار المعنى العام.. ولكن دعوى أولئك الباطنيين غريبة عن هذا المقصد، وهي تأويلات- كما سيأتي- لا تتصل بمدلولات الألفاظ ولا بمفهومها، ولا بالسياق القرآني، بل هي مخالفة للنص القرآني تماماً، هدفها هو

---

(١) أبو الحسن الشريف/ مرآة الأنوار: ص٣.

(٢) المصدر السابق: ص٣.

البحث في كتاب الله عن أصل يؤيد شذوذهم، وغايتها الصد عن كتاب الله ودينه، وحاصل هذا الاتجاه الباطني في تأويل نصوص الشريعة هو الانحلال عن الدين»[1].

وعموم البشر على اختلاف لغاتهم يعتبرون ظاهر الكلام هو العمدة في المعنى، وأسلوب الاحاجي والألغاز لا وجود له إلا في الفكر الباطني، ولو اتخذ هذا الأسلوب قاعدة لما أمكن التفاهم بحال، ولما حصل الثقة بمقال لأن المعاني الباطنية لا ضابط لها ولا نظام.

والمتأمل لهذه المقالة يدرك خطورة هذا الاتجاه الباطني في تفسير القرآن، وأنه يقتضي بطلان الثقة بالألفاظ، ويسقط الانتفاع بكلام الله وكلام رسوله، فإن ما يسبق إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضابط له، بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تنزيله على وجوه شتى، وبهذا الطريق يحاول الباطنية التوصل إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها، وتنزيلها على رأيهم. ولو كانت تلك التأويلات الباطنية هي معاني القرآن، ودلالاته لما تحقق به الإعجاز، ولكان من قبيل الألغاز، والعرب كانت تفهم القرآن من خلال معانيه الظاهرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من ادعى علماً باطناً، أو علماً بباطن وذلك يخالف العلم الظاهر كان مخطئاً، إما ملحداً زنديقاً، وإما جاهلاً ضالاً... وأما الباطن المخالف للظاهر المعلوم، فمثل ما يدعيه الباطنية القرامطة من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم. ثم يقول: «وهؤلاء الباطنية قد يفسرون: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾[2] أنه علي.. وقوله: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾[3] أنهم طلحة والزبير،

---

(١) انظر: ابن حجر/ فتح الباري: ١/٢١٦.

(٢) يس: آية: ١٢.

(٣) التوبة: آية: ١٢.

﴿ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلۡمَلۡعُونَةَ فِي ٱلۡقُرۡءَانِۚ ﴾[1] بأنها بنو أمية[2].

هذه التأويلات التي ينقلها ابن تيمية وينسبها للباطنية موجودة بعينها عند الاثنى عشرية، فالتأويل المذكور للآية الأولى: ﴿ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ﴾ جاء عندهم في خمس روايات أو أكثر[3]، وسجل في طائفة من كتبهم المعتمدة[4]، وليس في الآية أية دلالة على هذا التأويل[5]. وكذلك الآية الثانية ﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ ﴾ ورد تأويلها بذلك في طائفة من كتبهم المعتمدة[6] وبلغت رواياتها عندهم أكثر من ثمان روايات[7]، ومثلها الآية الثالثة ﴿ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلۡمَلۡعُونَةَ ﴾ جاء تأويلها عند الاثنى عشرية بما قاله شيخ الإسلام في أكثر من اثنتي عشرة رواية[8]، وتناقل هذا التأويل مجموعة من مصادرهم المعتمدة[9].

وسنجد أنهم قالوا بأكثر من هذا، وأعظم من هذا، ولكن نقلنا هذا لنبين أن ما يذكره علماء الإسلام عن الباطنية من تأويلات منحرفة قد ورثته طائفة الاثنى عشرية، وأصبح منهجاً من مناهجها. وكان علماء الإسلام يستنكرون هذا

---

(١) الإسراء: آية ٦٠.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٣) انظر: اللوامع النورانية في أسماء علي وأهل بيته القرآنية: هاشم البحراني: ص٣٢١- ٣٢٣.

(٤) انظر من ذلك: تفسير القمي: ٢/٢١٢، ابن بابويه القمي/ معاني الأخبار: ص٩٥، هاشم البحراني/ تفسير البرهان: ٤/٦-٧، الكاشاني تفسير الصافي: ٤/٢٤٧، تفسير شبر: ص٤١٦.

(٥) قال السلف في تفسير الآية: أن الإمام المبين ها هنا هو أم الكتاب، أي وجميع الكائنات مكتوبة في كتاب مسطور مضبوط في لوح محفوظ. (انظر: تفسير ابن كثير: ٣/٥٩١.

(٦) انظر: البرهان: ٢/١٠٦، ١٠٧، تفسير الصافي: ٢/٣٢٤، تفسير العياشي: ٢/٧٧-٧٨، وانظر: تفسير القمي: ١/٢٨٣.

(٧) راجع المصادر السابقة.

(٨) انظر: البرهان: ٢/٤٢٤- ٤٢٥.

(٩) انظر: تفسير القمي: ٢/٢١، تفسير العياشي: ٢/٢٩٧، تفسير الصافي: ٣/١٩٩-٢٠٢، البرهان: ٢/٤٢٤- ٤٢٥، تفسير شبر ص: ٢٨٤، وانظر: مقتبس الأثر (دائرة المعارف الشيعية): ٢٠/٢١.

التأويل الباطني، لأن «من فسر القرآن وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[(١)].

وما وصل لعلماء الإسلام السابقين من تأويلات باطنية هي قليل من كثير مما كشفته اليوم مطابع النجف وطهران، وما استجد بعدهم من مقالات صنعتها يد التلبيس والتزوير والتي لم تتوقف إلى اليوم، حيث فسروا كثيراً من آيات القرآن على هذا النحو من التأويل الباطني، وزعموا أن جل آيات القرآن العظيم نزل فيهم وفي أعدائهم، كما سيتبين هذا في المسألة التالية:

□ **المسألة الثانية:** قولهم بأن جل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم:

يقول الشيعة بأن: «جل القرآن إنما نزل فيهم (يعني في الأئمة الاثنى عشر) وفي أوليائهم وأعدائهم»[(٢)]، مع أنك لو فتشت في كتاب الله وأخذت معك قواميس اللغة العربية كلها وبحثت عن اسم من أسماء هؤلاء الاثنى عشر فلن تجد لها ذكراً، ومع ذلك فإن شيخهم البحراني يزعم بأن علياً وحده ذكر في القرآن (١١٥٤) مرة ويؤلف في هذا الشأن كتابا سماه: (اللوامع النورانية في أسماء علي وأهل بيته القرآنية)[(٣)] يحطم فيه كل مقاييس لغة العرب، ويتجاوز فيه أصول العقل والمنطق، ويفضح من خلاله قومه على رؤوس الأشهاد بتحريفاته التي سطرها في هذا الكتاب وجمعها- وقد كانت متفرقة قد لا تعرف- من طائفة من مصادرهم هم المعتبرة عندهم.

وتأتي بعض رواياتهم لتقول: «إن القرآن نزل أربعة أرباع: ربع حلال، وربع

---

(١) الفتاوى: ١٣/ ٢٤٣.
(٢) تفسير الصافي: ١/٢٤، وهذا النص جعله صاحب الصافي عنواناً للمقدمة الثانية.
(٣) وقد طبع في المطبعة العلمية بقم ١٣٩٤هـ.

حرام، وربع سنن وأحكام، وربع خبر ما كان قبلكم ونبأ ما يكون بعدكم وفصل ما بينكم»[1]. وهذا يعني أنه ليس للأئمة ذكر صريح في القرآن.

ولكن تأتي رواية أخرى لهم بتقسيم آخر لكتاب الله تجعل فيه نصيب الأئمة وأعدائهم ثلث القرآن وكأنها تحاول أن تتلافى ما وقع في الرواية السابقة من نسيان لذكر الأئمة، إلا أنها لم تجعل للأئمة وأعدائهم إلا ثلث القرآن لا جله تقول الرواية: «نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام»[2]، ولكن تأتي رواية ثالثة يزيد فيها نصيب الأئمة ومخالفيهم من الثلث إلى النصف. تقول الرواية: «نزل القرآن على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع في فرائض وأحكام»[3].

ويلاحظ أنه ليس للأئمة ميزة ينفردون بها في القرآن عن مخالفيهم بالنسبة للتقسيم المذكور، وقد تفطن بعضهم لهذا فوضع رواية رابعة بنفس النص السابق، إلا أنه زاد فيها: «ولنا كرائم القرآن»[4]. وقد أشار إلى ذلك صاحب تفسير الصافي فقال: «وزاد العياشي ولنا كرائم القرآن»[5]. فانتهوا بهذا إلى القول بأن أكثر القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم.

يقول شيخهم الفيض الكاشاني (مؤلف الوافي أحد مصادرهم المعتمدة عندهم في الحديث) يقول: «وردت أخبار جمة عن أهل البيت في تأويل كثير من آيات القرآن بهم وبأوليائهم، وبأعدائهم حتى أن جماعة من أصحابنا صنفوا كتباً في تأويل القرآن على هذا النحو جمعوا فيها ما ورد عنهم في تأويل القرآن آية آية، إما بهم أو بشيعتهم، أو بعدوهم على ترتيب القرآن. وقد رأيت منها كتاباً

---

(١) أصول الكافي: ٦٢٧/٢.

(٢) أصول الكافي: ٦٢٧/٢، البرهان: ٢١/١، تفسير الصافي: ٢٤/١، اللوامع النورانية: ص٦.

(٣) أصول الكافي: ٦٢٧/٢، البرهان: ٢١/١.

(٤) تفسير العياشي: ٩/١، تفسير فرات: ١، ٢، بحار الأنوار: ٢٤/ ٣٠٥، الكراجكي/ كنز الفوائد: ص٢، البرهان: ٢١/١، اللوامع النورانية: ص٧.

(٥) تفسير الصافي: ٢٤/١.

كاد يقرب من عشرين ألف بيت، وقد روي في الكافي، وفي تفسير العياشي، وعلي بن إبراهيم القمي، والتفسير المسموع من أبي محمد الزكي أخباراً كثيرة من هذا القبيل[1].

هذه شهادة أو اعتراف من أحد أساطينهم تؤكد شيوع هذه المقالة بينهم، وأنها أصبحت هي القاعدة المتبعة في كتب التفسير المعتمدة عندهم، وفي أصح كتب الحديث لديهم.. فهم بهذا صرفوا كتاب الله عن معانيه وحرفوه عن تنزيله، وجعلوا منه كتاباً غير ما في أيدي الناس.

وهم يعتبرون هذا هو الأصل والقاعدة حتى قال بعض شيوخهم: «إن الأصل في تنزيل آيات القرآن..- إنما هو الإرشاد إلى ولاية النبي والأئمة- صلوات الله عليهم- بحيث لا خير خبّر به إلا وهو فيهم وفي أتباعهم، وعارفيهم، ولا سوء ذكر فيه إلا وهو صادق على أعدائهم وفي مخالفيهم»[2]. ولهذا نرى شيوخهم يتسابقون في تحريف آيات القرآن العظيم، وتطبيق هذه العقيدة.

يعقد شيخهم الحر العاملي في كتابه: الفصول المهمة في أصول الأئمة باباً في هذا الشأن بعنوان: «باب أن كل ما في القرآن من آيات التحليل والتحريم، فالمراد بها ظاهرها والمراد بباطنها أئمة العدل والجور»[3]، فهو يعتبر آيات أحكام الحلال المقصود بها أئمتهم، وآيات الحرام المقصود بها خلفاء المسلمين باستثناء الإمام علي وبقية الأئمة الاثنى عشر، وهذا بلا شك باب من أبواب الإباحية وهو ما عليه طوائف الباطنية، ولكنه يعد هذه المقالة أصلاً من أصول الأئمة.

وفي كتاب الكافي- أصح كتاب عندهم- روايات كثيرة في هذا.. وحسبك أن تقرأ: «باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية «لتفاجأ بإحدى

---

(١) الكاشاني/ تفسير الصافي: ١/٢٤-٢٥.

(٢) أبو الحسن الشريف/ مرآة الأنوار (مقدمة البرهان) ص٤، وانظر: اللوامع النورانية: ص٥٤٨.

(٣) الفصول المهمة في أصول الأئمة: ص٢٥٦.

وتسعين رواية حشدها في هذا الباب، وحرف بها آيات القرآن عن معانيها[1].
وهذا باب من مجموعة أبواب[2] على هذا النهج وكلها تضمنت عشرات الروايات التي تجعل من كتاب الله كتاباً شيعياً لا موضوع له سوى أئمة الشيعة وأتباعهم، وأعدائهم.

وفي كتاب «البحار» أحد مصادرهم المعتمدة عندهم في الحديث أبواب كثيرة هي بمثابة قواعد وأصول في تفسير القرآن عندهم، وقد حشر في هذه الأبواب روايات كثيرة كلها تذهب هذا المذهب في كتاب الله سبحانه. ولعله يكفي أن تقرأ عناوين بعض هذه الأبواب لتدرك مدى مجافاتها للغة العرب، ومناقضتها للعقل، ومنافاتها لأصول الإسلام، وأنها من أعظم الإلحاد في كتاب الله، والتحريف لمعانيه. ولنستعرض قسماً من هذه العناوين فيما يلي. قال المجلسي:

* باب «تأويل المؤمنين والإيمان والمسلمين والإسلام بهم وبولايتهم عليهم السلام، والكفار والمشركين، والكفر والشرك، والجبت والطاغوت واللات والعزى، والأصنام بأعدائهم ومخالفيهم»[3] وقد ذكر تحت هذا الباب مائة حديث لهم.

* باب «أنهم عليهم السلام الأبرار والمتقون، والسابقون والمقربون، وشيعتهم أصحاب اليمين، وأعداؤهم الفجار والأشرار وأصحاب الشمال[4]»، وذكر فيه (٢٥) رواية لهم.

* باب «أنهم عليهم السلام وولايتهم العدل والمعروف والإحسان والقسط

---

(١) انظر: أصول الكافي: ١/٤١٢ ومابعدها.
(٢) مثل: باب أن الأئمة- رضي الله عنهم- العلامات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه (أصول الكافي: ١/٢٠٦)، باب أن الآيات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الأئمة. (المصدر السابق: ١/٢٠٧)، باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة (المصدر السابق: ١/٢١٠) وغيرها من الأبواب.
(٣) بحار الأنوار: ٢٣/ ٣٥٤- ٣٩٠.
(٤) المصدر السابق: ٢٤/١-٩.

والميزان، وترك ولايتهم وأغدائهم الكفر والفسوق والعصيان والفحشاء والمنكر والبغي»[1]. وأورد فيه (١٤) حديثاً من أحاديثهم.

وأبواب أخرى على هذا النمط- كما سيأتي تكشف عن محاولة لتغيير دين الإسلام حيث حصرت كل معاني الإسلام في بيعة رجل، وغيرت مفهوم الشرك في عبادة الله، والكفر به، والطواغيت والأصنام إلى مفاهيم غريبة تكشف هوية واضع هذه «المفتريات»، فأعداء الأئمة كل خليفة من خلفاء المسلمين- باستثناء الاثنى عشر- من أبي بكر إلى أن تقوم الساعة، وكل من بايع هؤلاء الخلفاء من الصحابة ومن بعدهم إلى نهاية الدنيا. هؤلاء هم الأعداء الذين تؤول بهم ألفاظ الكفر والشرك كما سيأتي في مبحث «الإمامة».

فأين أركان الإيمان، وأصول الإسلام، وشرائعه وأحكامه؟! كلها انحصرت في الإمامة، وأصبح الشرك والكفر والأصنام من المعروف، إذ لا شرك ولا كفر إلا الشرك مع الإمام أو الكفر بولايته.. كما تدل عليه هذه الروايات أليس هذا من أعظم الكفر والزندقة، وهل يبلغ كيد عدو حاقد أبلغ من هذا.. وهو وإن كان كيد جاهل لوضوح فساده، وظهور بطلانه، لكن لا ينقضي عجب المسلم العاقل كيف تعيش أمة تعد بالملايين أسيرة لهذه الترهات والأباطيل.

ونمضي في استعراضنا لعناوين بعض الأبواب من البحار، يقول صاحب البحار:

باب أنهم الصلاة والزكاة والحج والصيام وسائر الطاعات وأعداؤهم الفواحش والمعاصي، وتضمن هذا الباب (١٧) رواية[2]. وهذا هو عين مذهب الباطنية الذين «يجعلون الشرائع المأمور بها، والمحظورات المنهي عنها: لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها... والتي يعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء

---

(١) بحار الأنوار: ١٨٧/٢٤-١٩١.

(٢) البحار: ٢٨٦/٢٤-٣٠٤.

على الرسل- صلوات الله عليهم-، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله»[1].

ويستمر صاحب البحار ليقدم لنا الاثنى عشرية على حقيقتها من خلال أبوابه، لأنه يكتب كتابه في ظل الدولة الصفوية والتي ارتفعت فيها التقية إلى حد ما، فيقول:

باب أنهم عليهم السلام آيات الله وبيناته وكتابه.. وفيه (٢٠) رواية[2]
وباب أنهم السبع المثاني، وفيه (١٠) روايات[3].
وباب أنهم عليهم السلام الصافون والمسبحون وصاحب المقام المعلوم وحملة عرش الرحمن، وأنهم السفرة الكرام البررة وفيه (١١) رواية[4].
وباب أنهم كلمات الله، وفيه (٢٥) رواية[5].
وباب أنهم حرمات الله، وفيه (٦) روايات[6].
وباب أنهم الذكر وأهل الذكر، وفيه (٦٥) رواية[7].
وباب أنهم أنوار الله، وفيه (٤٢) رواية [8].
وباب أنهم خير أمة وخير أئمة أخرجت للناس، وفيه (٢٤) رواية[9].
وباب أنهم المظلومون، وفيه (٣٧) رواية[10].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٣/٢٩.
(٢) انظر: بحار الأنوار: ٢٣/٢٠٦-٢١١.
(٣) المصدر السابق: ٢٤/١١٤-١١٨.
(٤) المصدر السابق: ٢٤/٨٧- ٩١.
(٥) المصدر السابق: ٢٤/١٧٣-١٨٤.
(٦) المصدر السابق: ٢٤/١٨٥-١٨٦.
(٧) المصدر السابق: ٢٣/١٧٢-١٨٨.
(٨) المصدر السابق: ٢٣/٣٠٤-٣٢٥.
(٩) المصدر السابق: ٢٤/١٥٣-١٥٨.
(١٠) المصدر السابق: ٢٤/٢٢١-٢٣١.

وباب أنهم المستضعفون، وفيه (١٣) رواية[1]
وباب أنهم أهل الأعراف الذين ذكرهم الله في القرآن، وفيه (٢٠) رواية[2]
وباب تأويل الوالدين والولد والأرحام وذوي القربى بهم- عليهم السلام- وفيه (٢٣) رواية[3].

فالأئمة كما ترى في هذه الأبواب يكونون أحياناً ملائكة، وأحياناً كتباً سماوية، أو أنواراً إلهية.. إلخ ومع ذلك فهم المظلومون المستضعفون، وهي دعاوي لا تحتاج إلى نقد فهي مرفوضة لغةً وعقلاً، فضلاً عن الشرع وأصول الإسلام، وهي عناوين يناقض بعضها بعضاً.. ولكنه يمضي في هذا النهج حتى يفسر الجمادات ويؤولها بالأئمة يقول: باب أنهم الماء المعين، والبئر المعطلة، والقصر المشيد، وتأويل السحاب، والمطر، والظل، والفواكه وسائر المنافع بعلمهم وبركاتهم. وقد أورد في هذا الباب إحدى وعشرين رواية[4] انتخبها-كعادته- من طائفة من كتبهم المعتمدة.

ويغلو ويشتط، ويتجاوز الحد، ليصل إلى أوصاف الرب جل جلاله فيقول: باب أنهم جنب الله وروحه ويد الله وأمثالها ويذكر فيه ستاً وثلاثين رواية[5]

ويجعلهم هم الكعبة والقبلة.. ويعقد باباً لهذا بعنوان: باب أنهم- رضي الله عنهم- حزب الله وبقيته وكعبته[6] وقبلته، وأن الأثارة من العلم علم الأوصياء

---

(١) انظر: بحار الأنوار: ٢٤/١٦٧-١٧٣.

(٢) المصدر السابق: ٢٤/٢٤٧-٢٥٦.

(٣) المصدر السابق: ٢٣/٢٥٧-٢٧٢.

(٤) البحار: ٢٤/١٠٠-١١٠.

(٥) المصدر السابق: ٢٤/١٩١-٢٠٣.

(٦) ربما أن البهرة (إسماعيلية الهند واليمن) الذين يذهبون للحج، لأن الكعبة كما يقولون- رمز عليّ الإمام (إسلام بلا مذاهب: ص٢٤٠) قد استقوا هذا «الإلحاد» من هذه الروايات، فإن الروافض هم الباب والوسيلة لغلو الفرق الباطنية.

ويقدم في هذا الباب سبع روايات[1].

ويمضي في هذا الشطط في طائفة من الأبواب عرضها يمثل في الحقيقة أبلغ رد وأعظم نقد لمذهب الشيعة، وهو ينسف بنيانهم من القواعد، وهو يؤكد عظمة هذا الدين الإسلامي فبضدها تتميز الأشياء- فلولا المر ما عرف طعم الحلو- فهذه التأويلات أشبه ما تكون بمحاولات مسيلمة الكذاب، وهي تعطي الدليل القاطع على أنها ليست من عند الله سبحانه، يعرف هذا من له أدنى صلة بلغة العرب فضلاً عن دين الإسلام وقواعده وأصوله، لأن الله سبحانه أنزل هذا القرآن بلسان عربي مبين.

وكتاب البحار المعتمد عند الشيعة يكاد يجعل الأئمة هم كل شيء ورد به القرآن.. فيمضي في هذه الأبواب ليقرر ما شاء له هواه وتعصبه، ويصل به الأمر ليلقي كل ما في نفسه وما يخطر بباله بلا خوف من انكشاف فضيحته، ولاحياءً من زيادة وقاحته فيقول:

باب أنهم البحر واللؤلؤ والمرجان، ويضمن هذا الباب سبع روايات[2].

فهل هم جماد؟ أو هذا عندهم رمز باطني، وإشارة سرية إليهم!! ولكنهم ليسو بجماد فهو يعقد باباً بعنوان:

باب أنهم الناس ولا يذكر فيه سوى ثلاث روايات[3]. ويقرر في هذا الباب بأن غير الأئمة ليسوا من الناس.. ويعود ليتابع بسط مذهبهم الغريب الشاذ، والذى لم يكن معروفاً عن الاثنى عشرية عند علماء المسلمين السابقين، بل هذا المذهب مشتهر عن الباطنية[4].. يعود ليعقد باباً بعنوان: باب نادر في تأويل

---

(١) البحار: ٢٤/٢١١-٢١٣.

(٢) المصدر السابق: ٢٤/٩٧-٩٩.

(٣) المصدر السابق: ٢٤/٩٤-٩٦.

(٤) وقد أشار بعض شيوخهم إلى أن المذهب يتطور ويتغير من زمن لآخر كما سيأتي الحديث عن ذلك في باب «الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم».

النحل بهم، وذكر في هذا سبع روايات[1].

وباباً آخر بعنوان: باب في تأويل الأيام والشهور بالأئمة، ويتضمن هذا الباب أربعة أحاديث[2].

ولو ذهبنا ننقل أحاديث تلك الأبواب، ونتعقبها بالتحليل والنقد لاستوعب ذلك مجلدات.

وقد اخترنا هنا ذكر الأبواب حتى لا يقال بأننا نعمد إلى الروايات الشاذة عندهم فنذكرها، كما أننا سنذكر بعد هذا أمثلة من روايات هذه الأبواب ونختار منها- في الغالب- ما يشترك في ذكرها مجموعة من كتبهم المعتمدة. وهذه الأبواب التي أوردناها هي قليل من كثير، وقد جاءت في أكبر موسوعة حديثية عند الشيعة وهو كتاب البحار، والذى قال شيوخهم المعاصرون في وصفه: «أجمع كتاب في فنون الحديث»[3]، «لم يكتب قبله ولا بعده جامع مثله»[4]، «وقد صار مصدراً لكل من طلب باباً من أبواب علوم آل محمد- ﷺ»[5]، «هو المرجع الوحيد في تحقيق معارف المذهب»[6]. أما مؤلفه فهو عندهم: «شيخ الإسلام والمسلمين»[7]، «رئيس الفقهاء والمحدثين آية الله في العالمين، ملاذ المحدثين في كل الأعصار، ومعاذ المجتهدين في جميع الأمصار»[8] إلى آخر الألقاب التي خلعوها عليه.

وتلك الروايات مصدرها طائفة من كتبهم المعتمدة، لأنه يقول: «اجتمع

---

(١) البحار: ٢٤/ ١١٠-١١٣.
(٢) المصدر السابق: ٢٤/٢٣٨-٢٤٣.
(٣) محسن الأمين/ أعيان الشيعة: ١/٢٩٣.
(٤) أغابزرك الطهراني/ الذريعة: ٣/٢٦.
(٥) المصدر السابق: ٣/٢٦- ٢٧.
(٦) البهبودي/ مقدمة البحار: ص١٩.
(٧) الأردبيلي/ جامع الرواة: ٢/٧٨.
(٨) مقدمة البحار: ص٣٩.

عندنا بحمد الله سوى الكتب الأربعة[1] نحو مائتي كتاب ولقد جمعتها في بحار الأنوار»[2]. ويقول صاحب الذريعة: «وأكثر مآخذ البحار من الكتب المعتمدة والأصول المعتبرة»[3].

وإن من له أدنى صلة باللسان العربي- كما قلت- يدرك أن هذه الأبواب وتلك الروايات إلحاد في كتاب الله، وتحريف لكلامه سبحانه عن مواضعه. وأن مثل هذه التحريفات لا تلتبس إلا على أعجمي جاهل بالإسلام ولغة العرب، ولعلها برهان واقعي على أن من حاول المساس بكتاب الله سبحانه سقط إلى هذا الدرك الهابط، وليس هذا النهج في كتب الروايات والأحاديث فحسب فأنت إذا طالعت عمدة التفسير عند هذه الطائفة «وأصل أصول التفاسير»[4] لديها، وهو تفسير القمي ألفيته قد أخذ من تلك التفاسير الباطنية بنصيب وافر، ومثله تفسير العياشي وهو من كتب التفسير القديمة المعتمدة عندهم، وعلى نفس الطريق تجد تفسير البرهان، وتفسير الصافي وغيرها وهي تعتمد على تفسير الآيات- بما زعموا- أنه المأثور عن جعفر الصادق أو بقية الاثنى عشر. ولو ذهبنا ندرس ونعرض كل كتاب تفسير على حده لطال الموضوع وخرجنا عن المقام وحسبنا أن نذكر أمثلة من رواياتهم في هذا الباب.

* * *

---

(١) الكتب الأربعة هي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لايحضره الفقيه، وسيأتي إن شاء الله حديث عنها في مبحث: «عقيدتهم في السنة».

(٢) اعتقادات المجلسي ص: ٢٤ (عن كتاب الفكر الشيعي/ مصطفى الشيبي ص: ٦١).

(٣) الذريعة: ٣/٢٦-٢٧.

(٤) انظر: مقدمة تفسير القمي: ١/١٦.

□ أصل هذه التأويلات وجذورها، وأمثلة لها:

أ- أصل هذه التأويلات:

مضى القول بأن كتب الشيعة تزعم أن القرآن لا يحتج به إلا بقيم، وأن هذا القيم والمتمثل بالاثنى عشر عنده علم القرآن كله ولا يشركه في ذلك أحد، ثم جعلت لهذا القيم وظيفة «المشرع» في تخصيص عام النصوص، وتقييد مطلقها، وبيان مجملها، ونسخ ما شاء منها، لأنه مفوض في أمر الدين كله، ثم بررت ضرورة وجود هذا القيم لتأويل القرآن بقولها: بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر، ثم كشفت عن علم هذا الباطن المدخر عند الأئمة بأنه يعني الأئمة الاثنى عشر وأعدائهم (وهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان) ومعظم موضوعات القرآن لا تتعدى- عندهم- هذا الشأن، ثم وضعت هذه النظريات موضع التنفيذ، حيث قام شيوخ الشيعة بوضع مئات الروايات في تفسير معاني القرآن بالأئمة أو مخالفيهم أو بعقيدة أخرى من عقائدهم التي شذوا بها عن جماعة المسلمين.

ويرى بعض الباحثين[1] أن أول كتاب وضع الأساس لهذا اللون من تفسير الشيعة هو تفسير القرآن الذى وضعه في القرن الثاني للهجرة (جابر الجعفي)[2].

---

(١) جولد سيهر/ مذاهب التفسير الإسلامي ص: ٣٠٣-٣٠٤.

(٢) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، توفي سنة (١٢٧هـ)، قال ابن حبان: كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ. كان يقول إن علياً يرجع إلى الدنيا، وروى العقيلي بسنده عن زائدة أنه قال: جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، وقال النسائي وغيره: متروك. وقال يحيى: لايكتب حديثه ولا كرامه، قال ابن حجر: ضعيف رافضي. =

وقد أشار إلى هذا التفسير طائفة من شيوخ الشيعة[1]، وكان هذا التفسير- كما تشير بعض رواياتهم- موضع التداول السري فيروي الكشي بسنده عن المفضل بن عمر الجعفي، قال: «سألت أبا عبد الله- عليه السلام- عن تفسير جابر؟ فقال: لا تحدث به السفلة فيذيعوه»[2].

وتجد روايات كثيرة متفرقة في كتب الشيعة مروية عن هذا الجعفي، وينسبها لجعفر بن محمد أو أبيه[3]. ويبدو أن الشيعة لا يمكن أن تثبت لها قدم، أو تحتج بدليل من كتاب الله إلا بمثل هذه التأويلات الباطنية، ولهذا بدأ هذا النهج مبكراً كما نلاحظ، بل يمكن أن يقال إن جذور هذه العقيدة قد نبتت في أروقة السبئية.. لأن ابن سبأ هو الذي حاول أن يجد لقوله بالرجعة مستنداً من كتاب الله بالتأويل الباطل وذلك حينما قال: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأن محمداً لا يرجع. وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ

= (انظر: ميزان الاعتدال: ١/٣٧٩- ٣٨٠، تقريب التهذيب ١/١٢٣، الضعفاء للعقيلي: ١/١٩١- ١٩٦).

أما هذا الجعفي في كتب الشيعة فأخبارهم في شأنه متناقضة، فأخبار تجعله ممن انتهى إليه علم أهل البيت، وتضفي عليه صفات أسطورية من علم الغيب ونحوه، وأخبار تطعن فيه... لكنهم يحملون أخبار الطعن فيه على التقية، ويقولون بتوثيقه كعادتهم في توثيق من على مذهبهم، وإن كان كاذباً (انظر: وسائل الشيعة: ٢٠/٥١، رجال الكشي: ص١٩١، جامع الرواة: ١/١٤٤). وانظر تفصيل ذلك في: «فصل عقيدتهم في السنة».

(١) الطوسي/ الفهرست ص: ٧٠، أغا بزرك/ الذريعة: ٤/٢٦٨، العاملي أعيان الشيعة: ١/١٩٦.

(٢) رجال الكشي: ص١٩٢..

(٣) قال المظفر (من شيوخ الشيعة المعاصرين): روى عن الباقر خاصة سبعين ألف حديث... وقيل إنه ممن انتهى إليه علم الأئمة. (محمد المظفر/ الإمام الصادق ص: ١٤٣). ولكن في رجال الكشي عند ترجمته لجابر الجعفي. قال زرارة: سألت أبا عبد الله- رضي الله عنه- عن أحاديث جابر فقال: «ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل علي قط (رجال الكشي: ص١٩١). وهذه شهادة منهم تثبت كذب جابر في مروياته عن الصادق وأبيه، وسيأتي مزيد بيان لهذا في فصل السنة.

مَعَادٍ﴾[1].

وقد نقلت لنا بعض كتب أهل السنة نماذج من تأويلات الشيعة لكتاب الله، ولكن ما انكشف لنا اليوم أمر لا يخطر على البال. ويبدو أن مانسبه بعض أئمة السنة لغلاة الشيعة من تأويلات قد ورثتها الاثنا عشرية. فالإمام الأشعري[2]، وكذلك البغدادي[3]، والشهرستاني[4] وغيرهم يحكون عن المغيرة بن سعيد أحد الغلاة باتفاق السنة والشيعة والذي تنسب إليه طائفة المغيرية[5] أنه ذهب في تأويل الشيطان في قول الله جل شأنه: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ﴾[6] بعمر بن الخطاب- رضي الله عنه-.

وهذا التأويل بعينه قد ورثته الاثنا عشرية، ودونته في مصادرها المعتمدة، حيث جاء في تفسير العياشي[7]، والصافي[8]، والقمي[9]، والبرهان[10]، وبحار

---

(١) القصص: آية: ٨٥، وهذا النص في تاريخ الطبري ٣٤/٤، تاريخ ابن الأثير (٧٧/٣).

(٢) مقالات الإسلاميين: ٧٣/١.

(٣) الفرق بين الفرق: ص ٢٤٠.

(٤) الملل والنحل: ١٧٧/١.

(٥) **المغيرية**: أتباع المغيرة بن سعيد، عدّهم أصحاب الفرق من غلاة الشيعة، نسب إليه القول بألوهية علي، ودعوى النبوة، والتجسيم، وضلالات أخرى، وقد جاء في كتب الاثنى عشرية ذمه ولعنه عن الأئمة.. قتله خالد بن عبد الله القسرى سنة (١١٩هـ).
انظر: تاريخ الطبري: ١٢٨/٧-١٣٠، الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ٦٩/١- ٧٤، البغدادي/ الفرق بين الفرق ص: ٢٣٨- ٢٤٢، ابن حزم/ الفصل: ٤٣/٥- ٤٤، الشهرستاني/ الملل والنحل: ١٧٦-١٧٨ نشوان الحميري/ الحور العين: ص١٦٨، الذهبي/ ميزان الاعتدال: ١٦٠/٤-١٦٢، المقريزي/ الخطط: ٣٥٣/٢.
وانظر من كتب الشيعة: القمي/ المقالات والفرق: ص٥٥، رجال الكشي، الروايات رقم: ٣٣٦، ٣٩٩، ٤٠٠، ٩٠٩، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٥١١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٩.

(٦) الحشر: آية: ١٦.

(٧) تفسير العياشي: ٢٢٣/٢.

(٨) الكاشاني/ تفسير الصافي: ٨٤/٣.

(٩) تفسير القمي (انظر: المصدر السابق: ٨٤/٣)، ولم أجده في الطبعة التي عندي من تفسير القمي.

(١٠) البحراني/ البرهان: ٣٠٩/٢.

الأنوار[1] عن أبي جعفر في قول الله: ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾[2] قال: هو الثاني، وليس في القرآن شيء. وقال الشيطان إلا وهو الثاني» فكأن كتب الاثنى عشرية تزيد على المغيرية بوضع هذا الإلحاد في كتاب الله قاعدة مطردة.

وفي الكافي عن أبي عبد الله قال: «وكان فلان شيطاناً[3]، قال المجلسي في شرحه على الكافي: المراد بفلان عمر»[4].

فهذه الروايات التي تسندها كتب الشيعة الاثنى عشرية إلى أبي جعفر الباقر هي من أكاذيب المغيرة بن سعيد وأمثاله، فقد ذكر الذهبي عن كثير النواء[5] أن أبا جعفر قال: بريء الله ورسوله من المغيرة بن سعيد، وبيان بن سمعان فإنهما كذبا علينا أهل البيت[6]، وروى الكشي في رجاله عن أبي عبد الله قال: «لعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا»[7]. وساق الكشي روايات عديدة في هذا الباب[8]. وأشارت روايات الكشي إلى أن المغيرة بن سعيد كان يأخذ ضلاله من مصدر يهودي، ففي رجال الكشي أن أبا عبد الله قال يوماً لأصحابه: لعن الله المغيرة بن سعيد ولعن يهودية كان يختلف إليها يتعلم منها السحر والشعبذة (كذا) والمخاريق[9].

ويلاحظ أنه اتفق كل من الأشعري، والبغدادي، وابن حزم، ونشوان

---

(١) بحار الأنوار: ٣٧٨/٣ (ط. كمباني).

(٢) إبراهيم: آية: ٢٢.

(٣) الكليني/ الكافي (المطبوع بهامش مرآة العقول: ٤١٦/٤.

(٤) مرآة العقول: ٤١٦/٤.

(٥) **كثير النواء**: شيعي (وروي أنه رجع عن تشيعه، قال الذهبي: ضعفوه، ومشاه ابن حبان: الكاشف: ٣/٣).

(٦) ميزان الاعتدال: ١٦١/٤.

(٧) رجال الكشي: رقم ٣٣٦.

(٨) مضى الإشارة إليها في ص: (١٦٨) هامش رقم: (٥).

(٩) رجال الكشي: رقم ٤٠٣.

الحميري على أن جابر الجعفي الذي وضع أول تفسير للشيعة على ذلك النهج الباطني كان خليفة المغيرة بن سعيد[1] الذي قال: بأن المراد بالشيطان في القرآن هو أمير المؤمنين عمر- رضي الله عنه- فهي عناصر خطرة يستقي بعضها من بعض عملت على إفساد التشيع.

ب- أمثلة من تأويلات الشيعة لآيات القرآن:

حين احتج شيخ الشيعة في زمنه- والذى إذا أطلق لقب «العلامة» عندهم انصرف إليه (ابن المطهر الحلي)- على استحقاق علي للإمامة بقوله: «البرهان الثلاثون قوله تعالى: ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴾ قال علي وفاطمة ﴿ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴾ النبي- ﷺ- ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾، الحسن والحسين». حينما احتج ابن المطهر بذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن هذا وأمثاله إنما يقوله من لايعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل هو شر من كثير منه. والتفسير بمثل هذا طريق الملاحدة بل هو شر من كثير منه، والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح فيه والطعن فيه»[2].

وأقول كيف لو رأى شيخ الإسلام ما أودع في الكافي والبحار، وتفسير العياشي، والقمي، والبرهان، وتفسير الصافي وغيرها من تحريف لمعاني القرآن سموه تفسيراً.

وبين يدي مجموعة كبيرة من هذا اللون.. يستغرق عرضها المجلدات[3]

---

(١) الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ٧٣/١، البغدادي/ الفرق بين الفرق ص: ٢٤٢، ابن حزم/ المحلى: ٤٤/٥، نشوان/ الحور العين ص١٦٨.

(٢) منهاج السنة: ٦٦/٤.

(٣) كنت عملت قائمة من هذه التأويلات رتبت موادها على حروف المعجم، فأذكر في كل مادة: عدد المواضع التي ذكرت فيها في كتاب الله، وتأويلات الشيعة لها في هذه المواضع.. وخرجت من ذلك بمادة كبيرة جداً، إلا أن المشرف رأى- ووافقته على ذلك- الاستغناء =

ركام هائل من الروايات.. حجبت الشيعة عن نور القرآن وهديه.. فالتوحيد الذي هو أصل دعوة الرسل، وجوهر رسالتهم... هو عندهم ولاية الإمام فيروون عن أبي جعفر أنه قال: «ما بعث الله نبياً قط إلا بولايتنا والبراءة من عدونا وذلك قول الله في كتابه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[1] [2]. ورواياتهم في هذا الباب كثيرة- كما سيأتي[3]-.

والإله في كتاب الله هو الإمام، فقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[4] قال: أبو عبد الله- كما يزعمون- يعني بذلك ولاتتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد[5]. والرب هو الإمام عندهم. وقد يلتمس لهم في هذا التأويل عذر، لأن للرب في اللغة استعمالات أخرى كرب البيت، ورب المال بمعنى صاحب ولكن يمنع من ذلك أن تأويلهم للرب في الإمام جرى في آيات هي نص في الله سبحانه ولا تحتمل وجهاً آخر. وفي قوله سبحانه عن المشركين: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾[6] قال القمي في تفسيره: «الكافر: الثاني (يعني عمر- رضي الله عنه وأرضاه-) كان علي أمير المؤمنين عليه السلام ظهيراً»[7]. فاعتبر أمير المؤمنين علياً هو الرب. وقال الكاشاني «في البصائر»[8] عن الباقر- عليه السلام- أنه سئل عن تفسيرها فقال (كما يفترون): «إن تفسيرها في بطن القرآن: عليّ هو ربه في الولاية،

= عنها بما عرضناه هنا وذلك لأسباب منهجية.

(١) النحل: آية: ٣٦.

(٢) تفسير العياشي: ٢/٢٦١، البرهان: ٢/٣٧٣، تفسير الصافي: ٣/١٣٤، تفسير نور الثقلين: ٣/٦٠.

(٣) في مبحث: عقيدتهم في توحيد الألوهية.

(٤) النحل: آية: ٥١.

(٥) تفسير العياشي: ٢/٢٦١، البرهان في تفسير القرآن: ٢/٣٧٣، تفسير نور الثقلين: ٣/٦٠.

(٦) الفرقان: آية: ٥٥.

(٧) تفسير القمي: ٢/١١٥.

(٨) يعني بصائر الدرجات لشيخهم الصفار.

والرب هو الخالق الذي لا يوصف»، فهذا قد يفهم منه أن علياً هو الرب الذي لا يوصف[1]– كما يفترون–، لأن الآية نص في حق الباري سبحانه؟!

وقد حاول صاحب تفسير الصافي تفادي هذا الأمر فقال في توضيح النص السالف: «يعني أن الرب على الإطلاق الغير المقيد بالولاية هو الخالق جل شأنه»[2]. ولكن نص الآية لايؤيده فيما ذهب إليه، إذ أن «الرب» الوارد في الآية لم يقيد بالولاية.. فهو لا ينصرف إلا إلى الحق جل شأنه وليس هناك أية قرينة صارفة للفظ عن معناه؛ ولهذا قال طائفة من السلف في تفسيرها: «وكان الكافر معيناً للشيطان على ربه مظاهراً له على معصيته»[3].

وفي قوله سبحانه: ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾[4] قال المفسرون أي: أضاءت يوم القيامة إذا تجلى الحق جل وعلا للخلائق لفصل القضاء[5]. ولكن شيخ المفسرين عند الشيعة (إبراهيم القمي) يروي بسنده عن المفضل بن عمر أنه سمع أبا عبد الله– رضي الله عنه– يقول في قوله: ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾: قال رب الأرض يعني إمام الأرض، فقلت: فإذا خرج يكون ماذا؟ قال: إذاً يستغني الناس عن ضوء الشمس ونور القمر ويجتزون (كذا) بنور الإمام[6].

ويؤولون الآيات المتعلقة بصفات الله سبحانه بالأئمة، وعلى سبيل المثال قالوا: «إن الأخبار المستفيضة تدل على تأويل وجه الله بالأئمة عليهم السلام»[7]

---

(١) لاحظ في هذا النص إشارة إلى مذهبهم في تعطيل الله من صفاته– كما سيأتي–، وانظر: النص في تفسير الصافي: ٤/٢٠، البرهان: ٣/١٧٢، تفسير نور الثقلين: ٤/٢٥، مرآة الأنوار: ص٥٩.

(٢) تفسير الصافي: ٤/٢٠، مرآة الأنوار: ص٥٩.

(٣) تفسير الطبري: ١٩/٢٦-٢٧، تفسير ابن كثير: ٣/٣٣٨.

(٤) الزمر: آية: ٦٩.

(٥) تفسير ابن كثير: ٤/٧٠.

(٦) تفسير القمي: ٢/٢٥٣، البرهان: ٤/٨٧، تفسير الصافي: ٤/٣٣١.

(٧) مرآة الأنوار: ص٣٢٤.

يعنون أخبار الشيعة، وقد ذكر المجلسي جملة من هذه الأخبار في باب عقده بعنوان: «باب أنهم عليهم السلام جنب الله ووجه الله ويد الله وأمثالها»[1].

فهل يعني هذا أنهم يفسرون قوله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[2]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[3] بهذا المعنى- وأن الأئمة لهم البقاء الدائم، بل ينفردون بذلك، ما كنت أظن أن الأمر يصل بهم إلى هذا حتى وقعت عيني على رواياته في كتبهم المعتمدة، ففي الآية الأولى يقول الصادق-كما يزعمون- نحن وجه الله[4]، وفي الآية الثانية يقول: «نحن الوجه الذي يؤتى الله منه»[5]. ولكن الأئمة ماتوا كالآخرين ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[6]. وقد حاول صاحب الكافي أن يجعل لأئمة الشيعة ميزة ينفردون بها في حكم الموت العام فقال: «إن الأئمة يعلمون متى يموتون ولا يموتون إلا باختيار منهم»[7]. ولكنهم ماتوا على كل حال، ولو كان الموت حسب اختيارهم لما كان للتقية وجود.. ويقولون: إن الأسماء الحسنى الواردة في قوله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ..﴾[8] هي الأئمة، ويروون عن أبي عبد الله أنه قال: نحن والله الأسماء الحسنى الذى لا يقبل من أحد إلا بمعرفتنا قال: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾[9].

---

(١) انظر: بحار الأنوار: ١٩١/٢٤.

(٢) القصص: آية: ٨٨.

(٣) الرحمن: آية: ٢٧.

(٤) انظر: تفسير القمي: ١٤٧/٢، الكراجكي/ كنز الفوائد ص٢١٩، ابن شهراشوب/ مناقب آل أبي طالب: ٦٣/٣، بحار الأنوار: ١٩٣/٢٤، تفسير شبر: ص٣٧٨.

(٥) تفسير القمي: ٣٤٥/٢، ابن شهراشوب/ مناقب آل أبي طالب: ٣٤٣/٣، الكاشاني/ تفسير الصافي: ١١٠/٥، بحار الأنوار: ١٩٢/٢٤.

(٦) الرحمن، آية: ٢٦.

(٧) أصول الكافي: ٢٥٨/١.

(٨) الأعراف، آية: ١٨٠.

(٩) تفسير العياشي: ٤٢/٢، تفسير الصافي: ٢٥٤/٢-٢٥٥، البرهان: ٥١/٢.

وسيأتي المزيد من الشواهد في مبحث عقيدتهم في الأسماء والصفات- إن شاء الله-.

وهذه التأويلات التي تفسر الإله والرب و«الله» وصفاته بالإمام هي من آثار السبئية التي تذهب إلى القول بألوهية علي، وهذا الأثر السام لا يزال ينخر في كيان الاثنى عشرية، ولهذا لايزال إلى اليوم بعض شيوخ هذه الطائفة يصرح ويجاهر بهذه المقالة (كما سيأتي)[1]. وقد جاء في رجال الكشي بعض الروايات التي تفيد استنكار جعفر لهذه التأويلات الباطنية التي تؤله الأئمة، فقد ذكر عند جعفر- كما يروي الكشي- أن بعض الشيعة قال في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[2] قال: هو الإمام، فقال أبو عبد الله: لا والله لا يأويني وإياه سقف بيت أبداً هم شر من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا، والله ماصغّر عظمة الله تصغيرهم شيء قط.. والله لو أقررت بما يقول في أهل الكوفة لأخذتني الأرض وما أنا إلا عبد مملوك لا أقدر على شيء ضر ولانفع»[3].

وكما يسمى الإمام بالرب، والإله عندهم فهو أيضاً يعبر عنه بالرسول. قال صاحب مرآة الأنوار: «قد ورد تأويل الرسول بالإمام، والرسل بالأئمة في بعض الآيات بحيث يمكن سحبه إلى غيرها»[4] أي أنه يمكن اعتبار الرسل حينما وقعت في القرآن يراد بها الأئمة.. ومما يدل على ذلك قولهم: «إن عمدة بعثة الرسل لأجل الولاية فيصح تأويل رسالة الرسل بما يتعلق بها»[5]. وهذا ليس بدليل، لأنه مبني على تأويل باطني لا يسلم لهم، ذلك أن عمدة بعثة الرسل هي التوحيد، لأن الله

---

(١) انظر: الشيعة المعاصرين وصلتهم بأسلافهم من هذه الرسالة.

(٢) الزخرف، آية: ٨٤.

(٣) رجال الكشي: ص٣٠٠.

(٤) مرآة الأنوار ص: ١٦٣.

(٥) المصدر السابق ص: ١٦٣.

يقول: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[1] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[2].

ومن أمثلة تأويلهم للرسول بالإمام مايروونه عن الصادق في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ﴾[3]. قال: أي في كل قرن إمام يدعوهم إلى طريق الحق[4]. والأئمة أيضاً يعبر عنهم بالملائكة في القرآن، جاء في أخبارهم– كما يقولون– مايدل على أن المراد بالملائكة بحسب البطن في القرآن الأئمة سواء كان المذكور بلفظ الملائكة أو غيرها مما يفيد معناه كالذين يحملون العرش وأمثاله[5].

والأئمة هم القرآن– كما مر[6]– وهم الكتاب. ففي تفسير القمي عن الصادق في قوله سبحانه: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[7]. قال: الكتاب علي ولاشك فيه[8]. وهم الكلمة في قوله سبحانه: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾[9] قالوا: الكلمة الإمام[10]، وقوله سبحانه: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾[11] قالوا: لاتغيير للإمامة[12]. وفي قوله سبحانه: ﴿... سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾[13] قال إمامهم (أبو الحسن علي بن محمد): نحن الكلمات التي

---

(١) النحل: آية: ٣٦.
(٢) الأنبياء: آية: ٢٥.
(٣) يونس: آية: ٤٧.
(٤) مرآة الأنوار ص: ٤-١، وانظر: تفسير العياشي: ١٢٣/٢، البرهان: ١٨٦/٢، تفسير الصافي: ٤٠٥/٢، بحار الأنوار: ٣٠٦/٢٤-٣٠٧.
(٥) مرآة الأنوار ص: ٣٠٣.
(٦) انظر: ص (١٢٨-١٢٩) من هذه الرسالة.
(٧) البقرة: آية: ٢.
(٨) تفسير القمي: ٣٠/١، تفسير العياشي: ٢٦/١، البرهان: ٥٣/١، تفسير الصافي: ٩١/١-٩٢.
(٩) الشورى: آية: ٢١.
(١٠) تفسير القمي: ٢٧٤/٢، البرهان: ١٢١/٤، بحار الأنوار: ١٧٤/٢٤.
(١١) يونس: آية: ٦٤.
(١٢) تفسير القمي: ٣١٤/١، بحار الأنوار: ١٧٥/٢٤.
(١٣) لقمان: آية: ٢٧.

لا تدرك فضائلنا ولاتستقصى[1]. وأخبارهم في هذا كثيرة أورد منها المجلسي في البحار (٢٥) رواية[2].

وإطلاق الكلمة على الإمام قد يوضح مدى التأثر بالنصرانية في إطلاق الكلمة على المسيح- عليه السلام-. لكن تسمية المسيح كلمة الله، لأن مثله عند الله كمثل آدم خلقه من تراب، ثم قال له كن فيكون فهو مخلوق بالكلمة، وأما علي فهو مخلوق كما خلق سائر الناس[3].

والصراط المستقيم- في قوله تعالى-: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[4] هو أمير المؤمنين [5] عندهم.

والشمس هي علي، فيروون عن الصادق في قوله: ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾[6] قال: «الشمس أمير المؤمنين، وضحاها: قيام القائم»[7]. فهل يعني هذا أنه لما مات أمير المؤمنين اختفت الشمس من الوجود؟!، والناس في ظلمة حتى يشرق ضحى القائم المنتظر؟!!

والمسجد، والمساجد، والكعبة، والقبلة هى الإمام والأئمة، فيروون عن الصادق في قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾[8] قال يعنى

---

(١) بحار الأنوار: ١٧٤/٢٤، تحف العقول ص: ٣٥٥، ابن شهر اشوب/ مناقب آل أبي طالب: ٥٠٨/٣، الاحتجاج ص٥٥٢.

(٢) انظر: بحار الأنوار: باب أنهم كلمات الله: ١٧٣/٢٤-١٨٥.

(٣) منهاج السنة: ١٨/٣.

(٤) الفاتحة، آية: ٦.

(٥) تفسير القمي: ٢٨/١، تفسير العياشي: ٤٢/١، البرهان: ٨٩/١، تفسير الصافي: ٨٥/١، بحار الأنوار: ٢١١/٢٣.

(٦) الشمس: آية: ١.

(٧) البرهان: ٤٦٧/٤، مرآة الأنوار ص: ٢٠٠، وانظر: تفسير القمي: ٤٢٤/٢، وفيه أن النهار هم الأئمة.

(٨) الأعراف: آية: ٢٩.

الأئمة[1]. وفي رواية أخرى عنه في قوله تعالى: ﴿ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾[2] قال يعني الأئمة[3]. وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾[4] قال: إن الإمام من آل محمد فلا تتخذوا من غيرهم إماماً[5]، ويقول الصادق- عندهم-: «.. نحن البلد الحرام، ونحن كعبة الله، ونحن قبلة الله»[6].

والسجود: هو ولاية الأئمة وبهذا يفسرون قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ كَانُواْ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ ﴾[7] حيث قالوا: أى يدعون إلى ولاية علي في الدنيا»[8].

ولعل مثل هذه الروايات هي السبب في شيوع عبادة الأئمة، وأضرحتهم، وعمارة المشاهد وتعطيل المساجد، لأن المشاهد هي المساجد، والإمام هو كعبة الله وقبلته، ولهذا صنفوا كتباً سموها «مناسك المشاهد» أو «مناسك الزيارات»، أو «المزار»[9]، واعتنوا ببيان فضائلها وآدابها، وأخذت هذه المسائل في كتبهم

---

(١) تفسير العياشي: ١٢/٢، البرهان: ٨/٢، تفسير الصافي: ١٨٨/٢، مرآة الأنوار: ص١٧٥، نور الثقلين: ١٧/٢.

(٢) الأعراف: آية: ٣١.

(٣) تفسير العياشي: ١٣/٢، البرهان: ٩/٢.

(٤) الجن: آية: ١٨.

(٥) البرهان: ٣٩٣/٤.

(٦) انظر: الكراجكي/ كنز الفوائد ص: ٢، بحار الأنوار: ٢٤/ ٣٠٣، مرآة الأنوار: ص٢١٣.

(٧) القلم: آية: ٤٣.

(٨) تفسير القمي: ٣٨٣/٢، البرهان: ٣٧٢/٤، تفسير الصافي: ٢١٤/٥-٢١٥، مرآة الأنوار: ص١٧٦.

(٩) مثل كتاب: مناسك الزيارات للمفيد، وكتاب المزار لمحمد بن علي الفضل، والمزار لمحمد المشهدي، والمزار لمحمد بن همام، والمزار لمحمد بن أحمد.
ذكرها العاملي في وسائل الشيعة ونقل عنها..
انظر: وسائل الشيعة: ٤٨/٢٠-٤٩، وانظر: ابن تيمية: منهاج السنة: ١٧٥/١، الفتاوى: ٤٩٨/١٧.

المعتمدة قسماً كبيراً[1] - كما سيأتي تفصيله[2].

والتوبة ومعناها معروف (الرجوع من المعاصي إلى طاعة الله) ولكن الشيعة تفسر التوبة بالرجوع من ولاية أبي بكر وعمر وبني أمية إلى ولاية علي، ففي قوله سبحانه: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾[3] جاء تأويلها عندهم في ثلاث روايات، تقول الأولى: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ من ولاية فلان وفلان (يعنون أبا بكر وعمر) وبني أمية، وتقول الرواية الثانية ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ من ولاية الطواغيت الثلاثة (يعنون أبا بكر وعمر وعثمان) ومن بني أمية، ﴿وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ يعني ولاية علي، وتقول الثالثة ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ من ولاية هؤلاء وبني أمية ﴿وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ هو أمير المؤمنين»[4].

وكل الروايات الثلاث المذكورة منسوبة لأبي جعفر محمد الباقر وعلمه ودينه ينفيان صحة ذلك عنه.

وهذه الأخبار تقدّم لنا مفهوماً جديداً للتوبة، إذ هي في حقيقتها موالاة رجل، ومعاداة آخر، وليس هناك بُعْدٌ آخر غير هذا.. فالتوبة لاتكون إلا في مسألة ولاية الإمام، وغيرها لايستحق الإنابة والرجوع، ولهذا لم يرد له ذكر وكأن الشيعة بهذا تجعل من والى علياً ليس عليه ذنب، وإن بلغت ذنوبه مثل قراب الأرض، وتجعل موالاة أفضل الخلق بعد النبيين أبي بكر وعمر وعثمان هو الكفر الذي لاينفع معه عمل.

فهل هذا هو الإسلام.. وهل الرسول وصحبه لم يجاهدوا إلا لإقرار هذا الأمر؟!

---

(١) كما في أصول الكافي، والوافي، والبحار، ووسائل الشيعة وغيرها، وسيأتي ذكر مواضعها وشيء من نصوصها.

(٢) انظر: «فصل عقيدتهم في توحيد الألوهية».

(٣) غافر: آية: ٧.

(٤) البرهان: ٤/٩٢-٩٣، تفسير الصافي: ٤/٣٣٥، وانظر: تفسير القمي: ٢/٢٥٥.

ثم ما تأثير مثل هذه الروايات على من يؤمن بها ويعتقد أنها صادرة من محمد الباقر؟ ألا تهون في نفسه المعصية، وتدفعه إلى ارتكاب كل موبقة... وتثبطه عن عمل الخير، واصطناع المعروف.. بلى إن هذا وارد بل قد يكون حاصلاً، فقد اطلعت في الكافي على شهادة هامة في هذا الباب تتضمن شكوى أحد الشيعة لإمامه من سوء أخلاق أبناء طائفته، وأنه ليعجب من البون الشاسع بين مايجده عند أصحابه وبين مايراه عند أهل السنة[1] وقد نقل لنا الشوكاني ملاحظات قيمة في هذا سجلها أثناء خلطته مع الشيعة[2] وسيأتي حديث في هذا الشأن في فصل «أثرهم في العالم الإسلامي».

والصلاة والزكاة، والحج، والصيام.. أركان الإسلام ومبانيه العظام هي عند الشيعة بمعنى الأئمة في القرآن فيروون عن أبي عبد الله «نحن الصلاة في كتاب الله عز وجل ونحن الزكاة ونحن الصيام ونحن الحج»[3].. بل إن الدين كله هو عندهم ولاية علي، ويروون عن جعفر الصادق في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾[4]. قال: ولاية علي- رضي الله عنه- ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا

---

(١) نصه مايلي:
عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله- رضي الله عنه- إني أخالط الناس فيكثر عجبي من أقوام لايتولونكم ويتولون فلاناً وفلاناً (يعني أبا بكر وعمر وهو يشير بهذا لأهل السنة) لهم أمانه وصدق ووفاء، وأقوام يتولونكم (يعني الشيعة) ليس لهم تلك الأمانة ولا الوفاء والصدق؟ فاستوى أبو عبد الله- رضي الله عنه- جالساً فأقبل علي كالغضبان، ثم قال: لادين لمن دان الله بولاية إمام جائر ليس من الله، ولا عتب على من دان بولاية إمام عادل من الله، قلت لادين لأولئك ولاعتب على هؤلاء ثم قال: ألا تسمع لقول الله عز وجل: ﴿**الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور**﴾ [البقرة: آية: ٢٥٧) يعني من ظلمات الذنوب إلى نور التوبة والمغفرة لولايتهم كل إمام عادل من الله.. (أصول الكافي: ٣٧٥/١).

(٢) يقول الشوكاني: «جربنا وجرب غيرنا فلم يجدوا رافضياً يتنزه عن شيء من محرمات الدين كائناً ما كان. (طلب العلم ص٧٣) وستأتي- إن شاء الله- بقية ملاحظاته في فصل: «أثرهم في العالم الإسلامي».

(٣) بحار الأنوار: ٣٠٣/٢٤.
(٤) البقرة: آية: ١٣٢.

﴿وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ لولاية علي»[1]. وفي تفسير القمي في قوله تعالى: ﴿أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ..﴾[2] قال: الإمام ولاتتفرقوا فيه، كناية عن أمير المؤمنين- رضي الله عنه-، ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِ﴾ من أمر ولاية علي، ﴿ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ﴾ كناية عن علي- عليه السلام-[3]. وإذا كان الأمر كذلك لماذا لايسمى دين (المنتظر) أو دين الولاية، أو الولاية نفسها.. وحقيقة الأمر أن هذا دين آخر غير دين الإسلام، هذا الدين معناه طاعة رجل وقد ورثته الاثنا عشرية- فيما يظهر- عن الكيسانية[4]- حيث إنهم- كما يقول الشهرستاني-: «يجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل، حتى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية من الصلاة والصيام والزكاة والحج وغير ذلك على الرجال... ومن اعتقد أن الدين

---

(١) البرهان: ١٥٦/١، مرآة الأنوار ص: ١٤٨.

(٢) الشورى: آية: ١٣.

(٣) تفسير القمي: ٢٧٤/٢، البرهان: ١٢٠/٤، تفسير الصافي (٣٦٨/٤-٣٦٩). بحار الأنوار: ٣٦/ ٨٤.

(٤) **الكيسانية**: من غلاة الشيعة، تقول بإمامة محمد بن الحنفية، وسميت بالكيسانية نسبة للمختار بن أبي عبيد الثقفي، لأن لقبه كيسان، وكذلك تسمى بالمختارية عند بعض أصحاب الفرق، وقد ادعى المختار نزول الوحي عليه، وقال بالبداء، وضلالات أخرى، وقيل إن الكيسانية سميت بذلك نسبة إلى رجل يقال له كيسان، وهو مولى لبطن من بجيلة في الكوفة، وقيل مولى لعلي بن أبي طالب. والكيسانية فرق بلغت عند الأشعرى إحدى عشرة فرقة. ويرجع محصّلها-كما يرى البغدادي- إلى فرقتين: فرقة تقول أن محمد بن الحنفية لم يمت وهو المهدي المنتظر، وفرقة أخرى ينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره، ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه.

انظر: عن الكيسانية: الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ٩١/١، البغدادي الفرق بين الفرق: ص٢٣، ٣٨، ٥٣، ابن حزم/ الفصل ٣٥/٥- ٣٦، ٤٠-٤١، ٤٣، الرازي/ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٩٣-٩٥، نشوان الحميري/ الحور العين ص١٥٧ ومابعدها، ابن المرتضى/ المنية والأمل: ص٨٢-٨٣. وانظر: الناشيء الأكبر/ مسائل الإمامة ص٢٥، ٢٦ وما بعدها، القمي/ المقالات والفرق ص٢١-٢٢، النوبختي/ فرق الشيعة ص٢٣-٢٤، ٢٧. وانظر: وداد القاضي/ الكيسانية في التاريخ والأدب.

طاعة رجل ولا رجل له، لأنه (غائب في سردابه) فلا دين له..»[1]. فقد انحصر الدين عندهم بولاية رجل هو علي وأصبح مايدل عليه الدين من الطاعة لله ورسوله واتباع المعروف والانتهاء عن المنكر... خارجاً عن معنى الدين حسب رواياتهم.

ولفظ الأمة- ومعناه معروف- وقد ورد هذا اللفظ (٤٩) مرة في كتاب الله، والشيعة تفسره بالأئمة أو بالشيعة. قال في مرآة الأنوار: إن الذي يستفاد من رواياتنا على اختلاف ألفاظها تأويل الأمة فيما يناسب بالأئمة عليهم السلام وبأهل الحق والشيعة المحقة وإن قلوا...»[2]. ثم ساق طائفة من رواياتهم في هذا التأويل نقلها من مجموعة من كتبهم المعتمدة، وإذا كانت الأمة بمعنى الأئمة فهذا يعني أن القرآن نزل للأئمة فقط، وأن الأمة غير مخاطبة بالقرآن ولامكلفة به.

وليس ذلك فحسب بل إن الجمادات تفسر بالأئمة.

فالبئر- ومعناه واضح- ولكن الشيعة تفسره في القرآن «بعلي- رضي الله عنه-، وبولايته، وبالإمام الصامت- يعنون القرآن- وبالإمام الغائب، وبفاطمة وولدها المعطلين من الملك[3]، وبذلك يفسرون قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾[4]. وقد جاء في تفسير البرهان خمس روايات لهم في هذا المعنى[5].

والبحر- وقد ورد في كتاب الله في أكثر من ثلاثة وثلاثين موضعاً بالمعنى المعروف، ولكن الشيعة تفسر البحر والبحار بالإمام والأئمة وأعدائهم. وقد أورد

(١) الملل والنحل: ١٤٧/١.

(٢) مرآة الأنوار: ص٨١.

(٣) بحار الأنوار: ٣٦/ ١٠٤-١٠٥، مرآة الأنوار: ٩٤، وانظر تفسير القمي: ٨٥/٢، البرهان: ٩٦/٣-٩٧، أصول الكافي: ٤٢٧/١، معاني الأخبار: ص١١١.

(٤) الحج: آية: ٤٥.

(٥) البرهان: ٩٦/٣-٩٧.

صاحب مرآة الأنوار جملة من روايات طائفته في هذا التأويل ثم قال: «ولايخفى أن المستفاد من ذلك جواز تأويل البحر والبحار العذبة.. المشتملة على المدح والنفع بالإمام، والأئمة بل بفاطمة.. وتأويل البحر والبحار المالحة بأعدائهم»[1]. وقد جاء في تفسير القمي وغيره عن أبي عبد الله في قوله سبحانه ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾[2] قال: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ علي وفاطمة بحران عميقان لا يبغي أحدهما على صاحبه، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ الحسن والحسين[3].

وتفسر المعاني والمثل العليا بالإمامة والأئمة.

فالخير هو الولاية. يقول الكاظم- كما يدعون- في قوله تعالى: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾[4] قال الولاية[5]. وفي قوله سبحانه: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[6]، قال أبو جعفر: ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ الولاية[7].

والآيات الكونية تؤول بالأئمة، فالأئمة هم العلامات في قوله سبحانه: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[8].قال أبو عبد الله- كما يروون-: (النجم رسول الله، والعلامات هم الأئمة عليهم السلام)[9]. وعقد الكليني باباً في هذا

---

(١) مرآة الأنوار: ص٩٤.

(٢) الرحمن: آية: ١٩.

(٣) تفسير القمي: ٣٤٤/٢، تفسير فرات ص: ١٧٧، وابن بابويه/ الخصال ص٦٥، تفسير الصافي: ١٠٩/٥، البرهان، وقد ذكر اثني عشر رواية في هذا التأويل: ٢٦٥/٤، بحار الأنوار، وقد عقد لذلك باباً مستقلاً بعنوان: باب أنهم- عليهم السلام-(البحر واللؤلؤ والمرجان): ٩٧/٢٤، وانظر مامضى من كلام ابن تيمية حول هذا التأويل ص: ١٧٥.

(٤) الحج: آية: ٧٧.

(٥) مرآة الأنوار: ص١٣٩.

(٦) البقرة: آية: ١٤٨.

(٧) البرهان ١٦٣/١، تفسير الصافي: ٢٠٠/١.

(٨) النحل: آية: ١٦.

(٩) تفسير القمي: ٣٨٣/١، تفسير العياشي: ٢٥٥/٢، أصول الكافي: ٢٠٦/١، البرهان: ٣٦٢/٢، تفسير الصافي: ١٢٩/٣، تفسير فرات: ص٨٤، مجمع البيان: ٦٢/٤.

بعنوان (باب أن الأئمة هم العلامات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه)[1] وتبعه المجلسي وعنون لبابه بقوله: «باب أنهم عليهم السلام النجوم والعلامات»[2]. وسياق الآية، وما ورد عن السلف ينفي ما ذهبوا إليه في تأويل الآية[3].

وأحوال اليوم الآخر يفسرونها برجعة الأئمة أو الولاية، فالساعة، والقيامة، والنشور وغيرها من الأسماء التي تتعلق باليوم الآخر تفسر في الغالب عند هؤلاء برجعة الأئمة. ويقدم صاحب مرآة الأنوار قاعدة في هذا فيقول: «كل ما عبر به بيوم القيامة في ظاهر التنزيل فتأويله بالرجعة»[4]. ويقول المجلسي عن لفظ الساعة في القرآن إن الساعة ظهرها القيامة، وبطنها الرجعة[5]. وقد ورد أيضاً عندهم تأويل الساعة بالولاية فيروون عن الرضا في قوله سبحانه: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلسَّاعَةِ﴾[6] قال: يعني كذبوا بولاية علي[7].

والحياة الدنيا: هي الرجعة قال صاحب مرآة الأنوار: جاء ما يدل على تأويل الدنيا بالرجعة، وبولاية أبي بكر وعمر[8]، ففي قوله سبحانه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[9]. قال جعفر: يعني في الرجعة[10]، وفي قوله

---

(١) أصول الكافي: ١/٢٠٦.

(٢) بحار الأنوار: ٢٤/٦٧-٨٢.

(٣) انظر: تفسير الطبري: ١٤/٩٢، تفسير ابن كثير: ٢/٦١٢.

(٤) مرآة الأنوار: ص٣٠٣.

(٥) بحار الأنوار: ٢٤/٣٣٤.

(٦) الفرقان: آية: ١١.

(٧) النعماني/ الغيبه: ص٥٤، البرهان: ٣/١٥٧، مرآة الأنوار: ص١٨٢.

(٨) مرآة الأنوار: ص١٥٠.

(٩) غافر: آية: ٥١.

(١٠) تفسير القمي: ٢/٢٥٨-٢٥٩، تفسير الصافي: ٤/٣٤٥، البرهان: ٤/١٠٠.

سبحانه: ﴿ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾[1] قال: ولايتهم[2] (يعني ولاية أبي بكر وعمر وعثمان). والتأويلات الباطنية لا ضابط لها فأنت ترى «أن الآخرة تؤول بالرجعة، والحياة الدنيا تؤول بها كذلك على ما بينهما من تفاوت، كما تلحظ أن الحياة الدنيا فسرتها تأويلاتهم مرة بالرجعة، ومرة بالولاية على ما بينهما من اختلاف.. فهي أقوال عشوائية لا تستند إلى أصل ولا فرع، بل ولا عقل».

وتأويلهم لكثير من آيات القرآن بالإمامة والأئمة يربو على الحصر وكأن القرآن لم ينزل إلا فيهم، ولقد تجاوزوا في هذه الدعاوى كل معقول، وأسفوا في تأويلاتهم إلى ما يشبه هذيان المعتوهين حتى قالوا: إن النحل في قوله سبحانه: ﴿ وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ.. ﴾[3] هم الأئمة، وروى القمي بإسناده إلى أبي عبد الله قال: «نحن النحل التي أوحى الله إليها ﴿ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا ﴾ أمرنا أن نتخذ من العرب شيعة ﴿ وَمِنَ ٱلشَّجَرِ ﴾ يقول: من العجم ﴿ وَمِمَّا يَعۡرِشُونَ ﴾ يقول: من الموالي..»[4]. وجمع المجلسي رواياتهم في هذا المعنى في باب بعنوان: «باب نادر في تأويل النحل بهم عليهم السلام»[5]، كما جاء بروايات تقول: إن الأئمة هم الماء المعين والقصر المشيد والسحاب والمطر والفواكه وسائر المنافع الظاهرة»[6].

وفي الباب الذي عقده بعنوان: «باب تأويل الأيام والشهور بالأئمة»[7] جاء فيه: «نحن الأيام فالسبت اسم رسول الله، والأحد كناية عن أمير المؤمنين،

(١) الأعلى: آية: ١٦.
(٢) أصول الكافي: ١/٤١٨، البرهان: ٤/٤٥١.
(٣) النحل: آية: ٦٨.
(٤) تفسير القمي: ١/٣٨٧.
(٥) بحار الأنوار: ٢٤/١١٠-١١٣.
(٦) انظر: بحار الأنوار: ٢٤/١٠٠-١١٠.
(٧) بحار الأنوار: ٢٤/٢٣٨-٢٤٣.

والاثنين الحسن والحسين، والثلاثاء علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، والأربعاء موسى بن جعفر، وعلي بن موسى ومحمد بن علي وأنا، والخميس ابني الحسن بن علي، والجمعة ابن ابني..»[1].

ومن الطريف أن بعض الأيام حظيت في أخبار الشيعة بالذم كيوم الاثنين[2] فهل يتوجه هذا الذم إلى بعض الأئمة، لأن الأئمة هم الأيام.

ويروي جابر الجعفي قال: سألت أبا جعفر عن تأويل قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ...﴾[3] قال: فتنفس سيدي الصعداء ثم قال: يا جابر أما السنة فهي جدي رسول الله ﷺ، وشهورها اثنا عشر شهراً فهو أمير المؤمنين إليّ[4] وإلى ابني جعفر وابنه موسى وابنه علي وابنه محمد وابنه علي، وإلى ابنه الحسن وإلى ابنه محمد الهادي المهدي اثنا عشر إماماً.. والأربعة الحرم الذين هم الدين القيم أربعة منهم يخرجون باسم واحد: علي أمير المؤمنين- رضي الله عنه-، وأبي عليٍّ بن الحسين، وعلي بن موسى، وعلي بن محمد، فالإقرار بهؤلاء هو الدين القيم، ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ أي: قولوا بهم جميعاً تهتدوا»[5].

والبعوضة (وهي حشرة صغيرة معروفة) ورد ذكرها في سورة البقرة[6]

---

(١) البحار: ٢٤/٢٣٩، الصدوق/ الخصال: ص٣٩٥-٣٩٦. والنص منسوب لإمامهم العاشر علي الهادي.

(٢) انظر: سفينة البحار: ١/١٣٧.

(٣) التوبة: آية: ٣٦.

(٤) أي هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومن بعده من الأئمة حتى يصل إلي.(المجلسي/ بحار الأنولر: ٢٤/٢٤٠).

(٥) الطوسي/ الغيبة: ص٩٦، ابن شهر اشوب/ مناقب آل أبي طالب: ١/٢٤٤، بحار الأنوار: ٢٤/٢٤٠، البرهان: ٢/١٢٢- ١٢٣، نور الثقلين: ٢/٢١٤-٢١٥، اللوامع النورانية: ص١٤١.

(٦) الآية: ٢٦.

هي علي عندهم[1].

ولفظ (الذباب) يؤول بعلي في تفسير الشيعة[2]، كما أولوا البعوضة وحاول بعضهم أن يلطف من هذا التأويل فزعم أنه ذباب العسل[3]، وفاته أنهم يؤولون به قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾[4]. وما أدري ما السر في إطلاق أسماء أحط الحشرات على أمير المؤمنين علي- رضي الله عنه وأرضاه- من طائفة تزعم محبته والتشيع له.. ولكن قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر، وتاريخهم الفعلي مع آل البيت أشد وأشنع.

وقبور الأئمة لها نصيب من تأويلاتهم، فالبقعة المباركة في قوله سبحانه: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ﴾[5] هي كربلاء[6]. ومن المعروف أنها كانت في طور سيناء بنص القرآن في الآية التي قبلها: ﴿مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ﴾.

وكما خصت هذه الروايات أئمة الشيعة بهذه الآيات كذلك تخص أتباعها بآيات من كتاب الله حتى تذهب إلى أن الشيعة هي الشيء[7] في قوله سبحانه: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾[8] لتقصر رحمة الله الواسعة على الشيعة، وتضيق ماوسعه الله على عباده.

ولفظ «الشرك» و«الكفر» و«الردة» و«الضلال» في كتاب الله يؤولونه بغير

---

(١) تفسير القمي: ١/٣٥، البرهان: ١/٧٠.

(٢) انظر: مرآة الأنوار: ص١٥٠.

(٣) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٤) الحج: آية: ٧٣.

(٥) القصص: آية: ٣٠.

(٦) ابن قولويه/ كامل الزيارات: ص٤٨-٤٩، البرهان: ٣/٣٣٦، مرآة الأنوار: ص (٩٩).

(٧) انظر: أصول الكافي: ١/٤٢٩، البرهان: ٢/٤٠، مرآة الأنوار: ص١٩٢.

(٨) الأعراف: آية: ١٥٦.

مايعرفه المسلمون من هذه «الألفاظ»، حيث يفسرون هذه الألفاظ بترك بيعة الاثنى عشر (على الرغم من أنهم لم يتولوا الحكم ماعدا أمير المؤمنين علي)، وشواهد هذا كثيرة بلغت عشرات الروايات، وقد أشرنا فيما سلف إلى أن شيخهم المجلسي عقد أبواباً في بحاره تحمل عناوين في هذا التأويل الباطني تضمن بعضها مائة رواية، ولكن هنا نذكر مجرد أمثله لهذه الأحاديث، فقد روت كتب الشيعة في قوله سبحانه: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾[1] قالت: لئن أشركت في إمامة علي ولاية غيره»[2].

قال صاحب مرآة الأنوار: «فعلى هذا جميع المخالفين مشركون»[3]. وقال: «إن الأخبار (أخبار الشيعة) متضافرة في تأويل الشرك بالله، والشرك بعبادته بالشرك في الولاية والإمامة»[4]، ولذلك حكموا على صحابة رسول الله بالردة- كما سيأتي-[5] لمبايعتهم لأبي بكر دون علي.

وكذلك يؤولون الكفر بذلك، جاء في الكافي: «عن أبي عبد الله في قول الله عز وجل: (**إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم**)[6]. قال: نزلت في فلان وفلان وفلان[7] آمنوا بالنبي- صلى الله عليه وآله - في أول الأمر، وكفروا حيث عرضت عليهم الولاية .. ثم آمنوا

---

(١) الزمر: آية: ٦٥.

(٢) انظر: تفسير القمي: ٢/٢٥١، تفسير فرات: ص١٣٣، البرهان: ٤/٨٣، تفسير الصافي: ٤/٣٢٨.

(٣) أبو الحسن الشريف/ مرآة الأنوار: ص٢٠٢.

(٤) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٥) في فصل الإمامة.

(٦) لاحظ أنه جمع آيتين من سورتين على أنهما آية واحدة، مما يشير إلى أن واضع هذه الأساطير، ومفتريها على أهل البيت أحد الزنادقة الجهلة. حيث إن قوله: ﴿**لن تقبل توبتهم**﴾ من آل عمران: آية: ٩٠، وقوله: ﴿**إن الذين آمنوا..**﴾ إلخ من النساء: آية: ١٣٧.

(٧) يعنون: أبا بكر وعمر وعثمان كما جاء تفسير ذلك على لسان بعض شيوخهم كما سيأتي في فصل: (الإمامة).

بالبيعة لأمير المؤمنين- عليه السلام- ثم كفروا حيث مضى رسول الله صلى الله عليه وآله-، فلم يقروا بالبيعة، ثم ازدادوا كفراً بأخذهم من بايعه بالبيعة لهم فهؤلاء لم يبق فيهم من الإيمان شيء»[1].

فأنت ترى أنهم خصوا أفضل الخلق بعد النبيين بهذا الحكم، فما بالك بمن دونهم من سائر أمة محمد- ﷺ-، وقد أشار بعض شيوخهم إلى وجه هذا التخصيص فقال: «ورد في بعض الروايات تأويل الكفر برؤساء المخالفين، لاسيما الثلاثة (يعنون الخلفاء الراشدين) مبالغة بزيادة كفرهم وجحدهم»[2].

ولفظ «الردة» يعني الردة عن بيعة أحد الاثنى عشر. جاء في أصول الكافي وغيره عن أبي عبد الله في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ..﴾[3] (قال) فلان وفلان وفلان ارتدوا من الإيمان في ترك ولاية أمير المؤمنين..[4]

والضلال هو عدم معرفة الإمام، ففي قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ ...﴾[5] قال: «يعني ضلوا في أمير المؤمنين»[6] وفي قوله سبحانه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[7] قال

---

(١) أصول الكافي: ١/٤٢٠، تفسير القمي: ١/١٥٩، تفسير العياشي: ١/٢٧٦، البرهان: ١/٤٢١، تفسير الصافي: ١/٥١١، بحار الأنوار: ٢٣/٣٧٥، مرآة الأنوار: ص٢٨٩.

(٢) مرآة الأنوار: ص١٨٧.

(٣) محمد: آية: ٢٥.

(٤) أصول الكافي: ١/٤٢٠، بحار الأنوار: ٢٣/٣٧٥، وانظر: تفسير القمي: ٢/٣٠٨، البرهان: ٤/١٨٦، تفسير الصافي: ٥/٢٨.

(٥) النساء: آية: ٤٤.

(٦) تفسير القمي: ١/١٣٩.

(٧) الفاتحة: آية: ٧.

الضالين: الذين لايعرفون الإمام[1].

إن تفسير الكفر والشرك، والردة والضلال بترك بيعة الاثنى عشر فضلاً عن أنه لاسند له من نقل أو عقل أو لغة أو شرع فإنه- ولعل ذلك هو هدف واضع الروايات- ينتهي بالمؤمن به إلى تفضيل الكفر والكافرين على سائر المسلمين من غير الشيعة، (لأن رأس الكفر ترك الولاية)، وهذا ما يصدقه تاريخ الشيعة مع المسلمين، كما أنه يهون أمر الشرك والإلحاد، وهذا هدم لأصول الإسلام، ومحاربة لرسالة محمد بن عبد الله- عليه الصلاة والسلام- الذى بعث لمحاربة الشرك والكفر والضلال، وإرساء قواعد التوحيد وشريعة الإسلام.

والكبائر وسائر المحرمات هي عندهم أعداء الأئمة. يقول أبو عبد الله- كما يزعمون-: «.. وعدونا في كتاب الله عز وجل: الفحشاء والمنكر والبغي والخمر والميسر والأنصاب والأزلام والأصنام، والأوثان والجبت والطاغوت والميتة والدم ولحم الخنزير...»[2] وقد أشرنا من قبل إلى أن تأويل المحرمات بأعداء الأئمة قد جاء في أبواب عدة في البحار تضمنت عشرات الأحاديث.

وقد جاء في بعض مصادرهم المعتمدة عندهم مايكشف واضع هذه الأسطورة، ويبين أن أصل تأويل المحرمات بأعداء الأئمة، وتأويل الفرائض بالأئمة هو: أبو الخطاب الذى تبرأ منه الأئمة ولعنوه، ففي رجال الكشي: «كتب أبو عبد الله إلى أبي الخطاب بلغني أنك تزعم أن الزنا رجل وأن الخمر رجل وأن الصلاة رجل وأن الصيام رجل وأن الفواحش رجل وليس هو كما تقول..»[3].

وتذكر كتب المقالات عن بعض غلاة الشيعة القول بأن المحرمات كلها أسماء رجال أمرنا الله تعالى بمعاداتهم، وأن الفرائض أسماء رجال أمرنا بموالاتهم[4].

---

(١) تفسير القمي: ١/٢٩.

(٢) بحار الأنوار: ٢٤/٣٠٣.

(٣) رجال الكشي: ص٢٩١، بحار الأنوار: ٢٤/٢٩٩.

(٤) الملل والنحل: ١/١٧٩.

ويقول الشهرستاني: «إنما مقصودهم من حمل الفرائض والمحرمات على أسماء رجال: هو أن من ظفر بذلك الرجل وعرفه فقد سقط عنه التكليف وارتفع الخطاب»[1]. وكل ذلك ورثته الاثنا عشرية وأحيته وتولى كبر نشره القمي (صاحب التفسير)، والكليني، والعياشي، والكاشاني، والمجلسي وغيرهم من شيوخ الدولة الصفوية الذين «أحيوا» كل أساطير غلاة الفرق الشيعية، وأدخلوه في المعتقد الاثنى عشري كروايات عن الأئمة.

هذا وتأويلاتهم في هذا الباب يستغرق ذكرها مجلدات ولهم في كل عقيدة شذوا بها كالرجعة، والغيبة، والتقية وغيرها تأويلات وافتراءات تربو على الحصر وسنأتي- إن شاء الله- على شيء منها عند بحثنا لهذه المسائل. وما ذكرناه هنا جزء قليل مما جمعناه ولم نذكره خشية الإطالة.. وما جمعناه هو كقطرة من بحر مظلم.. عرضه ونقده يستوعب المجلدات.. وكل مثال من هذه الأمثلة- في الغالب- يكشف لنا عن عقيدة من عقائد القوم في الألوهية والنبوة، والأسماء والصفات، وأركان الإسلام وغيرها.

هذا وقبل أن أرفع القلم عن هذا الموضوع أسجل الملاحظات التالية:

١- فيما مضى من مباحث ذكرنا ما يقوله الشيعة من أن جل القرآن نزل فيهم وفي أعدائهم، ثم قدمت أمثلة لتحريف الشيعة لمعاني القرآن.. وكل ذلك يؤكد ما تذهب إليه الشيعة من القول بأن أكثر القرآن قد اشتمل على ذكر الأئمة الاثنى عشر ومخالفيهم.. فهذه المسألة حشد لها شيوخ الشيعة آلاف النصوص كما أسلفنا الإشارة إلى شيء منها.. وبعد ذلك كله نجد من نصوصهم نفسها ما ينقض هذه الدعاوى كلها جملة واحدة.

يقول هذا النص الذي يروونه عن أبي عبد الله جعفر الصادق: «لو قريء

(١) المصدر السابق: ١٧٩/١.

القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين»[1]. فهذا اعتراف منهم بأنه ليس لأئمتهم ذكر في كتاب الله، ولم يرد لهم تسمية فيه.. فكأنهم يخربون بيوتهم بأيديهم. ولعل السر في ذلك أن واضع هذا النص اهتم بتأييد مسألة التحريف- وسيأتي بحثها- ونسي ما وضع من قبل، والاختلاف والتناقض قد يكون عقوبة إلهية لمن يضع في الدين ما ليس منه، كما يؤخذ ذلك من قوله سبحانه: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾[2]. فهو برهان أكيد على أنه ليس من عند الله سبحانه.. وقد مضى من قبل الإشارة إلى نص آخر لهم يجعل من كتاب الله سبحانه أربعة أقسام وليس في قسم منها ذكر للأئمة»[3]. وجاء في رجال الكشي نص هام ينسف كل مابنوه من هذا التفسير الباطني. فقد نقل لأبي عبد الله جعفر ما يقوله أولئك الزنادقة من تأويل آيات الله سبحانه بتلك التأويلات الباطنية «حيث قيل له: روي عنكم أن الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجال؟ فقال: ما كان الله عز وجل ليخاطب خلقه بما لايعلمون»[4]. أي: يستحيل أن يخاطب الله سبحانه عباده بما لاسبيل لهم إلى معرفته والاهتداء إلى معناه، لأن هذا يتنافى مع الحكمة في إنزال القرآن لهداية الناس والدعوة إلى عبادة الله، ويتنزه الله سبحانه أن يأمر عباده بتدبر القرآن وهو غير قابل للتدبر والفهم، ويتقدس سبحانه أن يخاطب عباده بألغاز وطلاسم. وهذا القول من أبي عبد الله الذي ورد في أوثق كتب الرجال عند الشيعة يهدم كل ما بنوه من تلك التحريفات وذلك الإلحاد في كتاب الله وآياته.

هذا نقض للمسألة من نصوصهم نفسها، أو ما يسمى بالنقد الداخلي للنصوص، وإلا فإن المتأمل لآيات القرآن بمقتضى اللغة العربية التي نزل بها: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَٰهُ

---

(١) تفسير العياشي: ١٣/١، بحار الأنوار: ٥٥/٩٢، تفسير الصافي: ٤١/١، اللوامع النورانية: ص٥٤٧.

(٢) النساء: آية: ٨٢.

(٣) انظر: ص (١٥٦-١٥٧).

(٤) رجال الكشي: ص٢٩١.

﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1] لايجد فيه ذكراً لما يدّعون، والروايات التى يذكرونها يكفي في بيان فسادها مجرد عرضها فهي تحمل بنفسها ما يهدم بنيانها من الأساس فهل يصدق أحد أن لعلي في القرآن (١١٥٤) اسماً؟ وهل يدخل عقل أحد أن من أسماء علي البعوضة والذباب؟ وهل يوافق مؤمن على القول بأن ما ورد من آيات عن اليوم الآخر هي خاصة بعقيدة رجعة الأئمة؟ وكيف تناقش من يقول بأن آيات الإيمان والمؤمنين هي في الأئمة الاثنى عشر، وآيات الكفر والكافرين هي في الصحابة. وإنني هنا أذهب إلى القول بأن هذا المستوى الذي هبط إليه هؤلاء هو من معجزات هذا الدين العظيم، فما من أحد ادعى نبوة أو وحياً وأراد أن يضع في الدين ما ليس منه إلا وفضحه الله على رؤوس الأشهاد، وتالله إن هذه المقالات التي لا يمكن بحال أن تتفق مع العقل والنقل ولا اللغة والدين هي من أعظم فضائح القوم وعوراتهم.. وبها يكشف الله سبحانه وتعالى كذبهم وبهتانهم.

إن مطابع النجف وطهران وقم وبمبي قد أخرجت لنا تراثاً شيعياً ضخماً يمثل ديناً بأكمله، لعل أقرب تسمية له هو دين الولاية، أو الإمامة ولم تتوفر هذه الكتب للمسلم كما توفرت اليوم.. دين وضعه المجلسي والكليني وغيرهما من أساطين التشيع، وسينكشف من خلاله أمور كثيرة لم تكن معروفة من قبل.. ويبدو من الاطلاع عليه عظمة هذا الدين الإلهي وسر خلوده، إذ بضدها تتميز الأشياء فلولا المر ما عرف طعم الحلو..

ولعلي أقول إن هذا الإحياء لهذا التراث الشيعي الضخم دليل على قرب نهايته فقد عاشوا يبشرون بمعتقدهم بتقية ومصانعة انخدع بها الكثير وها هي كتبهم اليوم المعتمدة تظهر بشكل وفير في وقت تطلع الناس لمعرفة ما عندهم.. لتسهم في كشف عوارهم..

---

(١) يوسف، آية: ٢.

٢- هذه التأويلات الباطنية المستفيضة في كتب الاثنى عشرية هي مجهولة للكثير ممن يكتب عن هذه الطائفة.. وحسبك أن تجد ممن كتب عن الاثنى عشرية من يعتبرها بعيدة كل البعد عن الاتجاه الباطني، ويظن أن التأويل الباطني مقصور أمره على طائفة الاسماعيلية. يقول بعض من كتب عن الفرق: «جعل الاسماعيلية للأئمة صفات لم تعرفها فرق الشيعة الأخرى، ذلك أنهم يقولون ظاهراً إن الأئمة بشر كسائر الناس يأكلون وينامون ويموتون، ولكنهم في تأويلاتهم الباطنية يقولون إن الإمام هو: «وجه الله» «ويد الله» «وجنب الله»[1].. ويلاحظ أن هذا هو عين ما تذهب إليه طائفة الاثنى عشرية، وجاءت أخبار كثيرة عندهم في إقرار هذا الغلو وخصص المجلسي لذلك باباً من أبواب بحاره كما أسلفنا وهو «باب أنهم- عليهم السلام- جنب الله ووجه الله ويد الله وأمثالها»[2]. والسر في هذا الجهل المتفشي بين طبقة من الكتاب هو أن كتب الاثنى عشرية نوعان: كتب للدعاية للمذهب وضعت بأسلوب التقية.. والنوع الثاني:- وهو المعتبر عندهم- كتب الحديث الثمانية المعتمدة عندهم وكتب الرجال الأربعة، وما في درجة هذه الكتب من كتب شيوخهم فمن يعتمد على الأول وحده يفوته الكثير من أمورهم، والتي قد تشير إليها كتب الدعاية إشارة لايفهمها إلا شيوخهم، أو من هو على صلة وفهم لكتبهم المعتمدة.

٣- يلاحظ أن هذه التأويلات ليست عندهم آراء اجتهادية في تأويل القرآن قابلة للأخذ والرد والمناقشة والتعديل بل هي في مقاييسهم نصوص شرعية لها سمة الوحي وأهميته، وقدسية النص النبوي وشرعيته. وقد جاءت عندهم نصوص كثيرة تحذر وتنذر من رد أمثال هذه النصوص التي لا تتفق مع العقل والفطرة، ولا مع المنطق واللغة. وأن الواجب التسليم وعدم الاعتراض، على لغة: «اطفأ مصباح عقلك واعتقد» وقد حاولوا توطين أتباعهم على قبول أمثال هذه النصوص فقالوا:

---

(١) مصطفى الشكعة/ إسلام بلا مذاهب: ص٢٤٧-٢٤٨.

(٢) بحار الأنوار: ٢٤/١٩١-٢٠٣.

«إن حديثنا تشمئز منه القلوب فمن عرف فزيدوهم، ومن أنكر فذروهم»[1].

«وعن سفيان السمط قال: قلت لأبي عبد الله- عليه السلام- جعلت فداك إن رجلاً يأتينا من قبلكم يعرف بالكذب فيحدث بالحديث فنستبشعه، فقال أبو عبد الله: يقول لك إني قلت لليل إنه نهار أو للنهار إنه ليل. قال: فإن قال لك هذا إني قلته فلا تكذب به فإنك إنما تكذبني»[2].

وأمثال هذه الروايات كثيرة، ويلاحظ أن في الرواية الأخيرة ما يدل على أن من الشيعة من يستبشع رواياتهم، ولكن يلزمون بالإيمان الأعمى بها، بل يعتبر من توقف في رواية من هذه الروايات وقال: «كيف جاء هذا، وكيف كان، وكيف هو فإن هذا والله الشرك بالله العظيم»[3] وقد اهتم بهذه القضية صاحب البحار وذكر لها (١١٦) حديثاً من أحاديثهم في باب عقده بعنوان باب أن حديثهم- عليهم السلام- صعب مستصعب وإن كلامهم ذو وجوه كثيرة وفضيلة التدبر في أخبارهم- عليهم السلام- والتسليم لهم والنهي عن رد أخبارهم[4]. ولعل أول من أرسى دعائم هذا المعتقد صاحب الكافي والذي خصه بباب مستقل بعنوان: «باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب» وذكر فيه خمس روايات[5]، ولعل هذا الأسلوب هو الذي ساعد على تفشي تلك المقالات الأسطورية. وغياب الصوت العاقل الذي يجهر بالحق.. ويعري الباطل ويفضحه. وهذا نوع من الاستهواء الذي يطالب فيه الأتباع بالإيمان بأقوال الأئمة وإن خالفت العقل والنقل، وهو قريب من موقف الصوفية الذي يطالب فيه الشيوخ مريديهم بالتسليم لهم حتى إنهم قالوا: إن المريد بين يدي شيخه كالميت بين يدي غاسله، وهذا الاستهواء هو الذي لجأ

---

(١) البحار: ١٩٢/٢.

(٢) البحار: ٢١١/٢-٢١٢، البحراني/ اللوامع النورانية ص٥٤٩-٥٥٠.

(٣) انظر: رجال الكشي: ص١٩٤.

(٤) انظر: بحار الأنوار: ١٨٢/٢ ومابعدها.

(٥) انظر: أصول الكافي: ٤٠١/١-٤٠٢.

إليه فرعون مع قومه، وأشار إليه الله سبحانه بقوله: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ﴾[1] [2].

٤- إن للتفسير عندهم وجوهاً: ظاهرة، وباطنة والجميع معتبر. قال أبو عبد الله- كما يزعمون- إن قوماً آمنوا بالظاهر وكفروا بالباطن فلم ينفعهم شيء، وجاء قوم من بعدهم فآمنوا بالباطن وكفروا بالظاهر فلم ينفعهم ذلك شيئاً، ولا إيمان بظاهر إلا بباطن، ولا باطن إلا بظاهر ولهذا يلاحظ أن بعض تفاسير الشيعة لم تذكر هذا التأويل، أو ذاك وإنما ذكرت ما ظهر من الآية الذي قد يوافق اللغة أو ما جاء عن السلف، ولكن قد لا يعنى هذا مخالفتهم لذلك التأويل الباطني لأنهم يقولون بأن لكل آية معنى باطناً ومعنى ظاهراً، والكل مراد فقد يكتفي بعضهم بذكر الظاهر وحده، أو الباطن فقط، أو يذكر الوجهين جميعاً، لأن رواياتهم جاءت على نفس المنهج كما تدل على ذلك رواية صاحب الكافي في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[3] قال: «... عن عبد الله بن سنان عن ذريح المحاربي قال: قلت لأبي عبد الله: إن الله أمرني في كتابه بأمر فأحب أن أعمله، قال: وما ذاك؟ قلت: قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ قال: ﴿لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ لقاء الإمام، ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ تلك المناسك، قال عبد الله بن سنان: فأتيت أباعبد الله- عليه السلام- فقلت: جعلت فداك قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ قال: أخذ الشارب وقص الأظفار وما أشبه ذلك. قال: قلت: جعلت فداك: إنّ ذريحاً المحاربي حدثني عنك بأنك قلت له: ﴿لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ لقاء الإمام ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ تلك المناسك، فقال: صدق ذريح وصدقت إن للقرآن ظاهراً وباطناً ومن يحتمل ما يحتمل ذريح»[4]. ففي هذا

---

(١) الزخرف: آية: ٥٤.

(٢) انظر: المدخل إلى الثقافة الإسلامية: ص١١٣-١١٥.

(٣) الحج: آية: ٢٩.

(٤) الكليني/ فروع الكافي: ٥٤٩/٤، وانظر: ابن بابويه/ من لايحضره الفقيه: ٢٩٠/٢-٢٩١،=

النص- الذي أورده صاحب الكافي، وذكره أيضاً صاحب من لا يحضره الفقيه وغيره- التصريح بأن للقرآن معاني ظاهرة تقال لعامة الناس، وله معاني باطنة لا تذكر إلا للخاصة ممن يستطيع احتمالها، وهم قلة قد لا توجد «فمن يحتمل ما يحتمل ذريح». وإذا كان الأئمة يضنون بهذا العلم الباطني، ويتحاشون ذكره عند شيعتهم إلا من كان على مستوى ذريح فلماذا خالفت كتب الاثنى عشرية نهج أئمتها وأشاعت هذا «العلم» المضنون به على غير أهله للخاص والعام؟

هذا ما يؤخذ من أقوال هؤلاء القوم.. ولعل قائلاً يقول لماذا لا يكون هذا التأويل الذي يتفق وظاهر النص، وسياق القرآن، ولغة العرب، وما أثر من السلف، وما اتفق عليه جماعة المسلمين هو الذي يعتقد صدوره عن أمثال محمد الباقر، وجعفر الصادق وغيرهما من أئمة العلم والدين واللغة، وأن تلك التأويلات الباطنية التي لا تستند إلى أصل معتبر من نقل أو عقل أو لغة هي من وضع زنديق ملحد أراد الإساءة إلى كتاب الله ودينه، وإلى أهل البيت، ولاسيما أن تلك الأقوال الباطنية لا تذكر إلا خلسة وفي الظلام، ولا ينقلها إلا قلة كما يشير إليه نهاية الخبر، وتفسير القرآن لا يمكن أن يكون علماً سرياً لا يتحمله إلا خاصة الناس، فالله سبحانه أنزل كتابه لعباده كافة لا لفئة معينة، وهؤلاء الأئمة كان عصرهم يمثل العصر الذهبي للأمة في وقت عزة الإسلام والمسلمين فهل يصبح تفسير القرآن في عصرهم «سرياً» وفي هذا العصر يعلن هذا التفسير .

وأئمة أهل البيت هم أجرأ وأشجع من أن يجبنوا عن بيان الحق، وأن يتخلوا عن الصدع بأمر الله وشرعه.

٥- هذه التأويلات الباطنية هي من باب الإلحاد في كتاب الله وآياته. وقد قال

= معاني الأخبار: ص٣٤٠، عيون أخبار الرضا: ص٣٦٦، الكاشاني، تفسير الصافي: ٣/٣٧٦، الحويزي/ تفسير نور الثقلين: ٢/٤٩٢، البحراني/ البرهان: ٣/٨٨-٨٩، المجلسي/ بحار الأنوار: ٩٢/٨٣-٨٤، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١٠/ ٢٥٣، الموسوي/ مفتاح الكتب الأربعة: ٥/٢٢٨-٢٢٩.

تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ﴾[1] قال ابن عباس: هو أن يوضع الكلام في غير موضعه[2] وذلك بالانحراف في تأويله[3].

قال في الإكليل: «ففيها الرد على من تعاطى تفسير القرآن بما لا يدل عليه جوهر اللفظ كما يفعله الباطنية والاتحادية والملاحدة»[4] وهؤلاء الذين يلحدون في آيات الله ويحرفونها عن معانيها وإن كتموا كفرهم وتستروا بالباطل وأرادوا الإخفاء لكنهم لايخفون على الله كما قال تعالى: ﴿ لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ﴾[5].

٦- ربط شيوخ الشيعة هذه التأويلات أو التحريفات بأئمة أهل البيت لتحظى بالقبول عند الناس، ولأنها تأويلات غير عاقلة قالوا: بأن السياق القرآني غير منسجم مع النظر العقلي ونسبوا هذا القول لجعفر الصادق كما يروي ذلك جابر الجعفي أنه قال له: «ياجابر إن للقرآن بطناً وللبطن ظهراً ثم قال: وليس شيء أبعد من عقول الرجال منه، إن الآية لينزل أولها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متصل يتصرف على وجوه»[6] ولا شك أن هذا الحكم هو برواياتهم أليق وأوفق ولا يتصل من قريب أو بعيد بكتاب الله وتفسيره الصحيح.

٧- قامت مصادرهم في التفسير- غالباً- على هذا المنهج الباطني في التأويل الذي استقته من أبي الخطاب وجابر الجعفي والمغيرة بن سعيد وغيرهم من الغلاة. ويلاحظ أنه في القرن الخامس بدأ اتجاه التفسير عندهم يحاول التخلص من تلك النزعة المغرقة في التأويل الباطني حيث بدأ شيخ الطائفة عندهم أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) يؤلف لهم كتاباً في تفسير

---

(١) فصلت: آية: ٤٠.

(٢) تفسير الطبري: ١٢٣/٢٤، فتح القدير: ٥٢٠/٤.

(٣) انظر: القاسمي/ محاسن التأويل: ٢١١/١٤، الألوسي/ روح المعاني جـ١٢٦/٢٤.

(٤) السيوطي/ الإكليل: ص٣٥٤ (المطبوع على هامش جامع البيان في تفسير القرآن).

(٥) محمد شاه الكشميري/ إكفار الملحدين: ص٢.

(٦) تقدم تخريج هذا النص من كتب الشيعة: ص (١٥٢).

القرآن يستضيء في تأليفه بأقوال أهل السنة، ويأخذ من مصادرهم في التفسير، ويحاول فيه أن يتخلص أو يخفف من ذلك الغلو الظاهر في تفسير القمي والعياشي وفي أصول الكافي وغيرها، وهو وإن كان يدافع عن أصول طائفته ويقرر مبادئهم المبتدعة، إلا أنه لا يهبط ذلك الهبوط الذي نزل إليه القمي ومن تأثر به. ومثل الطوسي في هذا النهج الفضل بن الحسن الطبرسي في «مجمع البيان» وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ذلك حيث قال: الطوسي ومن معه في تفسيرهم يأخذون من تفاسير السنة وما في تفسيرهم من علم يستفاد إنما هو مأخوذ من تفاسير أهل السنة[1].

ولكن قد كشف لنا شيخ الشيعة في زمنه ومحدثها وخبير رجالها وصاحب آخر مجموع من مجاميعهم الحديثية، وأستاذ كثير من علمائهم الكبار عندهم كمحمد حسين آل كاشف الغطا، وأغا بزرك الطهراني وغيرهما وعالم الشيعة حسين النوري الطبرسي قد كشف لنا سراً عندهم بقي دفيناً، وأماط اللثام عن حقيقة كانت مجهولة لدينا وهي أن كتاب «التبيان» للطوسي إنما وضع على أسلوب التقية والمدارة للخصوم وإليك نص كلامه:

«ثم لايخفى على المتأمل في كتاب التبيان أن طريقته فيه على نهاية المدارة والمماشاة مع المخالفين، فإنك تراه اقتصر في تفسير الآيات على نقل كلام الحسن وقتادة والضحاك والسدي وابن جريج والجبائي والزجاج، وابن زيد وأمثالهم. ولم ينقل عن أحد من مفسري الإمامية، ولم يذكر خبراً عن أحد من الأئمة- عليهم السلام- إلا قليلاً في بعض المواضع لعله وافقه في نقله المخالفون. بل عد الأولين في الطبقة الأولى من المفسرين الذين حمدت طرائقهم ومدحت مذاهبهم. وهو بمكان من الغرابة لو لم يكن على وجه المماشاة.. ومما يؤكد كون وضع هذا الكتاب على التقية ما ذكره السيد الجليل علي بن طاووس في سعد السعود وهذا لفظه: ونحن نذكر ماحكاه جدي أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب

(١) انظر: منهاج السنة: ٣/٢٤٦.

«التبيان» وحملته التقية على الاقتصار عليه من تفضيل المكي على المدني والخلاف في أوقاته.. إلخ. (هكذا لم يكمل النوري النص) ثم قال هذا النوري معقباً على ما نقله عن ابن طاووس» وهو- يعني ابن طاووس- أعرف بما قال من وجوه لا يخفى على من اطلع على مقامه فتأمل»[1]. فمن هذا النص يتبين أن التبيان للطوسي قد وضع على أسلوب التقية- كما هو رأي شيخ الشيعة- المعاصر- أو أن يكون التبيان قد صدر من الطوسي نتيجة اقتناع عقلي بإسفاف ما عليه القوم من تحريف لمعاني القرآن سموه تفسيراً، وبتأثير نزعة معتدلة لاختلاطه مع بعض علماء السنة في بغداد.. ومعنى هذا أن شيعة اليوم- والذي يمثلهم هذا النوري الطبرسي والذي ارتضوا كتابه (مستدرك الوسائل) مصدراً لهم في الحديث[2]، كدليل على كبير مقامه عندهم- هم أشد غلواً وتطرفاً، ولذا تراهم يعتبرون تفسير الطوسي ومن سار على منهجه إنما ألفت للخصوم، والتزمت بروح التقية (لتبشر) بالعقيدة الشيعية مع غير الشيعة.

ولعل القارىء يدرك من خلال هذا الرأي لشيخ الشيعة حول كتاب «التبيان»- أن التقية أسهمت في (تكريس) الغلو عند هذه الطائفة، وفي وأد كل صوت عاقل ورأي معتدل بحمله على التقية لأنه يوافق بزعمهم ما عند أهل السنة فبقيت هذه الطائفة في هذه الدائرة المغلقة، قد جعلت من التقية حصناً تلجأ إليه كلما هبت عليها نسمات الإصلاح، ورياح التغيير- كما سيأتي في مبحث التقية- ثم لا ننسى أن نشير إلى أن ما قلناه عن كتاب الطوسي ينطبق على تفسير مجمع البيان للطبرسي لأنه سار على نهج الطوسي وأشار إلى ذلك في مقدمة تفسيره حيث قال: «... إلا ما جمعه الشيخ الأجل السعيد أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه من كتاب التبيان فإنه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق ويلوح عليه رواء الصدق.. وهو القدوة أستضيء بأنواره وأطأ مواقع آثاره»[3].

---

(١) فصل الخطاب: ص٣٥ (والورقة ١٧ من النسخة المخطوطة من الكتاب المذكور).

(٢) انظر: فصل «السنة» من هذه الرسالة.

(٣) مجمع البيان: ١/٢٠.

□ المبحث الثالث □

هل الشيعة تقول بأن في كتاب الله نقصاً أو تغييراً؟

□ مدخل للموضوع:

وجاء هذا المبحث بهذه الصيغة الاستفهامية لثلاثة أسباب:

* **أولاً**: أن طائفة من أعلام الاثنى عشرية يتبرأون من هذه المقالة- مثل الشريف المرتضى، وابن بابويه القمي وغيرهما.

* **ثانياً**: أن إجماع المسلمين كلهم قام على أن كتاب الله سبحانه محفوظ بحفظ الله له ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾. ومن قال بأن في القرآن نقصاً وتحريفاً فليس من أهل القبلة وليس من الإسلام في شيء، ومن هنا فإن العدل يقتضي أن نحتاط في دراستنا لهذه المسألة أبلغ الاحتياط، وأن نعدل في القول، فلا نرمي طائفة بهذه المقالة إلا بعد الدراسة والتثبت.

* **ثالثاً**: أن هناك طائفة من المفكرين يرمون الشيعة بالقول بهذا الكفر، ويعممون ذلك، ولا شك بأن الشيعة فرقٌ، والشيعة طبقات فلا يصح أن يقال مثلاً بأن متقدمي الشيعة يقولون بهذه المقالة[1]، ولا يقبل أن يقال بأن الزيدية تقول بهذه الفرية.. فأسلوب التعميم غير مرضي ولا مقبول.

---

(١) وقد انساق «إحسان إلهي ظهير» وراء مقالة صاحب فصل الخطاب بأنه لايوجد من أنكر مقالة التحريف من الشيعة في القرون المتقدمة إلا هؤلاء الأربعة (يعني ابن بابويه القمي، والمرتضى، والطبرسي، والطوسي) فقال إحسان: «والحاصل أن متقدمي الشيعة ومتأخريهم تقريباً جميعهم متفقون على أن القرآن محرف، مغير فيه». (الشيعة والسنة ص١٢٢) (ط. دار الأنصار). والحقيقة أن هذه القضية بدأت عند الشيعة متأخرة عن نشأة الشيعة نفسها، وأن أوائل الشيعة ليسوا على هذا الضلال، وأن فرقاً من الشيعة ليست على هذا «الباطل»..

وبعد: فإن الباحث المسلم يعاني بلا شك من قراءة تلك الحروف السوداء، ومن الاستماع لأولئك الأقزام الذين يتطاولون على كلام الله سبحانه، يعاني من ذلك أبلغ المعاناة. وليعلم القارىء أن دراسة هذا الموضوع ليس من أجل الرد والدفاع، فكتاب الله لا تصل إلى مقامه بغاث الأحلام، ولا تنال من عظمته دعوى حاقد، ومزاعم مغرض. فهل تستر الشمس، أو تحجب القمر كف إنسان، ثم ما أسهل الادعاء الكاذب على حاقد موتور، ومن ثم فليس علينا أن نتتبع كل دعوى كاذبة لنردها:

لو أن كل كلب عوى ألقمته حجراً لكان كل مثقال بدينار

كما أن إهمال القول الكاذب قد يكون أحرى لإماتته وانصراف الأنظار عنه ما لم يتفش هذا القول ويشتهر وتحمله طائفة، وتسير به كتب فحينئذ يجب كشف المبطل وباطله.

وأقول إن دراسة هذه المسألة ليست من أجل الرد والنقض، إنما هي لبيان هل الشيعة تقول بهذه المقالة أم لا؟- وفي ثبوت ذلك أكبر فضيحة للشيعة يهدم بنيانها من الأساس ويزلزل كيانها من القواعد، ولن يقبل منها قول ولا يسمع منها كلمة.. ومن ذا الذي يمس كتاب الله ويقبل منه مسلم قولاً أو يرتضي منه حكماً[1]. ومن ثم فنحن نكتب هذه الدراسة لبيان حقيقة نسبة هذه المسألة للشيعة، لأن من حاول المساس بكتاب الله والنيل من قدسيته فإنه بعيد عن الإسلام وإن تسمى به وأنه يجب كشفه لتعرف الأمة عداوته، لأنه يحارب الإسلام في أصله العظيم وركنه المتين.

ثم إن حكاية قول من قال ذلك- كما يقول أبو بكر الباقلاني- يغني عن

---

(١) ولهذا رأينا الإمام ابن حزم- رحمه الله- حينما احتج النصارى بما ينسب إلى الرافضة من القول بنقص القرآن وتغييره... أجابهم ابن حزم بأن هؤلاء ليسوا من المسلمين وإنما هي فرقة طارئة على الإسلام والمسلمين حدث أولها بعد موت النبي- صلى الله عليه وسلم- بخمس وعشرين سنة (انظر: الفصل: ٢/٨٠).

الرد عليه[1]، لما توافر لكتاب الله من وسائل الحفظ وأسباب الضبط التي يستحيل معها أن يتطرق إليه نقص أو تغيير تحقيقاً لوعد الله سبحانه في حفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]. هذا ومن أمر هذه الدعوى والتي وجدت في محيط الشيعة (وسندرس مدى موافقة الشيعة لها أو رفضها) أنها ولدت وفي أحشائها أسباب فنائها، وبراهين زيفها وكذبها، لم يحكم واضعها الصنعة في صياغتها، ولم يجد الحيلة في حبكها، فجاءت على صورة مفضوحة، وبطريقة مكشوفة، ولذلك نقضت نفسها بنفسها، فهي تقوم على دعوى أن القرآن ناقص ومغير.. وأن القرآن الكامل المحفوظ من أي تغيير هو عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ثم أورثه الأئمة من بعده وهو اليوم عند مهديهم المنتظر.

فهذه الدعوى ربطوها بأمير المؤمنين علي، ولكن علياً هو الذى حكّم القرآن في خلافته وقرأه وتعبد به، ولو كان لديه غيره لأخرجه للناس ولم يجز أن يتعبد الله بكتاب محرف وناقص، ولو كان شيء مما يدعون لأخرج عليّ القرآن الكامل الذى جمعه، وعارض به هذا القرآن المحرف- كما يدعون- ولتدراك الأمر حين أفضت إليه الخلافة، لأن من أقر الخائن على خيانته كان كفاعلها.. وقد حارب علي معاوية على أقل من هذا الأمر، فكيف لم يفعل ذلك أمير المؤمنين؟!!

لم يجد أصحاب هذا الافتراء مايجيبون به عن هذا السؤال الكبير الذي ينسف بنيانهم من القواعد سوى قولهم على لسان عالمهم نعمة الله الجزائري[3]: «ولما جلس أمير المؤمنين- عليه السلام- على سرير الخلافة لم يتمكن من إظهار

---

(١) إعجاز القرآن: ص٢٤. تحقيق أحمد صقر.

(٢) الحجر، آية: ٩.

(٣) وله منزلته عندهم وصفوه بأنه السيد السند، والركن المعتمد، المحدث النبيه، المحقق، النحرير، المدقق العزيز النظير، وقالوا بأنه من أكابر متأخري علماء الإمامية، محدث جليل القدر، ومحقق عظيم الشأن إلى آخر أوصافهم. توفى سنة (١١١٢هـ). (انظر: أمل الآمل: ٣٣٦/٢، الكنى والألقاب: ٢٩٨/٣، سفينة البحار: ٦٠١/٢، مقدمة الأنوار النعمانية).

ذلك القرآن وإخفاء هذا لما فيه من إظهار الشنعة على من سبقه[1]

هكذا يجيبون وبهذا يعتذرون.. وأي قدح وسب لأمير المؤمنين ممن يزعم التشيع له أبلغ من هذا وأشد.... إنهم يتهمون علياً- رضي الله عنه- بأنه راعى المجاملة لمن سبقه على هداية الأمة، ولهذا لم يخرج ما عنده من القرآن.. سبحانك هذا بهتان عظيم!

كما أنهم ربطوا وجود المصحف بإمامهم المنتظر الذي لم يولد أصلاً ولا وجود له- كما سيأتي- والإمام الغائب والمصحف الغائب كلاهما وهم وخيال.

والكلمات المفتراه والتي قدموها على أنها آيات ساقطة من المصحف انكشف بها كذبهم وظهر بها بهتانهم فهي أشبه ماتكون بمفتريات مسيلمة المتنبيء الكذاب وادعاءاته... لا تربطها بلغة العرب، وبلاغة اللسان العربي أدنى رابطة- كما سيأتى- ثم إنهم رجعوا على أنفسهم وقالوا لا اعتماد على تلك الكلمات ولا تعتبر من القرآن، ولا يجوز القراءة بها، لأن طريقها آحاد، والأئمة قرأوا هذا القرآن واستعملوه فلا يترك ما أجمعوا عليه بمثل هذه الروايات. ثم انفصل منهم طائفة عاقلة تبرأت من هذا الكفر لما رأت من تناقضه ووضوح بطلانه.. وهاجمت من قال به من أصحابها وكشفت كذبه وكفى الله المؤمنين القتال.. وهذا الصراع الدائر بين الطائفتين ينكشف من خلال كتاب فصل الخطاب كما سيأتى تفصيله إن شاء الله، فحملت هذه المقالة أسباب فنائها في أحشائها، وانكشف عوارها وكذبها بكلمات أصحابها وفي هذا آيات للمؤمنين وبرهان من براهين عظمة هذا القرآن، وسر من أسرار إعجازه والتي لا تحيط بها العقول، وشاهد من شواهد تحقيق وعد الله بحفظه لكتابه العزيز.

وفيما يلي نبدأ بدراسة هذه القضية عند الشيعة، ومتى بدأت، وكيف امتدت، ومن الذى تولى كبر وضعها، وهل تقول الشيعة كلها بذلك أم فيها من

---

(١) الأنوار النعمانية: ٣٦٢/٢.

أنكر وتبرأ؟ وسنذكر أولاً ماتقوله كتب السنة، ثم نرجع لتحقيق ذلك من كتب الشيعة الاثنى عشرية نفسها:

□ بداية هذا الافتراء- كما تقوله مصادر أهل السنة:

يقول الإمام أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري[1]: «لم يزل أهل الفضل والعقل يعرفون شرف القرآن وعلو منزلته... حتى نبغ في زماننا هذا زائغ عن الملة وهجم على الأمة بما يحاول به إبطال الشريعة.. فزعم أن المصحف الذي جمعه عثمان- رضي الله عنه- باتفاق أصحاب رسول الله- ﷺ- على تصويبه فيما فعل لا يشتمل على جميع القرآن، إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف... (ثم ذكر ابن الأنباري) أن هذا الزنديق أخذ يقرأ آيات من القرآن على غير وجهها زندقةً وإلحاداً فكان يقرأ: (ولقد نصركم الله ببدر بسيف علي وأنتم أذلة)[2].

هذا النص قاله ابن الأنباري المولود سنة (٢٧١هـ) والمتوفى سنة (٣٢٨هـ) وهو يشير إلى أن هذا الافتراء بدأ في زمنه أي في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع. ويدل النص المذكور أيضاً على: أن مصدر هذا الافتراء من طائفة الشيعة كما تفيده تلك الزيادة المفتراه (بسيف علي)، كما يدل على أنه لم يكن للأمة المسلمة في ماضيها عهد بهذه المفتريات حتى ظهر هذا الزائغ عن الملة، وكأن ابن الانباري بهذا يشير إلى شخص بعينه إلا أنه لم يذكره باسمه.. ولكن بدت هويته المذهبية من خلال افتراءاته.

بينما نجد الملطي (ت ٣٧٧هـ) يشير إلى أن هذا الشخص صاحب هذه

---

(١) محمد بن القاسم بن محمد.. أبو بكر بن الأنباري. قال الخطيب البغدادي: «كان صدوقاً فاضلا دينا خيرا من أهل السنة، وصنف كتباً كثيرة في علوم القرآن.. والوقف والابتداء والرد على من خالف مصحف العامة.. وكان من أحفظ الناس للغة وتفسير القرآن.
(انظر: تاريخ بغداد: ٣/١٨١- ١٨٦).

(٢) تفسير القرطبي: ١/٨٢.

الفرية هو هشام بن الحكم[1] فإنه زعم أن القرآن الذي في أيدي الناس وضع أيام عثمان، وأما القرآن فقد صعد به إلى السماء لردة الصحابة بزعمه[2]. ولكن هشام بن الحكم توفي سنة ١٩٠هـ وهذا يعني أن هذا الافتراء أقدم مما يذكره ابن الإنباري، وإذا لاحظنا أن هذه الفرية مرتبطة أشد الارتباط بمسألة الإمامة والأئمة عند الشيعة، وذلك حينما بدأ شيوخ الشيعة في الاستدلال عليها فلم يجدوا في كتاب الله مايثبت مزاعمهم في ذلك فأدى بهم هذا إلى القول بهذه الفرية وغيرها.. إذا أدركنا ذلك فإنه لا يبعد أن يكون ما يقوله الملطي في أن هشاماً هو الذي تولى كبر هذا الافتراء.. لا يبعد أن يكون هذا واقعاً لاسيما أن هشاماً كان من أول من تكلم في الإمامة حتى قال ابن النديم إن هشام بن الحكم ممن فتق الكلام في الإمامة، وله من الكتب كتاب الإمامة[3]، وقال ابن المطهر الحلي: «وكان ممن فتق الكلام في الإمامة وهذب المذهب بالنظر»[4]. ويشفع لتأهيل هشام بن الحكم- أيضاً- لهذه الفرية ما جاء في رجال الكشي- عمدة الشيعة في كتب الرجال- ونصه: «هشام بن الحكم من غلمان أبي شاكر، وأبو شاكر زنديق[5]. وقال القاضي عبد الجبار (المعتزلي): «هشام.. ليس من أهل القبلة، وهو معروف بعداوة الأنبياء، وقد أُخذ مع أبي شاكر الديصاني[6] صاحب

---

(١) هشام بن الحكم: أصله كوفي، وسكن بغداد، وتربى في أحضان بعض الزنادقة، وكان في الأصل على مذهب الجهمية، ثم قال بالتجسيم.. نقلت عنه مقالات ضالة وتنسب له كتب الفرق فرقة «الهشامية» من الشيعة. توفي سنة (١٧٩هـ) كما في رجال الكشي، وقيل (١٩٠هـ). انظر: رجال الكشي: ص٢٥٥-٢٨٠، رجال النجاشي: ص٣٣٨، وانظر: ابن حجر/ لسان الميزان: ١٩٤/٦، وانظر عن الهشامية: الملطي/ التنبيه والرد: ص٢٤، الأشعري/ مقالات الإسلاميين: ١٠٦/١، البغدادي الفرق بين الفرق: ص٦٥، الشهرستاني/ الملل والنحل: ١٨٤/١ وغيرها.

(٢) التنبيه والرد: ص٢٥.

(٣) الفهرست: ص١٧٥.

(٤) رجال الحلي: ص١٧٨.

(٥) رجال الكشي: ص٢٧٨.

(٦) انظر: ابن النديم/ الفهرست: ص٣٣٨.

الديصانيه[1] وكان معروفاً به وبصحبته، فادعى أنه من الشيعة، فخلصه بعض أصحاب المهدي حين ادعى أنه يتشيع لبني هاشم فلم يصلبه مع أبي شاكر[2] فهو قد تربى في أحضان الزنادقة، والشيء من معدنه لا يستغرب.. وقد أوعز إليه- كما في رجال الكشي- بلزوم الصمت حين جدّ المهدي العباسي بتتبع الزنادقة»[3]. قال هشام: «فكففت عن الكلام حتى مات المهدي»[4].

فتشير القرائن- كما ترى- إلى هشام وشيعته- فهذا يدل على أقل الافتراضات أن هذه «الفرية» وجدت في عصر هشام، ومما يدل على وجود هذه الدعوى في تلك الفترة ماذكره ابن حزم عن الجاحظ قال: أخبرني أبو إسحاق إبراهيم النظام وبشر بن خالد أنهما قالا لمحمد بن جعفر[5] الرافضي المعروف بشيطان الطاق ويحك أما استحيت من الله أن تقول في كتابك في الإمامة إن الله تعالى لم يقل قط في القرآن: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[6]. قالا: فضحك والله شيطان الطاق طويلاً حتى كأنا نحن الذي أذنبنا»[7].

هذه الحكاية أوردها ابن حزم عن الجاحظ، وقد قال ابن حزم عن الجاحظ بأنه رغم مجونه وضلاله «فإننا ما رأينا له في كتبه تعمد كذبة يوردها مثبتاً لها،

---

(١) **الديصانية**: إحدى فرق الثنوية القائلين بالأصلين النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما، وتعتبر أصلاً للمانوية، وإنما اختلفت الفرقتان في كيفية اختلاط النور بالظلمة.
(الملل والنحل: ٢٥٠/١، الفهرست لابن النديم: ص٣٣٨-٣٣٩).

(٢) انظر: تثبيت دلائل النبوة: ص٢٢٥.

(٣) انظر: رجال الكشي: ص٢٦٥-٢٦٦.

(٤) رجال الكشي: ص٢٦٦.

(٥) كذا في الطبعة المحققة من «الفصل» ولعل الصواب أبو جعفر، لأن أباه عليّ كما هو المشهور في كتب التراجم.

(٦) التوبة، آية: ٤٠.

(٧) الفصل: ٣٩/٥.

وإن كان كثيراً لإيراد كذب غيره»[1]. وشيطان الطاق وهو محمد بن علي بن النعمان أبو جعفر الأحول توفي نحو (١٦٠هـ)[2] والمعروف أن شيطان الطاق معاصر لهشام بن الحكم، قال ابن حجر: قيل إن هشام بن الحكم شيخ الرافضة لما بلغه أنهم لقبوه شيطان الطاق سماه هو مؤمن الطاق» فقد يكون أحد الشركاء في هذه «الجريمة» مع هشام بن الحكم فهو شريك في التأليف حول مسألة الإمامة والتي هي السبب والأصل للقول بهذا الافتراء كما تدل عليه نصوص هذه الفرية.

□ شيوع هذه المقالة عندهم كما تقول كتب أهل السنة:

ثم فشت هذه المقالة في الشيعة الاثنى عشرية والذي يلقبهم الأشعري وغيره بالرافضة كما أسلفنا حتى أصبحت- كما يذكر الأشعري- (المتوفى سنة ٣٣٠هـ) مقالة لطائفة من هؤلاء الروافض زعموا «أن القرآن قد نقص منه، وأما الزيادة فذلك غير جائز أن يكون قد كان، وكذلك لا يجوز أن يكون قد غير منه شيء عما كان عليه، فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه، والإمام يحيط علماً به»[3]، بينما اتجهت فرقة أخرى من هؤلاء يصفهم الأشعري بأنهم ممن جمع القول بالاعتزال والإمامة إلى إنكار هذا القول وقالت: «إن القرآن ما نقص منه، ولا زيد فيه، وإنه على ما أنزل الله تعالى على نبيه- عليه الصلاة والسلام- لم يغير ولم يبدل، ولا زال على ما كان عليه»[4]. وهناك فرقة ثالثة سقط- فيما يظهر- ذكر

---

(١) الفصل: ٣٩/٥.

(٢) نسب إليه أنه يقول: إن الله لايعلم شيئاً حتى يكون، وضلالات أخرى، تنسب له فرقة «الشيطانية» أو النعمانية من غلاة الشيعة.

(انظر: رجال الكشي: ص١٨٥، رجال النجاشي: ص٢٤٩، لسان الميزان: ٣٠٠/٥-٣٠١، فرق الشيعة للنوبختي: ص٧٨، سفينة البحار: ٣٣٣/١، مقالات الإسلاميين: ١١١/١، الملل والنحل: ١٨٦/١، الانتصار لابن الخياط: ص١٤-٤٨).

(٣) مقالات الإسلاميين: ١١٩/١-١٢٠.

(٤) مقالات الإسلاميين: ١١٩/١-١٢٠.

مذهبها[1].

كما يشير البغدادي (المتوفى سنة ٤٢٩هـ) إلى أن من الرافضة من زعم أن الصحابة غيروا بعض القرآن، وحرفوا بعضه، واعتبر ذلك من موجبات الحكم بكفرهم وخروجهم عن الإسلام[2].

ويبدو أن هذا المنكر زاد انتشاره بين هؤلاء القوم حتى إننا نجد ابن حزم (المتوفى سنة ٤٥٦هـ) ينسب هذه المقالة إلى طائفة الإمامية كلها و لم يستثن من أعلام الإمامية إلا ثلاثة نجوا من الوقوع في هذه الهاوية[3].

وكذلك القاضي أبو يعلى (المتوفى سنة ٤٥٨هـ) ينسب هذه المقالة إلى طائفة الرافضة[4] والتي هي من ألقاب الاثنى عشرية- كما سبق- بينما نجد شيخ الإسلام ابن تيمية (المتوفى سنة ٧٢٨هـ) يعزو هذه المقالة- فيما يظهر- للباطنية حيث قال: «وكذلك- أي يحكم بكفره- من زعم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة، ونحو ذلك، وهؤلاء

---

(١) كما يبدو من خلال النسخة المطبوعة من مقالات الإسلاميين تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (ج١ ص١٢٠) وفي المطبوعة الأخرى للمقالات تحقيق هلموت ريتر ذكر في تحقيقه للكتاب بأنه قد وجد في بعض النسخ الخطية تعليقة في الهامش تقول: «سقط فرقة من الترتيب والعدد وهم الذين يجوزون الزيادة ولايجوزون النقص منه (انظر: هامش مقالات الإسلاميين: ص٤٧ تحقيق هلموت ريتر) وقد يكون هذا استنتاج من الناسخ حيث لايوجد من الشيعة قائل بذلك فقد ذكر الطوسي في التبيان (١٥/١)، والطبرسي في مجمع البيان (٣٠/١) أن الزيادة مجمع على بطلانها عندهم».

(٢) انظر: الفرق بين الفرق: ص٣٢٧.

(٣) انظر: الفصل: ٤٠/٥.

(٤) المعتمد في أصول الدين: ص٢٥٨، ويشير القاضي أبو يعلى إلى جهل هؤلاء الروافض وإنكارهم للقضايا الضرورية ومكابرتهم في ذلك للحقائق المتواترة حيث إن القرآن قد جمع بمحضر من الصحابة- بما فيهم علي رضي الله عنه-وأجمعوا عليه، و لم ينكره منكر، وإن مثل هذا لو كان لاستحال كتمانه في مستقر العادة ولوجب على عليّ وغيره إنكاره، وقد كان علي- رضي الله عنه-يقرأه ويستعمله.. (المعتمد: ص٢٥٨).

يسمون القرامطة والباطنية»[1].

فهل شيخ الإسلام ابن تيمية يعتبر الاثنى عشرية في عداد الباطنية، أم غاب عنه أنهم يذهبون هذا المذهب فلم يذكرهم، أم أن الشيخ في هذه النسبة ركز على المعنى الأخير وهو التأويل الباطني الذي تعتمده القرامطة الباطنية؟ على أي الأحوال فإني لم أجد- فيما قرأت- لشيخ الإسلام أنه ينسب هذه الفرية لطائفة الاثنى عشرية لا في منهاج السنة الذي رد فيه على شيخهم ابن المطهر الحلي ولا في غيره من كتبه المنشورة التي اطلعت عليها.

ويكشف- ميرزا مخدوم الشيرازي (من القرن العاشر) وقد عاش بين الشيعة وقرأ الكثير من كتبهم- كما يقول-[2] «أنهم ذكروا في كتب حديثهم وكلامهم أن عثمان- رضي الله عنه- نقص من آيات القرآن- بزعمهم- ويشير إلى أمثلة مما قالوه في القرآن كقولهم إنه كان في سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ بعد قوله سبحانه: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ كان بعدها- كما يفترون- «وعلياً صهرك»[3].

ويذكر مطهر بن عبد الرحمن بن علي بن إسماعيل في كتابه «تكفير الشيعة» والذي ألفه سنة (٩٩٠هـ) يذكر ما صنعه شيعة زمانه من إحراق المصاحف

---

(١) الصارم المسلول: ص٥٨٦.

(٢) حيث يذكر أنه اضطر للبقاء بين ظهرانيهم، ولزمته مخالطتهم ومطالعة كتبهم.. وقد اطلع بسبب ذلك على الكثير من ضلالاتهم وأباطيلهم.
(انظر: النواقض: الورقة ١١٠، ١٥١، ١٦٥) (مخطوط) حتى قال: «لم يطلع أحد على تفصيل كتبهم وأقوالهم وشروح عاداتهم وأعمالهم، كما اطلعت عليه فلا يقدرون على أن يقولوا قد افترى علينا مثل ما يقولون في مقابلة ما نسبه سلفنا في كتبهم الكلامية إلى الرافضة (المصدر السابق الورقة: ٨٧-أ).

(٣) النواقض/ الورقة ١٠٣ (مخطوط) قال الشيخ محب الدين الخطيب: «وهم لايخجلون من هذا الزعم مع علمهم بأن سورة (ألم نشرح) مكية وإنما كان صهره الوحيد العاص بن الربيع الأموي (الخطوط العريضة: ص١٥).

وإهانتها واختراعهم- كما يقول- مصحفاً محدثاً»[1].

ويشير الإمام محمد بن عبد الوهاب (ت١٢٠٦هـ) إلى ما ذكرته كتب الشيعة من القول بنقص القرآن، ويذكر بأن شيعة زمنه- على ما قيل- أظهروا سورتين يزعمون أنهما من القرآن الذي أخفاه عثمان، كل سورة مقدار جزء وألحقوهما بآخر المصحف إحداهما سورة النورين والأخرى سورة الولاء»[2].

كما أن الصورة تتضح أكثر عند صاحب التحفة الاثنى عشرية شاه عبد العزيز الدهلوي المتوفى سنة (١٢٣٩هـ) الذي يذكر بأن الاثنى عشرية تقول بأن الصحابة قد غيروا ونقصوا في كتاب الله ما يتصل بفضل علي وأئمتهم الاثنى عشر وذكر أعدائهم، وينقل بعض الشواهد على ذلك من كتبهم، ويبين أنهم خالفوا بذلك المنقول والمعقول، وما علم من الدين بالضرورة وما تواترت به التواريخ والوقائع، كما يبين براءة أهل البيت من هذه العقيدة، وأن من شيوخ الشيعة أنفسهم من بدأ يتبرأ من هذه العقيدة كابن بابويه[3]. كما يتعرض أبو الثناء الألوسي (المتوفى سنة ١٢٧٠هـ) لهذه الفرية في تفسيره، ويذكر بعض شواهدها من كتبهم، ويبين فسادها لما توافر لهذا الكتاب العظيم من أسباب الحفظ بما لا يبقى في ذهن مؤمن احتمال سقوط شيء بعد من القرآن وإلا لوقع الشك في كثير من ضروريات هذا الدين. ثم يقول: بأنه لما تفطن بعض علمائهم لما في قولهم هذا من الفساد جعله قولاً لبعض أصحابه، واستشهد على ذلك بما قاله شيخ الشيعة الطبرسي في مجمع البيان من أن الشيعة تنكر هذه المقالة، وأنها قول لقوم من أصحابهم

---

(١) تكفير الشيعة: الورقة ٥٨ (مخطوط) ذكر ذلك في الفصل الذي عقده بعنوان: «فصل في أحوال طهماسب الزنيم وزندقته وبيان كفره وإلحاده» وطهماسب هذا هو: طهماسب بن الشاه إسماعيل بن حيدر الصفوي المولود سنة (٩١٩هـ) وهو أحد سلاطين الدولة الصفوية، تولى الحكم بعد وفاة أبيه سنة (٩٣٠هـ) وهو من الشيعة الاثنى عشرية.
(انظر: دائرة المعارف (الشيعية) ج٦ ص٣٢١).

(٢) انظر: رسالة في الرد على الرافضة: ص١٤.

(٣) انظر: مختصر التحفة الاثنى عشرية: ص٨٢، وانظر أيضاً: ص٣٠، ٥٠، ٥٢.

والصحيح خلافه. ثم قال الألوسي وهو كلام دعاه إليه ظهور فساد مذهب أصحابه حتى للأطفال والحمد لله على أن ظهر الحق وكفى الله المؤمنين القتال[1].

ولعل الألوسي (أبا الثناء) أول من كتب بالعربية عن هذه القضية بذلك الاستيعاب (النسبي) حيث عرض لهذه الفرية مقرونة بالاستشهاد المباشر من كتبهم، وعرض أحاديثهم كما جاءت في أصول الكافي وغيره، وذكر الجناح الآخر من الشيعة الذي أنكر هذه الفرية واستشهد بكلامه، وناقشه.

وكذلك قام حفيده علامة العراق أبو المعالي الألوسي (ت١٣٤٢هـ) ببيان وقوع الشيعة في هذا الكفر عبر رسائله التي ألفها أو لخصها حول الشيعة.

هذا ويتولى الشيخ محمد رشيد رضا (المتوفى سنة ١٣٥٤هـ) بعد ذلك إثارة هذه المسألة، وفضح الشيعة في هذا عبر مجلة المنار[2]، ثم في رسالته «السنة والشيعة» وذلك حينما ألجأه إلى ذلك تعصب بعض شيوخ الشيعة وعدوانهم- كما يقول- فيذكر أن رافضة الشيعة تزعم أن ما بين الدفتين ليس كلام الله بل حذف منه الصحابة- بزعمهم- بعض الآيات وسورة الولاية[3].

ومن بعد هؤلاء يأتي الشيخ موسى جار الله (ت١٣٦٩هـ) والذي عاش بين الشيعة فترة، وتجول في مدنها، وحضر حلقات دروسها في البيوت والمساجد والمدارس، وقرأ في العديد من أمهات كتبها[4]. ورأى أن «القول بتحريف القرآن بإسقاط كلمات وآيات قد نزلت، وبتغيير ترتيب الكلمات والآيات، أجمعت عليه كتب الشيعة»[5] وأن هذه الكلمات والآيات كانت كما يزعمون في علي وأولاده،

---

(١) روح المعاني: ١/٢٣ ومابعدها.

(٢) انظر: المجلد ٢٩ ص٤٣٦.

(٣) السنة والشيعة: ص٤٣.

(٤) الوشيعة: ص ٢٥-٢٦.

(٥) المصدر السابق: ص١٠٤.

وأن الذي حذف ذلك هم صحابة رسول الله، وينقل عن بعض شيوخ الشيعة أنهم قالوا بأن أخبار هذه الفرية متواترة عندهم ويلزم من ردها رد سائر أخبارهم في الإمامة والرجعة وغيرها، والحكم ببطلانها(١).

وقد لاحظ من خلال حياته مع الشيعة في تلك الفترة تأثر المجتمع الشيعي بهذه العقيدة حيث إنه لم يجد من التلاميذ ولا من العلماء من يحفظ القرآن، ولا من يعرف وجوه القرآن الأدائية بل ولا من يقيم القرآن بعض الإقامة بلسانه وأنهم اتخذوا القرآن مهجوراً(٢)، ويقول هل هذا بسبب أنهم ينتظرون ما وعدتهم به أساطيرهم من ظهور القرآن الكامل مع منتظرهم الموعود(٣).

ثم يقوم الأستاذ محب الدين الخطيب (ت١٣٨٩هـ) بمناسبة إنشاء دار التقريب بين المذاهب الإسلامية التي أنشأها الشيعة في أرض الكنانة لبث عقيدة «الرفض» بين أهلها يقوم بالكتابة عن الشيعة في مجلة الفتح، وفي رسالته «الخطوط العريضة» ويتحدث عن هذه الفرية، ويستشهد بما جاء في كتاب «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» الذى ألفه ميرزا حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي أحد كبار علماء النجف، والذي بلغ من إجلال الشيعة له عند وفاته سنة (١٣٢٠هـ) أنهم دفنوه في أشرف بقعة عندهم، ويقول بأن هذا الكتاب ينطوي على مئات النصوص عن علمائهم في كتبهم المعتبرة يثبت بها أنهم جازمون

---

(١) انظر: المصدر السابق: ص١٣٨.

(٢) وقد استفهم عن هذه الظاهرة الخطيرة بعض شيوخ الشيعة في ورقة صغيرة كتب فيها هذه المسألة مع مسائل أخر فلم يجد إجابة (انظر: الوشيعة ص: ٢٧– ٢٨) ثم كتب بعد ذلك رسالة ضمنها مجموعة من عقائد الشيعة الباطلة وقدمها لشيخ مجتهدي الكاظمية ببغداد، ثم نسخت في كراريس، ووزعتها الرابطة العلمية لأساتذة النجف، ثم يذكر بأنه بعد ما راجع بهذه المسائل مجتهدي الشيعة انتظر سنة وزيادة ولم يسمع جواباً من أحد إلا من كبير مجتهدي الشيعة بالبصرة، فقد أجابه بكتاب من تسعين صفحة بكلمات في الطعن على العصر الأول أشد وأجرح من كلمات كتب الشيعة. (الوشيعة: ص٩٨، ١١٧-١١٨).

(٣) انظر: ص ٣٠-٣١، ١١٢.

بالتحريف ومؤمنون به، ويستشهد بما جاء في كتاب الكافي للكليني والذي يقول بأنه كصحيح البخاري عند أهل السنة، كما ينشر صورة لما يسمى «سورة الولاية» ويقول بأنها منقولة فتوغرافياً عن أحد مصاحف إيران ثم قال: ويبقى أن هناك قرآنين أحدهما عام معلوم، والآخر خاص مكتوم ومنه سورة الولاية ثم يستشهد بما جاء في بعض نصوصهم من الفتوى بقراءة المصحف العثماني، ولكن يقول إن خاصة الشيعة يعلم بعضهم بعضاً ما يخالف ذلك مما يزعمون وجوده عند أئمتهم من أهل البيت»[1].

كما أن الشيخ محمود الملاح (ت١٣٨٩هـ) في العراق فضح الشيعة في هذه المسألة لمواجهة محاولة شيخ الشيعة الخالصي في نشر الرفض باسم الوحدة الإسلامية[2].

ومن بعد هؤلاء نرى الشيخ إحسان إلهي ظهير يكتب عن هذه القضية في كتابه: «الشيعة والسنة» ويذهب إلى القول بأن الشيعة كلها على هذا الكفر، وينقل الشواهد الكثيرة من كتبهم التي تتضمن أخبار هذه الأسطورة، ويعد إنكار المنكرين لهذه المسألة تقية لا حقيقة، ويرى أنه قام بدراسة هذه المسألة ببيان واضح، مستند، مفصل لم يسبق إليه[3].

ثم يحاول أن يتوسع أكثر في هذه المسألة فيخصص لها كتاباً مفرداً بعنوان الشيعة والقرآن ينتهي فيه إلى نفس الحكم الذي انتهى إليه في كتابه السابق، ومعظم هذا الكتاب هو عبارة عن نقل حرفي بدون أدنى تعليق لكتاب لا يوجد من كتب الشيعة أجمع لنصوص الفرية منه وهو كتاب «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، والغريب أن إحساناً ينتهي إلى نفس النهاية التي انتهى إليها

---

(١) الخطوط العريضة: ص١٠-١٩.
(٢) انظر كتابه: «الوحدة الإسلامية بين الأخذ والرد».
(٣) السنة والشيعة: ص١٤.

صاحب فصل الخطاب مع أن صاحب فصل الخطاب ألف كتابه- كما سيأتي- لإقناع طائفة من قومه أنكرت هذا الكفر وأبت أن تهضمه واحتجت بما قاله بعض شيوخها السابقين من إنكار هذه الفرية فرد عليها صاحب فصل الخطاب بكتابه هذا، وعزا الإنكار من شيوخه السابقين إلى التقية أو إلى عدم توفر المصادر عندهم- كما سيأتي- فذهب إحسان إلى مذهب صاحب فصل الخطاب نفسه[1]، ونعمة الله الجزائري من أن إنكار المنكرين كان على سبيل التقية كما سيأتي بحثه ودراسته، كما أن للأستاذ محمد مال الله كتاباً بعنوان: «الشيعة وتحريف القرآن» انتهى فيه إلى أن شيوخ الشيعة اتفقوا على القول بهذه الفرية واستشهد على ذلك بكلام اثني عشر شيخاً من شيوخهم يقولون بهذا الافتراء ولم يشر إلى وجود خلاف بينهم في هذا مع أن طائفة من شيوخهم أنكروه، كما قام بالاستشهاد بأكثر من مائتي رواية لهم قال بأنها نماذج من تحريفات الشيعة للقرآن، كما قام بإعداد جدول لهذا في تعليقه على كتاب الخطوط العريضة ووضعه في نهاية الكتاب، واستخرج ذلك من طائفة من كتب الشيعة في التفسير والحديث، إلا أن فيها ما ليس بصريح في هذا الأمر بل هو يندرج بشكل واضح في باب التأويل، كما أنه وقع- كما وقع إحسان من قبله- بذكر بعض الروايات للشيعة والتي فيها ذكر قراءة للآية مروية عن السلف واعتبرها- بجهل- من قبيل التحريف. والسبب في ذلك هو اعتمادهم بدون تدبر على كتاب فصل الخطاب..، وهناك كتابات أخرى تشابه

---

(١) في فصل الخطاب يتبين أن هناك جناحين من الشيعة، جناح يقول بالتحريف، ويعتبر إنكار من أنكر تقية ويدعي إجماع الشيعة على ذلك الكفر، ويشايع هذا الجناح صاحب فصل الخطاب والذي ألف هذا الكتاب كما قلنا من أجل الرد على من أنكر ذلك.

والجناح الآخر المنكر لرأي أولئك ويدعي الإجماع على خلافه ويسرد الأدلة القوية التي تؤيد مذهبه، إلا أن صاحب الشيعة والقرآن أغفل ذكر أدلة هذه الطائفة واكتفى بسرد ما عند الطائفة الأخرى بدون أي تعليق وكأنه اعتبر هذا الإنكار تقية فلا لزوم لذكره، ولاشك أن الأمانة تقتضي ذكر المذهبين، كما أن بذكرهما يتبين أمور كثيرة تتصل باضطراب المذهب الشيعي وفساده.

ما ذكرناه[1] لكن الدكتور عليّ أحمدَ السالوس وهو أحدَ المهتمين بقضية الشيعة، لا يتفق مع الأستاذ محب الدين الخطيب وغيره في نسبة هذا الجرم الشنيع إلى الإمامية عامة ويرى أن ذلك خاص بالإخباريين فقط، أما الأصوليون منهم فهم يتبرؤون من هذه المقالة لكن هذا التقسيم لم يكد يسلم له بطريقة جازمة، حيث قام بمقابلة أحد مراجع الشيعة الإخبارية وسأله عن رأيه في ذلك فقال: إن التحريف وقع في القرآن الكريم من جهة المعنى فقط. يقول الدكتور السالوس: وأعطاني كتيباً كتبه تعليقاً على مقال يهاجم الشيعة، ومما جاء في هذا الكتيب: «مذهبنا- ومذهب كل مسلم- بأن القرآن الكريم المتداول بين أيدينا ليس فيه أي تحريف بزيادة أو نقصان. وما ذكر في بعض الأحاديث بأن فيه تحريفاً ونقصاناً فهو مخالف لعقيدتنا في القرآن الكريم الذي هو الذكر الحكيم، والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه».

وقال الدكتور: لعل القائلين بهذه الفرية هم فريق من الأخباريين لا كلهم، أو يكون الكلام في ذلك الكتيب مبعثه التقية ويستدل على ذلك بأنه قال في نفس ذلك الكتيب: «لم يقل الشيعة وأئمتهم بما يحط من كرامة الخلفاء المرضيين.. وقد أجري الفتح والخير للمسلمين على يد أولئك الصالحين- عليهم سلام الله ورحمته ورضوانه أجمعين- ويقول بأنه من الواضح البين أن هذا ليس رأي الشيعة[2].

هذا ولعلماء الهند وباكستان جهود في كشف هذه الفرية في كتب الشيعة وإعلانها للمسلمين بغير اللغة العربية[3].

---

(١) مثل كتاب: وجاء دور المجوس (ص١١٤) الذي يرى أن إنكارهم للتحريف تقية، لأنهم يعتقدون خيانة الخلفاء الثلاثة ونفاقهم، وغيرهم من جلة الصحابة، والقرآن وصلنا عن طريقهم، كما أنهم يترحمون على شيوخهم المجاهرين بهذه الفرية ويجلونهم. (ص١١٧).

(٢) انظر: فقه الشيعة: ص١٤٨.

(٣) انظر- مثلاً- ماكتبه الشيخ عبد الشكور فاروقي الكهنوي بعنوان: إفسانة تحريف قرآن. ومعنى إفسانة: حكاية أو رواية.

هذا ونكتفي بهذه الإشارات للدراسات التي قامت حول هذه «الفرية» وندع الجانب التفصيلي من التقييم، والملاحظات على بعض هذه الدراسات حتى لا نخرج عن موضوعنا الأساسي، لأنني سأحاول أن أكتب عن هذه القضية وفق منهج آخر، وذلك بدراسة أصولها وجذورها الأساسية، وتتبع مسارها التاريخي، وإفساح المجال للصوت المنكر لهذه الأسطورة، لسماعه وتحليله فلم أر من اعتنى بمثل ذلك. بالإضافة لمسائل أخرى قد تكون جديدة تتعلق بهذه القضية.

وقبل أن أرفع القلم أشير إلى أن تلك الدراسات والأقوال قوبلت من طائفة من شيوخ الشيعة بالإنكار وأخذوا ينادون ويصرخون بأنهم قد ظلموا في هذه القضية وأنهم أبرياء من هذه التهمة فما حقيقة الأمر؟ لقد رأينا من المنتمين لأهل السنة[1] من بلغ به الحماس إلى أن يجمع ما جاء في كتاب إحسان إلهي ظهير ومحب الدين الخطيب من نصوص حول هذه الفرية، مقروناً بمصادره التي نقلت عنها ويعرضه على أحد شيوخ الشيعة[2] ويطلب منه الإجابة على ذلك.. فكان من جواب هذا الشيعي أن «سلامة القرآن الكريم من التحريف موضع اتفاق وإجماع علماء الشيعة الإمامية ومن شذ منهم في هذه المسألة فلا يعبأ برأيه كما من شذ عن هذا الإجماع من علماء السنة»[3]. ثم استدل ببعض أقوال شيوخهم في إنكار هذه الفرية، كما ذكر أن في كتب الحديث عندهم الصحيح وغيره، وأن الروايات التي ذكرها في رسالته غير معتبره إجمالاً وقال: «وقد عرفنا أن إجماع الطائفة واتفاقها قائم على رفض التحريف في كتاب الله، فهذه الروايات إذن مهما كثرت فهي مردودة عندنا، ولاتسل لماذا تثبت هذه الروايات في المجاميع عندنا

---

(١) سالم البهنساوي في كتابه: «السنة المفترى عليها».

(٢) وهو كما قال «محمد مهدي الآصفى» ووصفه بأنه «الأخ الصديق الإمام» وهو يقيم في الكويت.

(٣) لاحظ الكذب على علماء السنة، فلا يوجد من علمائهم من قال بهذا الافتراء.
ولكن هذه إشارة لها مغزى سيأتي الوقوف عندها وعند سائر أخطائه وتناقضاته في مبحث «الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم» إن شاء الله.

فهي مجاميع خاضعة للنقد والاجتهاد، وليست صحاحاً للأخذ والعمل»[1].

ولكثرة إنكار الشيعة وشيوخها لهذه الفرية إن حقيقة أو تقية. قال الدكتور رشدي عليان: «وأرى ما دام المعتمدون من علماء الطائفة يذهبون إلى أنه لا تبديل ولا تحريف ولا نقص ولا زيادة في كتاب الله أن نكتفي بذلك ولا داعي لترديد بعض الآراء الشاذة وذكر الروايات الواهية الموضوعة في ذلك»[2].

وقال الشيخ رحمة الله الهندى في كتابه إظهار الحق بعد نقله لكلام طائفة من شيوخهم في إنكار هذه الفرية «فظهر أن المذهب المحقق عند علماء الفرقة الإمامية الاثنى عشرية أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه هو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك...»[3].

وبعد ما عرفنا ما جاء في كتب المنتمين لأهل السنة ولاحظنا أن المتقدمين من أهل السنة كالأشعري يرى أن الشيعة فريقان فريق يقول بهذا الكفر وفريق ينكره، ثم نرى هذه الفرية عند البغدادي وأبي يعلى تنسب إلى الرافضة عموماً، ولكن نلاحظ في بعض كتابات المتأخرين كأبي الثناء الألوسي، والدكتور السالوس وغيرهما أن الشيعة في هذا طائفتان ويميز بينهما الدكتور السالوس بالاسم فيرى بأن الأصوليين قد ردوا أخبار هذه الأسطورة بحكم منهجهم في نقد النصوص، بينما قبلها الأخباريون لأنهم يقبلون كل ما نسب لأئمتهم من روايات، كما ترى إشارة إلى شيء من الخلاف فيما جاء على لسان الشيخ رحمة الله الهندي، بينما يرى د. رشدي عليان ألا يذكر سوى هذا القول عن الشيعة لأن ما سواه عندهم رأي شاذ موضوع. بينما نرى صنفاً آخر من المعاصرين كالشيخ محب الدين

---

(١) الآصفي/ البيان التوضيحي حول دعوى تحريف القرآن، ضمن كتاب: «السنة المفترى عليها»: ص ٦٨-٧٥.

(٢) العقل عند الشيعة الإمامية: ص٤٩.

(٣) إظهار الحق: ص٧٧.

الخطيب وإحسان إلهي ظهير وغيرهما يرى أن الاثنى عشرية كلها على هذا، ومن أنكر منهم ذلك فإنكاره من قبيل التقية وليس بحقيقة.

وبعد هذا نرجع إلى مصادر الشيعة المعتمدة عندها نستنطقها علّنا نعرف جلية الخبر عندها، هل ما يقال عنهم ليس بثابت عندهم فلقد وجد من الطوائف ومن العلماء من افترى عليه وظلم وقيل عنه ما ليس فيه، وما ورد في كتب الفرق والمقالات نقول عن المخالف وقد تكون تخريجات وإلزامات بعيدة عما يقتضيه المذهب، أو تكون ليست بثابتة أو لها تأويل آخر عندهم ولذا قيل: «إن نقل المخالف لا يعتد به»[(١)].

والعدل والإنصاف واجب ولازم ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[(٢)]، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[(٣)].

□ ما تقوله مصادر الشيعة في هذه الفرية:

وقبل أن نأخذ بيد القاريء في رحلة تبدأ من نقطة الصفر من أول كتاب وضعه الشيعة وألفوه، نعرض لصوتين مختلفين ومتعارضين، هذان الصوتان المتعارضان كان لهما- في الغالب- وجود وصدى في كل الكتب الشيعية التي تعرضت لهذه القضية فلنستمع إليهما ليتسنى إدراك وتصور هذه المسألة عند هؤلاء حتى لا يحصل غبش في تصورها في رحلة قد تطول مراحلها بين محطات الكتب الشيعية المختلفة. يقول شيخ الشيعة في زمنه ابن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) صاحب من لايحضره الفقيه.. وهو واحد من أهم كتبهم الأربعة المعتمدة في الحديث يقول:

«اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد وهو مابين الدفتين

---

(١) القاسمي/ تاريخ الجهمية والمعتزلة: ص٢٢.

(٢) النساء، آية: ٥٨.

(٣) المائدة، آية: ٨.

وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك... ومن نسب إلينا أنا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب»[1]

هذا قول شيخهم الملقب عندهم بالصدوق، ويشايعه في قوله هذا آخرون من شيعته. ويقول المفيد (ت٤١٣هـ): «إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الطاعنين فيه من الحذف والنقصان»[2] ويقول: «واتفقوا- أي الإمامية- على أن أئمة الضلال[3] خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي- ﷺ-»[4]. ويقول بما قاله مفيدهم- الذي يلقبونه بركن الإسلام وآية الله الملك العلام- طائفة من شيوخهم.

هذان قولان مختلفان ومتعارضان صدرا من شيخين من شيوخهم يجمعهما وحدة الزمان والمكان، ويتفقان في الهوية المذهبية، بل إن هذا المفيد هو تلميذ لابن بابويه القمي. فمن نصدق منهما؟ وأي القولين يعبر عن مذهب الشيعة؟ ونجد أن تلميذين من تلامذة المفيد ومن أكبر شيوخ الشيعة وهما الطوسي، وابن المرتضى يقولان بما قاله ابن بابويه وأن مذهب أهل التحقيق من الشيعة إنكار هذه الفرية- كما سيأتي- وكل قول من هذين القولين يؤيده جناح من الشيعة، بل يدعي حيناً أن لا قول للشيعة سواه وغيره افتراء على الشيعة وكذب.. والتعرف على الحقيقة وسط هذا الركام من الأقوال المتعارضة والمتناقضة ليس بسهل المنال.. وإذا لاحظنا أن من أركان الدين عند هؤلاء «التقية» ولادين لمن لا تقية له أدركنا أن الحقيقة محجوبة بغيوم من الكذب والتزوير، وركام من التناقضات والتعارضات،

(١) الاعتقادات: ص١٠١-١٠٢.
(٢) أوائل المقالات: ص٥٤.
(٣) يعني بهم كبار صحابة رسول الله- صلى الله عليه وسلم- الذين رضي الله عنه ورضوا عنه- وعلى رأسهم الخلفاء الثلاثة قبل علي رضي الله عنهم.
(٤) أوائل المقالات: ص١٣.

وعقبات من التقية والكتمان.. ولهذا سنرى في مبحث التقية أن الحقيقة التي تعبر عن مذهب الأئمة قد تخفى على شيوخ الشيعة أنفسهم فلا يعلمون أي القولين تقية فكان هذا من أسباب ضياع مذهب الأئمة واستمرار الغلو..

ولهذا سنبدأ بدراسة هذه القضية من بدايتها، والتحري في صدق الأقوال من تقيتها بتحليل الأقوال ومقارنتها مما صدر عن صاحبها في كتبه الأخرى، وأسأل الله سبحانه أن يعصمنا من اتهام الآخرين بما ليس فيهم وأن يجنبنا مواضع الزلل في أقوالنا وأحكامنا.

وسنتناول هذه القضية الخطيرة التي يترتب على رمي الشيعة بها انفصالها عن المسلمين لمفارقتها للأصل الذي يتفقون عليه- سنتناولها فيما يلي وفق التصور التالي:

أقوم أولاً بتتبع الكتب التي شاركت في وضع هذا الكفر بين الشيعة، وأعرض لها، وأتوقف في أول الأمر لدراسة أول كتاب تسجل فيه هذه الفرية، ومن الذي وضعه، ورأي شيوخ الشيعة فيه لما في ذلك من أهمية في بيان جذور هذا البلاء، واكتشاف الأيدي السبئية التي شاركت في هذه الجريمة، ثم نتحدث كيف امتدت منه إلى سائر كتب الشيعة. وبعد ذلك نعرض لمضامين هذه الكتب ونصوصها المتصلة بقضية التحريف، وحجمها ووزنها عندهم، وما يقولونه عن مصحف علي، وما يقال بأن عندهم مصحفاً سرياً يتداولونه فيما بينهم، وإنكار جملة من شيوخ الشيعة لهذا الكفر، وهل هذا الإنكار تقية أم حقيقة. كل ذلك نعرض له من كتب

الشيعة نفسها إلا ما جاء عرضاً في مناقشة بعض المسائل، وإن رأيت شيئاً من الإطالة في هذا المبحث فللخطورة الكبرى له، واختلاف الناس حول رمي الشيعة به- كما سلف الإشارة إلى ذلك-.

* * *

☐ بداية الافتراء كما يؤخذ من كتب الشيعة:

أول كتاب تسجل فيه هذه الفرية هو «كتاب سليم بن قيس»[(١)] الذي رواه عنه أبان بن أبي عياش[(٢)]، لم يروه عنه غيره[(٣)]، وهو «أول كتاب ظهر للشيعة» كما يقول ابن النديم[(٤)] وغيره.

وقد أكثر الشيعة من مدحه وتوثيقه والثناء على كتابه[(٥)] رغم أنني لم أجد

---

(١) تقول كتب الشيعة «سليم بن قيس الهلالي يكنى أبا صادق، كان من أصحاب أمير المؤمنين وكان هارباً من الحجاج لأنه طلبه ليقتله ولجأ إلى أبان بن أبي عياش فأواه فلما حضرته الوفاة أعطاه (سليم) كتاباً وهو كتاب سليم بن قيس. توفي سنة (٩٠هـ).
(البرقي/ الرجال: ص٣-٤، الطوسي/ الفهرست: ص١١١، الأردبيلي جامع الرواة: ٣٧٤/١، رجال الكشي: ص١٦٧، رجال الحلي: ص٨٢، ٨٣).

(٢) أبان بن أبي عياش فيروز أبو إسماعيل، قال الإمام أحمد متروك الحديث ترك الناس حديثه منذ دهر، وقال لايكتب حديثه كان منكر الحديث، وقال ابن معين ليس حديثه بشيء، وقال ابن المديني: كان ضعيفاً، وقال شعبة: ابن أبي عياش: كان يكذب في الحديث. توفي سنة (١٣٨هـ).
(انظر: تهذيب التهذيب: ٩٧/١-١٠١، العقيلي/ الضعفاء: ٣٨/١-٤١، ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل: ٢٩٥/٢-٢٩٦) هذا بعض ماقاله أئمة أهل السنة، وفي كتب الشيعة. يقول ابن المطهر الحلي أبان بن أبي عياش ضعيف جداً، وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه، ومثل ذلك قال الأردبيلي (انظر: رجال الحلي: ص٢٠٦، جامع الرواة: ٩/١).

(٣) انظر: الفهرست: ص٢١٩، الخوانساري/ روضات الجنات: ٦٧/٤، رجال الحلي: ص٨٣، الأردبيلي/ جامع الرواة: ٣٧٤/١، البروجردي/ البرهان ص١٠٤.

(٤) الفهرست: ص٢١٩، وانظر: الذريعة: ١٥٢/٢.

(٥) يروون عن أبي عبد الله أنه قال فيه «من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن قيس الهلالي فليس عنده من أمرنا شيء ولايعلم من أسبابنا شيئاً وهو أبجد الشيعة وهو سر من أسرار آل محمد صلى الله عليه وآله (مقدمة كتاب سليم بن قيس ص: ٤، أغا بزرك الطهراني/ الذريعة: ١٥٢/٢، وانظر: هامش وسائل الشيعة: ٤٢/٢٠ رقم (٤).
وقال النعماني: «وليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة-عليهم السلام- خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر كتب الأصول التي رواه أهل العلم وحملة حديث أهل البيت- عليهم السلام- وأقدمها، لأن جميع ما اشتمل عليه الأصل إنما هو عن رسول الله- صلى الله عليه وآله وسلم- وأمير المؤمنين، والمقداد، وسلمان الفارسي،=

لمؤلفه ذكراً فيما رجعت إليه من مصادر[1]، ولو صدق بعض ماتذكره الشيعة فيه لكان شيئاً مذكوراً، ولكنه لم يذكر إلا في كتب الشيعة وحدها، بل إن من متقدمي الشيعة من قال: «إن سليماً لايعرف ولا ذكر في خبر»[2] وإن كان هذا ليس بمرضي عند متأخري الشيعة. ورغم أن الكتاب يحمل أخطر آراء السبئية وهو تأليه علي ووصفه بأوصاف لا يوصف بها إلا رب العالمين[3]، فإن كل ذلك لم يحد من مبالغات الشيعة في مدحه وتوثيقه في روايات ينسبونها لآل البيت،

= وأبي ذر ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وأمير المؤمنين- عليه السلام- وسمع منهما وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعول عليها. (انظر: النعماني/ الغيبية ص٦١ط. الأعلمي بيروت، وص٤٧ط. إيران، وانظر: وسائل الشيعة: ٢١٠/٢٠).

وقال المجلسي: «وهو أصل من أصول الشيعة وأقدم كتاب صنف في الإسلام ثم أورد المجلسي أربع روايات لهم تفيد أن علياً بن الحسين- برأه الله مما يفترون- قريء عليه الكتاب وقال صدق سليم (بحار الأنوار: ١٥٦/١-١٥٨، وانظر في بعض الروايات التي أشرنا إليها رجال الكشي: ص١٠٤-١٠٥).

(١) رجعت في البحث عنه إلى مصادر كثيرة من كتب أهل السنة فلم أجد له ذكراً فلم أجده مثلاً في تاريخ الطبري كما يظهر ذلك من خلال فهرس الأعلام الذي وضعه أبو الفضل إبراهيم، وكذلك تاريخ ابن الأثير كما يبدو من فهارسه التي وضعها إحسان عباس (أو سيف الدين الكاتب) وليس له ذكر في شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، والبداية والنهاية لابن كثير، وطبقات ابن سعد، ولا في مجموعة من كتب الرجال مثل: لسان الميزان، أو التاريخ الكبير والصغير للبخاري، أو تهذيب الكمال للمزي.. إلخ مع أنه مؤلف أول كتاب في الإسلام، ولاحقه الحجاج لقتله.. إلخ فمن برز في هذين الاتجاهين الفكري، والسياسي يستبعد أن ينسى، ونسيانه دليل على أن ماتقوله الشيعة عنه مجرد دعوى، فقد يكون شخصيته خيالية، أو نكرة من النكرات.

(٢) رجال الحلي: ص٨٣.

(٣) جاء في بعض روايات الكتاب مخاطبة علي بهذه الألقاب: «يا أول، ياآخر، ياظاهر، ياباطن، يا من هو بكل شيء عليم» «ويقول إن هذا الوصف صدر من الشمس لعلي وأنه سمعه أبو بكر وعمر والمهاجرون والأنصار» فصعقوا ثم أفاقوا بعد ساعات (كتاب سليم بن قيس ص٣٨ ط: الأعلمي، وص ٣١-٣٢ ط: النجف) وهذه الأوصاف هي من آثار السبئية التي تؤله=

وأقوال صدرت من كبار شيوخهم[1] حتى اعتبروه أصلاً من أصول آل محمد وسراً من أسرارهم، رغم أنه يحمل برهان وضعه سنداً ومتناً فهو من روايات أبان وهو متروك أو ضعيف عند أهل السنة، وضعيف في كتب الرجال عند الشيعة[2] أيضا وسليم الذي يزعمون أنه مؤلف الكتاب مجهول، وقد لا يكون له وجود إلا في خيالات الشيعة[3]، والكتاب مضطربة طرقه ولكنهم يقولون: «مايترائى من الاضطراب في الطريق غير قادح وهو واقع في أكثر طرق كتب أصحابنا[4]. وجملة من متون الكتاب تجعله في عداد الكتب الباطنية الإلحادية، ومع ذلك فقد اعتمد النقل عنه أصحاب الكتب الأربعة المعتمدة عندهم وآخرون من شيوخهم[5]. وسجل في هذا الكتاب جملة من عقائد غلاة الشيعة.

والمفاجأة في هذا الموضوع أن بعض شيوخ الشيعة أماط اللثام عن حقيقة هذا الكتاب، وكشف النقاب عن هويته إذ قد رابهم شيء في هذا الكتاب فرأوا من الواجب كشفه قبل أن يقوض أساس التشيع الاثنى عشري نفسه، ولا يظن القاريء أن هذا الذي رابهم وأشكل عليهم هو تأليه علي، أو الطعن في القرآن

= علياً، والتي ورثتها الاثنا عشرية، واستبقت أقوالها في مصادرها، ونسبتها لآل البيت، فأزرت على الآل بهذا وأمثاله وهي تدعي التشيع لهم.. وهذه أوصاف لرب العالمين. قال تعالى: ﴿**هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم**﴾ [الحديد، آية: ٣].

(١) انظر: ص (٢٢١) هامش رقم: (٥).

(٢) انظر: ص (٢٢١) هامش رقم: (٢).

(٣) انظر: ص (٢٢٢) هامش رقم: (١).

(٤) الخوانساري/ روضات الجنات: ٦٨/٤.

(٥) الكليني يعتمد عليه وأخرج له في عدة أبواب كباب ماجاء في الاثنى عشر (انظر: أصول الكافي: ٥٢٥/١) وباب دعائم الكفر (انظر: المصدر السابق: ٣٩١/٢) وغيرها. ومثله شيخهم ابن بابويه القمي الملقب عندهم بالصدوق في من لايحضره الفقيه (انظر: روضات الجنات ٦٨/٤، الذريعة: ١٥٤/٢) ومثله الاحتجاج للطبرسي، والاختصاص للمفيد، وتفسير فرات وغيرها. انظر: مقدمة كتاب سليم بن قيس ص٦.

أو غير ذلك من المطاعن في الإسلام نفسه إنما الخطر الذي اكتشفوه في الكتاب: «هو أنه جعل الأئمة ثلاثة عشر» وهذه طامة كبرى تهدد بنيان الاثنى عشرية بالسقوط ولاسيما أن هذا وجد في كتاب يعتبر أبجد الشيعة، وأول كتاب ظهر لهم، ولهذا كفونا مؤنة نقض هذا الكتاب. فقرر فريق منهم أن «الكتاب موضوع لا مرية فيه»[(١)]. وبدأوا يبينون عيوب الكتاب وأمارات وضعه فقالوا إنه خالف التاريخ بقوله: «إن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت لأنه غصب الإمامة من علي مع أن محمد بن أبي بكر ولد في سنة حجة الوداع فكيف يعظ أباه وعمره ثلاث سنوات[(٢)]، كما أنه جعل الأئمة ثلاثة عشر، وقالوا: بأن سليماً لا يعرف ولا ذكر في خبر، وأن أسانيد الكتاب مختلفة مضطربة[(٣)]، واتهموا في وضع الكتاب أبان بن أبي عياش[(٤)]. وحدّد بعض المعاصرين تاريخ وضعه فقال: إنه موضوع في آخر الدولة الأموية لغرض صحيح[(٥)]- كذا- ولم يبين دليله فيما ذهب إليه. وفريق منهم عزّ عليهم- فيما يبدو- أن يفقدوا هذا الكتاب جملة واحدة مع أنه أصل من أصولهم وعمدة لشيوخهم.. فقال هذا الفريق: «والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه والتوقف في الفاسد من كتابه»[(٦)] مع أن هذا الفاسد ينقض بنيان الاثنى عشرية من الأساس وذلك في جعله الأئمة ثلاثة عشر، ولهذا لم يرتض هذا القول من الدوائر الشيعية فرأى فريق منهم القيام بعمل جذري ينهي المشكلة التي أقلقتهم من أساسها فقاموا بتعديل الكتاب ليتلاءم والمنطق الشيعي، وأشار الخوانسارى إلى التغير في الكتاب فقال: «إن ما وصل الينا من

(١) انظر: رجال الحلي: ص٨٣، ابن داود/ الرجال: ص٤١٣، ٤١٤.
(٢) انظر: الخوانساري/ روضات الجنات: ٤/٦٧، رجال الحلي: ص: ٨٣.
(٣) انظر: رجال الحلي: ص٨٣، الخوانساري/ روضات الجنات: ٤/٦٧، ابن داود/ الرجال: ص٤١٣-٤١٤.
(٤) انظر: رجال الحلي: ص٢٠٦، ابن داود/: الرجال: ص٤١٣-٤١٤.
(٥) هو: أبو الحسن الشعراني/ في تعليقه على الكافي مع شرحه للمازندراني: ٢/٣٧٣-٣٧٤.
(٦) رجال الحلي: ص٨٣، وسائل الشيعة: ٢٠/٢١٠.

نسخ الكتاب هو أن عبد الله بن عمر وعظ أباه عند الموت»[1] وقال الحر العاملي: «والذي وصل إلينا من نسخه ليس فيه شيء فاسد، ولا شيء مما استدل به على الوضع»[2]. وقد بحثت عن عيوب الكتاب في نظر الشيعة والتي أشار إليها الفريق الأول في طبعتين من طبعات الكتاب[3] فلم أجد لها ذكراً فيه وهذا يدل على أنهم يغيرون في كتبهم ويزيدون وينقصون. ومع هذا فقد أصبح هذا الكتاب عمدة عند متأخري الشيعة كما قرره المجلسي في البحار[4]، والحر العاملي في الوسائل[5] وغيرهما.

هذه الوقفة عند كتاب سليم بن قيس أرى أنها ضرورية لمحاولة اكتشاف الأيدي السبئية التي افترت هذه الفرية، إذ إننا نلاحظ أن الفرية بدأت من كتاب سليم بن قيس الذي اتهموا في وضعه أبان، وحدد بعضهم تاريخ وضعه بأنه في آخر الدولة الأموية. أما من تولى كبر هذا الوضع لهذه الفرية فإن بعض شيوخ الشيعة يتهم فيه أبان، وقد سبق أن ذكرنا أن الملطي يتهم فيه هشام بن الحكم، يعني أن هذه الفرية لم يكن لها وجود قبل القرن الثاني وقد تتبعت الآراء المنسوبة لابن سبأ وطائفة السبئية فلم أجد أن هذه المقالة قد نقلت عن ابن سبأ لأنها- فيما يبدو- لم تخطر على باله لوضوح بطلانها أمام الجيل الذي عاصر التنزيل، ولأنها وسيلة سريعة لانكشاف كذبه، فلم يتجرأ ابن سبأ على إشاعة هذه الفرية. لم يقل إن الصحابة حرفوا القرآن ولكن عدل عن ذلك إلى القول «بأن هذا القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي»[6] وهي مقالة مجملة لم يفصح فيها عن مراده، وقد يوضحها ما جاء في رسالة الحسن بن محمد بن الحنفية (ت٩٥هـ) وهو قوله: «ومن خصومة هذه السبئية

---

(١) روضات الجنات: ٤/٦٩.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٠/٢١٠.

(٣) ط: النجف بالمطبعة الحيدرية، وطبعة الأعلمي ببيروت.

(٤) بحار الأنوار: ١/٣٢.

(٥) وسائل الشيعة: ٢٠/٢١٠.

(٦) الجوزجاني/ أحوال الرجال: ص٣٨.

التي أدركنا يقولوا (كذا) هدينا لوحي ضل عنه الناس وعلم خفي ويزعمون أن نبي الله كتم تسعة أعشار القرآن ولو كان نبي الله كاتماً شيئاً مما أنزل الله لكتم شأن امرأة زيد ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾[1] فإذن لم تكن هذه القضية من مقالات السبئية بل حدثت فيما بعد، أما من هو الذي تولى كبر وضع هذا الكفر بين الشيعة؟ فإن الإجابة الجازمة المحددة قد لا تكون ميسرة، ولا يجدي في هذا تتبع أسانيد روايات التحريف، لأن في أخبارها ما هو عار من السند كالروايات التي جاءت في كتاب الاحتجاج للطبرسي، ولأن مسألة الإسناد عندهم قد وجدت بعض القرائن- كما سيأتي- التي تدل على أنها صنعت متأخرة، كما أن من أساليبهم وضع الأسانيد الصحيحة لمتون مكذوبة فلا يعطي سلوك هذا المنهج نتيجة جازمة.

□ شيوع هذه الفرية في كتب الشيعة:

لقد لاحظنا أن البداية- إذا أخذنا بأقوالهم- كانت بكتاب سُليم وبدأت القضية بروايتين فقط وليس فيها الصراحة التي نجدها عند من بعده- كما سترى أثناء عرضنا لروايات التحريف بعد نهاية هذه المسألة- فكأن المسألة في كتابه لاتزال في بدايتها لم يكثر الوضع والكذب حولها، ولكنها بداية في كتاب قوبل بالرفض من بعض الشيعة فهذا يعني الحكم بالموت على هذه المقالة لولا أنه جاء في القرن الثالث من تلقف هذه الأسطورة وزاد عليها، وأرسى دعائمها الباطلة.

جاء شيخهم علي بن إبراهيم القمي وهو شيخ الكليني صاحب الكافي وحشا تفسيره بهذه الأسطورة[2] وصرح بها في مقدمة تفسيره[3]. ولهذا قال شيخهم الكاشاني: «فإن تفسيره مملوء منه وله غلو فيه»[4] وكذلك قال شيخهم

(١) كتاب الإيمان لمحمد بن أبي عمر المكي العدني: ص٢٤٩-٢٥٠ (مخطوط). والآية رقم (٣٧) من سورة الأحزاب.

(٢) انظر: على سبيل المثال- تفسير القمي: ٤٨/١، ١٠٠، ١١٠، ١١٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٢، ١٥٩، ج٢ ص٢١، ١١١، ١٢٥، وغيرها كثير، وسيأتي ذكر بعضها.

(٣) تفسير القمي: ١٠/١.

(٤) تفسير الصافي: ٥٢/١.

الآخر النوري الطبرسي: «وقد صرح (يعني القمي) بهذا المعتقد في أول تفسيره وملأ كتابه من أخباره مع التزامه في أوله ألا يذكر فيه إلا مشايخه وثقاته»[1]. ومع أن هذا الكتاب قد مليء بهذه الزندقة فإن كبير علماء الشيعة اليوم «الخوئي» يوثق روايات القمي كلها- كما سلف-[2].

ومن بعد القمي جاء تلميذه الكليني المتوفى سنة (٣٢٨هـ) أو (٣٢٩هـ) الملقب عند الشيعة بـ «ثقة الإسلام» ومؤلف أصح كتاب من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرواية عندهم. وقد روى الكليني في الكافي من أخبار هذه الأسطورة الشيء الكثير[3] مع أنه التزم الصحة فيما يرويه[4]، ولهذا قرر الكاتبون عنه من الشيعة: «أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن، لأنه روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي ولم يتعرض لقدح فيها مع أنه ذكر في أول كتابه أنه يثق بما رواه»[5]. والكافي للكليني عند شيوخ الرافضة في أعلى درجات الصحة، لأن الكليني كان معاصراً للسفراء الأربعة الذين يدعون الصلة بمهديهم الغائب المنتظر، ولهذا كان التحقق من صحة مدوناته أمراً ميسوراً له لأنه يعيش معهم في بلد

---

(١) الطبرسي/ فصل الخطاب الورقة (١٣) (النسخة المخطوطة) وص٢٦ من المطبوعة.
(٢) انظر نص ذلك عن الخوئي في مقدمة هذه الرسالة، أو معجم رجال الحديث للخوئي: ٦٣/١.
(٣) انظر: أصول الكافي، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية من الجزء الأول ص٤١٣ ومابعدها، وأرقام هذه الرويات كالتالي: ٨، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٤٥، ٤٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٤.
وانظر الجزء الثاني من الكافي باب أن القرآن يرفع كما أنزل ص٦١٩ رقم ٢ وباب النوادر ص٦٢٧ ومابعدها رقم: ٢، ٣، ٤، ٢٣، ٢٨، وهذه الروايات [illegible] ر إنها صريحة في القول بهذا الافتراء ويبعد حملها أو يتعذر على أنها من قبيل التفسير أو القراءات.
(٤) انظر: مقدمة الكافي: ص٩، وتفسير الصافي المقدمة السادسة ص٥٢، ط: الأعلمي بيروت، وص ١٤ط: المكتبة الإسلاميه بطهران.
(٥) الكاشاني/ تفسير الصافي/ المقدمة السادسة ص٥٢، ط: الأعلمي، وص١٤ ط: طهران.

واحد هو بغداد[1]. ولكن يلاحظ أن ابن بابويه القمي حكم بوضع ما روي في تحريف القرآن مع وجودها في الكافي الذي يصفونه بهذا الوصف، ويوثقونه هذا التوثيق.

وقد رجعت إلى مرآة العقول للمجلسي فرأيته يحكم على بعض أحاديث الكافي بالضعف، ولكنه حكم على روايات في التحريف بالصحة[2]، وكذلك الشافي شرح أصول الكافي[3]، وقد صدر حديثاً كتاب اسمه «صحيح الكافي»[4] وقد راجعته فوجدت صاحبه قد جرده من الروايات التي تمس كتاب الله، وليس ذلك فحسب بل حذف أبواباً بكاملها مع أحاديثها[5] في ذلك، كما حذف أبواباً

---

(١) انظر: محمد صالح الحائري/ منهاج عملي للتقريب ضمن كتاب «الوحدة الإسلامية ص: ٢٣٣، وبمثل هذا قال قدماء شيوخهم انظر: ابن طاوس/ كشف المحجة ص١٥٩، وراجع ماجاء في مقدمة الرسالة.

(٢) كحكمه بصحة رواية: «أن القرآن الذي جاء به جبرائيل- عليه السلام- إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية». وآيات القرآن كما هو معروف لاتتجاوز ستة آلاف آية إلا قليلاً.

(انظر: مرآة العقول: ٥٣٦/٢).

(٣) انظر: حكمه بالصحة على الرواية التي ذكرناها في الهامش السابق، الشافي شرح أصول الكافي: ٢٢٧/٧.

(٤) طبع سنة ١٤٠١هـ من تأليف أحد شيوخهم المعاصرين «محمد الباقر البهبودي» ويقع في ثلاثة أجزاء.

(٥) مثل: باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة وهو من أبواب الكافي الصريحة في هذا الافتراء حتى استظهر بعض الشيعة مذهبه في هذا من خلال عنوان هذا الباب (انظر: فصل الخطاب: ص٢٦-٢٧) وأبواب أخرى، كما حذف كل روايات «باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية» والبالغة (٩٢) رواية [illegible] روايتين فقط ليس فيهما الطعن في نص القرآن بل فيهما انحراف في تأويله أي تحريف لمعناه وفق المنهج الباطني في التفسير عندهم، وهذا الباب المشار إليه هو أكثر أبواب الكافي جمعاً لأخبار هذه الأسطوره حتى خصصه بذلك صاحب فصل الخطاب. (انظر: ص٢٦ من فصل الخطاب).

تمثل جملة من العقائد التي تنتقد فيها الشيعة[1] وما ندري تصرفه هذا تقية أم حقيقة.. لاسيما وأنه قد حذف أحاديث كثيرة لهم قد حكم عليها بالصحة المجلسي في مرآة العقول، وصاحب الشافي.

ومن طبقة الكليني أيضاً العياشي له تفسير يسمى «تفسير العياشي» وقد وجدت أسطورة التحريف مكانها في هذا التفسير في مواضع كثيرة ومتفرقة فيه[2]. وهو من كتبهم المعتمدة- كما سلف[3]- رغم أن رواياته لا سند لها ولا زمام، وزعم صاحب البحار أن الذي حذف أسانيده أحد النساخ[4]. ومن القرن الثالث أيضاً فرات بن إبراهيم الكوفي له تفسير يسمى «تفسير فرات»[5]. وقد ارتضى لنفسه أن ينقل من أخبار هذه الأسطورة[6] وهو من كتبهم المعتبرة[7] عندهم، ومن هذا القرن أيضاً محمد بن إبراهيم النعماني[8] روى في كتابه: «الغيبة» طائفة من الروايات في هذا الافتراء[9] وهو عندهم من أجل

---

(١) مثل باب أن الأئمة إذا شاؤوا أن يعلموا علموا، وباب أن الأئمة يعلمون متى يموتون ولايموتون إلا باختيار منهم، وباب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لايخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم وغيرها.
(قارن في هذا كتاب الحجة من صحيح الكافي، وكتاب الحجة من أصول الكافي).

(٢) انظر من ذلك المواضع التالية: ١/١٣، ١٦٨، ١٦٩، ٢٠٦ وغيرها.

(٣) انظر مقدمة الرسالة. (٤) بحار الأنوار: ١/٢٨.

(٥) طبع في المطبعة الحيدرية بالنجف وكتب على صفحة العنوان «التفسير القيم الذي طالما تشوقت لرؤيته نفوس العلماء» ضم (على صغر حجمه) ما لم تضمه التفاسير الكبيرة، مطابق تمام المطابقة لأحاديث وأخبار النبي والأئمة- رضي الله عنهم-.

(٦) انظر من تفسير فرات: ص١٨، ٨٥ وغيرها.

(٧) انظر مقدمة الرسالة.

(٨) قالوا: كان في عصر السفراء الأربعة لمهديهم المنتظر، وهو من تلامذة شيخهم الكليني صاحب الكافي ولعله تلقى عنه هذا الكفر بل قالوا بأنه هو الذي كتب الكافي، وساعد الكليني في تأليفه.
(انظر: رجال النجاشي: ص٢٩٧، أمل الآمل: ص٢٣٢، رجال الحلي: ص١٦٢).

(٩) انظر ص٢١٨ من كتاب الغيبة.

الكتب وأثبتها[1]. ومن هذه الزمرة الحاقدة التي وجدت في هذه الفترة أبو القاسم الكوفي، وقد نسبته بعض كتب الاثنى عشرية إلى الغلو[2]، وشهد على نفسه في كتابه: «الاستغاثة» بأنه على هذا المنهج الضال[3]. وقد نسب له النجاشي كتاباً سماه «التبديل والتحريف»[4] وقد فقد هذا الكتاب مع نظائر له، كما أشار إلى ذلك صاحب فصل الخطاب[5] وهو يروي عن القمي مباشرة[6] بعض روايات التحريف فقد يكون تلقى عنه هذا الكفر.

ومن بعد هؤلاء نرى شيخهم المفيد (ت٤١٣هـ) سجل في كتابه «أوائل المقالات» إجماع طائفته على هذا المنكر[7]، ونقل بعض أخباره في بعض كتبه كالإرشاد[8] وهو من كتبهم المعتبرة[9].

هذا الزخم من المصنفات وغيرها لتأييد هذا الكفر وإثباته لا يشك مسلم أنه كيد زنديق حاقد على كتاب الله ودينه وأتباعه، وقد دفع هذه الفئة إليه- كما سيأتي في تحليل نصوص هذه الأسطورة ورواياتها- خلو كتاب الله مما يثبت

---

(١) انظر: بحار الأنوار: ٣٠/١.

(٢) قال النجاشي: «علي بن أحمد أبو القاسم الكوفي رجل من أهل كوفة كان يقول إنه من آل أبي طالب وغلا في آخر أمره وفسد مذهبه وصنف كتباً كثيرة أكثرها على الفساد: كتاب الأنبياء، كتاب الأوصياء، كتاب البدع المحدثة، كتاب التبديل والتحريف، كما ذكر النجاشي بأن الغلاة يدعون فيه منازل عظيمة. توفي سنة (٣٥٢هـ).
(رجال النجاشي ص: ٢٠٣، رجال الحلي: ص٢٣٣). وقد حاول الرافضي المعاصر المقدّم لكتاب الاستغاثة والذي لم يفصح عن اسمه أن يدفع عنه صفة الغلو (انظر: ص ب من المقدمة).

(٣) انظر: الاستغاثة (أو البدع المحدثة) ص: ٢٥.

(٤) انظر: رجال النجاشي: ص٢٠٣.

(٥) انظر: فصل الخطاب: ص٣٠-٣١.

(٦) انظر: الاستغاثة ص٢٩.

(٧) انظر: أوائل المقالات ص٥١.

(٨) انظر: الإرشاد ص٣٦٥.

(٩) انظر: بحار الأنوار: ٢٧/١.

شذوذهم وما ذهبوا إليه من عقائد ليس لها أصل في كتاب الله، وليس في مقدورهم أن يفعلوا شيئاً لتغيير بعض آيات الله، كما فعلوا في السنة المطهرة حينما دسوا بعض الروايات والتي كشفها صيارفة هذا العلم وأربابه فلما لم يستطيعوا أن يحدثوا في كتاب الله أمراً لأنه فوق مناهم حينئذ ادعوا أن في كتاب الله نقصاً وتغييراً- وما أسهل الدعوى على حاقد موتور- وهي محاولة فيما يبدو لإقناع أتباعهم الذين ضجوا من خلو كتاب الله من ذكر أئمتهم وعقائدهم والتي لها تلك المكانة التي يسمعونها من رؤسائهم[1]، فادعوا هذه الدعوى ونشط شيوخهم في القرن الثالث والرابع في الحديث عنها ولكنهم فيما يبدو لم يحسبوا لهذه الدعوى حسابها فارتدت عليهم بأسوأ العواقب فقد فضحتهم أمام الملأ وكشفت القناع عن وجوههم وأبانت عن عداوتهم ونفاقهم، وقطعت صلتهم بالإسلام والقرآن وأهل البيت.

ولهذا في القرن الرابع أعلن كبير شيوخهم ابن بابويه القمي صاحب «من لا يحضره الفقيه» أحد صحاحهم الأربعة في الحديث والموصوف عندهم بـ «رئيس المحدثين» المتوفى سنة (٣٨١هـ) أعلن براءة الشيعة من هذه العقيدة[2]، وكذلك الشريف المرتضى المتوفى سنة (٤٣٦هـ) كان ينكر هذه المقالة، ويكفر من قال بها كما ذكر ذلك ابن حزم[3]، وقد نقل إنكاره أيضاً شيوخ الشيعة كالطوسي[4] والطبرسي[5]، وكذلك استنكر هذه المقالة وصلة الشيعة بها الطوسي صاحب كتابين من كتب الحديث الأربعة المعتمدة عندهم، وصاحب كتابين من كتب الرجال الأربعة المعتمدة عندهم[6]، وكذلك الطبرسي[7] صاحب «مجمع البيان».

---

(١) كما سيأتي بيان ذلك في الإمامة وغيرها من عقائدهم.

(٢) انظر: كتابه الاعتقادات: ص١٠١-١٠٢، وسيأتي نص كلامه إن شاء الله.

(٣) الفصل: ٥/٢٢.

(٤) التبيان: ١/٣.

(٥) مجمع البيان: ١/٣١.

(٦) التبيان: ١/٣.

(٧) مجمع البيان: ١/٣١.

وسننقل- بمشيئة الله- كلماتهم في ذلك ونقدم دراسة مقارنة لها مع ما قالوه في كتبهم الأخرى، وما قاله الشيعة عن إنكارهم، ولكن رغم هذا الإنكار من هؤلاء فإن القضية لم تمت، ففي القرن السادس تولى إثارة هذه القضية مرة أخرى الطبرسي صاحب الاحتجاج فحشا كتابه الاحتجاج من هذا الكفر[1] وسطر مجموعة من رواياتهم في ذلك وجاء بها مجردة من كل إسناد وزعم في مقدمة كتابه أنه لم يذكر إسناداً في أكثر رواياته لأنها محل إجماع قومه، أو مشهورة عندهم فقال: «ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناد، إما لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما دلت العقول إليه أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤالف»[2]، وقد كان هذا الطبرسي المجاهر بهذا الكفر من معاصري أبي الفضل الطبرسي صاحب مجمع البيان الذي ينكر هذه المقالة ويبريء الشيعة منها[3].

ويبدو أن إنكار أولئك الأربعة كان له وقعه، أو أن القضية أصبحت سرية التداول، فلم نشاهد نشاطاً ملحوظاً لبعثها وترويجها بشكل ظاهر وكبير إلا في ظل الحكم الصفوي الذي شهد إثارة لهذه الأسطورة واختراع روايات لها، وترويجها أشد مما كان في القرن الثالث، كان ذلك على يد مجموعة من شيوخ الدولة الصفوية الذين نشطوا في بعث هذا الكفر حتى يلاحظ أن هذه الأسطورة التي بدأت بروايتين في كتاب سليم بن قيس أصبحت كما يعترف شيخهم نعمة الله

---

(١) انظر: فصل الخطاب الورقة (٣٢) النسخة المخطوطة.

(٢) الاحتجاج: ص١٤.

(٣) وقد خلط بعض الكاتبين بينهما فنسب كتاب الاحتجاج لصاحب مجمع البيان مع أن صاحب الاحتجاج يجاهر بهذا الكفر، وصاحب مجمع البيان يتبرأ منه. وممن اشتبه عليه التفريق بين الرجلين: نبيلة عبيد في كتابها «نشأة الشيعة» ص٣٩-٤٠، على الرغم من أنها شيعية. كما اشتبه على بعضهم التفريق بين الطبرسي صاحب الاحتجاج والطبرسي صاحب فصل الخطاب فظنهما شخصية واحدة مع أن بينهما أكثر من ستة قرون. وممن اشتبه عليه ذلك: عبد المتعال الجبرى/ حوار مع الشيعة: ص١٨٧.

الجزائري أكثر من ألفي رواية[1]، حيث إن شيوخ الدولة الصفوية كالمجلسي في بحاره[2]، والكاشاني في تفسير الصافي[3]، والبحراني في البرهان[4]، ونعمة الله الجزائري في الأنوار النعمانية[5] وما سواها من كتبه، وأبي الحسن الشريف في مرآة الأنوار[6]، والمازندراني[7] شارح الكافي وغيرهم تولوا نشر هذه الفرية على نطاق واسع في ظل الحكم الصفوي الذى ارتفعت فيه التقية إلى حد ما.

وفي آخر القرن الثالث عشر وقعت الفضيحة الكبرى للشيعة في هذا الباب فقد ألف شيخهم حسين النوري الطبرسي الذي يحظى بتعظيمهم[8] مؤلفاً في هذا الكفر جمع فيه كل ما لهم من «أساطير» في هذا الباب وسماه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»[9] فأصبح هذا الكتاب عاراً على الشيعة

---

(١) انظر: فصل الخطاب/ الورقة (١٢٥) (النسخة المخطوطة).

(٢) انظر: بحار الأنوار، كتاب القرآن، باب تأليف القرآن وأنه على غير ما أنزل الله عز وجل: ٦٦/٩٢ ومابعدها.

(٣) انظر: تفسير الصافي: المقدمة السادسة: ص٤٠-٥٥، ١٣٦، ١٦٣، ٣٩٩، ٤٢٠.

(٤) البرهان في مواضع كثيرة، انظر- مثلاً- ج١ص١٥ باب أن القرآن لم يجمعه كما أنزل إلا الأئمة، وص٣٤، ٧٠، ١٠٢، ١٤٠، ١٧٠، ٢٧٧، ٢٩٤- ٢٩٥، ٣٠٨ وغيرها كثير.

(٥) انظر: الأنوار النعمانية: ٣٥٧/٢-٣٥٨.

(٦) انظر: مرآة الأنوار لأبي الحسن الشريف، المقدمة الثانية: ص٣٦-٤٩.

(٧) فقد شرح الكافي ووافق مؤلفه على بلاياه حتى قال: وإسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقنا بالتواتر معنى.. (انظر: شرح جامع الكافي: ٧٦/١١) ولك أن تعرف أن هذا التواتر المزعوم هو عند صنف آخر من شيوخ الشيعة نفسها من الكذب المعلوم..

(٨) يحظى بتعظيم الشيعة حتى جعلوا كتابه «مستدرك الوسائل» مصدراً من مصادرهم المعتمدة في الحديث، كما سيأتي عند الحديث عن عقيدتهم في السنة، وبعد أن مات هذا الطبرسي وضعوه في أشرف بقعة عندهم «بين العترة والكتاب-كذا- يعنى في الإيوان الثالث عن يمين الداخل إلى الصحن الشريف من باب القبلة (في النجف).
(أغا بزرك الطهراني/ أعلام الشيعة، القسم الثاني من الجزء الأول ص٥٥٣).

(٩) وقد ارتكب جريمة تأليفه سنة ١٢٩٢هـ وطبع في إيران سنة ١٢٩٨هـ، ولديّ صورة من النسخة المخطوطة مصورة من المتحف العراقي، ونسخة من المطبوعة. وسيأتي- إن شاء الله- حديث عنه في الباب الرابع.

أبد الدهر فقد جمع فيه صاحبه رواياتهم المتفرقة وأقوال شيوخهم المتناثرة لإثبات أن الشيعة برواياتها وأقوال المحققين من شيوخها تقول بهذا الكفر.. وهو يؤلف كتابه هذا لمواجهة جناح من الشيعة أبى أن يهضم هذه الأسطورة، ورفض قبول هذه المقالة كما يظهر واضحاً في رده عليهم في آخر كتابه المذكور[1]. وقد كشف بهذا الكتاب ما كان خفياً وأبان ما كان مستوراً. لقد وضع «المجهر» الذي كشف ما في زوايا كتب القوم وخباياها من كيد حاقد، وعداوة مبيتة للقرآن وأهله، وقد أبان هذا الملحد المسمى بالطبرسي عن غرضه المبيت ضد كتاب الله في مقدمة كتابه فقال: «فيقول العبد المذنب المسيء حسين بن محمد تقي الدين الطبرسي جعله الله من الواقفين ببابه المتمسكين بكتابه (!) هذا كتاب لطيف وسفر شريف عملته في إثبات تحريف القرآن وفضائح أهل الجور والعدوان وسميته فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب.. وأودعت فيه من بدايع الحكمة ما تقر به كل عين وأرجو ممن ينتظر رحمته المسيئون أن ينفعني به في يوم لا ينفع مال ولابنون»[2].

انظر كيف تتقنع «المجوسية» بمسوح الرياء والكذب لخداع الأغرار والبسطاء عن الهدف الخبيث الذي تسعى إليه، وقد رام بعضهم أن يتستر على هذا «الهدف» فقال: «وقد يقال إن نظره في تأليف ذلك الكتاب إلى جمع تلك الأخبار والشواذ والنوادر ولم يكن غرضه اعتقاد التحريف»[3] ولكن هذه الدعوى ما تلبث أن تتلاشى بمجرد قراءة العنوان فضلاً عن المقدمة والكتاب، فلا يجدي شيئاً مثل هذا الدفاع فهي تقية مكشوفة[4] هذا وبعد هذا العار الأكبر الذي كساه صاحب فصل الخطاب على الشيعة وكتبها، وبعد هذه الفضيحة والخزي قام فئة من شيوخ الشيعة المعاصرين يتبرؤون من هذه المقالة وينكرونها كالبلاغي في آلاء الرحمن[5]،

---

(١) انظر: فصل الخطاب ص٣٦٠.   (٢) فصل الخطاب: ص٢.

(٣) محمد الطبطبائي/ هامش الأنوار النعمانية: ٢/٣٦٤.

(٤) سيأتي- إن شاء الله- عرض لموضوعات الكتاب ونقض لمزاعمه وشبهاته وكشف لمفترياته في باب الشيعة المعاصرين.   (٥) آلاء الرحمن: ١/١٧-٣٢.

ومحسن الأمين في الشيعة بين الحقائق والأوهام[1]، وعبد الحسين شرف الدين في أجوبة مسائل جار الله[2]، والخوئي في تفسيره البيان[3]، ومحمد حسين آل كاشف الغطا في أصل الشيعة وأصولها[4]، ومحمد جواد مغنيه في الشيعة في الميزان[5] وفي عدد من كتبه وغيرهم وسنتوقف في مناقشة أقوالهم في فصل «الشيعة المعاصرون وصلتهم بأسلافهم» فهل ننتهي من هذا كله إلى أن ما قاله الأشعري في المقالات من أن للشيعة في هذه المسألة أكثر من قول وأنهم لم يتفقوا على هذا الضلال هو الواقع وأن الاثنى عشرية فئتان فئة تغلو في هذا وتشتط، وفئة تقول الحق كما ذكر ذلك بعض المنتمين لأهل السنة- كما سبق- وبعض الكاتبين من الشيعة[6] أم أن القول الحق هو تقية من الشيعة كما قال بذلك بعض أهل السنة كما سلف، وكما يزعمه من يقول بالتحريف من الشيعة كنعمة الله الجزائري[7]، هذا كله سنتناوله بالدراسة والبيان في مبحث تالي.

☐ مضامين روايات التحريف في كتب الشيعة:

بعد ما عرضنا للكتب التي نقلت هذه الأسطورة نبدأ الآن في بيان بعض مضامينها، وصورة البداية لهذه الفرية وكيف تطورت وبماذا انتهت. ونبدأ في ما تضمنه أول كتاب للشيعة وأول كتاب تعرض لهذه الفرية وهو كتاب سليم بن قيس حيث نجد الصورة لهذه الفرية في بدايتها فترد هذه المسألة في أثناء روايتين طويلتين يتعلقان بموضوع إمامة علي فتذكر الرواية الأولى والتي يرويها أبان بن

---

(١) الشيعة بين الحقائق والأوهام: ص١٦٠.
(٢) أجوبة مسائل جار الله: ص٢٧-٣٧.
(٣) البيان: ص٢٢٦.
(٤) أصل الشيعة وأصولها: ص٨٨.
(٥) الشيعة في الميزان: ص٥٨.
(٦) تفسير الصافي: ١/٥٢-٥٣، قوامع الفضول: ص٢٩٨.
(٧) الأنوار النعمانية: ٢/٣٥٨-٣٥٩، وسيأتي نص كلامه- إن شاء الله-.

عياش المتفق على ضعفه- كما أسلفنا- عن سليم وفيها: «أن علياً لزم بيته حتى جمعه وكان في الصحف والرقاع»[1]. واعتذر عن المسارعة إلى بيعة أبي بكر بانشغاله بجمع القرآن فقال- لما بعث إليه أبو بكر لطلب البيعة-: «إني آليت على نفسي يميناً ألا أرتدي رداءً إلا للصلاة حتى أؤلف القرآن وأجمعه»[2]. ومثل هذه الدعوى وردت في بعض كتب أهل السنة ولكنها لم تثبت بسند صحيح، ولهذا قال ابن حجر: وما يروى عن علي أنه قال «آليت ألا آخذ ردائي إلا للصلاة حتى أجمع القرآن، فجمعه، فإسناده ضعيف لانقطاعه وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فمراده بجمعه حفظه في صدره، وما وقع في بعض طرقه «حتى جمعته بين اللوحين» فوهم من راويه[3] قال ابن حجر: وأصح منه وهو المعتمد ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بإسناد حسن عن عبد خير قال: سمعت علياً يقول: أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر- رحمة الله على أبي بكر- هو أول من جمع كتاب الله»[4]. هذا وتصف رواية سليم جمع علي للقرآن بأنه لم يكن كله قرآناً بل جمع «تنزيله وتأويله والناسخ والمنسوخ منه»[5]. وهذا رغم أنه لم يصح من أصله إلا أنه يدل على أنه ليس وفق الأصول التي أمر بها النبي- ﷺ- لجمع

---

(١) كتاب سليم بن قيس: ص٨١.

(٢) كتاب سليم بن قيس: ص٨١، ولاحظ في هذا النص المنقول أن علياً لم يعتذر عن المبادرة لبيعة أبي بكر إلا بانشغاله بجمع القرآن، ولم يعتذر بشيء آخر، فكأن الواضع لهذه الحكاية نسي القضية الأساسية عندهم وهي مسألة الإمامة وأن علياً لم يبايع في نظرهم بسبب أنه يرى أنه هو الوصي المنصوص عليه... وهذه سمة مطردة في كثير من المسائل التي يريدون إثباتها.. حيث يثبتونها من وجه تنتفي معه العقيدة الأخرى، وهذه سمة الوضع والكذب على الدوام: الاختلاف والتناقض كما قال سبحانه: ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً**﴾ [النساء، آية: ٨٢] فهذه الآية تدل على أن كل من يزعم أنه من عند الله وهو ليس من عند الله فلا محيص من وقوعه في فخ الاختلاف والتناقض ....

(٣) فتح الباري: ١٢/٩-١٣. وانظر كتاب المصاحف لابن أبي داود ص١٦.

(٤) فتح الباري: ١٢/٩.

(٥) كتاب سليم بن قيس: ص٨١.

القرآن ومنها قوله: **«لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن»**[1]. فقد أمر النبي- ﷺ- بكتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره خشية أن يختلط بشيء آخر وعلى أي الأحوال فإن قصارى ما في هذه الدعوى أن يكون لعلي مصحف مثل بعض الصحابة كابن مسعود وغيره[2].. وهذا لا يتضمن الطعن في كتاب الله سبحانه. ولكن الرواية لم تكتف بهذه الدعوى، بل قالت بأنه جاء به إلى الصحابة ودعاهم إليه فقال عمر- كما يزعمون- «ما أغنانا بما معنا من القرآن عما تدعونا إليه»[3]. وما دام قرآن علي المزعوم لم يكن كله قرآناً بل اشتمل على التفسير والآيات المنسوخة فإن الأصل الرجوع إلى المصحف الإمام فهو يغني عن غيره. لذا عادت هذه الزمرة التي وضعت هذه الأسطورة لتتوسع في سبكها وعرضها ولعب فيها الخيال الحاقد دوره أكثر وأكثر فتحولت هذه الزيادة الأخيرة عند الطبرسي (من القرن السادس) في الاحتجاج إلى صورة أخرى كطبيعة الكذب الذي يزيد وينقص تحولت إلى صراع بين علي وصحابة رسول الله- رضي الله عن الجميع وبرأهم الله مما يفتري المفترون-، فإذا كانت رواية سليم تقول بأنهم ردوا مصحف علي حينما جاء به لأول وهلة، فإن رواية الطبرسي تشير إلى أنهم أخذوه «فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فضائح القوم»[4] وهي هنا تقدم لنا موضوعاً من موضوعات مصحف علي وهو فضائح القوم يعني الطعن في صحابة رسول الله- ﷺ- في حين أن رواية سليم لا تتعرض لكتاب الله بطعن صريح وهذا لا يطفيء الحقد الذي أكل قلوب هذه الزمرة الحاقدة تجاه الرعيل الأول

---

(١) رواه مسلم، كتاب الزهد رقم ٧٢ ص٢٢٩٨-٢٢٩٩، والدارمي، مقدمه رقم ٤٢ ص١١٩، وأحمد في مسنده: ٣/١٢، ٢١، ٣٩. وقال أهل العلم: إن النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط. (النووي/ شرح صحيح مسلم: ١٨/١٣٠، الأبي/ إكمال إكمال المعلم: ٧/٣٠٥).

(٢) انظر: ابن أبي داود/ كتاب المصاحف: ص٦٠ ومابعدها.

(٣) كتاب سليم بن قيس: ص٨٢.

(٤) الاحتجاج ص١٥٦.

الذين فتحوا ديارهم ونشروا الإسلام بينهم بل لا تتغذى قلوبهم الحاقدة إلا على موائد سب الصحابة، ولا ترتوي نفوسهم السوداء إلا بالطعن فيهم، وآيات القرآن التي تثني عليهم وتعلي من شأنهم هي قوارع من حديد على رؤوسهم، وشهب من نار تهوي على أفئدتهم فكان من الطبيعي أن يدعوا مثل هذه الدعوى.. وإذا كانت رواية سليم تكتفي بما أسلفنا فإن رواية الاحتجاج تضيف إليها فصلاً جديداً يقول: «ثم أحضروا زيد بن ثابت– وكان قارئاً للقرآن– فقال له عمر: إن علياً جاء بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار

وقد رأينا أن نؤلف القرآن (في حين أن رواية سليم تشير إلى أن القرآن كان مجموعاً عند أبي بكر وعمر) ونسقط منه ما كان فضيحة وهتكاً للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر علي القرآن الذي ألفه أليس قد بطل كل ما عملتم؟ فقال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، فقال عمر: ما حيلته دون أن نقتله ونستريح منه، فدبر في قتله[1]– ثم يشرح في موضع آخر محاولة القتل المزعومة وتكليف خالد بذلك وأن أبا بكر تأسف وتراجع عن هذه المؤامرة خشية عواقبها فقال وهو في الصلاة: «لا تقتله يا خالد» إلى آخر هذه المسرحية المصنوعة[2]. ثم تواصل هذه الأسطورة فصولها فتذكر محاولة عمر لاستدراج علي وخداعه بدعوته لإحضار القرآن حتى يعملوا به، وذلك محاولة من عمر لتحريف مصحف علي وأن علياً رفض ذلك، وأن عمر سأله متى أوان ظهوره؟ فقال: إنه سيظهر مع القائم من ولدي يظهره ويحمل الناس عليه فتجري السنة به– صلوات الله عليه–[3].

والسؤال الذي لا تجيب عنه رواية الطبرسي، ولا كتب الشيعة الأخرى هو ما دامت محاولتهم لقتل علي أخفقت، وتدبيرهم لتحريف مصحفه قد فشلت،

(١) الاحتجاج: ص١٥٦ط: الأعلمي.
(٢) الاحتجاج: ص٨٩–٩٠ ط: الأعلمي.
(٣) الاحتجاج: ١/٢٢٥–٢٢٨ ط: النجف، أو ص: ١٥٥–١٥٦ من ط: الأعلمي بيروت.

فلماذا لم يخرج علي القرآن الذي معه، وإذا كان يخشى منهم لأن السلطة بأيديهم فلماذا لم يخرجه أثناء خلافته، لماذا يتسبب في بقاء الأمة تائهة حائرة، ولماذا يتستر على خيانة الخائن وتحريف المحرف، ومن أقر خائناً على خيانته كان كفاعلها؟ لم تجد هذه الزمرة ما تجيب به إلا ما قالته على لسان عالمها نعمة الله الجزائري من أنه فضّل مجاملة من سبقه على هداية الأمة[1]، وهذا فوق أنه طعن في كتاب الله هو من أبلغ القدح في علي- كما سبق- وأقول أيضاً إذا كانت مجاملة علي تبلغ هذا المبلغ فلماذا لم يقتد الشيعة بإمامهم ويدعوا السب والطعن الذي سوّد صفحات المجلدات من كتبهم، فإما أن يكونوا كاذبين في اعتذارهم أو مجانبين لخطى إمامهم، وما ندري أي الأمرين يطوّح بهما أكثر من الآخر.

وأعود لذكر الرواية الأخرى في كتاب سليم بن قيس وهي تشبه الرواية الأولى وتزيد عليها بسؤال وجه من طلحة- رضي الله عنه- لعلي لماذا لم يخرج القرآن الذي معه، وسكوت علي عن الإجابة ومضيه في حديث عن أحقيته بالإمامة، ولكن طلحة يسأله مرة أخرى عن هذا فيقول: «ما أراك ياأبا الحسن أجبتني عما سألتك عنه عن القرآن ألا تظهره للناس، قال: ياطلحة عمداً كففت عن جوابك، قال فأخبرني عما في كتب عمر وعثمان- كذا- أقرآن كله أم فيه ماليس بقرآن، قال طلحة: بل قرآن كله. قال: إن أخذتم بما فيه نجوتم من النار ودخلتم الجنة، فإن فيه حجتنا وبيان حقنا وفرض طاعتنا، فقال طلحة: حسبي أما إذ هو قرآن فحسبي»[2].

فهذه الرواية عند سليم تعرض عن الطعن في كتاب الله بطريقه صريحة، بل تؤكد بأن كل ما فيه قرآن، وأن فيه بيان حق أهل البيت وفرض طاعتهم على حين أننا نجد روايات عندهم تناقض هذا، وتقول: «لولا أنه زيد في كتاب الله

---

(١) وسبق نقل النص ص: (٢٠٢-٢٠٣).

(٢) كتاب سليم بن قيس: ص١٢٤.

ونقص منه لما خفي حقنا على ذي حجى»[1]، وتقول: «لو قريء القرآن كما أنزل لألفينا فيه مسمين»[2] فهذا تطور آخر في هذه الأسطورة ينكشف من خلاله بعض الدوافع لوضعها وهي أن الأئمة الاثنى عشر الذين جعلوا الإيمان بهم هو الإسلام.. وإنكار واحد منهم هو الكفر لا ذكر لهم في كتاب الله، وهذا يهدد جمعهم بالفشل وبنيانهم بالانهيار ففزعوا يبحثون عن حيلة لمواجهة هذه المعضلة عندهم فلجؤوا إلى وسائل شتى، أخطرها هذه المقالة.

هذا وفي تطور آخر بدأت هذه الأسطورة تتخذ شكلاً عملياً ويزاد في أخبارها ورواياتها على يد علي بن إبراهيم القمي صاحب التفسير وتلميذه الكليني صاحب الكافي، وهذان الرجلان هما ممن أرسى دعائم هذه العقيدة الباطلة وعملا على ترويجها ونشرها والإكثار من الحديث عنها، وقد اكتملت صورة هذه الأسطورة على أيديهما فبدأت الروايات عند القمي والكليني تأخذ بهذه الأسطورة إلى مرحلة عملية فبدؤوا بإقحام كلمة «في علي» بعد أي آية فيها لفظ «أنزل الله إليك»، «وأنزلنا إليك»، وزيادة لفظ «آل محمد حقهم» بعد لفظ «ظلموا» حيثما وقع في القرآن ، وزيادة لفظ «في ولاية علي» بعد لفظ «أشركوا» حيثما جاء في القرآن وتغيير كلمة «أمة» بكلمة أئمة حيثما وقعت، وعلى هذا المنوال نسج القوم في القرآن كله ومن شواهد هذا ما يروي الكليني عن القمي بسنده إلى جابر الجعفي عن أبي جعفر قال: نزل جبرائيل بهذه الآية على محمد «بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله (في علي) بغياً»[3].

وكذلك يقولون: «نزل جبرائيل بهذه الآية على محمد هكذا» وإن كنتم في

---

(١) البرهان: مقدمة ص٣٧، بحار الأنوار: ٣٠/١٩، تفسير الصافي: ٤١/١.

(٢) تفسير العياشي: ١٣/١، بحار الأنوار: ٥٥/٩٢، تفسير الصافي: ٤١/١، اللوامع النورانية: ص٥٤٧.

(٣) الآية ٩٠ من سورة البقرة، والكلام المحرف الذي ذكرته أعلاه في أصول الكافي: ٤١٧/١.

ريب مما نزلنا (في علي) فأتوا بسورة من مثله»[1].

ويروون عن أبي عبد الله أنه قال «نزل جبرائيل- عليه السلام- على محمد بهذه الآية هكذا: «يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا (في علي) نوراً مبينا»[2]. ويلاحظ هنا أنه خلط بين أكثر من آية[3].

وقال القمي: «وأما ما هو محرف فمنه قوله: «لكن الله يشهد بما أنزل إليك (في علي) أنزله بعلمه والملائكة يشهدون»[4]، وقوله: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك (في علي) وإن لم تفعل فما بلغت رسالته»[5]، وقوله: «إن الذين كفروا وظلموا (آل محمد حقهم) لم يكن الله ليغفر لهم»[6] وقوله: (وسيعلم الذين ظلموا (آل محمد حقهم) في غمرات الموت»[7] قال هذا القمي ومثله كثير

---

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة، والكلام المحرف المذكور في أصول الكافي: ٤١٧/١.

(٢) المصدر السابق: ٤١٧/١.

(٣) فأول الآية: ﴿**يأيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا مصدقاً لما معكم**﴾ هي الآية ٤٧ من سورة النساء، فأقحم مع هذه الآية قوله: ﴿**نوراً مبيناً**﴾، وهي جزء من آية أخرى في نفس السورة وهى: ﴿**يأيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً**﴾ الآية ١٧٤ من سورة النساء.

(٤) النساء: آية: ١٦٦.

(٥) المائدة: آية: ٦٧.

(٦) النساء: آية: ١٦٨، والكلام المقحم في تفسير القمي: ١٥٩/١.

(٧) لاحظ أن هؤلاء بعيدون عن كتاب الله روحاً وحساً فيخطئون حتى في نقل الآيات أو يتعمدون وينسبون ذلك لأهل البيت زوراً وبهتاناً، فتأمل كيف خلط بين آيتين بطريقة غبية جاهلة بين قوله سبحانه: ﴿**وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون**﴾ [الشعراء، آية: ٢٢٧)، وقوله: ﴿**ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت**﴾ [الأنعام، آية: ٩٣] فجعلها «وسيعلم الذين ظلموا في غمرات الموت».
ولاشك أن رؤية الظالمين في غمرات الموت يعانون من سكراته وآلامه هي محل للعبرة والذكرى، وهي أبلغ وأعظم من القول بأنهم سيعلمون في غمرات الموت لأنه سيأتي من يقول بأنهم في غمرات الموت قد ذهلوا فهم لايكادون يفقهون شيئاً ولا يعلمون، ولانسترسل أكثر من هذا فمثل هذه الأساطير لاتستحق المناقشة.

نذكره في مواضعه[1]، وقد حشى كتابه بهذا الكفر كما وعد[2] وعلى نفس النسق الذي أشرنا إليه.

كما تزيد رواية أخرى له على قوله سبحانه: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[3] تزيد كالعادة عبارة «آل محمد»[4].

ويروي هذا القمي أيضاً عن أبي عبد الله أنه قرأ عنده قوله سبحانه ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[5] قال أبو عبد الله: «خير أمة» يقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين- عليهم السلام-؟ فقال القاريء: جعلت فداك كيف نزلت؟ قال: نزلت (كنتم خير أئمة أخرجت للناس) ، ألا ترى مدح الله لهم ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[6] وهذا يعني أن الأمة بما فيها الشيعة لا خير فيها ما عدا الأئمة الاثنى عشر. كما يلاحظ أن رواياتهم في تأويل القرآن، أثبتت الأمة، وأولتها بالأئمة- كما سلف- وروايات التحريف زعمت أن الأصل الأئمة لا الأمة أليس هذا تناقض؟!

ويروي الكليني عن الرضا في قول الله- عز وجل- ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾ (يزيدون) بولاية علي ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾[7] (يزيدون) يا محمد من ولاية علي هكذا في الكتاب مخطوطة[8]، وفي قول الله عز وجل ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[9] (يزيدون): يامعشر المكذبين حيث أنبأتكم رسالة ربي في ولاية

---

(١) تفسير القمي: ١/١٠-١١.

(٢) انظر مثلا: ج١ ص٤٨، ١٠٠، ١١٠، ١٢٢، ١٤٢، ١٥٩، ١١٨، ١٢٣، ١٢٥ وغيرها.

(٣) البقرة، آية: ٥٩.

(٤) تفسير القمي: ١/٤٨.

(٥) آل عمران، آية: ١١٠.

(٦) تفسير القمي: ١/١١٠.

(٧) الشورى، آية: ١٣.

(٨) أصول الكافي: ١/٤١٨.

(٩) الملك، آية: ٢٩.

علي- عليه السلام- والأئمة من بعده، من هو في ضلال مبين. ثم يؤكدون هذا التحريف والكفر بقولهم: «هكذا أنزلت»[1]، وفي قوله سبحانه:﴿فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾(يزيدون):(بتركهم ولاية أمير المؤمنين عليه السلام) عذاباً شديداً في الدنيا ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون[2].

والأمثلة في هذا كثيرة. وإذا قارنت بين ماجاء في تفسير القمي والكافي من هذه الروايات، وبين ماذكره شيوخهم المتأخرون كالمجلسي والجزائري، والنوري الطبرسي منها، لاحظت أن روايات التحريف زادت عند المتأخرين بشكل ملحوظ مما يدل على أن العمل يجري في كل فترة على الزيادة في هذه المفتريات.

وهذه «الإضافات» التي تزعم الشيعة نقصها من كتاب الله ألا يلاحظ القاريء العربي أن السياق لا يتقبلها، وأنها مقحمة إقحاماً بلا أدنى مناسبة ولذلك يكاد النص يلفظها، وأنها من وضع أعجمي لاصلة له بلغة العرب، ولا معرفة له بأساليب العربية، ولا ذوق له في اختيار الألفاظ، وإدراك المعاني.

إن الكلمات المفتراة التي يقدمها أولئك المفترون أمثلة للآيات الساقطة بزعمهم، قد كشفت القناع عن كفرهم كما أنها فضحت كذبهم، وكشفت افتراءهم فهي محاولات أشبه بمحاولات مسيلمة الكذاب في تقليد القرآن العظيم، كما ترى ذلك في الأمثلة التي قدمناها، وكما تراه في الألف مثال أو أكثر، والذي قدمها صاحب فصل الخطاب[3]. وتكفي فصاحة القرآن وإعجازه البلاغي الذي سحر أساتذة البيان وفرسان العربية وأعياهم وأعجزهم أن يأتوا بسورة من مثله أو آية من مثله يكفي في كشف هذه المفتريات والأكاذيب، بل إن أغلب هذه المفتريات تنزل عن مستوى أداء الإنسان العادي، وبها يتبين عظمة القرآن وسحره

---

(١) أصول الكافي: ١/٤٢١.

(٢) فصلت، آية: ٢٧، والتحريف من الكافي: ١/٤٢١.

(٣) انظر: فصل الخطاب ص٢٥٣ ومابعدها.

فلولا المر ما عرف طعم الحلو، ولولا الملوحة ماتبين طعم العذوبة، وبضدها تتميز الأشياء، ولذلك فهي ناطقة بذاتها على كذب واضعيها بغض النظر عن البراهين والأدلة الأخرى على حفظ القرآن وسلامته.

إن هذه المحاولات الغبية لإقحام كلام البشر في كلام الله سبحانه وتعالى عملت شرذمة من هذه الطائفة قروناً متواصلةً.. عملت جاهدة لإيجاد أكبر قدر ممكن منها، وهناك أمثلة عديدة لهذه المحاولات- بالإضافة لما مضى- ذكر المجلسي جزءاً منها في باب عقده بعنوان (باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله عز وجل مما رواه مشايخنا..)[1]، كما أن كتب التفسير عندهم حوت من هذا الغثاء الشيء الكثير- كما أشرنا من قبل[2]- وجمعها كلها صاحب فصل الخطاب[3].

وعدّ الرافضة هذه المفتريات جزءاً مما سقط من كتاب الله، فقد روى الكليني في الكافي «أن القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمد (ص) وآله وسلم سبعة عشر ألف آية»[4]، وآيات القرآن- كما هو معروف- لا تتجاوز ستة آلاف آية إلا قليلاً، فهذا يقتضي سقوط مايقارب ثلثي القرآن فما أعظم هذا الافتراء، وهذه الرواية وردت في الكافي أصح كتاب عندهم، ولكن من الشيعة من يقول ليس كل ما في الكافي صحيحاً[5]، وإذا حملنا مثل هذا القول على الحقيقة لا على التقية، وإذا تجاوزنا ما يلاحظ على الإسناد عندهم، وما يلاحظ على ضوابط وأصول التصحيح والتضعيف لديهم، وما يرى من اختلافهم في هذا الشأن

---

(١) بحار الأنوار: ٩٢/٦٠ ومابعدها.

(٢) انظر: ص (٢٦٦) من هذه الرسالة.

(٣) فصل الخطاب: ص٢٥٣ ومابعدها.

(٤) أصول الكافي: كتاب فضل القرآن، باب النوادر: ٢/١٣٤.

(٥) انظر- مثلا- محمد جواد مغنية/ العمل بالحديث وشروطه عند الإمامية ضمن كتاب دعوة التقريب ص٣٨٣، محسن الأمين/ الشيعة بين الحقائق والأوهام ص٤١٩-٤٢٠.

واضطرابهم فيه[1]، وإن الحكم بالضعف قد يكون على الإسناد فقط حيث قالوا: «إن أكثر أحاديث الأصول في الكافي غير صحيحة الإسناد ولكنها معتمدة لاعتبار متونها، وموافقتها للعقائد الحقة ولا ينظر في مثلها إلى الإسناد»[2]. إذا تجاوزنا ذلك كله وذهبنا نبتغي الإجابة من شيوخهم عن صحة إسناد هذه الرواية وذلك لنكن أكثر حيدة من قيامنا بمثل هذا عن طريق النظر في الإسناد على ضوء كتب «الرجال» عندهم.. نجد أن شيخهم المجلسي يقول عن الرواية السابقة».. فالخبر صحيح[3] وشهادة المجلسي هذا في غاية الاعتبار عندهم، لأنه «الشارح المتتبع للكافي الذي بين صحيحه من ضعيفه»[4]،وإذا أردنا شهادة من شيوخهم المعاصرين على صحة هذه الرواية عندهم

فإننا نجد شيخهم عبد الحسين المظفر يقول: «إنه موثق كالصحيح»[5]. ومن الإنصاف أن نذكر بأن صاحب «صحيح الكافي» وهو من شيوخهم المعاصرين- أيضاً- قد أغفل ذكر هذه الرواية[6] فهل يعني إغفاله لها أنها ليست بصحيحة في نظره؟ هذا مايظهر من صنيعه حسب منهجه الذي ألمح إليه في مقدمة كتابه، وقد يسلك مثل هذا العمل وأكثر وهو غير صادق بحكم عقيدة التقية عندهم حتى قال أحد شيوخهم المعاصرين: «لكل مجتهد إمامي أن يرفض أي حديث لايرتضيه في الكافي وغيره ويأخذ بحديث موجود في البخاري ومسلم، ولا يحق لأحد أن يحتج عليه من وجهة دينية أو مذهبية»[7]، لأن التقية تسمح له بذلك

---

(١) سيأتي إيضاح هذا في فصل «عقيدتهم في السنة».

(٢) الشعراني/ مقدمة شرح جامع: ص يب.

(٣) مرآة العقول: ٢/٥٣٦.

(٤) راجع: مرآة العقول، وانظر: محمد جواد مغنية/ العمل بالحديث وشروطه عند الإمامية ضمن كتاب دعوة التقريب: ص٣٨٣.

(٥) الشافي شرح أصول الكافي: ٧/٢٢٧.

(٦) انظر: صحيح الكافي/ البهبودي: كتاب فضل القرآن، باب النوادر: ١/١٥٦-١٥٧.

(٧) محمد جواد مغنية/ العمل بالحديث وشروطه عند الإمامية (ضمن كتاب دعوة التقريب ص٣٨٤).

وإلا فالحقيقة غير هذا، ولهذا فإن شيخهم المجلسي يعقد باباً بعنوان «الباب الثامن والعشرون ما ترويه العامة» (أهل السنة) من أخبار الرسول صلى الله عليه وآله وأن الصحيح من ذلك عندهم (يعني شيعته) والنهي عن الرجوع إلى أخبار المخالفين إلا في حالة الاحتجاج عليهم من كتبهم[1].

هذا عن صحة الرواية عندهم، أما عن معنى الرواية المذكورة عندهم فقد قال «المازندراني»[2] شارح الكافي «إن آي القرآن ستة آلاف وخمسمائة[3].. والزائد على ذلك مما سقط بالتحريف»[4].. وقال المجلسي: «إن هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره»[5].

هذا قول شيوخ الدولة الصفوية في تفسير هذه الرواية، والذين ساروا في التشيع أشواطاً حثيثة في الغلو، وبلغوا بها «الأوج» في ذلك، ولعلك تعجب إذا قارنت هذه التفسيرات لهذه الأسطورة والتي تجسم هذا الكفر وتنشر هذا الغلو عن شيوخ وجدوا في القرن الثاني عشر إبان الحكم الصفوي، إذا قارنت هذه التفسيرات بما قاله ابن بابويه القمي من القرن الرابع الهجري عن هذه الرواية في كتابه «الاعتقادات» وهو بشهادة شيوخهم المعاصرين «من الكتب المعتبرة الموثقة»[6] عندهم، حيث قال: ... إنه قد نزل من الوحي الذى ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشرة ألف آية وذلك مثل قول جبرائيل.. عش ماشئت فإنك ميت، وأحب ماشئت فإنك مفارقه، واعمل ماشئت

---

(١) بحار الأنوار: ٢/٢١٤.

(٢) محمد صالح بن أحمد المازندراني توفي سنة (١٠٨١هـ) أو (١٠٨٦هـ).

(٣) هذا العدد الذي ذكره لآيات القرآن لم أجد له ذكراً ضمن الأقوال المأثورة في عدد الآي وذلك فيما رجعت إليه. انظر: تفسير القرطبي: ١/٦٤-٦٥، الإتقان: ١/٨٩، الفيروزآبادي/ بصائر ذوي التمييز: ١/٥٥٩- ٥٦٠.

(٤) شرح جامع (للكافي): ١١/٧٦.

(٥) مرآة العقول: ٢/٥٣٦.

(٦) الذريعة: ١٣/١٠١.

فإنك ملاقيه..»[1] ثم ذكر طائفة من أمثال هذه الأقوال.

فانظر إلى هذا الاختلاف والتباين بين نص الكليني، ونص ابن بابويه هذا يقول: «نزل من الوحي الذى ليس بقرآن» وذاك يقول: «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل...» أي أن ابن بابويه يقول: إن النقص في غير القرآن، والكليني يصرح بأن النقص في القرآن، ولذلك جاء تفسير المجلسي والمازندراني للرواية بما يتمشى مع ظاهر النص الإلحادي بينما نلاحظ أن ابن بابويه حمل زيادة العدد المذكور في الرواية عن عدد آيات القرآن حمل ذلك على الأحاديث القدسية، لأن ذلك يمكن أن يتمشى مع ظاهر القول الذي ذكره ولكن الجميع جبن عن رد الرواية وتكذيبها.

وأقول هل لرواية الكليني وجهٌ يمكن قبوله خلافاً لما يراه ويفتريه المجلسي والمازندراني وأضرابهما؟ لعله من الممكن لو كان لهؤلاء إرادة خير لمذهبهم وأتباعهم أن يحملوا مازاد على عدد آيات القرآن مما ذكرته الرواية أن يحملوا ذلك على منسوخ التلاوة إذا لم يكن لديهم الشجاعة على رد هذه الرواية وأمثالها، إذ لابد من تأويلها وأمثالها بنحو من الاعتبار وإلا فليضرب بها الجدار.

ثم إني رأيت صاحب الوافي ذكر مثل هذا التأويل للرواية، حيث قال بعد ذكره لبعض الاحتمالات التي تؤيد ذلك الكفر قال بعد ذلك: «أو يكون- أي العد والزائد عما في القرآن- مما نسخ تلاوته»[2]، ولكن شيخ الشيعة اليوم «الخوئي»[3] ومرجعها الأكبر- وهو يتظاهر بالدفاع عن القرآن يرى أن القول بنسخ التلاوة د قول بالتحريف[4]، وكأنه أراد أن يوصد هذا الباب، ويرد هذه

(١) الاعتقادات: ص١٠٢.

(٢) الكاشاني/ الوافي، المجلد الثاني: ١/٢٧٤.

(٣) أبو القاسم الموسوي الخوئي يلقبونه بالإمام الأكبر والآية العظمى، زعيم الحوزة العلمية، يعيش حالياً في العراق، من تآليفه معجم رجال الحديث، البيان في تفسير القرآن.

(٤) الخوئي/ البيان: ص٢٠١.

القاعدة الثابتة ليثبت بطريق ملتوي عقيدة في نفسه يكاد يخفيها.. والفرق واضح بين النسخ والتحريف، فالتحريف من صنع البشر وقد ذم الله فاعله، والنسخ من الله. قال تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[1] وهو لايستلزم مس كتاب الله سبحانه بأي حال.

وإذا كانت رواية الكليني تذهب إلى سقوط قرابة الثلثين فيعني هذا أنه لم يبق لدينا من كتاب الله إلا ما يتجاوز الثلث بقليل، وإذا عرضنا روايته الأخرى التي تقول: «نزل القرآن أثلاثاً، ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام»[2] فأي الأثلاث الذي بقي لنا في نظرهم؟ أثلث السنن والأمثال أم ثلث الفرائض والأحكام. إذ لا ريب عند هذه الزمرة الملحدة أن ثلث الأولياء والأعداء قد أسقط لأنهم قالوا: لو قريء القرآن كما أنزل لألفينا مسمين»، وهو بيت القصيد والهدف الظاهر من كل هذه المحاولات. ومعنى هذا أن الأمة ضائعة كل هذه القرون الطويلة.. منذ وفاة النبي – ﷺ – ليس معها سوى ثلث كتابها.. والأئمة تقف موقف المتفرج.. لديها القرآن الكامل – كما يزعمون – ولاتبلغه للأمة، لتتركها أسيرة ضلالها، لا تعرف وليها من عدوها، وتعدهم بظهوره مع منتظرهم، وتمر آلاف السنين ولا غائب يعود، ولا مصحف يظهر فإن كانت الأمة تهتدي بدونه فما فائدة ظهوره مع المنتظر، وإن كان أساساً في هدايتها فلماذا يحول الأئمة بينه وبين الأمة، لتبقى الأمة في نظر هؤلاء حائرة ضالة تائهة، وهل أنزل الله سبحانه كتابه ليبقى أسيراً مع المنتظر لا سبيل للأمة للوصول إليه؟ مع أن الله سبحانه لم يترك حفظ كتابه لا لنبي معصوم ولا لمنتظر موهوم، بل تكفل بحفظه سبحانه.

تقول رواياتهم – كما تقدم – بأن علياً لم يستطع إخراجه خشية تحريفه وهذا

---

(١) البقرة، آية: ١٠٦.

(٢) أصول الكافي: ٢/٦٢٧.

يعني أن الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس كتب عليها الشقاء والضلال لا يستثنى من ذلك إلا أصحاب المنتظر، لأنها ستبقى في معزل عن مصدر هدايتها، وأصل سعادتها وخيرها.

مع أن الأئمة يملكون من وسائل التبليغ ما لا يملكه حتى الأنبياء فعلي بزعمهم يملك قدرات خارقة وكان بإمكانه بهذه القدرات نشر القرآن الكامل. فقد قال المجلسي في الباب الذي عقده بعنوان باب «جوامع معجزاته رضي الله عنه»: «إن علياً مر برجل يخبط: هو هو، فقال: ياشاب لو قرأت القرآن لكان خيراً لك فقال: إني لا أحسنه ولوددت أن أحسن منه شيئاً فقال ادن مني، فدنا منه فتكلم بشيء خفي، فصور الله القرآن كله في قلبه فحفظه كله»[1].

فإذن علي يستطيع إبلاغ القرآن بهذه الطريقة «السحرية» إلى كل من يريد، ويستطيع أن يتخذ كل التدابير الكفيلة بمنع أي محاولة ضده، لأنه كما تقول أبواب الكافي: «يعلم ما كان وما يكون ولايخفى عليه الشيء»[2]، كما أن الوصول إلى قتله بغير رضاه واختياره أمر ممتنع، لأن الأئمة كما تقول أبواب الكافي أيضا: «يعلمون متى يموتون ولا يموتون إلا باختيارهم»[3].

فلماذا لم يفعل؟!! جاء في بعض رواياتهم أن أمير المؤمنين قال: «لو ثني لي الوسادة وعرف لي حقي لأخرجت لهم مصحفاً كتبته وأملاه علي رسول الله ﷺ»[4].

ونقف أولاً عند قوله «لو ثني لي الوسادة» وهذا كناية عن توليه الحكم- كما قرره المجلسي[5]- فكيف لم يخرج ماعنده بعد توليه الخلافة وهو يعد بهذا أم

---

(١) بحار الأنوار: ١٧/٤٢.

(٢) انظر: أصول الكافي: ٢٦٠/١.

(٣) المصدر السابق: ٢٥٨/١.

(٤) بحار الأنوار: ٥٢/٩٢.

(٥) انظر: المصدر السابق ونفس الموضع.

قد أخلف وعده كما يفترى واضع هذه «الأساطير».

ثم قوله: «وعرف لي حقي» كيف يعرف حقه ومصدر هذه المعرفة لم يظهر للناس؟

أما قوله «أملاه علي رسول الله» فهذا يناقض أساطيرهم الأخرى التي تقول إن الجمع تم بعد وفاة الرسول- ﷺ-.

والحقيقة أن كل هذه النصوص حول هذه الفرية هي من أبلغ الطعون في أهل البيت، ولا يبلغ مفتر ضد أهل البيت مبلغ هذه المفتريات، حتى لقد صدق فيهم قول إمامهم- كما تعترف بذلك كتبهم- «لقد أمسينا وما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا»[1].

ومن أعجب الروايات لهذه الأسطورة أن عالمهم في القرن السادس «الطبرسي» في كتابه «الاحتجاج» جعل القول بهذه الفرية هي الإجابة المقنعة من أمير المؤمنين علي على اعتراض أحد الزنادقة، فقد روى في كتابه الاحتجاج وهو من كتبهم المعتبرة- كما قدمنا- «أن علياً قال لأحد الزنادقة في محاورة طويلة منها»... إن الكناية عن أسماء الجرائر العظيمة من المنافقين في القرآن ليست من فعله تعالى، وأنها من فعل المغيرين والمبدلين.

وليس يسوغ مع عموم التقية التصريح بأسماء المبدلين، ولا الزيادة في آياته على ما أثبتوه من تلقائهم في الكتاب لما في ذلك من تقوية حجج أهل التعطيل والكفر، والملل المنحرفة عن قبلتنا، وإبطال هذا العلم الظاهر الذي قد استكان له الموافق والمخالف بوقوع الاصطلاح على الائتمار لهم، والرضا بهم.. فلأن الصبر على ولاة الأمر مفروض لقول الله عز وجل لنبيه- ﷺ- ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾[2]..فحسبك من الجواب عن هذا الموضع ما سمعت، فإن شريعة التقية تحظر التصريح بأكثر منه. وأما قوله: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا

---

(١) رجال الكشي: ص٣٠٧..

(٢) الأحقاف، آية: ٣٥.

﴿وَجْهَهُۥ﴾[1] فإنما أنزلت كل شيء هالك إلا دينه لأن من المحال أن يهلك منه كل شيء ويبقى الوجه هو أجل وأعظم من ذلك، إنما يهلك من ليس منه، ألا ترى أنه قال: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[2] ففصل بين خلقه ووجهه.

وأما ظهورك على تناكر قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]، وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء، ولا كل النساء أيتام، فهو مما قدمت ذكره من إسقاط المنافقين من القرآن، وبين[4] القول في اليتامى، وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن، وهذا وما أشبهه مما ظهرت حوادث المنافقين فيه لأهل النظر والتأمل ووجد المعطلون وأهل الملل المخالفة للإسلام مساغاً إلى القدح في القرآن، ولو شرحت لك كلما أسقط وحرف وبدل مما يجري هذا المجرى لطال، وظهر ماتحظر التقية إظهاره من مناقب الأولياء ومثالب الأعداء»[5].

هذا النص رغم طوله هـو جزء من محاورة طويلة يزعم صاحب الاحتجاج أنها جرت بين أمير المؤمنين علي، وزنديق من الزنادقة وأن علياً يناظره ويحاول أن يهديه إلى الحق، فهل يمكن أن يكون أحد أشد زندقة، ممن يقول في كتاب الله سبحانه وصحابة رسول الله مثل هذا القول وهل يبلغ كيد حاقد أكثر من هذا...؟ يقول موسى جار الله: «هل يجد أشد الناس عداوة مساغاً أهدم للقرآن وأهدم للدين من مثل هذا القول الذي يسنده شيوخ الشيعة إلى أمير المؤمنين علي»[6].

---

(١) القصص، آية: ٨٨.

(٢) الرحمن، آية: ٢٦ و٢٧.

(٣) النساء: آية: ٣.

(٤) كذا في الاحتجاج.

(٥) الاحتجاج: ص٢٤٩-٢٥٤.

(٦) الوشيعة: ص١٢٣.

ولاحظ في هذه الرواية ذلك الحقد الأسود ضد خير جيل عرفته البشرية ضد صحابة رسول الهدى- ﷺ- حيث كنّت عنهم هذه الرواية بأنهم «أصحاب الجرائر العظيمة من المنافقين» لأن تلك الزمرة الحاقدة التي قد أكل الغيظ قلوبها، وملأ الحقد نفوسها ضد ذلك الجيل القرآني الفريد، لم تجد في كتاب الله مايطفيء هذا الحقد فقالت: بأن القرآن مليء بأسماء المنافقين- وتعني بهم صحابة رسول الله- وإسقاطهم من فعل المبدلين. ورواياتهم في هذا الاتجاه كثيرة.

ثم تقول تلك الرواية إنه لا يسوغ التصريح بأسماء المبدلين بسبب التقية مع أنه في نفس الكتاب رواية أخرى تقول بأن الذين غيّروا بزعمهم هم: أبو بكر وعمر وزيد بن ثابت[1]، وشيخهم النوري الطبرسي يزيد آخرين فيقول: «والذين باشروا هذا الأمر الجسيم هم أصحاب الصحيفة أبو بكر وعمر وعثمان وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف، واستعانوا بزيد بن ثابت»[2].

هؤلاء هم رواد الفتح الإسلامي، والطليعة من الرعيل الأول الذين بنوا حضارة لم تعرف لها الدنيا مثيلاً فهم قذى في عيون هؤلاء وشجى في حلوقهم، فلهذا خصتهم هذه الزمرة بهذا الافتراء.

ثم تقول هذه الأسطورة ولا يسوغ بحكم التقية الزيادة في آيات القرآن.

هل يعني هذا أن الخوف هو الذي قعد بهم عن إخراج مصحف مفترى وأنه لولا الخوف لفعلوا مثل هذا، وأنه يحتمل عند ارتفاع الخوف أن يفعلوا ذلك ويجاهروا به، ومع وجود الخوف قد يكون موضع التداول السري بينهم..؟

لكن صاحب فصل الخطاب قدّم من كتب قومه أكثر من ألف «شاهد» زعم أنها آيات من كتاب الله أسقطت، وأثبت تواطؤ معظم كتب الشيعة المعتمدة

---

(١) انظر: الاحتجاج: ص١٥٦.

(٢) فصل الخطاب: الورقة (٧٣).

على هذا، وسجل بهذا أكبر فضيحة لقومه، وكشف أكبر جريمة ارتكبتها طائفته فهل ارتفعت التقيّة، مع أن في نصوصهم أن التقية ملازمة لهم حتى رجعة مهديهم[1]، أم هو قد خالف بهذا وصية إمامه، وخطة قومه؟ إنها أوهام يضرب بعضها بعضاً، وسيأتي بعد قليل تحقيق القول في هل للشيعة مصحف سري متداول؟

ثم تذكر رواية الاحتجاج بأن علياً واصل حديثه مع الزنديق وقال بأنه بسبب ظروف التقية لا يستطيع أن يصرح بأكثر من هذا لما في ذلك من تقوية حجج أهل التعطيل.

فمعنى هذا أن الخطاب مع الزنادقة ترتفع فيه التقية، وتتم فيه المصارحة بالكفر، وأما مع المؤمنين فالتقية واجبة فهل تريد هذه الفئة أن تجعل أمير المؤمنين من حزب هذا الزنديق يتقي صحابة رسول الله ويصارح بأمر كتاب الله الزنادقة الملحدين. وبعد هذا التصريح بالكفر يقول: إن الزيادة على هذا فيه تقوية لحجج أهل التعطيل إذا كان المراد بأهل التعطيل هم أهل الإيمان من الصحب الكرام، ومن تبعهم فلا شك أن هذا يكفي لكشف ما عليه هذه الزمرة الحاقدة، وإن كانت الأخرى فكيف يكون الكفر بكتاب الله إذن؟!

ثم تزعم هذه «الزمرة» أن علياً قال للزنديق بأنه لا يستطيع أن يعلن ذلك ويفصله «لأن الصبر على ولاة الأمر مفروض..» إن مذهب الشيعة قائم على إنكار إمامة ماسوى الاثنى عشر. وهذا النص يثبت بأن هناك ولاة أمر غيرهم مفروضة طاعتهم وهذا ينقض المذهب من أصله، ويكشف أن الوضع والافتراء لا محالة له من التناقض والاختلاف.

ومن أعظم الافتراء على أمير المؤمنين علي القول بأنه يطيع غيره في معصية الله، ويرى أن هذا أمر مفروض!! ومن المعلوم في الإسلام أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا

---

(١) انظر: فصل التقية في هذه الرسالة.

﴿تُطِعۡهُمَاۖ﴾[1].

وهؤلاء يزعمون أن علياً وافقهم وأطاعهم في تغيير القرآن بحكم شريعة التقية وهذا سب لعلي وتكفير له قبل أن يكون ذلك لأصحاب رسول الله- (صلى الله عليه وسلم)- ومن هنا ندرك أن هؤلاء أعداء لأهل البيت قبل أن يكونوا أعداء لسائر المسلمين».

ولاحظ كيف يستدل على طاعة الحاكم في الكفر بقوله سبحانه: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ فهذا يدل على أن واضع هذا النص من الجهلة، لأن هذه الآية تأمر بخلاف ما يدعو إليه تماماً، ونسبة هذا الاستدلال لعلي تجهيل له وافتراء عليه.

ويظهر من قوله «وأما قوله ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ فإنما نزلت كل شيء هالك إلا دينه، لأن من المحال أن يهلك منه كل شيء ويبقى الوجه.. إلخ»[2] يظهر من هذا النص أن واضعه أعجمي لا صلة له بلغة العرب، ولا معرفة له بدلالات ألفاظها، أو زنديق يتجاهل.

ثم زعم صاحب الاحتجاج أن علياً قال للزنديق بأنه سقط أكثر من ثلث القرآن في موضع من سورة النساء وأنه لو شرح كلما أسقط وحرف وبدل مما يجري هذا المجرى لطال، وظهر ما تمنع التقية إظهاره»، وهذا من أعظم الكذب على أمير المؤمنين بدليل أنه لم يعلن في مدة خلافته على المسلمين هذا الثلث الساقط من القرآن، ولم يأمر المسلمين بإثباته والاهتداء بهديه والعمل بأحكامه. فهؤلاء الذين يدعون التشيع لأمير المؤمنين، وينسبون له هذه الأباطيل هم بهذا أشد عداوة لأمير المؤمنين من النصاب، لأنهم ينسبون له الرضا بالكفر والإقرار به.

وهم كلما أعيتهم الحيلة لإثبات الحجة لجأوا إلى التقية، فهو هنا يستر عجزه

---

(١) لقمان، آية: ١٥.

(٢) الخطوط العريضة: ص٦.

عن شرح ما أُسقِط وبُدِّل، بالتعلق بالتقية، وهي حيلة مكشوفة، وفرار من المواجهة، ثم إن غيره ممن حاول أن يقدم شيئاً من النموذج الساقط بزعمه افتضح أمره، وانكشف كيده، لأن هذا «النموذج» بالنسبة لآيات القرآن أشبه ما يكون بعبث الصبيان ولعب الأطفال وأنى لهم أن يصلوا إلى شيء من محاكاة القرآن العظيم.

هذا وما دامت شريعة هذه الزمرة تخص الزنادقة بهذه المقالات الملحدة حول كتاب الله كما في الرواية السابقة، فهل نصدق ما قيل بأن عند المستشرق «براين» مصحفاً إيرانياً فيه زيادات على كتاب الله، ومن هذه الزيادات «سورة» يسمونها «الولاية»[1] وهذا يعني أن عند هؤلاء القوم مصاحف سرية يتداولونها.

□ هل لدى الشيعة مصحف سري يتداولونه:

هل عند الشيعة مصحف يحوي كل هذه المفتريات وتكون فيه قراءة الشيعة عوضاً عن كتاب الله سبحانه؟ ماذا تقول أساطيرهم، وماذا يقول واقعهم بهذا الخصوص هل قول الشيخ محب الدين الخطيب بأن «للشيعة مصاحف خاصة تختلف عن المصحف المتداول...»[2] هل هذا واقع. وقد نشر محب الدين صورة «لسورة مفتراة» يسمونها سورة «الولاية»[3] وقال بأنها مصورة من مصحف إيراني مخطوط عند المستشرق مستر براين[4]، وقبل ذلك أثبتها شيخ الرافضة في كتابه «فصل الخطاب»[5]. ومن قبل قال صاحب تكفير الشيعة إنهم أحدثوا

---

(١) انظر: الخطوط العريضة: ص١١.

(٢) انظر هامش «مختصر التحفة الاثنى عشرية» ص٣٢.

(٣) وقد نشر صورتها في: الخطوط العريضة ص١٢، ومختصر التحفة ص٣١، ومجلة الفتح العدد (٨٤٢) ص٩، وقد نشرها قبله الشيعي الأصل الأستاذ أحمد الكسروي في كتابه: «الشيعة والتشيع».

(٤) قال الشيخ محب الدين بأنه قد اطلع عليه وصورها منه من وصفه بـ «الثقة المأمون» محمد علي سعودي الذي كان- كما يقول الشيخ- كبير خبراء وزراء العدل بمصر (هامش مختصر التحفة: ص٣٢، الخطوط العريضة ص١١).

(٥) ص١٨٠.

مصحفاً- كما سلف- فهل للشيعة مصحف سري يتداولونه كما يقول هؤلاء؟ سأجيب من خلال استقراء نصوصهم وأقوال شيوخهم.. فأقول: لقد جاءت نصوص عندهم تأمرهم بالعمل بالقرآن ريثما يخرج مصحفهم مع إمامهم المنتظر قال الكليني في الكافي ما نصه: «عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن سليمان عن بعض أصحابه، عن أبي الحسن- رضي الله عنه- قال: قلت جعلت فداك إنا نسمع الآيات في القرآن، ليس هي عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل . نأثم؟ فقال: لا اقرؤوا كما تعلمتم فسيجيئكم من يعلمكم»[1].

من هذا النص نأخذ أنهم فيما بينهم يتلون مفترياتهم كما يدل عليه قوله: «كما نسمعها» «كما بلغنا عنكم»[2] ثم إنهم اشتكوا أنهم لا يحسنون قراءة ما يسمعون أو ما يبلغهم فوعدهم إمامهم بأنه سيأتيهم من يعلمهم وهذا الوعد كان في عهد إمامهم أبي الحسن- كما يفترون- وعبارة «سيأتيكم» توحي بأن هذا المعلّم سيأتي هؤلاء الذين لا يحسنون القراءة ولكن هذا المعلّم لم يأت ومرّ ذاك الجيل ومرت بعده قرون متطاولة.. وقد فسر شيوخ الشيعة فيما بعد المقصود بالمعلم بأنه مهديهم المنتظر[3].

والشيعة مأمورة بقراءة القرآن، وانتظار ما يأتي به منتظرهم وعدم قراءة تلك المفتريات لأنهم لا يحسنون قراءتها كما يدل النص المذكور وبالتالي لا تجعل

---

(١) أصول الكافي: ٢/٦١٩.

(٢) وهناك روايات كثيرة تزعم أن أئمتهم يقرأون بغير ما في القرآن، كما جاء في تفسيرات فرات عن حمران قال: سمعت أبا جعفر يقرأ هذه الآية: «إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل محمد على العالمين» قلت: ليس يقرأ كذا قال أدخل حرف مكان حرف» (تفسير فرات ص١٨، بحار الأنوار: ٩٢/٥٦) ومثله نصوص كثيرة تدل على أنهم ينسبون للأئمة أنهم يقرأون بغير ما أنزل الله، وبخلاف مايقرأ المسلمون، فهل هؤلاء شيعة لأهل البيت؟ .

(٣) انظر: المازندراني/ شرح جامع (على الكافي): ١١/٤٧، وهناك نصوص كثيرة للرافضة تصرح بأنه القائم أو المهدي كما سنذكر بعد قليل.

في مصحف متداول بينهم هذا ما تدل عليه رواية الكافي.

ويقول مفيدهم: «إن الخبر قد صح من أئمتنا- عليهم السلام- أنهم أمروا بقراءة ما بين الدفتين وأن لا نتعداه بلا زيادة فيه ولا نقصان منه، حتى يقوم القائم- عليه السلام- فيقرأ الناس القرآن على ما أنزله الله تعالى وجمعه أمير المؤمنين- عليه السلام-[1].

وقال شيخهم نعمة الله الجزائري: «قد روي في الأخبار أنهم عليهم السلام أمروا شيعتهم بقراءة هذا الموجود من القرآن في الصلاة وغيرها والعمل بأحكامه حتى يظهر مولانا صاحب الزمان فيرتفع هذا القرآن من أيدي الناس إلى السماء ويخرج القرآن الذي ألفه أمير المؤمنين فيقرأ ويعمل بأحكامه»[2] فما دام الأمر كذلك لماذا تروى عن كل إمام طائفة من الزيادات على كتاب الله؟ ثم ما دام قد غير كيف يصح العمل به؟!

وهذه النصوص التي تدعو إلى العمل بالقرآن يكاد يقابلها نصوص أخرى تدعو بأسلوب «مقنع» وغير صريح إلى إهمال حفظ القرآن لأنه مغير- بزعمهم- ومن حفظه على تحريفه يصعب عليه حفظه إذا جاء به منتظرهم. فقد روى مفيدهم بإسناده إلى جابر الجعفي عن أبي جعفر أنه قال: إذا قام قائم آل محمد صلى الله عليه وآله ضرب فساطيط، ويعلم الناس القرآن على ما أنزل الله عز وجل فأصعب مايكون على من حفظه اليوم، لأنه يخالف فيه التأليف[3].

هذه الرواية لمفيدهم الذي يقدسونه ويعظمونه حتى زعموا أنه فوق مستوى البشر، لأن إمامهم المنتظر خاطبه بالأخ السديد والمولى الرشيد[4]..

---

(١) بحار الأنوار: ٩٢:٧٤.

(٢) الأنوار النعمانية: ٢/٣٦٣-٣٦٤.

(٣) المفيد/ الإرشاد: ص٤١٣.

(٤) مقدمة الكتاب التي أحالت نصوص مخاطبة المهدي لمفيدهم، لكتاب الاحتجاج ص٢٧٧.

وهذه الرواية جاءت في كتابه الإرشاد وهو في قمة كتبهم المعتبرة حتى قال شيخهم المجلسي «كتاب الإرشاد أشهر من مؤلفه»[١].. وكذلك روى النعماني في الغيبة ما يشبه الرواية السابقة، فقد روى بإسناده (الكاذب) إلى أمير المؤمنين علي قال: «كأني بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما أنزل قلت: يا أمير أو ليس هو كما أنزل؟ فقال: لا، محي منه سبعون من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم وما ترك أبو لهب إلا إزراء على رسول الله- صلى الله عليه وآله - لأنه عمه»[٢].

وأورد النعماني روايتين[٣] بمعنى هذه الرواية..

ويبدو أن واضع هذه الأسطورة هو أعجمي زنديق فهو يخص العجم بأسطورة التعليم الموعودة، كما أن الحقد المرير الذي يحمله إزاء صحابة رسول الله- رضوان الله عليهم- الذين فتحوا ديار قومه ونشروا الإسلام بينهم واضح في هذه الرواية، ولذلك فإن دعوى التغيير عنده تكمن في عدم وجود أسمائهم مع اسم أبي لهب.

ولقد كان لهذه الأساطير التي تدعو إلى إهمال حفظ كتاب الله أثرها في مجتمعات الشيعة كما شهد بذلك الشيخ موسى جار الله والذي عاش بين الشيعة فترة من الزمن فلم ير من تلاميذ الشيعة وعلمائهم من يحفظ القرآن، ولا من يقيم القرآن بعض الإقامة بلسانه فضلاً عن أن يعرف وجوه قراءاته، ورأى أن هذا قد يكون من أثر انتظار الشيعة مصحف علي الذي غاب بيد قائم آل محمد»[٤]- كما يزعمون- فهل يقوم الشيعة بجمع أساطيرهم في مصحف ليسهل

---

(١) المجلسي: بحار الأنوار: ١/٢٧.

(٢) النعماني/ الغيبه ص١٧١-١٧٢، فصل الخطاب الورقة (٧)، بحار الأنوار: ٩٢/٦٠.

(٣) انظر: الغيبة ص١٩٤، بحار الأنوار: ٥٢/٣٦٤.

(٤) الوشيعة: ص١١٦، وقد جاءت نصوص أخرى عندهم تدعوا لتعلم هذا القرآن وحفظه، وتذكر ثواب من فعل ذلك كقول أبي جعفر لأحد أصحابه ويدعى سعد الخفاف «ياسعد تعلموا القرآن.. (أصول الكافي: ٢/٥٩٦). وعقد صاحب الكافي باباً بعنوان «باب من حفظ القرآن ثم نسيه» وذكر فيه ست روايات تتحدث عن الثواب الذي يضيع على من نسي شيئاً =

حفظ المصحف الموعود حين ظهوره. يقول المجلسي نقلاً عن المفيد:

«.. نهونا عليهم السلام عن قراءة ما وردت به الأخبار من أحرف يزيد على الثابت في المصحف، لأنها لم يأت على التواتر وإنما جاء بالآحاد، وقد يغلط الواحد فيما ينقله، ولأنه متى قرأ الإنسان بما يخالف ما بين الدفتين غرر بنفسه مع أهل الخلاف، وأغرى به الجبارين، وعرض نفسه للهلاك فمنعونا عليهم السلام من قراءة القرآن بخلاف ما يثبت بين الدفتين لما ذكرناه»[1].

فهذا يعني أن (الآيات المفتراة) والمتفرقة في كتبهم، والمخالفة لكتاب الله لم تصل عندهم إلى وضعها في مصحف متداول بينهم لسببين: أحدهما: الخوف من المسلمين، والآخر: أن الطريق لثبوتها عندهم طريق آحاد، والواحد قد يغلط فيما ينقله ويلاحظ أن عدم قبول الروايات التي طريقها آحاد مما يختص به «الأصوليون»، أما الأخباريون من الشيعة فإنهم يرون صحة ما رواه شيوخهم عن الأئمة في العشرات من الكتب التي صنفوها وتواترها وثبوتها عن مؤلفيها وثبوت

= من كتاب الله (أصول الكافي: ٢/٦٠٧-٦٠٩) وعقد باباً آخر بعنوان «باب في قراءته» وفيه عن أبي عبد الله قال: «القرآن عهد الله إلى خلقه فقد ينبغي للمرء المسلم أن ينظر في عهده وأن يقرأ منه في كل يوم خمسين آية (المصدر السابق: ٢/٦٠٩).

كما عقد باباً بعنوان «باب البيوت التي يقرأ فيها القرآن» وجاء فيه: «عن ليث بن أبي سليم رفعه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «نوروا بيوتكم بتلاوة القرآن ولاتتخذوها قبوراً» (المصدر السابق: ٢/٦١٠).

وكذلك ذكر من الأبواب «باب ثواب قراءة القرآن» وجاء فيه سبع روايات تتحدث عن عظيم ثواب من قرأ القرآن وتعلمه.. (المصدر السابق: ٢/٦١١-٦١٣) وباب قراءة القرآن في المصحف، وذكر فيه خمس روايات تبين ثواب القراءة في المصحف (المصدر السابق: ٢/٦١٣-٦١٤).

وأبواب أخرى في هذا الموضوع، وهذه تنقض تلك الروايات، بل تثبت من كتبهم زيف وكذب مايفترونه على آل البيت من تلك «الأكاذيب» إذ كيف يأمرون بقراءة القرآن، ويذكرون الثواب العظيم لمن قرأه، وأنه ينبغي للمسلم أن يقرأه في كل يوم، وأن ينور بيته به. وهم يقولون إنه مغير مبدل، أليس هذا يدل على عظيم التناقض في هذا المذهب.

(١) بحار الأنوار: ٩٢/ ٧٤-٧٥.

أحاديثها عن أهل العصمة»[1].

فهم يقرون بكل نص ورد في هذه «الفرية» في كتب شيوخهم، ولذلك قال شيخ الشيعة «الذي يصفونه بـ» إمام الفقهاء العظام رئيس الإسلام «جعفر كاشف الغطا» وصدرت منهم- يعني من الإخباريين- أحكام غريبة وأقوال منكرة منها قولهم بنقص القرآن مستندين إلى روايات تقضي البديهة بتأويلها وطرحها...»[2].

إذن الإخباريون يرون ثبوت هذه الأساطير في كتب شيوخهم (ولك أن تعجب كيف يؤمنون بكل حرف ورد في هذه الكتب المنسوبة لشيوخهم، والمنكرة في أسانيدها ومتونها، ويشكون في كتاب الله سبحانه يصدقون بالأكاذيب الواضحة، ويكذبون بالحقائق الثابتة، فأي عقوبة أعظم من هذا المسخ، والانتكاس في الفطر والعقول والمقاييس).

وعلى ذلك فإن مسألة رد هذه الروايات لأنها أخبار آحاد مما لم يتفق عليه الشيعة، وأن السبب المانع الذي يتفق عليه الجميع هو الخوف، ومعنى هذا أن مسألة التداول السري لمصحف مفترى من الإخباريين أمر وارد، ولعل هذا يفسر ما نشره محب الدين الخطيب وأحمد الكسروي (الشيعي الأصل) من صورة «لسورة» تسمى الولاية مأخوذة من مصحف إيراني[3].

ولكن هذا يبقى مجرد جمع لتلك المفتريات، التي جاءت عندهم كأمثلة لما في مصحف علي المزعوم، أما مصحف علي فهو غائب منتظر، كالمهدي المنتظر

---

(١) وسائل الشيعة: ٦١/٢٠.

(٢) جعفر كاشف الغطا/ حق المبين عن: الطبطبائي/ الأنوار النعمانية (الهامش) ٣٥٩/٢.

(٣) وهذه المفتريات جمعها صاحب فصل الخطاب ورتبها على سور القرآن ولكن ليست كهيئة مصحف، وقد وصلني مصحف من باكستان طبعه الشيعة وقد حشاه طابعه بتلك المفتريات، ولكن لم تمتد أيديهم إلى الأصل، فقد طبع كطبعة تفسير الجلالين حيث وضع نص القرآن في الوسط، والتفسير في الحواشي.

عندهم لم يخرج إلى الآن، والعمل بالقرآن إلى أن يظهر، ولكن جمع هذه المفتريات هو محاولة لإقناع المتشككين والحائرين من بني قومهم والذي لاحظته من كلام شيوخهم أن قولهم بوجود مصحف لعلي أمر لا يختلفون فيه حتى ليقول بذلك من يتظاهر بإنكار التحريف من القدامى والمعاصرين كابن بابويه القمي في الاعتقادات كما سيأتي نص كلامه، والخوئي في البيان[1].

لكن يبقى القول في زيادة مصحف علي المزعوم عما في كتاب الله وهل هي زيادة في النص؟ أم من قبيل التأويل أو الترتيب؟ كما سيأتي.

□ مصحف علي:

تقدم الإشارة إلى أن مصحف علي «المزعوم» جاء الحديث عنه في أول كتاب وضعه الشيعة، وأنه قد جاءت بعض الروايات عنه عند أهل السنة ولكنها كما قال ابن حجر لا تصح، ولكن ما في كتب الشيعة صورة أخرى- كما سلف- وقد أكثر القوم من الحديث عن مصحف علي المزعوم والذي يحتوي- كما يزعمون- على زيادات على كتاب الله.

وقد اهتم بإشاعة هذه الفرية الكليني ثقة دينهم في كتابه الكافي وعقد لها باباً خاصاً بعنوان «باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام وذكر فيه ست روايات لهم منها مارواه عن جابر الجعفي أنه سمع أبا جعفر يقول: «ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده»[2].

---

(١) البيان: ص٢٢٣.

(٢) أصول الكافي: ١/٢٢٨، لاحظ أن هذه الرواية رواها جابر الجعفي وهو كذاب عند أهل السنة، كما أن كتب الشيعة اعترفت بأنه ليس على صلة معروفة بأبي جعفر (انظر: رجال الكشي ص١٩١) فهذه الرواية من أكاذيبه، وتلقفها الكليني الذي يعمل على إشاعة هذا الكفر.

وإذا كان لم يجمع القرآن إلا علي فأين ماجمعه؟ وإذا كان قد جمعه علي فما الحاجة لجمع=

وفي تفسير القمي- عمدة كتب التفسير عندهم- عن أبي جعفر رضي الله عنه-قال: «ما أحد من هذه الأمة جمع القرآن إلا وصي محمد صلى الله عليه وآله»[1].

ويفهم من رواية الكليني أن كل إمام جمع القرآن وكأننا أمام كتب متعددة لا كتاب واحد، بينما تعارضها رواية القمي وتذكر بصيغة الحصر أنه لم يجمعه سوى علي، ثم هم يقولون في رواياتهم وأبوابهم من ادعى أنه جمع القرآن غير الأئمة فهو كذاب مع أنهم زعموا أن القرآن كان مدوناً مجموعاً من عهد النبي ﷺ ويستدلون على هذا برواية جاءت في البحار[2] فهل كان الحسن والحسين وبقية الأئمة هم الذين يتولون جمعه في عهد النبي- ﷺ-

وتذكر بعض هذه الأساطير أن بعض الشيعة اطلع على هذا المصحف المزعوم فتقول: «.. عن ابن عبد الحميد قال: دخلت على أبي عبد الله- رضي الله عنه- فأخرج إليّ مصحفاً، قال: فتصفحته فوقع بصري على موضع منه فإذا فيه مكتوب «هذه جهنم التي كنتم بها تكذبان. فاصليا فيها لا تموتان فيها ولا تحييان». قال المجلسي: «يعني الأولين[3] يعنون حبيبي رسول الله، وصهريه، وخليفتيه ووزيريه، وأفضل الخلق بعد النبيين أبا بكر وعمر- رضي الله عنهما-.

وإذا كانت هذه الرواية تسمح لخواص الأئمة بالاطلاع على ذلك المصحف

= الأئمة من بعده؟ إلا إذا كانوا يرون أنهم قد شاركوا في الجمع وهم لم يوجدوا.
ولماذا لم ير هذا الكتاب المجموع ولم يعرفه أحد من المسلمين؟
وكيف يصدق مثل هذا الإفك الذي نقله شرذمة من الكذابين وينكر إجماع الصحابة بما فيهم علي- رضي الله عنه- على العمل بهذا القرآن العظيم وتحكيمه وعلى نهجهم أئمة المسلمين بما فيهم علماء أهل البيت- أنها خرافات لايصدقها عقل بريء من الهوى والغرض، ولاتدخل قلباً خالطته بشاشة الإيمان.

(١) تفسير القمي: ص٧٤٤ ط: إيران، بحار الأنوار: ٤٨/٩٢.

(٢) انظر: المرعشي/ المعارف الجلية: ص٧.

(٣) بحار الأنوار: ٤٨/٩٢.

المزعوم، فإن في الكافي رواية أخرى تخالف ذلك حيث جاء فيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: دفع إليّ أبو الحسن مصحفاً وقال: «لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه لم يكن الذين كفروا فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم قال فبعث إليّ ابعث إليّ بالمصحف»[1].

ففي هذه الرواية: الإمام يستودع المصحف أحد خواصه ويحظر عليه النظر فيه، ولكنه يخالف أمر إمامه، ويخونه فيما استودعه ويقرأ في هذا المصحف، ويكشف بعض محتوياته. فهذا المصحف الذي تتحدث عنه هذه الرواية مصحف سري محجوب عن الخاص والعام لا يطلع عليه سوى الإمام، وهو يشير إلى أن من موضوعاته تكفير صحابة رسول الله- ﷺ- فهو ليس كتاب الله الذي نزل للناس كافة، والذي أثنى على الصحابة في جمل من آياته.. بل هو مصحف تتداوله الأيدي الباطنية بصفة سرية وتنسب بعض أخباره لأهل البيت لتسيء إليهم.

وهذه الأسطورة أراها تعرض مرة أخرى بصيغة مغايرة لتلك الرواية السابقة، حيث جاء في بصائر الدرجات عن البزنطي[2] أن الرضا عليه السلام أودع عنده ذلك المصحف المزعوم فقال هذا البزنطي: وكنت يوماً وحدي ففتحت المصحف لأقرأ فيه، فلما نشرته نظرت فيه في «لم يكن» فإذا فيها أكثر مما في أيدينا أضعافه فقدمت على قراءتها فلم أعرف شيئاً فأخذت الدواة والقرطاس فأردت أن أكتبها لكي أسأل عنها، فأتاني مسافر قبل أن أكتب منها شيئاً، معه منديل وخيط وخاتمه فقال: مولاى يأمرك أن تضع المصحف في المنديل وتختمه

---

(١) أصول الكافي: ٢/٦٣١.

(٢) البزنطي هو نفسه الراوي للأسطورة السابقة، وهذا الذي يروي هذه الأساطير، ويفتري على كتاب الله وعلى الصحابة والقرابة، هو ثقة عندهم (مع أنه قد خان إمامه وخالف أمره). جاء في معجم رجال الحديث للخوئي أحمد بن محمد بن أبي نصر زيد مولى السكوني أبو جعفر، وقيل أبو علي المعروف بالبزنطي، كوفي ثقه لقي الرضا، وكان عظيم المنزلة عنده، روى عنه كتاباً، ومات سنة ٢٢١هـ.
(معجم رجال الحديث: ٢/٢٣١).

وتبعث إليه بالخاتم، قال: ففعلت[1].

هذا البزنطي يقول في هذه الرواية لم أعرف منها شيئاً، وفي الرواية التي قبلها يقول إنه وجد فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم.

وتأتي رواية أخرى له في رجال الكشي لتصوغ هذه الأسطورة بصورة ثالثة فتقول: «عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: لما أتي بأبي الحسن رضي الله عنه أخذ به على القادسية، ولم يدخل الكوفة، أخذ به على برّاني البصرة، قال: فبعث إليّ مصحفاً وأنا بالقادسية ففتحته فوقعت بين يدّي سورة «لم يكن» فإذا هي أطول وأكثر مما يقرأها الناس، قال: فحفظت منه أشياء قال: فأتى مسافر ومعه منديل وطين وخاتم فقال: هات، فدفعته إليه فجعله في المنديل، ووضع عليه الطين وختمه فذهب عني ما كنت حفظت منه، فجهدت أن أذكر منه حرفاً واحداً فلم أذكره[2].

هذه روايات ثلاث كلها عن هذا البزنطي في رواية بصائر الدرجات يزعم أنه لم يفهم شيئاً مما قرأ وحاول أن يكتب ماقرأ فاستعجله رسول إمامه قبل أن يكتب، وفي رواية الكشي يزعم أنه حفظ جزءاً مما قرأ، ولكن هذا المحفوظ فارقه بمفارقة المصحف، وفي رواية الكافي نراه يعرف ماقرأه ويستذكر ما حفظ وأن ذلك يتعلق بأعداء الأئمة من قريش، نصوص متناقضة كالعادة في كل أسطورة.

وإذا كان يصعب كتابة شيء منه، أو حفظ جزء منه، فكيف حفظت وكتبت تلك «الأساطير»؟ إنها أوهام يناقض بعضها بعضاً.

وروايات الشيعة تقول بأن هذا المصحف عند إمامهم المنتظر. قال شيخهم نعمة الله الجزائري «إنه قد استفاض في الأخبار أن القرآن كما أنزل لم يؤلفه إلا أمير المؤمنين– إلى أن قال– وهو الآن موجود عند مولانا المهدي رضي الله عنه

---

(١) بصائر الدرجات: ص٢٤٦، عن بحار الأنوار: ٥١/٩٢.

(٢) رجال الكشي: ص٥٨٨-٥٨٩.

مع الكتب السماوية ومواريث الأنبياء»[١]، ومع ذلك فقد ارتبطت مصاحف قديمة عند الشيعة أيضاً بعقيدة أنها مكتوبة بخط علي، ويذكر ابن النديم- وهو شيعي- أنه رأى قرآنا بخط علي يتوارثه بيت من البيوت المنتسبة للحسن[٢]. ويشير ابن عنبه- وهو ممن يدعي النسب العلوي- إلى وجود مصحفين بخط أمير المؤمنين علي، أحدهما يقع في ثلاثة مجلدات، والآخر يقع في مجلد واحد، قد رآه بنفسه، ولكنهما احترقا- كما يذكر- حين احترق المشهد[٣].

وقال أبو عبد الله الزنجاني- من كبار شيوخ الشيعة المعاصرين- ورأيت في شهر ذي الحجة سنة ١٣٥٣هـ في دار الكتب العلوية في النجف مصحفاً بالخط الكوفي كتب على آخره: كتبه علي بن أبي طالب في سنة أربعين من الهجرة[٤]، ولهذا قال ميرزا مخدوم الشيرازي- وهو ممن عاش بين الشيعة، وقرأ الكثير من كتبها- كما سلف- قال: «ومن الطرائف أنهم مع هذا (أي مع مايدعونه من التحريف) يعتقدون في مصاحف كثيرة كونها مكتوب علي والأئمة من ولده وليس فيها إلا ما في سائر المصاحف المتواترة والتي لا تحصى كثرة[٥]. كما أن هذه المشاهدات المزعومة لمصحف علي، تناقض دعواهم أن المصحف الذي كتبه علي عند مهديهم المنتظر.

ولا شك بأن أمير المؤمنين علي ما كان يقرأ ويحكم إلا بالمصحف الذي أجمع عليه الصحابة، وهذا ماتعترف به كتب الشيعة نفسها- كما سلف[٦]- ولهذا أخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال قال علي:

---

(١) الأنوار النعمانية: ٢/٣٦٠-٣٦٢.

(٢) الفهرست: ص ٢٨.

(٣) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص١٣٠-١٣١.

(٤) الزنجاني/ تاريخ القرآن: ص٦٧-٦٨.

(٥) النواقض: الورقة ١٠٤ (مخطوط).

(٦) انظر: ص (٢٠٣).

لا تقولوا في عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا»[1]. وقد نقلت ذلك كتب الشيعة كما سيأتي بعد قليل. وقد جاء في صحيح البخاري بأن أمير المؤمنين عثمان- حين جمع القرآن- أرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق[2]. ولعل هذا ينفي وجود مصحف بخط علي- كما يدعون-.

ويلاحظ أن من بين القراء المشهورين مايرجع سند قراءته إلى أئمة أهل البيت، ولهذا استدل الدكتور عبد الصبور شاهين على براءة أهل البيت، وزيف ادعاءات الشيعة أن من بين القراء السبعة المشهورين حمزة الزيات، وسند قراءته هو: حمزة الزيات، عن جعفر الصادق، وهو قرأ على محمد الباقر، وهو قرأ على زين العابدين، وهو قرأ على أبيه الحسين، وهو قرأ على أبيه علي بن أبي طالب- كرم الله وجهه[3]- فهؤلاء الأبرار من آل البيت لم يخرجوا على إجماع المسلمين على المصحف الإمام، وآية رضاهم به، إقراؤهم الناس بمحتواه دون زيادة أو نقص أو ادعاء يمس كمال كتاب الله سبحانه[4].

وقال الدكتور محمد بلتاجي: «ونضيف إلى ذلك أن قراءة علي بن أبي طالب للقرآن قد رويت أيضا بطريق زيد بن علي أخي الإمام الباقر وعم الإمام الصادق- وهذا ما يسلم به الإمامية الاثنا عشرية أنفسهم»[5].

قلت: أضيف- أيضاً- إقراراً واعترافاً آخر من شيخ الشيعة المجلسي حيث يقول: «والقراء السبعة إلى قراءته (يعني قراءة علي) يرجعون، فأما حمزة والكسائي

---

(١) فتح الباري: ١٨/١٣.

(٢) صحيح البخاري- مع فتح الباري: ١١/١٣.

(٣) عبد الصبور شاهين/ تاريخ القرآن: ص١٧٠.

(٤) المصدر السابق: ص١٦٥.

(٥) مناهج التشريع الإسلامي: ١٨٩/١ وأحال في هذا الاعتراف إلى كتاب تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ص٢٨٥، ٣٤٣، والفهرست للطوسي ص١١٥.

فيعولان على قراءة علي.. وأما نافع وابن كثير وأبو عمرو فمعظم قراءاتهم يرجع إلى ابن عباس، وابن عباس قرأ على أبي بن كعب وعلي، والذي قرأ هؤلاء القراء يخالف قراءة أبي فهو إذاً مأخوذ عن علي- عليه السلام-.

وأما عاصم فقرأه على أبي عبد الرحمن السلمي وقال أبو عبد الرحمن: قرأت القرآن كله على علي بن أبي طالب عليه السلام، فقالوا: أفصح القراءات قراءة عاصم لأنه أتى بالأصل وذلك أنه يظهر ما أدغمه غيره، ويحقق من الهمز ما لينه غيره.. والعدد الكوفي في القرآن منسوب إلى علي عليه السلام وليس في الصحابة من ينسب إليه العدد غيره، وإنما كتب عدد ذلك كل مصر عن بعض التابعين[1].

بل يقولون- كما ذكره شيخهم علي بن محمد الطاووسي العلوي الفاطمي في كتابه سعد السعود... «ثم عاد عثمان فجمع المصحف برأي مولانا علي بن أبي طالب-رضي الله عنه»[2]- ... يقولون وقال علي أيضاً: «أيها الناس الله الله إياكم والغلو في أمر عثمان وقولكم حراق المصاحف فوالله ماحرقها إلا عن ملأ من أصحاب رسول الله- ﷺ[3]- بل قالوا أكثر من ذلك قالوا: إنه ورد عن أهل البيت عليهم السلام أن عثمان بن عفان لما رأى اختلاف الصحابة في قراءة القرآن طلب من علي عليه السلام مصحف فاطمة الذي كانت هي سلام الله عليها دونته بإشارة من أبيها، وطابقه مع المصاحف الأخرى التي كانت بيد الصحابة، فما طابق منها مصحف فاطمة نشره وما لم يطابقه أحرقه. فعلى هذا يكون هذا المصحف الذي بأيدينا مصحف فاطمة لا مصحف عثمان، وعثمان كان ناشره لا مدونه ومرتبة[4].

أليس هذا كله ينقض كل ما ادعوه، ويهدم كل مابنوه.. وهو دليل على

---

(١) بحار الأنوار: ٩٢/٥٣-٥٤، مناقب آل أبي طالب: ٢/٤٢-٤٣.

(٢) عن تاريخ القرآن/ للزنجاني (وهو من الاثنى عشرية المعاصرين): ص٦٧.

(٣) المصدر السابق: ص٦٨.

(٤) المرعشي/ المعارف الجلية: ص٢٧.

اختلاف أخبارهم وتناقضها، والتناقض أمارة بطلان المذهب.

ويبدو من خلال النص الأخير أن ذلك محاولة منهم للرجوع عن تلك المقالة بعد ما جلبت عليهم العار، وأورثتهم الذل والشماتة، وضرت مذهبهم ولم تنل من كتاب الله شيئاً، لكن الرجوع عن هذه المقالة يوقعهم في تناقض آخر وهو أن هذا القرآن العظيم وصل إلينا عن طريق أبي بكر وعمر وعثمان وإخوانهم وهؤلاء لهم في مذهب الشيعة النصيب الأوفى من اللعن والتكفير، وكيف يجتمع حينئذ في قلب واحد وعقل واحد الاعتقاد بسلامة القرآن وخيانة جامعيه، ولعلهم وضعوا المقالة الأخيرة التي تقول إن عثمان قابل القرآن على مصحف فاطمة المزعوم، وضعوها للخروج من هذا المأزق، ولكن هذا يوقعهم في تناقض ثالث وهو مخالفة أخبارهم التي تقول إن مصحف فاطمة غير القرآن- كما سيأتي[1]-. والثابت عن عثمان أنه أرسل إلى حفصة «أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف.. إلخ»[2] وهؤلاء جعلوا ذلك لفاطمة كعادتهم في نسبة فضائل الأنبياء، والصحابة إلى الاثنى عشر، عن طريق تحوير الأحاديث، وصياغتها في كتبهم وتركيبها على الأئمة، أما في آيات القرآن فطريق ذلك التأويل الباطني أو دعوى التحريف، كما رأينا.

□ حجم أخبار هذه الأسطورة في كتب الشيعة ووزنها عندهم:

لقد رأينا أن معظم كتب الشيعة أنغمست في هذا المستنقع الآسن، وسقطت في تلك الهوة الخطيرة فما مقدار هذا السقوط وما مستواه؟ هل تلك الروايات السوداء والتي وجدت طريقها إلى كتب القوم، وتسللت إلى مراجعهم الحديثية لتكسو من يركن إليها ثوباً من الخزي والعار، وتسلب من يده آخر علاقة له بالإسلام؟.. هل تلك الروايات مجرد روايات شاذة مندسة في كتب القوم لم

---

(١) انظر الحديث عن مصحف فاطمة في مبحث (الإيمان بالكتب).

(٢) انظر: صحيح البخاري- مع فتح الباري-: ١٣/ ١١.

تحظى برضى عقلائهم، ولا قبول محققيهم، وأنها قد تسربت إلى كتب هؤلاء، لأن الكذابين على الأئمة- كما تقول كتب الشيعة- قد كثروا في صفوف الشيعة، وكان التشيع مطية لكل من أراد الكيد للإسلام وأهله، كما أثبتته الأحداث والوقائع.

لقد لاحظنا أن هذه الأسطورة بدأت بروايتين اثنتين في كتاب سليم بن قيس حسب النسخة المطبوعة التي بين أيدينا، وما لبثت أن أخذت بعداً أكبر وزادت أخبارها. وقد تولى كبر هذه الفرية ووزر هذا الكفر شيخ الشيعة علي بن إبراهيم القمي، فقد أكثر من الروايات في هذا الباب، ونص في مقدمته على أنها كثيرة، وبدأت عنده محاولة التطبيق العملي لهذه الخرافة كما سبق. ويلاحظ أن معظم روايات الكليني صاحب الكافي هي عن هذا القمي الذي تلقف هذه الروايات عن كل أفاك أثيم وسجلها في تفسيره الذي يحظى بتقدير الشيعة كلها[1]، وقد قال الذهبي وابن حجر عن تفسيره هذا: «وله تفسير فيه مصائب»[2].

كانت دوائر الغلاة في القرن الثالث تعمل على الإكثار من صنع الروايات في هذا حتى أن شيخهم المفيد الذي يلقبونه بركن الإسلام وآية الله الملك العلام والمتوفى سنة (٤١٣هـ) يشهد باستفاضتها عند طائفته (الاثنا عشرية) يقول: «إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان»[3].

هذه الاستفاضة هي ثمرة الوضع والكذب على أهل البيت والذي نشط في القرن الثالث على يد شرذمة من شيوخهم.

ولو كان عند أهل البيت شيء لقرؤوا به دون ما سواه، ولأخرجوه للناس ولم يسعهم كتمانه. ولكن أهل البيت باعتراف الشيعة لم يقرؤوا إلا بكتاب الله،

---

(١) انظر مقدمة الرسالة.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال: ٣/١١١، ولسان الميزان: ٤/١٩١.

(٣) أوائل المقالات: ص٩٨.

فعلم براءتهم من هذا الافتراء.. وثبت أن ديناً يستفيض فيه الباطل باطل.

هذا والمفيد يقول باستفاضة هذا الكفر بين طائفته رغم أن شيخه ابن بابويه يقول: إن من نسب إلى الشيعة مثل هذا القول فهو كاذب- كما سبق[(١)]- وسلالة أهل البيت «الشريف المرتضى وهو من معاصري المفيد بل من تلامذته يقول إن أخبارهم في هذا لا يعتد بها، لأنها أخبار ضعيفة لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته»[(٢)] فهل كل شيخ من هؤلاء يمثل مدرسة ونحلة والتشيع يجمعهم، أم هم يتلونون تلون الحرباء بحكم التقية، أم أنهم قد أحكموا خطتهم، وأزمعوا أمرهم على أن يظهر منهم حسب المناسبات والظروف صوتان مختلفان متعارضان حتى لا يتمكن أحد من الوقوف على حقيقة المذهب، ولهذا نجد أيضاً في القرن السادس ظهور الطبرسي صاحب التفسير وإنكاره هذه المقالة كما سيأتي، ومعاصره الطبرسي الآخر صاحب الاحتجاج يصرح بهذا الكفر ويروي فيه عشر روايات، ويرى أن ما ذكره هو محل إجماع أو اشتهار بين طائفته كما سلف. أم أن الوضع لهذه الروايات إنما وقع في العصور المتأخرة ونسب لشيوخهم القدامى ليحظى بثقة الأتباع الأغرار؟ سيأتي إن شاء الله دراسة هل الإنكار تقية أم حقيقة.. هذا وفي ظل الدولة الصفوية كثر الوضع لأخبار هذه الأسطورة فتجاوزت مرحلة ما سجله القمي أو الكليني، أو المفيد، أو فرات الكوفي، وغيرهم من شيوخهم في القرن الثالث والرابع تجاوزت الحجم الذي سجلته هذه الزمرة إلى درجة أن شهد شيخهم المجلسي صاحب بحار الأنوار بأن أخبارهم في هذا أصبحت تضاهي أخبار الإمامة؛ يقول: «وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة»[(٣)]. هذه شهادة من المجلسي المتوفى سنة (١١١١هـ) على تضخم أخبار هذه الأسطورة- والتي كانت مجرد روايتين

---

(١) انظر: ص (٢١٨-٢١٩).

(٢) انظر: مجمع البيان: ٣١/١.

(٣) مرآة العقول: ٥٣٦/٢.

في كتاب سليم بن قيس، وكانت عند ابن بابويه القمي المتوفى سنة (٣٨١هـ) لا تكاد توجد حتى قال إن من نسب للشيعة مثل هذا القول فهو كاذب، وشيخ الشيعة الطوسي أنكر نسبة هذا إلى الشيعة[١]، وقد أرهق نفسه النوزي الطبرسي صاحب فصل الخطاب ليجد وسيلة يتخلص بها من كلام الطوسي فقال: «والطوسي في إنكاره (يعني لتحريف القرآن) معذور لقلة تتبعه الناشيء من قلة تلك الكتب عنده»[٢].

وهذا الاعتذار لا يمكن أن يوافق عليه صاحب فصل الخطاب الذي يصر على أن يجعل كل الشيعة على مذهبه في القول بتحريف القرآن، ذلك لأن الطوسي هو شيخ الشيعة في زمنه، وهو مؤلف كتابين من كتبهم الأربعة المعتمدة في الحديث، وكتابين من كتبهم المعتمدة في الرجال، فلا يتصور أن يوصف بقلة التتبع، أو بقلة الكتب عنده، كما يقوله هذا الطبرسي. بل نحن نأخذ من قول الطوسي هذا شهادة هامة أو وثيقة تاريخية تثبت أن الوضع لهذه الأسطورة لم يتسع ويصل إلى هذا المستوى الموجود اليوم إلا في ظل الحكم الصفوي، ولا يستبعد أن تضاف روايات من هذه الروايات إلى شيوخهم القدامى لخدمة هذه الأسطورة، ولا سيما والشواهد قائمة على أن الكذب في الشيعة كثير، كما تشهد بهذا كتب أهل السنة وتقر بذلك كتب الشيعة نفسها- كما سيأتي[٣]-.

هذا وشهادة شيوخ الدولة الصفوية بكثرة هذه الأخبار في زمنهم كثيرة فكما شهد المجلسي يشهد شيخهم الآخر نعمة الله الجزائري وهو من معاصري المجلسي، ومن تلامذته[٤] وموضع ثقة الشيعة وتقديرهم[٥]. يقول: «إن الأخبار

---

(١) انظر: تفسير التبيان: ١/٣.

(٢) فصل الخطاب الورقة ١٧٥ (النسخة المخطوطة).

(٣) انظر: فصل «اعتقادهم في السنة».

(٤) أشار إلى ذلك في الأنوار النعمانية: ٤/٢٣٢.

(٥) انظر: ص (٢٠٢) من هذه الرسالة.

الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث»[1]، كما أنه يضع أساطيره، وكتاب الله سبحانه في كفة ميزان ويرى أن القول بسلامة القرآن يؤدي إلى انعدام الثقة في أخبارهم فيقول- وهو يرد على شيوخهم المتقدمين- في قولهم بتواتر القراءات السبع.. يقول: «إن تسليم تواترها عن الوحي الإلهي، وكون الكل قد نزل به الروح الأمين يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن»[2] يعني والمحافظة على حرمة وسلامة أخباره وأساطيره أولى من القول بصيانة

القرآن وحفظه! وهذا هو نفس ما قاله شيخهم المجلسي حينما قال- كما مر- «وطرح جميعاً (يعني جميع أخبار التحريف) يوجب رفع الاعتماد على الأخبار رأساً».

هذا هو الخيار الصعب في نظر هذه الزمرة، هل تفقد أخبارها وبها قوام دينها، ومنها تقتات رزقها باسم الخمس، وبها تستمد قداستها باسم النيابة عن الإمام أتخسر كل هذه المكاسب التي تجنيها.. أم تقول بتغيير القرآن فتجني تكفير المسلمين لها، وصعوبة التبشير بدينها، وتقلص أتباعها وضمور مكاسبها من بعد ذلك إنه خيار صعب أمام هؤلاء (الشيوخ).. هل يخرجون منه بالظهور أمام الناس بوجهين وقولين أم يرجعون إلى التقية والكتمان، أم يراعون الظروف والمناسبات والأجواء؟

الملاحظ أن شيوخ الدولة الصفوية هم أجرأ على التصريح بهذا الكفر بحكم وجود قوة تسندهم فتخف تكاليف التقية لديهم، ولهذا كثرت أقوالهم بتواتر هذا الكفر عندهم حتى زعم شيخهم أبو الحسن الشريف وهو من تلامذة المجلسي بأنه «يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع»[3].

وقال ثقتهم محمد صالح المازندراني (ت١٠٨١هـ): «.. وإسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقنا بالتواتر معنى كما يظهر لمن تأمل كتب الأحاديث

---

(١) انظر: فصل الخطاب، الورقة ١٢٥ (النسخة المخطوطة) وص ٢٥١ من المطبوعة.

(٢) الأنوار النعمانية: ٢/٣٥٦- ٣٥٧.

(٣) مرآة الأنوار: ص٤٩.

(يعني كتب أحاديثهم) من أولها إلى آخرها»[1].

ويقول شيخهم محسن الكاشاني «المستفاد.. من الروايات من طريق أهل البيت- عليهم السلام- أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه، كما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله ومنه ما هو مغير محرف، وأنه قد حذف عنه أشياء كثيرة منها اسم علي- عليه السلام- في كثير من المواضع، ومنها غير ذلك وأنه ليس أيضاً على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وآله وسلم»[2].

هذا بعض ما قاله شيوخهم في تلك الفترة عن حجم الروايات والأخبار عندهم وهي شهادة خطيرة تؤكد تواتر هذه الفرية عندهم، واستفاضتها في كتبهم، وهذا بلا شك دليل بطلان أخبارهم كلها فما دام الكذب عندهم يصل إلى حد التواتر فلا ثقة بسائر أخبارهم، وكل من يذهب هذا المذهب فإنه ليس من الإسلام في شيء، وإن دين هؤلاء ليس دين الأئمة، بل هو دين المجلسي أو القمي أو الكليني أو العياشي أو غيرهم. وأن مثل هؤلاء كمثل سائر الزنادقة الذين ظهروا في التاريخ الإسلامي، وأن ذلك القناع الذي أضفوه على حقيقتهم المعادية للإسلام وأهله قد انكشف بهذه الدعوى، وأن أخبارهم التي نسبوها زوراً وكذباً لأهل البيت قد ظهر كذبها واستبان زيفها بهذا الكفر المعلن.

وبناءاً على حركة الوضع المستمرة عبر القرون، ولاسيما في إبان الدولة الصفوية رأينا شيخ الشيعة ومحدثها، وخبير رجالها، وصاحب آخر مجموع من مجاميعهم الحديثية (مستدرك الوسائل) وأستاذ كثير من شيوخهم المعتبرين كمحمد حسين آل كاشف الغطا، وأغا بزرك الطهراني وغيرهما.. شيخ الشيعة حسين النوري الطبرسي يرى أنه لا ينبغى عندهم النظر في أسانيد تلك الأساطير لتواترها

---

(١) المازندراني/ شرح جامع (على الكافي): ١١/٧٦.

(٢) تفسير الصافي: ١/٤٩.

من طرقهم. يقول: «إن ملاحظة السند في تلك الأخبار الكثيرة توجب سد باب التواتر المعنوي فيها بل هو أشبه بالوسواس الذي ينبغي الاستعاذة منه»[1].

والخوئي مرجع الشيعة في العراق وغيره اليوم يقول: «إن كثرة الروايات (رواياتهم في تحريف القرآن) من طريق أهل البيت تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين، ولا أقل من الاطمئنان بذلك وفيها ما روي بطريق معتبر»[2].

وبعد هذه الاعترافات من أساطين التشيع وشيوخه هل يشك أحد يقرأ هذه الدعاوى العريضة في أن القوم قد وقعوا في درك مظلم وفي مستنقع آسن.. وكم يتألم المسلم وهو يقرأ مثل هذه الكلمات المظلمة، وكم يشفق على قوم اعتمدوا في دينهم على كتب حوت هذا «الغثاء» وركنوا في أمرهم على شيوخ يجاهرون بهذا الكفر قد باعوا أنفسهم للشيطان، وجعلوا نواصيهم بيده. ولكن هل الشيعة كلهم على هذا الطريق المظلم؟ وهل هم جميعاً قالوا بهذا الكفر والإلحاد؟ هذا ما سنتحدث عنه في الفقرة التالية:

□ هل الشيعة جميعاً تعتقد صحة هذه الروايات وتقول بتواترها؟

وبعدما رأينا أن معظم كتب الشيعة سقطت في هذه الهوة المظلمة، وعرضنا لشيء من مضامين هذه الروايات مما تتضح به صورتها وتتبين به حقيقتها، ثم حاولنا التعرف على القدر الكمي، والوزن الإسنادي لهذه الروايات ورأينا أن مهندسي التشيع عملوا جاهدين على الوضع والزيادة لأخبار هذه الأسطورة عبر القرون، حتى اعترف طائفة من شيوخهم المعتبرين عندهم باستفاضتها وتواترها، وأنه لا ينبغي لذلك النظر في أسانيدها.. فهل جميع شيوخ الاثنى عشرية يتفقون معهم في هذا الحكم؟

يقول شيخهم المفيد (ت٤١٣هـ) في كتابه أوائل المقالات وهو من كتبهم

---

(١) فصل الخطاب- الورقة ١٢٤ (النسخة المخطوطة).

(٢) الخوئي/ البيان ص٢٢٦.

المعتبرة عندهم باعتراف شيوخهم المعاصرين[1]، يقول: «واتفقوا- أي الإمامية- على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي ﷺ وأجمعت المعتزلة والخوارج، والزيدية، والمرجئة، وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية»[2]. وهذه شهادة مهمة واعتراف صريح من مفيد الشيعة بأن سائر الفرق الإسلامية لم تقع في هذا الكفر الذي وقعت فيه طائفته، وهي شهادة تلجم أولئك الروافض الذين يحاولون من منطلق جبان أن يصموا أهل السنة بشيء من هذه الفرية كمحاولة مكشوفة لإثبات هذا الكفر بطريق النسبة الكاذبة لأهل السنة. وعصمة أهل السنة من هذا الضلال لا تحتاج إلى هذا الاعتراف ولكن ذكرناه هنا لأنه صادر من المخالف وإنصاف المخالف أشد وقعاً في النفس من إنصاف الموافق، ولأن في هذا وأمثاله ما يسكت أولئك المفترين الذين يفترون الكذب ولا يؤمنون.

كما أن مفيدهم يعترف أيضاً بأن إجماع طائفته قائم على هذا الكفر البين ولم يذكر مفيدهم وجود خلاف بين علمائهم في هذا!! مع أن شيخه ابن بابويه القمي الملقب عندهم بالصدوق (ت٣٨١هـ) قد أنكر هذا في رسالته في «الاعتقادات»[3] وأنكر نسبة الاعتقاد بالتحريف إليهم- كما مر- وتبعه على ذلك الشريف المرتضى[4] (ت٤٣٦هـ)، والطوسي[5] (ت٤٥٠هـ) وهما من تلامذة المفيد، ورابعهم الطبرسي (ت٥٤٨ أو ٥٦١هـ) فلم لم يشر المفيد إلى خلاف شيخه القمي؟ هل تجاهل المفيد لذلك من قبيل اقتناعه بأن مخالفته بسبب التقية أم ماذا؟! وليس ذلك فحسب بل إن المفيد نفسه، وفي الكتاب ذاته ذكر أن طائفة

---

(١) محمد جواد مغنيه: الشيعة في الميزان: ص١٤.

(٢) أوائل المقالات: ص١٣.

(٣) الاعتقادات: ص١٠١-١٠٢.

(٤) انظر: التبيان: ١/٣، مجمع البيان: ١/٣١.

(٥) انظر: التبيان: ١/٣.

من أهل الإمامة أنكرت ذلك[1].

ومثل دعوى المفيد يدعي النوري الطبرسي أن إجماع الشيعة قائم على هذا الكفر إلى أن جاء ابن بابويه القمي فخالف ذلك حتى قال: «إن ابن بابويه القمي أول من أحدث هذا القول في الشيعة في عقائده»[2].

ولعل القارىء يدرك محاولة هذا الطبرسي، لأن يجعل الشيعة منذ نشأتها كانت على مذهبه، وأن مخالفة هذا المذهب كانت طارئة، والحقيقة التي لا يمارى فيها مسلم، ولا يشك فيها من سبر التطور العقدي عند هؤلاء القوم أن أوائل الشيعة ما كانت على هذا الكفر، ما كان خلاف الشيعة في أول الأمر إلا في مسألة الإمامة، ومن أحق بالإمامة ثم ما لبثت أن انجرت من بدعة إلى أخرى حتى رأينا شيوخهم في القرن الثالث يتسابقون للوقوع في هذا الكفر فأورثهم ذلك ذلاً وعاراً ومقتاً من المسلمين، فأراد ابن بابويه الرجوع بهم إلى الأصل- كما هو الظاهر- ولكن عقيدة التقية لديهم جعلت محاولة ابن بابويه لا تثمر ثمارها وتبع ابن بابويه ثلاثة آخرون من شيوخهم، كلهم أنكروا هذا- كما مر-.

ويذكر النوري الطبرسي بأنه لا يوجد من القرن الرابع إلى القرن السادس خامس لهؤلاء الأربعة الذين ذكرناهم، ويقول إنه «لم يعرف الخلاف صريحاً إلا من هؤلاء الأربعة»[3].

إذن بعد ما استشرى هذا البلاء في الإمامية لم نجد من شيوخهم من يعلن

---

(١) حيث ذكر أن «جماعة من أهل الإمامة (قالت): إنه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة (انظر: أوائل المقالات: ص٥٥)، وسترى في مبحث «عقيدتهم في الإجماع» اضطرابهم في أمر الإجماع حيث تجد الإجماعات المتعارضة، ودعوى الشخص منهم للإجماع مع نقله للخلاف فيه

(٢) فصل الخطاب- الورقة ١١١ (النسخة المخطوطة).

(٣) فصل الخطاب-: ١٥ (المخطوط) وص٣٤.

إنكاره لهذا إلا هؤلاء الأربعة[1]. وقد أشرنا من قبل إلى أن ابن حزم يذكر بأن الإمامية كلها على هذا الباطل إلا ثلاثة، ومن هؤلاء الثلاثة الشريف المرتضى.

وقد تحدث شيوخهم أن الإمامية لم تتفق على هذا الكفر. يقول صاحب «قوامع الفضول»: «إن المحكي عن ظاهر الكليني وشيخه عليّ بن إبراهيم القمي والشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي صاحب الاحتجاج وقوع التحريف والزيادة والنقصان فيه، بل وحكى ذلك عن أكثر الأخباريين. وعن السيد الصدوق[2] والمحقق[3] إنكار ذلك بل وحكي عن جمهور المجتهدين وظاهر الصدوق في اعتقاداته أن المراد بما ورد في الأخبار الدالة على أن في القرآن الذي جمعه أمير المؤمنين- رضي الله عنه- كان زيادة لم يكن في غيرها أنها كانت من باب الأحاديث القدسية لا القرآن[4]..

---

(١) وقد نقل الشيخ إحسان إلهي ظهير هذا القول، وتحدى الشيعة أن تأتي بخامس لهؤلاء (الشيعة والسنة ص١٢٤). والذي يجب ملاحظته في هذا الأمر مايلي:

أولاً: أن مفيدهم ذكر أن الخلاف لهذا الكفر قد ذهب إليه جماعة من أهل الإمامة (انظر: أوائل المقالات ص٥٥)، فهل هو يشير بهذا إلى خلاف الثلاثة (لأن الطبرسي من القرن السادس) أم يشير إلى أكثر من ذلك ولاسيما أن وصفهم بأنهم جماعة، يشعر بكثرتهم، وقد شك في هذا صاحب فصل الخطاب نفسه وقال: «ولم يعرف من القدماء موافق لهم إلا ما حكاه المفيد من جماعة من أهل الإمامة والظاهر أنه أراد منها الصدوق وأتباعه (انظر: فصل الخطاب ص٣٣).

ثانياً: أن أوائل الشيعة كلهم على خلاف هذا الكفر، وقد استحدث هذا القول فئة من الزنادقة قد اندسوا في الروافض، فقول النوري «لم يعرف من القدماء موافق لهم» هو كذب ظاهر، إذ أن كل أوائل الشيعة وقدمائها معهم.

ثالثا: أن الأشعري في مقالات الإسلاميين نسب الإنكار لهذه الفرية إلى طائفة منهم، وهو يشعر بأنهم ليسوا بثلاثة فقط (انظر: مقالات الإسلاميين: ١/١١٩-١٢٠).

(٢) لقب يطلقونه على ابن بابويه القمي صاحب من لايحضره الفقيه.

(٣) يطلق لقب المحقق على محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، وعلى جعفر بن الحسن بن يحيى المتوفى سنة (٦٧٦هـ) (انظر: أغابزرك/ الأنوار الساطعة ص١٤٦) وهو هنا يريد الأول (الطوسي).

(٤) قوامع الفضول: ص٢٩٨.

وكذلك أشار الطبرسي في فصل الخطاب إلى مثل ذلك وتوسع في ذكر الذاهبين إلى التحريف فمما قاله: «أعلم أن لهم في ذلك أقوالاً مشهورها اثنان الأول وقوع التغيير والنقصان فيه»، ثم ذكر من قال بذلك من شيوخهم، ونقل كلمات بعضهم في هذا، ويلاحظ أنه يحاول المبالغة في جعل معظم رجالات طائفته على هذا القول، بل إنه ذكر مصنفات لا يوجد لها عين ولا أثر، وذكر أنها تسمى باسم «التحريف» أو «التبديل» واستظهر أن أصحابها كانوا على مذهبه[1]، ولمعارضه أن يقول ما المانع أن تكون هذه المصنفات لنقد تحريف الشيعة لمعاني القرآن، أو لنقد دعواهم تحريف ألفاظه وأخذت ذلك الاسم.

ثم ذكر القول الثاني فقال: «الثاني عدم وقوع التغيير والنقصان فيه وأن جميع مانزل على رسول الله صلى الله عليه وآله هو الموجود بأيدي الناس فيما بين الدفتين، وإليه ذهب الصدوق في عقائده والسيد المرتضى، وشيخ الطائفة في التبيان، ولم يعرف من القدماء موافق لهم إلا ما حكاه المفيد عن جماعة من أهل الإمامة، والظاهر أنه أراد منها الصدوق وأتباعه[2].

وقوله: «لم يعرف من القدماء موافق لهم» يعني قدماء شيوخه الإمامية، الرافضة، أما أسلافهم من الشيعة فلم يصل بهم الأمر إلى هذا الحد- كما تقدم-.

ثم قال هذا النوري «ثم شاع هذا المذهب (يعني إنكار التحريف) بين الأصوليين من أصحابنا واشتهر بينهم حتى قال المحقق الكاظمي في شرح الوافية إنه حكي عليه الإجماع»[3]. ثم حاول رد دعوى الإجماع.. ليجعل جل الشيعة الاثنى عشرية على مذهبه.

فإذن هل ننتهي من هذا إلى أن الاثنى عشرية لم يتفقوا على هذا الكفر،

---

(١) انظر: فصل الخطاب: ص٣٠-٣١.

(٢) المصدر السابق: ص٣٣.

(٣) نفسه ص٣٨.

بل لهم قولان في هذه المسألة، كما أشار إلى ذلك الأشعري في مقالاته كما سلف، أم أنه قول واحد والإنكار تقية؟ هذا ماسنعرض له في المسألة التالية:

□ هل إنكار المنكرين لهذا الكفر (من الشيعة) من قبيل التقية؟

بعدما بينا أن الإمامية لم تتفق على هذا الضلال، وأنه قد أنكر ذلك كبار محققيهم كالشريف المرتضى، وابن بابويه القمي والطوسي والطبرسي، ومن اتبعهم من المتأخرين فإنه مع ذلك قد برز ناعق من شيوخ الدولة الصفوية يقول: إن إنكار هؤلاء كان على سبيل التقية.

يقول شيخهم نعمة الله الجزائري (وهو من الإخباريين)[1] والذي قال عنه الخوانساري: «كان من أعاظم علمائنا المتأخرين وأفاخم فضلائنا المتبحرين..»[2].

والظاهر أن هذا القول إنما صدر منهم لأجل مصالح كثيرة، منها سد باب الطعن عليهم بأنه إذا جاز هذا في القرآن فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه مع جواز لحوق التحريف لها[3].

ثم قدم برهان دعواه بقوله «كيف وهؤلاء الأعلام رووا في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن، وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا»[4].

وكذلك يرى مثل هذا صاحب فصل الخطاب فإنه نقل كلام الجزائري المذكور مؤيداً له، كما نقل ماذكره شيخهم ابن طاوس من أن كتاب التبيان الذي أنكر فيه الطوسي هذا الضلال موضوع على غاية الحذر والمدارة للمخالفين»[5].

---

(١) ولهذا قال الخوانساري: «كان مع شرب الإخبارية كثير الاعتناء والاعتداد بأرباب الاجتهاد..» (روضات الجنات: ٨/١٥٠).

(٢) روضات الجنات: ٨/١٥٠.

(٣) الجزائري/ الأنوار النعمانية: ٢/٣٥٨.

(٤) المصدر السابق: ٢/٣٥٨-٣٥٩.

(٥) فصل الخطاب: ص٣٨ (النسخة المخطوطة).

وقد نقلنا النص بتمامه فيما سبق[1].. فهل مايقوله هؤلاء حقيقة؟ أقول:

لاشك أن الجزائري وصاحب فصل الخطاب وغيرهما هم ممن يجاهر بهذا الكفر ويعلنه، ومن يفعل ذلك فليس من الإسلام في شيء، وإذا كنا نتثبت في خبر الفاسق، فما بالك بأخبار هؤلاء، فهم يودون أن يجعلوا كل شيعي على هذا الكفر فليس بغريب أن يحملوا آراء المعارضين على التقية. وأرى خطأً من يأخذ كلام هذا الجزائري ومن على شاكلته بإطلاق، ويحكم على طائفة بأكملها بهذا الكفر من غير دراسة وتحقيق.

وإذا كنا لا نأخذ بكلام هؤلاء الأفاكين الآثمين فهذا لا يعنى أيضاً أن نتقبل بسذاجة ظاهرة، وبسطحية غافلة ما يقوله أصحاب الرأي الآخر بإطلاق، ونحن نعلم أن التقية من أصولهم، وأنها عندهم تسعة أعشار الدين، ولا دين لمن لا تقية له- كما سيأتي-.

وعلى هذا فلابد من دراسة متأنية وأمينة لهذه القضية فأقول كما نقل شيخهم المفيد إجماع طائفته على هذا الكفر كما أسلفنا، فإن من كبار شيوخهم المتأخرين من نقل إجماع الأصوليين من الشيعة على إنكار هذا الكفر[2].

واعترف صاحب فصل الخطاب بأن مذهب إنكار التحريف قد شاع واشتهر بين أصحابه فقال: «.. شاع هذا المذهب بين الأصوليين من أصحابنا واشتهر بينهم حتى قال المحقق الكاظمى في شرح الوافية إنه حكي عليه الإجماع»[3].

وقد غضب من هذا الأمر صاحب فصل الخطاب، لأنه- كما أسلفت- يريد أن يجعل مذهبه هو الأشهر والأكثر.. فقال: «.. إن دعواه- يعني دعوى

---

(١) انظر: ص (١٩٧- ١٩٨).

(٢) فصل الخطاب: ص٣٨ (النسخة المخطوطة).

(٣) المصدر السابق: ص٣٨ (النسخة المخطوطة).

الإجماع- جرأة عظيمة (!) وكيف يمكن دعوى الإجماع بل الشهرة المطلقة على مسألة خالفها جمهور القدماء وجل المحدثين وأساطين المتأخرين، بل رأينا كثيراً من كتب الأصول خالية عن ذكر هذه المسألة، ولعل المتتبع يجد صدق ما قلناه، ومع ذلك كله فالمتبع هو الدليل، وإن لم يذهب إليه إلا قليل كما قال السيد المرتضى- رحمه الله- في بعض مسائله. لا يجب أن يوحش من المذهب قلة الذاهب إليه والعاثر عليه، بل ينبغي ألا يوحش منه إلا ما لا دلالة له تعضده ولا حجة تعمده، وقال المفيد في موضع من المقالات ولم يوحشني من خالف فيه إذ بالحجة له أتم أنس ولا وحشة من حق»[1].

نلاحظ من خلال هذه الكلمات أن هناك وميض نار مشتعلة بين فريقين وكل يدعي الشهرة والأحقية لمذهبه.. وأن هذا الرجل قد ارتدى ثوب الواعظ كما يصنع الشيطان أحياناً وراح يدعو قومه إلى نار جهنم وبئس المصير وينادي بأن قوله هو الذي عليه الدليل من كتبهم، وهو الأصل الذي عليه قدماء الشيعة، وخلافه قول طاريء على مذهبهم، ودعوى الإجماع عليه أو الشهرة هي في نظره جرأة عظيمة.

إذن هناك- بلا شك- فئة من الشيعة لم تعد تهضم هذا المعتقد، وقد كثر أتباعها ولهؤلاء- فيما يظهر- ألف صاحب فصل الخطاب كتابه ليردهم عن هذا الطريق الذي سلكوه، ويرفع عنهم تلك العماوة التي غشيتهم في نظره ويقول إن الدليل أحق أن يتبع، وإن لم يذهب إليه أحد وكأنه استوحش من مذهبه والكفر كهف موحش مخيف، وخاف تقلص أتباعه واندراس أشياعه فراح يدعو الى عدم الوحشة عند القلة فهي في نظره عنوان الحق على هذا القول، ومن الغريب أن يستعير كلمات الشريف المرتضى الذي يتبرأ من هذا الكفر، ويكفر من قاله ويعظ بها قومه ويدعوهم إلى هذا الإلحاد..

---

(١) فصل الخطاب: ص٣٨-٣٩.

ومن خلال قراءتي لكتاب فصل الخطاب تبين لي أن فئة من الشيعة لم تعد تصدق بهذه الخرافة وقد هاجمهم صاحب فصل الخطاب في مواضع متعددة وقال معلقاً على كلام بعضهم «ليس لداء قلة التتبع دواء إلا تعب المراجعة»[1].

كما ضاق ذرعاً بأمر الصدوق صاحب «من لا يحضره الفقيه» أحد كتبهم الأربعة المعتمدة في إنكاره لهذه الخرافة، وقال إن أمره مضطرب، ويغير بعض الروايات لتوافق مذهبه في نفي هذه الخرافة، وأنه غير في بعض الروايات تغييرات تورث سوء الظن[2] به كما سيأتي بعد قليل إيراد نصوصه في هذا مع العلم بأن كتابه من لا يحضره الفقيه هو أحد جوامعهم المعتمدة عندهم.

كما يعتذر أحياناً عن المنكرين من أصحابه لهذا الاعتقاد- الذي يؤكد أنه متواتر من طرقهم الكاذبة- بقوله: «إن أخبار التحريف متفرقة فلهذا لم يعرفوها»[3] ولقائل أن يقول إنها لم تكن موجودة فلهذا لم يعرفوها وولدت فيما بعد، ونمت أخبارها وكثرت أساطيرها فأخذت بها أنت ومن معك اغتراراً أو تغريراً إذ كيف يعقل أن تخفى على أمثال ابن بابويه وغيره من مؤسسي مذهبكم ومؤلفي مجاميعكم المعتمدة، وكذلك اعتذر عن الطوسي بنحو هذا- كما سيأتي- وحتى نعمة الله الجزائري الذي قال إن إنكارهم تقية لم يكن على يقين من هذا فتراه في شرح الصحيفة السجاديه يتعجب من صنيعهم، ويحاول أن يرد على حجتهم، حيث يقول: «وأخبارنا متواترة بوقوع التحريف والسقط منه بحيث لا يسعنا إنكاره، والعجب العجيب من الصدوق وأمين الإسلام الطبرسي، والمرتضى في بعض كتبه كيف أنكروه وزعموا أن ما أنزله الله تعالى هو هذا المكتوب مع أن فيه رد متواتر الأخبار (يعني أساطيرهم).

ثم حاول أن يجيب عما اعترض به عقلاء قومه من أن القول بتحريف

---

(١) فصل الخطاب: الورقة ٨٤ (النسخة المخطوطة) وص ١٦٩ (من المطبوعة).

(٢) المصدر السابق: الورقة ١٢٠ (من المخطوطة) وص ٢٤٠ (من المطبوعة).

(٣) المصدر السابق: الورقة ١٧٦ (النسخة المخطوطة).

القرآن يلزم منه ألا يعمل به لارتفاع الثقة عنه، وهذا مخالف لما عليه الشيعة والأئمة.. فقال: وما قيل من طرفهم أنه يلزم عليه ارتفاع الموثوق بالآيات الأحكامية، وينتفي جواز الاستدلال بها لمكان جواز التحريف عليها. فجوابه: أنهم عليهم السلام أمرونا في هذه الأعصار بتلاوة هذا القرآن والعمل بما تضمنته آياته لأنه زمن هدنة، فإذا قامت دولتهم وظهر القرآن كما أنزل الذي ألفه أمير المؤمنين بعد وفاة الرسول ﷺ وشده في ردائه وأتى إلى أبي بكر وعمر وهما في المسجد في جماعة من الناس فعرضه عليهم فقالوا لا حاجة لنا في قرآنك ولا فيك عندنا من القرآن ما يكفينا فقال لن تروه بعد هذا اليوم حتى يقوم قائمنا. فعند ذلك يكون ذلك القرآن هو المتداول بين الناس مع أن ما وقع من التحريف في الآيات الأحكامية أظهروه عليهم السلام فيقوم الظن بأن ما لم يعرفونا تحريفه لم يكن فيه تحريف[1].

وبعد هذا هل يحق لأحد أن يجزم بالقول إن إنكار هؤلاء كان على سبيل التقية، والخلاف جاري بينهم وبين قومهم على أشده، والصراع واضح من خلال ماكتبه صاحب فصل الخطاب وغيره.

ولكن بقي أن ندرس البرهان الذي قدمه نعمة الله الجزائري في أن إنكار هؤلاء المنكرين كان على سبيل التقية بدليل أنهم «رووا في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا»[2] كما سبق نقله، فهل هذا حقيقي بالنسبة لأولئك المنكرين؟

نبدأ بابن بابوية القمي «الصدوق» (ت٣٨١هـ) باعتباره أول من أنكر على هؤلاء الغلاة، وأعلن أن هذا لا يمثل مذهب الشيعة وذلك في رسالته «الاعتقادات».

---

(١) شرح الصحيفة السجادية: ص٤٣.
(٢) الأنوار النعمانية: ٢/٣٥٨-٣٥٩.

١- ابن بابويه وإنكاره لما ينسب لطائفته:

يقول: «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزل الله تعالى على نبيه محمد وهو ما بين الدفتين وهو ما في أيدي الناس، وليس بأكثر من ذلك ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربعة عشر[١] سورة وعندنا أنّ الضحى وألم نشرح سورة واحدة، ومن نسب إلينا أنا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب، ثم استدل بما جاء في رواياتهم في ثواب من قرأ سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كله، وإن هذا ينفي تلك الدعاوى الباطلة.

ثم قال «بل نقول إنه قد نزل من الوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدراً سبع عشرة ألف آية». واستشهد على ذلك ببعض الأحاديث القدسية الواردة عندهم، ثم قال: «ومثل هذا كثير كله وحي ليس بقرآن ولو كان قرآناً لكان مقرونا به وموصولاً إليه غير مفصول عنه كما قال أمير المؤمنين لما جمعه فلما جاء به فقال لهم هذا كتاب الله ربكم كما أنزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف فقالوا لا حاجة لنا فيه عندنا مثل الذي عندك فانصرف وهو يقول: فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس مايشترون»[٢]. هذا ما قاله ابن بابويه نقلته بطوله لندرة المصدر المنقول عنه، ولأن معظم من ينقل عنه من كتب الشيعة وغيرها يكتفي بنقل صدر كلامه مما لا يعطى تصوراً كاملاً عن مذهب الرجل..

ومن خلال الكلمات السابقة يلاحظ ما يلي:-

أولاً: أن الرجل يعد هذا القول مذهب الشيعة الإمامية كلها، ولهذا قال صاحب فصل الخطاب بعد نقله لهذا النص: «وظاهر قوله اعتقادنا، وقوله نسب إلينا، اعتقاد الإمامية»[٣] ثم انتقده في ذلك وقال: «وقد ذكر في هذا الكتاب ما لم يقل به

---

(١) كذا في الأصل وهو خطأ لغوى والصحيح «أربع عشرة سورة».

(٢) الاعتقادات: ص١٠١-١٠٣.

(٣) فصل الخطاب: ص٣٣.

غيره أو قال به قليل»[1].

وقد سبق أن قلت إن صاحب فصل الخطاب متحمس لأن يجعل جميع الشيعة على مذهبه.

ثانياً: في قوله «ومن نسب إلينا أنا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب» تكذيب للكليني صاحب الكافي وشيخه القمي صاحب التفسير والنعماني صاحب الغيبة وغيرهم الذين يجاهرون بهذا المعتقد، ويعدونه من مذهب الإمامية، أو كأنه يعتبر من يقول بهذا ليس في عداد الشيعة.

ثالثاً: لا نرى إشارة منه إلى وجود رأي آخر في هذا عندهم، كما أشار إلى ذلك الأشعري وغيره وكأنه يعتبر من يخالف في هذا خارج نطاق التشيع إلا إن كان في الأمر تقية.

رابعاً: كأنه في قوله: «... ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه سبع عشرة ألف آية» يفسر فيه رواية الكليني والتي تقول: «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية» وآيات القرآن كما هو معروف لاتتجاوز ستة آلاف آية إلا قليلاً» لكن الكليني ينص كما ترى على أنها من القرآن، بينما ابن بابويه ينص على أنها ليست من القرآن ويحملها على الأحاديث القدسية- كما سلف-.

خامساً: لم يتحرر- كما ترى- من رواسب وآثار الروايات الأسطورية والتي علقت في ذهنه في هذا الباب.. فتراه يكاد ينقض ما قرره.. بالرواية الأخيرة التي ذكرها في عرض علي المصحف على الصحابة وردهم له.. إن إقراره لهذه الخرافة يفتح الباب لأن يقال فيه بأن إنكاره كان على سبيل التقية وهو ماقيل فعلاً من قبل بعض الشيعة، ومن لدن بعض أهل السنة، ولكنه على أية حال لم يتجرأ أن يقول

(١) المصدر السابق: ص٣٣.

في كتاب الله شيئاً وأراد إنقاذ سمعة طائفته من العار الذي لحقها، ولم يستطع أن يجابه قومه بإنكار روايتهم رأساً، أو لم يتمكن من الخلاص النهائي عن تلك السموم، أو أراد الإنكار على سبيل التقية وزرع في كلامه ما ينبىء عن ذلك. الله أعلم بالسرائر.

لكن أرى من الشيعة من يذهب إلى القول بأن إنكاره تقية كنعمة الله الجزائري، ولكن لا يقدم دليلاً معيناً على هذا القول ويكتفي بمجرد الدعوى بأنه روى في كتبه بأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا.. وبالرجوع إلى بعض كتب ابن بابويه المعروف عندهم بالصدوق للبحث عن روايات هذه الأسطورة في كتبه، فنجد من روايات هذه الأسطورة حكاية الزنديق الذي جاء لسؤال علي ابن أبي طالب- كما يزعمون- والذي مر بنا نقل بعض نصوصه، والذي رواه شيخهم الطبرسي (من القرن السادس) في كتابه الاحتجاج وفيه تسعة مواضع كلها تدل على هذا الكفر[1] كما شهد بذلك النوري الطبرسي[2] نجد هذا الخبر يورده صدوقهم هذا في كتابه التوحيد وليس فيه مايدل على أسطورة التحريف[3] فهل هذه الأسطورة زادت بعد قرنين من عصر ابن بابويه لتحشى بهذا الكفر، أم أن ابن بابويه نفسه حذف ذلك.. على أية حال هي تشهد بسلامته من التلبس بحكاية هذا الكفر الذي حملته رواية الطبرسي.

وقد احتار صاحب فصل الخطاب في تعليل هذا فقال: «وساق (يعني صدوقهم) الخبر (خبر الزنديق) مع نقصان كثير عما في الاحتجاج، منه مايتعلق بنقصان القرآن وتغييره، إما لعدم الحاجة إليه كما يفعل ذلك كثيراً، أو لعدم موافقته لمذهبه»[4]. ولكن ألا يحتمل أن يكون الأصل هو ما في كتاب التوحيد، وأن تلك

---

(١) انظر: الاحتجاج ص٢٤٠.

(٢) النوري/ فصل الخطاب: ص٢٤٠.

(٣) انظر: التوحيد ص٢٥٥ ومابعدها.

(٤) فصل الخطاب: ص٢٤٠.

المفتريات المتعلقة بالتحريف زيادة بعد الصدوق من صاحب الاحتجاج أو غيره، هذا احتمال وارد ولاسيما وأن صدوقهم لم يشر إلى أنه حذف منه شيئاً.

ولقد اغتاظ- فيما يبدو- صاحب فصل الخطاب من صدوقهم بسبب ذلك وقال- نقلاً عن بعض شيوخه- «.. وبالجملة فأمر الصدوق مضطرب جداً، ولا يحصل من فتواه علم ولا ظن لا يحصل من فتاوى وأساطين المتأخرين وكذلك الحال في تصحيحه وترجيحه[1]، ثم قال: وقد ذكر صاحب البحار حديثاً عنه في كتاب التوحيد.. ثم قال هذا الخبر مأخوذ من الكافي وفيه تغييرات عجيبة تورث سوء الظن بالصدوق[2].. كل ذلك بسبب أن صدوقهم لم ينقل ذلك الكفر الذي نقله صاحب الكافي. وساق هذه «الانتقادات» صاحب فصل الخطاب، لأن ابن بابويه لم يوافقه في مشربه.

ولكن لم تسلم كل كتب الصدوق من هذا «الإلحاد» فقد جاء في كتابه «ثواب الأعمال» في ثواب من قرأ سورة الأحزاب عن أبي عبد الله رضي الله عنه قال: «من كان كثير القراءة لسورة الأحزاب كان يوم القيامة في جوار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأزواجه- إلى أن قال:- إن سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب وكانت أطول من سورة البقرة ولكن نقصوها وحرفوها»[3].

وفي كتاب الخصال جاء برواية تقول: «يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى الله عز وجل: المصحف، والمسجد، والعترة. يقول المصحف: يارب حرقوني ومزقوني...»[4].

---

(١) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٢) فصل الخطاب: ص٢٤٠، والمجلسي يقول هذا عن صدوقهم مع أنه يعتبر جميع كتبه ماعدا أربعة «لا تقصر في الاشتهار عن الكتب الأربعة التي عليها المدار في جميع الأعصار (البحار: ٢٦/١) وقد أخرج له في بحاره عن سبعة عشر منها (البحار: ٧٣/١) وكتابه من لايحضره الفقيه، أحُد كتبهم الأربعة المعتمدة، فما هذا التناقض؟! .

(٣) ثواب الأعمال ص١٣٩، وانظر: بحار الأنوار: ٥٠/٩٢.

(٤) الخصال: ١٧٤/١-١٧٥.

وقد وردت في بحار الأنوار[1] وعند بعض الناقلين[2] «حرفوني» وهي أدل على الوقوع في هذا الكفر، ولكنها خلاف الأصل.

وقد وردت بنحو ذلك في كتابه الأمالي، تقول الرواية التي يرويها صدوقهم بسنده «عن جعفر الصادق عن أبيه عن آبائه رضي الله عنهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «... اذكروا وقوفكم بين يدي الله... فإنه لابد سائلكم عما عملتم بالثقلين من بعدي: كتاب الله، وعترتي فانظروا أن لا تقولوا، أما الكتاب فغيرنا وحرفنا..»[3] وهذه الرواية لا تدل على فعلهم ولكنها تحذرهم، ولكن إذا قرنتها بما قبلها، وأنهم قد فعلوا– كما يزعمون– صارت من ذلك الكفر، وهناك روايات أخرى مماثلة نقلها صاحب فصل الخطاب بالواسطة أدع نقلها لعدم وقوفي عليها في كتب الصدوق[4]، كما أن ثمة روايات أخرى أوردها صاحب فصل الخطاب من كتب صدوقهم وهي قراءة واردة لا تدين الرجل وحدها[5]، فليس هذا بغريب من ذلك الطبرسي، ولكن قد اغتر بصنيعه هذا بعض الكاتبين

---

(١) بحار الأنوار: ٤٩/٩٢.

(٢) إحسان إلهي/ الشيعة والقرآن: ص٦٨.

(٣) أمالي الصدوق: ص٢٣١.

(٤) مثل مانقله عن بشارة المصطفى للصدوق، بواسطة تفسير البرهان لمحدثهم «التوبلي» (فصل الخطاب: ص١٥٧–١٥٨).

(٥) مثل الروايات الثلاث التي أوردها صاحب فصل الخطاب (ص٢٥٩) عن معاني الأخبار (انظر: معاني الأخبار: ص٣٣١) بأن في مصحف عائشة وحفصة «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر» وهذه قراءة وارده. انظرهما في مصحف عائشة– تفسير الطبرى: ١٧٣/٥ وما بعدها رقم ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٧، ٥٤٦٦، ٥٤٦٧ (تحقيق الأخوين أحمد ومحمود شاكر) وانظر: تفسير ابن كثير: ٣٠٤/١، قال الشيخ أحمد شاكر: والخبر نقله الحافظ في الفتح: ١٤٦/٨، والسيوطي: ٣٠٤/١، ولم ينسباه لغير الطبري، وذكره ابن حزم في المحلى: ٢٥٤/٤، ورواه عبد الرزاق في المصنف: ١٨٢/١ (تفسير الطبري ص١٧٦ (الهامش ج٥) وانظر عن وجود هذه القراءة في مصحف حفصة. تفسير الطبرى: ٢٠٩/٥، ٢١٠ رقم ٥٤٠٦، ٥٤٦٢، ٥٤٦٣، تفسير ابن كثير: ٣٠٤/١.

وقد جاء في صحيح مسلم مايدل على نسخ هذه التلاوة (صحيح مسلم: ٤٣٨/١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هى صلاة العصر).

من السنة، وسلك مسلكه بلا تدبر[1].

وننتهي من هذا إلى أنه جاء في كتب صدوقهم بعض روايات هذه الفرية، ومع ذلك فلا نجزم بالقول أنه هذه عقيدته وأن الإنكار تقية كما قاله بعضهم، ذلك لأنه لا يوثق بخلو كتبه من الدس والزيادة عليه وليس ذلك مجرد تخمين لا دليل عليه. بل إن الزيادة أمر ميسور عندهم، كما بدا لنا ذلك في كتاب «سليم بن قيس» والذي اعترف بوضعه والتغيير فيه شيوخهم- كما سلف- وكما زادوا في روايات كتاب: «من لا يحضره الفقيه» لابن بابويه نفسه أكثر من الضعف كما سيأتي في فصل: «اعتقادهم في السنة»..

٢- الطوسي وإنكاره للتحريف:

أما شيخهم الطوسي (ت٤٥٠هـ) فقد قال: «وأما الكلام في زيادته ونقصانه مما لا يليق به أيضاً، لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، ورويت روايات كثيرة من جهة العامة والخاصة بنقصان كثير من آي القرآن ونقل شيء منه من موضع إلى موضع لكن طريقها الآحاد التي لا توجب علماً، فالأولى الإعراض عنها، وترك التشاغل بها لأنه يمكن تأويلها، ولو صحت لما كان ذلك طعناً على ما هو موجود بين الدفتين، فإن ذلك معلوم صحته لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه، ورواياتنا متناصرة بالحث على قراءته والتمسك بما فيه ورد ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه وعرضها عليه، فما وافقه عمل عليه، وما يخالفه يجتنب ولم يتلفت إليه، وقد وردت عن النبي صلى الله عليه وآله رواية لا يدفعها أحد أنه قال: إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي وأنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، وهذا يدل على أنه موجود في كل عصر، لأنه

---

(١) مثل: إحسان إلهي ظهير/ الشيعة والقرآن ص٦٩، محمد مال الله/ الشيعة وتحريف القرآن: ص١٢٢.

لا يجوز أن يأمر الأمة بالتمسك بما لا تقدر على التمسك به، كما أن أهل البيت ومن يجب اتباع قوله حاصل في كل وقت، وإذا كان الموجود بيننا مجمعاً على صحته فينبغي أن نتشاغل بتفسيره وبيان معانيه وترك ماسواه»[١].

هذا كلام شيخهم الطوسي صاحب كتابين من كتبهم المعتمدة في الحديث عندهم، وكتابين من كتبهم المعتمدة في الرجال فهل هذا الإنكار تقية..؟ أقول:

إن مسألة التقية من أماراتها التناقض والاختلاف، ولكن التناقض صار قاعدة مطردة في رواياتهم، بل وجد مثل ذلك في إجماعاتهم، كما وجد في كلام شيوخهم، وأصبح معرفة حقيقة المذهب ليست متيسرة حتى على شيوخهم الذين لا يجدون دليلاً على التمييز بين ما هو تقية وما هو حقيقة إلا بالاستناد إلى أصل وضعه زنديق ملحد وهو قولهم: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا بما خالف القوم»[٢] يعني أهل السنة، فأوشك أن ينتهي بهم هذا المذهب إلى مفارقة الدين رأساً[٣].

وعليه فإن قضية الاختلاف هي ظاهرة طبيعية لكل دين ليس من شرع الله ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾: فهو حينما ينقل رواياتهم في كتبه فمن الطبيعي وجود مثل هذا الاختلاف، وبالتالي فإنه لا يدين الرجل إدانة أكيدة بعد إنكاره ولا سيما أن العبرة بالنسبة لبيان مذهبه بما رأى لا بما روى.

لقد لوحظ أن الطوسي هذا نقل في تهذيبه لرجال الكشي بعض روايات هذه الأسطورة كنقله للرواية التي تقول: «لا تأخذن معالم دينك من غير شيعتنا فإنك إن تعديتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله، وخانوا أماناتهم، إنهم اؤتمنوا على كتاب الله جل وعلا فحرّفوه وبدّلوه..»[٤]. كما أنه قد

---

(١) التبيان: ١/٣.

(٢) البحار: ٢/٢٣٣.

(٣) سيأتي إن شاء الله بحث هذه المسألة في «فصل الإجماع».

(٤) رجال الكشي: ص٤.

نقل بعض أخبار هذه الأسطورة على أنها قراءة في تفسيره التبيان[1].

ولكن يرى أن كل هذه الروايات من قبيل روايات الآحاد التي لا يعتمد عليها، -كما ذكره في إنكاره- ولا تدفع ما تضافر من رواياتهم التي توجب العمل بالقرآن والرجوع إليه عند التنازع.

أما صاحب فصل الخطاب فقد اختلفت أقواله في توجيه هذا الإنكار الذي يقلقه لمخالفته لمذهبه فهو مرة يرى أن هذا القول لا يمثل إلا رأي الطوسي وفئة قليلة من الشيعة معه يقول: «.. إنه ليس فيه حكاية إجماع عليه بل قوله: نصره المرتضى صريح في عدمه، بل في قلة الذاهبين إليه»[2]، ثم يرجع ويقول: بأن هذا القول منه تقية، لأن هذا الإنكار جاء في تفسير التبيان و«لا يخفى على المتأمل في كتاب التبيان أن طريقته فيه على نهاية المدارة والمماشاة مع المخالفين»[3] ويعلل ذلك باستناده لأقوال أئمة أهل السنة في التفسير[4]، ولا يكاد يجزم بهذا الحكم كما يشعر به قوله» وهو- أي نقل الطوسي لأقوال أئمة أهل السنه- بمكان من الغرابة لو لم يكن على وجه المماشاة فمن المحتمل أن يكون هذا القول- يعني

---

(١) كما في تفسيره لقوله سبحانه: ﴿**إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين**﴾ قال وفي قراءة أهل البيت ﴿**وآل محمد على العالمين**﴾ وهذا تلطف في التعبير، أو محاولة للتغيير في أساطيرهم التي تنص أن هذه ليست قراءة وإنما هي من باب التحريف بفعل الصحابة كما يفترون (وسيأتي ذكر نصوصها بعد قليل في مناقشة الطبرسي). وهذا التغيير قد يكون الهدف منه التستر على الفضيحة، أو محاولة لانتشال طائفة من قومه من تلك الوهدة التي ترددوا فيها بفعل تلك الأساطير وربما يكون ماعند الطوسي هو الأصل والزيادات التي تصرح بالتحريف هو من جعل شيوخ الدولة الصفوية.
لكن يرد على ذلك أن تلك الروايات موجودة في كتب معاصرة للطوسي أو أقدم كتفسير القمي والعياشي وفرات، إلا إذا قلنا إن الشيعة يغيرون في كتب قدمائهم كما فعلوا في كتاب سليم بن قيس..

(٢) فصل الخطاب: ص٣٨.

(٣) فصل الخطاب: ص٣٨.

(٤) وقد مضى نقل النص بتمامه ص: (١٩٨-١٩٩).

إنكار التحريف- منه (من الطوسي) فيه (في تفسير البيان) على نحو ذلك (أي من المدارة والتقية).

وثم يتجه وجهة أخرى ويشير إلى أن في كلام الطوسي تناقضاً يشعر أنه تقية فقال: «إن إخباره بأن ما دل على النقصان روايات كثيرة يناقض قوله لكن طريقه الآحاد إلا أن يحمل على ماذكرنا»[1] أي من التقية.

ثم يعرض عن هذا كله ويقول إن الطوسي «معذور (في إنكاره) لقلة تتبعه الناشيء من قلة تلك الكتب عنده»[2].

هذا جانب من حيرة الطبرسي في أمر الطوسي وغيره من المنكرين لهذه الفرية، فإذا كان هذا أمر شيوخهم لا يكادون يقفون على حقيقة مذهب أئمتهم وشيوخهم القدامى بسبب أمر التقية فنحن أعذر في عدم الوصول إلى نتيجة جازمة يقينية.

والطوسي كما يلاحظ في إنكاره قد دس في الشهد سماً، وتناقض في حكاية مذهبه كما لايخفى[3].

---

(١) المصدر السابق ص٣٨. (٢) فصل الخطاب: ص٣٥١.

(٣) من ذلك زعمه أن العامة- يعني بهم أهل السنة قد شاركوا طائفته في رواية هذا الكفر وهذا كذب، وقد شهد شيخهم المفيد بتفرد طائفته بهذا البلاء (أوائل المقالات ص١٣). وأجمع أهل السنة، بل المسلمون جميعاً على صيانة كتاب الله عز وجل وسلامته من التحريف أو الزيادة أو النقص فهو محفوظ بحفظ الله له. قال تعالى: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ [الحجر، آية: ٩] وانظر ماقاله في هذا علماء التفسير من أهل السنة حول هذه الآية (انظر: القرطبي/ جامع أحكام القرآن: ٦٥/١٠، النسفي/ مدارك التأويل: ١٧٩/٢، تفسير الخازن: ٤٧/٤ تفسير ابن كثير: ٥٩٢/٢، تفسير البغوي: ٤٤/٣، البيضاوي/ أنوار التنزيل: ٥٣٨/١، الألوسي/ روح المعاني: ١٦/١٤، صديق خان/ فتح البيان: ١٦٨/٥، ١٦٩، الشنقيطي/ أضواء البيان: ١٢٠/٣، سيد قطب/ في ظلال القرآن: ١٩٤/٥ وغيرها. وانظر في نقل أئمة السنة لإجماع المسلمين على حفظ كتاب الله وسلامته، وتكفيرهم لمن خالف ذلك: انظر: القاضي عياض/ الشفاء: ٣٠٤/٢-٣٠٥، ابن قدامة/ لمعة الاعتقاد: ص٢٠، البغدادي/ الفرق بين الفرق ص٣٢٧، ابن حزم/ الفصل: ٢٢/٥ وغيرها.

٣- الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ) وإنكاره لهذه الفرية:

يقول: «إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة، فإن العناية اشتدت والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حد لم يبلغه فيما[1] ذكرناه، لأن القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعية، والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد». ثم ذكر أنه لو رام أحد الزيادة أو النقص من كتاب مشهور ككتاب سيبويه والمزني لعرف ونقل، لأن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما مايعلمونه من جملتهما حتى لو أن مدخلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب لعرف وميز وعلم أنه ملحق وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المزني.

ومعلوم أن العناية بالقرآن وضبطه أصدق من العناية بنقل كتاب سيبويه ودواوين الشعراء..

وإن من خالف ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتد بخلافهم، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته»[2].

وكأن الجملة الأخيرة تشير إلى ماذهب إليه الإخباريون من الشيعة من القول بهذا الضلال[3].

---

(١) لعلها «ما ذكرناه».

(٢) انظر: مجمع البيان: ٣١/١.

(٣) ويرى الألوسي أنه يلمز بهذا القول أهل السنة ويعقب عليه بقوله وهو كذب أو سوء فهم، لأنهم أجمعوا على عدم وقوع النقص فيما تواتر قرآناً كما هو موجود بين الدفتين اليوم.. (روح المعاني: ٢٤/١-٢٥).

وهذه كلمات شيخهم الشريف المرتضى (الذي استثناه ابن حزم من القائلين بهذا الكفر كما تقدم) نقلها عنه صاحب مجمع البيان وقال إن المرتضى «قد استوفى الكلام في نصرة هذا المذهب الحق في جواب المسائل الطرابلسيات»[(١)] ولم يقع لنا هذا الكتاب، وأغفل متأخرو الشيعة النقل عنه كما فعل الكاشاني في تفسير الصافي، والبحراني في البرهان، والمجلسي في البحار وغيرهم ولم أجد منه- فيما اطلعت عليه- إلا هذا النص الذي حفظه الطبرسي في مجمع البيان. ولكن قيل إن هذا الإنكار تقية، لأنه كما قال صاحب فصل الخطاب «قد عدّ هو في الشافي من مطاعن عثمان ومن عظيم ما أقدم عليه جمع الناس على قراءة زيد وإحراقه وإبطاله ماشك أنه من القرآن»[(٢)].

وهذا بلاشك يناقض إنكاره لهذه الفرية، وبيانه بالدليل العقلي والتاريخي استحالة حصولها، فأما أن يكون هذا النص مدسوساً عليه، فقد رأينا كيف يغيرون في كتبهم كما صنعوا بكتاب سليم بن قيس وغيره، لاسيما أنه لو كانت هذه عقيدة الرجل لكثر حديثه عنها، ولكن لم يجد صاحب فصل الخطاب عليه سوى هذا النص.

وأما أن يكون الإنكار على سبيل التقية وهذا احتمال أضعف مما قبله لما ذكرنا، وهذا النص علاوة على أنه طعن في كتاب الله سبحانه، فهو حكم بالضلال على الأمة عامة بما فيهم عليّ- رضي الله عنه- من قوم يزعمون التشيع له وموالاته..

وكيف يتصور مسلم مثل هذا في ذلك الجيل القرآني الفريد الذين بذلوا المهج وهجروا الأهل والولد، وفارقوا الأوطان في سبيل الله وحده، ولمصلحة من، وفي سبيل من يضحون بسابقتهم، وجهادهم، ويبيعون دينهم ودنياهم

---

(١) انظر: مجمع البيان: ٣١/١.

(٢) فصل الخطاب: ص٣٣.

فيوافقون أحداً على المساس بدينهم وكتابهم، إن هذا لبهتان عظيم بل الحق أن عمل عثمان هذا من أعظم مناقبه، ووقع بإجماع من الأمة، كما قال أمير المؤمنين علي- رضي الله عنه-: «لا تقولوا في عثمان إلا خيراً فوالله ما فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا»[1] فجزاه الله عن الأمة خيراً.

٤- الطبرسي وإنكاره لهذه الفرية:

أما الطبرسي فيقول: «.. ومن ذلك الكلام في زيادة القرآن ونقصانه، فإنه لا يليق بالتفسير، فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانها، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييراً ونقصاناً والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه وهو الذى نصره المرتضى قدس الله روحه واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات» ثم ساق بعض كلامه في ذلك[2].

فهو يشير هنا إلى أن جماعة من أصحابه رووا روايات في نقص كتاب الله وتغييره، وأن مذهب محققي الشيعة على خلافه ويحاول- كعادة هؤلاء- أن يشرك بعض أهل السنة الذي عبر عنهم «بحشوية العامة» في هذا الكفر كنوع من الدفاع عن المذهب، وحفظ ماء الوجه، ولون من النقد المبطن لأهل السنة وهو كما قال الألوسي كذب أو سوء فهم، لأنهم أجمعوا على عدم وقوع النقص فيما تواتر قرآناً كما هو موجود بين الدفتين اليوم. نعم أسقط زمن الصديق ما لم يتواتر ونسخت تلاوته- وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ- وما لم يكن في العرضة الأخيرة ولم يأل جهداً رضي الله عنه في تحقيق ذلك إلا أنه لم ينتشر نوره في الآفاق إلا زمن ذي النورين..»[3] وقد ناقش الألوسي ماقاله الطبرسي وبين أوهامه[4].

---

(١) أخرجه ابن أبي داود بسند صحيح كما قاله ابن حجر في فتح الباري: ١٨/١٣.

(٢) تقدم ذكره ص (٢٩٣).

(٣) روح المعاني: ٢٥/١.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٢٤/١-٢٥.

وقد ذكر الألوسي أن كلامه هذا في إنكار هذه الفرية دعاه إليه ظهور فساد مذهب أصحابه حتى للأطفال والحمد لله على أن ظهر الحق وكفى الله المؤمنين القتال[1].

وقد اكتشفت أثناء قراءتي في مجمع البيان أن الطبرسي قد قام بحيلة أو محاولة لستر هذا العار، فأتى إلى بعض روايات أصحابه في هذه الأسطورة والتي فيها أن الآية كذا ثم غيرت إلى كذا، فغير صورة عرضها بما ينخدع به أهل السنة، أو بما لا تتضح به صورة هذا الخزي، فعبر عن بعض هذه الأساطير بأنها قراءة واردة. ولنعرض على سبيل المثال بعض الأمثلة لأساطيرهم في التحريف كما جاءت في مصادرهم، وتغيير الطبرسي لها:

جاء في تفسير القمي في قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2]. قال العالم[3]- رضي الله عنه- نزل: «وآل عمران وآل محمد على العالمين» فأسقطوا آل محمد من الكتاب[4].

وفي تفسير فرات عن حمران قال سمعت أبا جعفر يقرأ هذه الآية (إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل محمد على العالمين. قلت ليس يقرأ هكذا قال أدخل حرف مكان حرف)[5].

وفي تفسير العياشي عن هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ قال: هو آل إبراهيم وآل محمد على العالمين فوضعوا اسماً مكان اسم»[6]. والهدف من

---

(١) المصدر السابق: ١/٢٤.

(٢) آل عمران، آية: ٣٣.

(٣) كناية عن الإمام.

(٤) تفسير القمي: ١/١٠٠.

(٥) تفسير فرات: ص١٨، بحار الأنوار: ٩٢/٥٦.

(٦) تفسير العياشي: ١/١٦٨، البرهان: ١/٢٧٨، فصل الخطاب ص٢٤٤.

هذا الافتراء والتزوير هو محاولة إثبات قولهم باثنى عشر إماماً، من كتاب الله وفاتهم أن آل محمد لفظ عام والاثنى عشر عندهم هم عليّ وابناه وأولاد أحد أبنائه فقط، وما سواهم ينالون السب أو التكفير- كما سيأتي- فلم يتحقق الهدف لهم من التزوير ولا من التأويل وهذه الأساطير التي تفترى على كتاب الله، وصحابة رسول الله بما فيهم أهل بيته، والتي تناقلتها كتب التفسير عندهم، نلاحظ أن صاحب مجمع البيان يعبر عنها بقوله: «وفي قراءة أهل البيت وآل محمد على العالمين»[1]. وكذلك فعل في عدة من مفترياتهم جعلها قراءات[2].

وأحياناً يجعل تلك الفرية معنى للآية ففي أسطورتهم حول قوله جل شأنه:

---

(١) مجمع البيان: ٢/٦٢.

(٢) كما في قوله سبحانه: ﴿**يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين**﴾ [التوبة، آية: ٧٣]. جاء في تفسير القمي «إنما نزلت جاهد الكفار بالمنافقين» لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاهد المنافقين بالسيف». (تفسير القمي: ١/٣٠١) وهي أسطورة وضعت لتوافق مذهب الرافضة في الصحابة من رميهم بالنفاق، وزعمت أن الله يأمر رسوله بالاعتماد على المنافقين في الجهاد، وجعلت الجهاد في الإسلام قائماً على أكتاف المنافقين فهي جهل فاضح بالإسلام، وتاريخ المسلمين، وتفسير القرآن أو زندقة وإلحاد ومع ذلك فإن الطبرسي يعبر عن هذه الأسطورة بقوله: «وروي في قراءة أهل البيت جاهد الكفار بالمنافقين» وحاول أن يوجه الآية بقوله: وإنما كان يتألفهم لأن المنافقين لايظهرون الكفر، وعلم الله تعالى بكفرهم لايبيح قتلهم، إذ كانوا يظهرون الإيمان (مجمع البيان: ٣/١٠٠) ولكن هذا التعليل لاينسجم بحال مع معنى الآية فالله يأمر نبيه بجهاد الكفار والمنافقين فكيف تجعل تألف المنافقين هو جهاد للكفار بهم، ولم يقم الجهاد في الإسلام بالمنافقين ﴿**لو خرجوا فيكم مازادوكم إلا خبالاً**﴾ [التوبة، آية: ٤٧]. وقد قال السلف في تفسير الآية «جاهد الكفار بالسيف والقتل، وكذلك جاهد المنافقين باللسان وترك الرفق، كما قال ابن عباس أو باليد أو اللسان أو القلب على حسب القدرة، ولاتلقهم إلا بوجه مكفهر كما قال ابن مسعود، أو بإقامة الحدود عليهم كما قال الحسن وقتادة وكلها معاني تدل على مجاهدة المنافقين وعدم العفو عنهم. ولهذا قال عطاء: نسخت هذه الآية كل شيء من العفو والصفح (انظر: تفسير الطبري: ١٢/١٨٣-١٨٤، تفسير البغوي: ٢/٣١١) وأنت ترى الفرق الكبير بين نص الآية الذي يأمر بجهاد المنافقين، وبين تلك القراءة المفتراة التي تأمر بالجهاد بهم

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[1] قالت الأسطورة: «عن أبي جعفر نزل جبرائيل على رسول الله صلى الله عليه وآله بهذه الآية هكذا: «ذلك بأنهم كرهوا ماأنزل الله (في علي) فأحبط أعمالهم، انظر إلى هذه الزيادة التي افتروها وهي «قولهم في علي»[2] تجدها تتحول عند الطبرسي إلى معنى للآية يقول: كرهوا ما أنزل الله في حق علي رضي الله عنه»[3].

هذا بعض ماجاء في كتاب مجمع البيان، الذي سار في تأليفه على منهج الطوسي في التبيان، وقرر ثقة الشيعة في العصور المتأخرة «النوري الطبرسي» أن كتاب التبيان موضوع على أسلوب المدارة وتقية الخصوم، فإن صدق هذا الوصف انطبق على الاثنين معاً، لأن منهجهما واحد، وقد انخدع بأسلوب «مجمع البيان» قلة من المنتسبين لأهل السنة ممن ينتمي لدار التقريب في القاهرة، والتي كانت حية إلى وقت قريب قبل أن تتبين حقيقتها.. فقاموا بإخراج هذا الكتاب باسم التقريب وعمل على مراجعته وتصحيحه وضبطه ستة من الشيوخ المنتسبين لأهل السنة[4] وذلك لأن من لم يتعرف على نصوصهم لا يدرك «الخدعة» التي انطوى عليها هذا التفسير.. ويبدو أن ذلك الأسلوب هو الذي جعل بعض الشيعة يعتبر إنكار الطبرسي تقية .

هؤلاء هم الأربعة الذين نقلت أقوالهم وقد يكون هناك من أنكر غيرهم ولم تصلنا أقوالهم، فإن المفيد في أوائل المقالات نسب الإنكار إلى جماعة من الإمامية- كما سلف- ولا نجزم بأن هؤلاء الأربعة لا يوجد لهم خامس في القرون المتقدمة كصاحب فصل الخطاب الذي يريد أن يخنق هذا الصوت، ويجعل جل الشيعة على مذهبه[5].

---

(١) سورة محمد، آية: ٩.

(٢) انظر: فصل الخطاب: ٣٣٠-٣٣١.

(٣) مجمع البيان: ٣٢/٦.

(٤) انظر: مجمع البيان: ٥٧٥/١٠ (كلمة ختامية) ط. دار التقريب.

(٥) انظر: ص (٢٧٧) هامش (١) من هذه الرسالة.

وفي النهاية أقول بأن هذا الموقف من كبار علماء الشيعة في رد وإنكار ماورد في كتبهم مما يمس كتاب الله- سبحانه- لا نقول إنه تقية فلا سبيل إلى معرفة ذلك على وجه اليقين، وإن كان البعض من السنة[1] والشيعة[2] قد ذهب إلى ذلك، فقد لاحظت الصراع الدائر بين الطائفتين في فصل الخطاب، كما تبين شيوع الكذب والدس في كتبهم كما بينا، ثم إن من يتبرأ من هذا الكفر (بعد إيمانه بالله ورسوله) نقبل ذلك منه والله يتولى السرائر.

وهذا الإنكار خطوة يجب أن تتلوها خطوات وذلك بأن يعيدوا النظر في سائر ما شذوا به عن جماعة المسلمين، وقد أشار شيخهم المجلسي- كما مر- إلى أنهم يجب أن يسلكوا هذا المسلك إذ يترتب في رأيه علي إنكار أخبار التحريف التي تواترت من طرقهم بالكذب والافتراء يترتب على ذلك رفع الثقة والاعتماد في سائر أخبارهم.. وهذا حق، فإن تواتر هذا الكذب في كتبهم من أكبر الأدلة على وضعها وفشو الكذب فيها.

* * *

□ نتائج الموضوع:

أولاً: يحتمل أن هذه الأسطورة نشأت عند الشيعة في القرن الثاني والذي تولى كبرها بعض الغلاة (وقد مر ذكر بعض أسمائهم)، وكان من أسبابها خلو كتاب الله مما يثبت بدعهم في الإمامة، والصحابة وغيرهما.

ثانياً: أكثر كتب الشيعة المعتمدة عندهم قد روت هذا الكفر، وجاءت معظم هذه الروايات صريحة في ذلك لا يمكن حملها على أنهم يقصدون تأويل الآية، أو بيان القراءات التي وردت فيها، بل جاءت تصرح بأن الآية هكذا والصحابة-

---

(١) انظر: ص (٢١٣).

(٢) انظر: ص (٢٧٩).

بزعمها- غيرت ذلك، مثل الألفاظ التالية: «هذه الآية مما غيروا وحرفوا..»[1] يعنون الصحابة، وقولهم «أنزل الله سبعة بأسمائهم فمحت قريش ستة وتركوا أبا لهب»[2]، كانت فيه أسماء رجال فألقيت»[3]، وقولهم «هكذا والله نزل به جبرائيل على محمد ولكنه فيما حرف من كتاب الله»[4]، وقولهم «بلى والله إنه لمثبت فيها وأن أول من غير ذلك لابن أروى»[5] ومثل ذلك كثير. فمن يقل من الشيعة إن رواياتهم الواردة في كتبهم من جنس روايات القراءات، ونسخ التلاوة فهو يتستر على هذا الكفر، ويساوي بين الحق والباطل..

ثالثاً: ادعى جمع من شيوخهم استفاضة هذه «الأساطير» وكثرتها في كتبهم المعتمدة، وهذا طعن في كتبهم لا في كتاب الله سبحانه، ولهذا حاول بعض عقلائهم الخروج بالمذهب من هذا «المأزق» الذي وقع فيه، أو التستر على هذه الفضيحة.. ولكن هذه الأسطورة كانت رواياتها تزيد- عبر القرون- رغم إنكار المنكرين، وتبنى إشاعتها طائفة من الزنادقة الذين اندسوا في الشيعة.. ولا ريب بأن من يقل بهذه الأسطورة فليس من الإسلام في شيء، ولا علاقة له بكتاب الله ودينه، ولا برسول الإسلام، وأهل بيته بل له دين آخر غير دين الإسلام.

لكن هؤلاء القائلون بتغير القرآن الناقلون لتلك الأساطير كالمجلسي في بحار الأنوار، والطبرسي في فصل الخطاب نراهم يستشهدون من كتاب الله، ويفتتحون كل باب من أبواب كتبهم بآيات من القرآن، كما يفعل المجلسي في بحاره، والطبرسي في مستدرك الوسائل وغيرهما، بل إن الطبرسي الذي كتب في فصل الخطاب ما كتب قد عقد في كتابه: مستدرك الوسائل باباً بعنوان «باب استحباب الوضوء

---

(١) بحار الأنوار: ٥٥/٩٢.

(٢) رجال الكشي: ص٢٩٠، بحار الأنوار: ٥٤/٩٢.

(٣) تفسير العياشي: ١٢/١، بحار الأنوار: ٥٥/٩٢.

(٤) بحار الأنوار: ٥٦/٩٢.

(٥) تفسير فرات: ص١٧٧، بحار الأنوار: ٥٦/٩٢.

لمس كتابة القرآن ونسخه، وعدم جواز مس المحدث والجنب كتابة القرآن»[1]، بل إن شيخ الشيعة المجلسي الذي قال- كما سلف- باستفاضة تلك الأساطير وأنها لا تقصر عن أخبار الإمامة يقول مع ذلك «بأن الذي بين الدفتين كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان»[2].

ثم استشعر التناقض بين هذا القول وبين أساطيرهم في تحريف القرآن فقال: «فإن قال قائل كيف يصحّ القول بأن الذي بين الدفتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان، وأنتم تروون عن الأئمة عليهم السلام أنهم قرؤوا: « كنتم خير أئمة أخرجت للناس» أو « كذلك جعلناكم أئمة وسطاً » وقرؤوا « يسألونك الأنفال » وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس قيل له.. إن الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله بصحتها، فلذلك وقفنا فيها، ولم نعدل عما في المصحف الظاهر على ما أمرنا به.. مع أنه لا ننكر أن تأتي القراءة على وجهين منزلتين أحدهما ماتضمنه المصحف، والثاني ماجاء به الخبر كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجوه شتى» ثم أشار إلى بعض القراءات[3].

فما دام هذه نهاية الذين أثاروا تلك العقائد الكفرية، فلماذا أثاروا تلك المفتريات وتناقلوها.. والجواب واضح من خلال ماسبق أن عرضناه وهو إقناع قومهم وأتباعهم بصحة ما هم عليه من معتقدات، وإن آيات من القرآن قد حذفها الصحابة تشهد لمذهبهم، ولهذا لاحظنا أنهم أيضاً ادعوا نزول كتب إلٰهية غير القرآن، وفزعوا إلى التفسير الباطني كل ذلك لإثبات شذوذهم.. فإذن تحولت تلك الدعاوى إلى مجرد محاولات للتخلص من الإلزامات الواردة عليهم بخلو كتاب الله مما يثبت عقائدهم ولكن تلك الروايات كان لها آثارها على فرق

---

(١) مستدرك الوسائل: ٤٣/١.

(٢) بحار الأنوار: ٧٥/٩٢.

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.

الشيعة[1]، بل على الاثنى عشرية نفسها، فإن الإخباريين منهم يقدّمون أخبارهم على كتاب الله كما سلف[2]. حتى أشيع بأن الاثنى عشرية لهم مصحف خاص بهم..

رابعاً: كما أن لديهم روايات تقول بالتحريف، فإن عندهم روايات أخرى تنفي هذا الباطل وتنكره مثل قول إمامهم: «واجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها فهم في حالة الاحتجاج عليه مصيبون، وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون لقول النبي ﷺ «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[3]. ومثل ماجاء عندهم في ثواب قراءة القرآن[4]، وفضل حامل القرآن[5]، ووجوب عرض آحاديثهم عليه[6]، والتمسك به إلى قيام الساعة وهذا يبطل أن يكون محرفاً أو مخفياً عند منتظرهم.

خامساً: تبين لنا أن هذه الأسطورة حملت بذاتها باطلها، وتبين من عناصر تكوينها فسادها، وكان مجرد عرضها كافياً في الرد عليها ويكفي في بيان كذب الروافض.. أن علي بن أبي طالب الذى هو عند أكثرهم إله خالق، وعند بعضهم نبي ناطق، وعند سائرهم إمام معصوم ولي الأمر وملك، فبقي خمسة أعوام وتسعة أشهر خليفة مطاعاً ظاهر الأمر.. والقرآن يقرأ في المساجد في كل مكان وهو يؤم الناس به، والمصاحف معه وبين يديه. فلو رأى فيه تبديلاً كما تقول الرافضة أكان يقرهم على ذلك؟

---

(١) كالدروز الذين اتخذوا لهم مصحفاً سموه «مصحف المنفرد بذاته».
(انظر: مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب، مقدمة الطبعة الخامسة، الخطيب/ عقيدة الدروز ص١٨٣-١٨٤).

(٢) انظر: ص (١١٦).

(٣) انظر: الشعراني: تعاليق علمية (على شرح الكافي للمازندراني) ٤١٤/٢، وراجع: تتمة النص في فصل اعتقادهم في الإجماع.

(٤) انظر: أصول الكافي، كتاب فضل القرآن: ٦١١/٢.

(٥) المصدر السابق: ٦٠٣/٣.

(٦) المصدر السابق/ باب الرد إلى الكتاب والسنة: ٥٩/١.

ثم أتى ابنه الحسن وهو عندهم كأبيه فجرى على ذلك.

فكيف يسوغ لهؤلاء النوكى أن يقولوا إن في المصحف حرفاً زائداً أو ناقصاً أو مبدلاً مع هذا؟؟

ولقد كان جهاد من حرف القرآن وبدل الإسلام أوكد عليه من قتال أهل الشام الذين إنما خالفوه في رأي يسير رأوه ورأي خلافة فقط، فلاح كذب الرافضة ببرهان لا محيد عنه والحمد لله رب العالمين[1].

* * *

(١) ابن حزم/ الفصل: ٢/٢١٦-٢١٧.

□ الفصـل الثـاني □

اعتقادهم في السنة

□ الفصل الثاني □

اعتقادهم في السنة

اعتبر الإمام عبد القاهر البغدادي الشيعة من المنكرين للسنة لرفضهم قبول مرويات صحابة رسول الهدى- عليه الصلاة والسلام[1]- على حين نجد أن السيوطي يشير في كتابه «الاحتجاج بالسنة إلى ظهور دعوة شاذة في عصره تدعو إلى نبذ السنة، والإعراض عن الاحتجاج بها والاكتفاء بالقرآن، ويذكر أن مصدر هذه الدعوة رجل رافضي، وقد كتب كتابه المذكور لنقض هذا الاتجاه وإبطاله.

إذاً فالشيعة تحارب السنة، ولهذا فإن أهل السنة اختصوا بهذا الاسم لاتباعهم سنة المصطفى ﷺ[2].

هذا ما جاء في بعض مصادر أهل السنة؛ ولكن الشيعة تروي عن أئمتها أن كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف»[3]. وبهذا المعنى روايات أخر[4] عندهم. وهو يفيد أن الشيعة لا تنكر سنة رسول الله ﷺ؛ بل تعتمد عليها، وتجعلها مع كتاب الله الميزان والحكم.

غير أن الدارس لنصوص الشيعة ورواياتها قد ينتهي إلى الحكم بأن الشيعة تقول بالسنة ظاهراً وتنكرها باطناً إذ إن معظم رواياتهم واقوالهم تتجه اتجاهاً مجانفاً للسنة التي يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيق، وفي الأسانيد، والمتون، ويتبين

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص: ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٤٦.

(٢) المنتقى ص١٨٩، منهاج السنة: ١٧٥/٢.

(٣) البهبودي/ صحيح الكافي: ١١/١.

(٤) انظر: أصول الكافي مع شرحه، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب ٤١٧/٢، وصحيح الكافي: ١١/١.

ذلك فيما يلي:-

* قول الإمام كقول الله ورسوله:

فالسنة عندهم هي: «كل ما يصدر عن المعصوم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ»[1]، ومن لا يعرف طبيعة مذهبهم لا يلمح مدى مجانبتهم للسنة في هذا القول؛ إذ إن المعصوم هو رسول الله- ﷺ -؛ ولكن الشيعة تعطي صفة العصمة لآخرين غير رسول الله- ﷺ- وتجعل كلامهم مثل كلام الله وكلام رسوله، وهم الأئمة الاثنا عشر لا فرق عندهم في هذا بين هؤلاء الاثنى عشر وبين من لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى. فهم «ليسوا من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية؛ بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي»[2].

ولا فرق في كلام هؤلاء الاثنى عشر بين سن الطفولة، وسن النضج العقلي؛ إذ إنهم- في نظرهم- لا يخطئون عمداً ولا سهواً ولا نسياناً طوال حياتهم- كما سيأتي في مسألة العصمة- ولهذا قال أحد شيوخهم المعاصرين: «إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي -ﷺ- كما هو الحال عند أهل السنة[3]؛ ذلك أن الإمامة عندهم «استمرار للنبوة»[4] وأن الأئمة كالرسل «قولهم قول الله وأمرهم أمر الله وطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم معصية الله وإنهم لم ينطقوا إلا عن الله تعالى وعن وحيه»[5].

وقد جاء في الكافي مايعدونه حجة لهم في هذا المذهب وهو قول

---

(١) محمد تقي الحكيم/ الأصول العامة للفقه المقارن ص: ١٢٢.

(٢) المظفر/ أصول الفقه المقارن: ٥١/٣، وانظر: السالوس/ أثر الإمامة ص٢٧٤.

(٣) عبد الله فياض/ تاريخ الإمامية ص:١٤٠.

(٤) محمد رضا المظفر/ عقائد الإمامية ص:٦٦.

(٥) ابن بابويه/ الاعتقادات ص: ١٠٦.

أبي عبد الله- كما يزعم صاحب الكافي- «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ، وحديث رسول الله قول الله عز وجل»[1].

وذكر شارح الكافي أن هذا القول يدل على «أن حديث كل واحد من الأئمة الظاهرين قول الله عز وجل ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى»[2].

بل قال: «يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله- رضي الله عنه- أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول قال الله تعالى»[3] وهذا صريح في جواز نسبة أقوال البشر إلى الله سبحانه. ثم ذكر أن بعض رواياتهم تدل على جواز ذلك بل أولويته»[4]، كما جاء في الكافي عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله- رضي الله عنه-: الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك أو أسمعه عن أبيك أرويه عنك؟ قال: سواء إلا أنك ترويه عن أبي أحب إليّ. وقال أبو عبد الله- رضي الله عنه- لجميل: ماسمعت مني فأروه عن أبي»[5].

هذه الروايات صريحة في استساغتهم الكذب البواح الصراح حيث ينسبون- مثلاً- لأمير المؤمنين علي- رضي الله عنه- ما لم يقله، بل قاله بعض أحفاده ممن لم يشتهر عنه العلم، وحتى ماينسب لمنتظرهم من أقوال يجوز نسبتها إلى أمير المؤمنين علي؛ بل النسبة إلى الأعلى أولى كما يدل عليه صريح الرواية السابقة،

---

(١) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: ١/٥٣، وسائل الشيعة: ١٨/ ٥٨.

(٢) المازندراني/ شرح جامع (على الكافي) ٢/٢٧٢.

(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٤) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٥) أصول الكافي (مع شرح جامع): ٢/٢٥٩.

وقد أخذ من ذلك شارح الكافي أولوية نسبة أقوال الأئمة إلى الله عز وجل، وهذا في غاية الجرأة على الله عز وجل فالسنة عندهم ليست سنة النبي فحسب؛ بل سنة الأئمة، وأقوال هؤلاء الأئمة كأقوال الله ورسوله، ولهذا اعترفوا بأن هذا مما ألحقته الشيعة بالسنة المطهرة قالوا: «وألحق الشيعة الإمامية كل ما يصدر عن أئمتهم الاثنا عشر من قول أو فعل أو تقرير بالسنة الشريفة»[1].

وهم يقولون بهذا القول من منطلقين خطيرين، وقاعدتين أساسيتين عندهم في هذه المسألة. وقد أشار أحد شيوخهم المعاصرين إليهما حينما ذكر أن قول الإمام عندهم يجري مجرى قول النبي، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع وأنهم لا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي. فبين أن ذلك يتحقق لهم من طريقين «من طريق الإلهام كالنبي من طريق الوحي، أو من طريق التلقي عن المعصوم قبله كما قال مولانا أمير المؤمنين- عليه السلام-: «علمني رسول الله- ﷺ- ألف باب من العلم ينفتح لي من كل باب ألف باب»[2]، فعلم الأئمة نوعان: علم حادث وهذا يتحقق عن طريق الإلهام وغيره، وعلم مستودع عندهم ورثوه عن الرسول- ﷺ- والكل يعتبر من السنة.

وفيما يلي توضيح لهذين الأصلين الخطيرين عند الشيعة:

□ الأصل الأول: علم الأئمة يتحقق عن طريق الإلهام والوحي:

علم الأئمة يتحقق- في نظرهم- عن طريق الإلهام وحقيقته كما قال صاحب الكافي في روايته عن أئمته «النكت في القلوب»[3]، وفي لفظ آخر له «فقذف في القلوب» وصرح أن ذلك هو الإلهام حيث قال: «وأما النكت في القلوب فإلهام»[4] أي أن العلم ينقدح في قلب الإمام فيلهم القول الذي لا يتصور فيه

---

(١) محمد تقي الحكيم/ سنة أهل البيت ص: ٩.

(٢) محمد رضا المظفر/ أصول الفقه: ٥١/٣.

(٣) أصول الكافي: ٢٦٤/١.

(٤) نفس الموضع من المصدر السابق.

الخطأ لأن الإمام معصوم.

والإلهام ليس هو الوسيلة الوحيدة في هذا كما حاول أن يلطف من الأمر ذلك الشيعي المعاصر الذي نقلنا كلامه آنفاً، بل صرح صاحب الكافي أن هناك طرقاً أخرى غيره، حيث ذكر في بعض رواياته أن من وجوه علوم الأئمة «النقر في الأسماع» من قبل الملك وفرّق بين هذا والإلهام حيث قال: «وأمّا النكت في القلوب فإلهام وأما النقر في الأسماع فأمر الملك»[1]. إذن هناك وسيلة أخرى غير الإلهام وهو نقر في الأسماع بتحديث الملك[2]، وهو يسمع الصوت ولا يرى الملك كما جاء في الروايات الأربع في باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدّث من أصول الكافي وكلها قالت إن «الإمام هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص»[3]. وذكر صاحب البحار(١٥) رواية في هذا المعنى في باب عقده بعنوان: «باب أنهم محدثون مفهمون»[4].

ولكن كيف يعلم أنه كلام الملك وهو لا يراه؟ قال إمامهم: «إنه يعطي السكينة والوقار حتى يعلم أنه كلام الملك»[5].

ثم بعد أبوابٍ عدة يعود صاحب الكافي ينقض ماقرره في الروايات السابقة، ويثبت تحقق رؤية الإمام للملك في روايات أربع في باب عقده بعنوان «باب أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم، وتأتيهم بالأخبار عليهم السلام»[6]، ثم ما تلبث أن تزيد هذه الروايات الأربع، لتصل إلى ست وعشرين رواية عند

---

(١) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٢) المازندراني/ شرح جامع (على الكافي): ٤٤/٦.

(٣) انظر: أصول الكافي: ١٧٦/١- ١٧٧، وقد صحح هذه الروايات صاحب الشافي شرح الكافي: ٢٩/٣.

(٤) المجلسي: ٧٣/٢٦ ومابعدها.

(٥) أصول الكافي: ٢٧١/١، بحار الأنوار: ٦٨/٢٦، الصفار/ بصائر الدرجات ص: ٩٣.

(٦) أصول الكافي: ٣٩٣/١-٣٩٤.

صاحب بحار الأنوار ليجمعها في باب أكثر صراحة على التأكيد على رؤية الإمام للملك حيث جعل عنوانه «باب أن الملائكة تأتيهم وتطأ فرشهم وأنهم يرونهم»[1].

وتتحدث رواية أخرى لهم عن أنواع الوحي للإمام فتذكر أن جعفراً قال: «إن منا لمن ينكت في أذنه، وإن منا لمن يؤتى في منامه، وإن منا لمن يسمع صوت السلسلة تقع على الطشت (كذا)، وإن منا لمن يأتيه صورة أعظم من جبرائيل وميكائيل»[2].

وثمة روايات أخرى في البحار بهذا المعنى[3]. وكأنهم بهذا المقام أرفع من النبي الذي لا يأتيه إلا جبرائيل، وتأتي روايات تبين هذه الصورة التي أعظم من جبرائيل وميكائيل بأنها الروح[4] عندهم، وقد خصها صاحب الكافي بباب مستقل بعنوان: باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة، وذكر فيها ست روايات[5] منها: «عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ ﴾ قال: خلق من خلق الله عز وجل أعظم من جبرائيل وميكائيل كان مع رسول الله- صلى الله عليه وآله- يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعده»[6]. ومعلوم أن الروح في هذه الآية المراد بها القرآن، كما يدل عليه لفظ الآية «أوحينا»، وقد سماه الله سبحانه روحاً لتوقف الحياة الحقيقية على الاهتداء به[7]. وكأن هذه

---

(١) بحار الأنوار: ٣٥٥/٢٦ ومابعدها.

(٢) بحار الأنوار: ٣٥٨/٢٦، بصائر الدرجات ص: ٦٣.

(٣) انظر: بحار الأنوار: ٥٣/٢٦ ومابعدها، الروايات رقم: ١١٠، ١١١، ١١٢، ١٣٠.

(٤) وقد ورد في معاني الأخبار لابن بابويه تفسير للروح بأنها- كما يقول إمامهم-: «عمود من نور بيننا وبين الله عز وجل». عيون الأخبار ص: ٣٥٤.

(٥) أصول الكافي: ٢٧٣/١-٢٧٤.

(٦) المصدر السابق: ٢٧٣/١.

(٧) شرح الطحاوية ص: ٤.

الدعاوى حول الوحي للإمام قد غابت عن مفيدهم (المتوفى سنة ٤١٣هـ) أو أنها صنعت فيما بعد إذ رأينا المفيد يقرر الاتفاق والإجماع على «أنه من يزعم أن أحداً بعد نبينا يوحى إليه فقد أخطأ وكفر..»[(١)]، أو يكون قولهُ هذا تقية.

إذن الإمام يلهم، ويسمع صوت الملك، ويأتيه الملك في المنام واليقظة، وفي بيته ومجلسه، أو يرسل له ما هو أعظم من جبرائيل يخبره ويسدده وليس ذلك نهاية الأمر، بل لدى الأئمة أرواح أخرى، ووسائل أخرى. لديهم خمسة أرواح: روح القدس، وروح الإيمان، وروح الحياة، وروح القوة، وروح الشهوة».

ذكر ذلك صاحب الكافي في باب بعنوان «باب فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام»[(٢)] فذكر في ذلك ست روايات، بينما تطورت هذه المسألة عند صاحب البحار فبلغت رواياتها (٧٤) رواية[(٣)]. وقد ركزت رواياتهم على روح القدس فذكرت أن هذه الروح تنتقل إلى الأئمة بعد موت الأنبياء «فإذا قبض النبي- صلى الله عليه وآله- انتقل روح القدس إلى الإمام[(٤)] «وبروح القدس» عرفوا ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى»[(٥)]، «وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو»[(٦)]، وبروح القدس يستطيع أن يرى الإمام «ما غاب عنه في أقطار الأرض وما في عنان السماء وبالجملة ما دون العرش إلى ما تحت الثرى»[(٧)].

بل إن الأئمة تذهب إلى عرش الرحمن- كما يزعمون- كل جمعة لتطوف

---

(١) أوائل المقالات: ص٣٩.

(٢) أصول الكافي: ١/٢٧١.

(٣) بحار الأنوار: ٢٥/٤٧-٩٩.

(٤) أصول الكافي: ١/٢٧٢.

(٥) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٦) أصول الكافي: ١/٢٧٢، والزهو: الرجاء الباطل والكذب والاستخفاف (هامش الكافي: ١/٢٧٢).

(٧) الغفاري/ تعاليق على أصول الكافي: ١/٢٧٢ (الهامش).

به فتأخذ من العلم ماشاءت. قال أبو عبد الله: «إذا كان ليلة الجمعة وافى رسول الله- صلى الله عليه وآله- العرش ووافى الأئمة- عليهم السلام- معه ووافينا معهم، فلا ترد أرواحنا إلى أبداننا إلا بعلم مستفاد ولولا ذلك لأنفدنا»(١) وجاءت روايات أخرى بهذا المعنى ذكرها الكليني في باب خصصه لهذه الدعوى بعنوان «باب في أن الأئمة عليهم السلام يزدادون في ليلة الجمعة». وذكر فيه ثلاث روايات(٢)، ثم جاء صاحب البحار فذكر في هذا الموضوع (٣٧) رواية في باب عقده في هذا الشأن بعنوان «باب أنهم يزدادون وأرواحهم تعرج إلى السماء»(٣).

بل جاء في البحار تسع عشرة رواية تذكر بأن الله تعالى ناجى علياً، وأن جبرائيل يملي عليه..»(٤). كما جاءت فيه سبع عشرة رواية تتحدث عن تحف الله تعالى وهداياه إلى علي(٥). كما ذكر المجلسي: «أن الله- بزعمهم-يرفع للإمام عموداً ينظر به إلى أعمال العباد» واستشهد لذلك بست عشرة رواية(٦).

كل هذه العلوم التي تتحقق لهم بهذه الوسائل يسمونها: «العلم الحادث»(٧) وتحققها موقوف على مشيئة الأئمة، كما أكدت ذلك روايات صاحب الكافي التي جاءت في الباب الذي عقده بعنوان «باب أن الأئمة عليهم السلام إذا شاؤوا أن يعلموا علموا»(٨)، وذكر فيه روايات ثلاثاً كلها تنطق بـ «أن الإمام إذا شاء أن يعلم أعلم»(٩)، وفي لفظ آخر: «إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً

---

(١) أصول الكافي: ١/٢٥٤، بحار الأنوار: ٢٦/٨٨-٨٩، بصائر الدرجات: ص٣٦.

(٢) انظر: أصول الكافي: ١/٢٥٣.

(٣) انظر: بحار الأنوار: ٢٦/٨٦-٩٧.

(٤) بحار الأنوار: ٣٩/١٥١-١٥٧.

(٥) المصدر السابق: ٣٩/١١٨-١٢٩.

(٦) المصدر السابق: ٢٦/١٣٢-١٣٦.

(٧) انظر: أصول الكافي: ١/٢٦٤.

(٨) أصول الكافي: ١/٢٥٨.

(٩) نفس الموضع من المصدر السابق.

أعلمه الله ذلك»[1]. فالوحي للأئمة ليس بمشيئة الله وحده كما هي الحال مع الرسل- عليهم السلام- بل هو تابع لمشيئة الإمام

وهذا العلم الحادث الذي يحدث للأئمة متى شاؤوا فيجعل كلامهم مثل كلام الله ورسوله، ليس هو كل ما عند الأئمة، بل لديهم ما تسميه رواياتهم بالعلم الغابر، والعلم المزبور[2] وهو ما أودع الأئمة من علوم ومن كتب وصحف، وهي الأساس الثاني لقولهم بأن كلام الإمام يجري مجرى كلام الله ورسوله، وهو ما سنبينه في المبحث التالي.

□ **الأصل الثاني**: خزن العلم وإيداع الشريعة عند الأئمة:

جاء في الكافي عن موسى بن جعفر قال- كما يزعمون- «مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه: ماض وغابر وحادث، فامّا الماضي فمفّسر، وأما الغابر فمزبور، وأما الحادث فقذف في القلوب ونقر في الأسماع وهو أفضل علمنا ولا نبي بعد نبينا»[3]. وفي البحار، وبصائر الدرجات ثلاث روايات بهذا اللفظ[4].

العلم الحادث هو ماتقدم بيانه، وهو كما أشارت الرواية يعد من أفضل علومهم، لأنه كما يقول بعض شيوخهم حصل لهم من الله بلا واسطة[5]. أي من الله مباشرة بلا واسطة ملك من الملائكة وهذا يشبه قول غلاة الصوفية مثل ابن عربي.

---

(١) السابق نفس الموضع.

(٢) انظر: باب جهات علوم الأئمة، من أصول الكافي: ١/٢٦٤.

(٣) أصول الكافي: ١/٢٦٤.

وقد جاء في رواية أخرى لهم قول إمامهم: «... أما الغابر فالعلم بما يكون، وأما المزبور فالعلم بما كان» (انظر: بحار الأنوار: ٢٦/١٨، المفيد/ الإرشاد ص٢٥٧، الطبرسي/ الاحتجاج ص: ٢٠٣) وهذا التفسير كأنه يشير إلى موضوع كل نوع، فنوع يتعلق بالحوادث الماضية، وآخر يتعلق بالحوادث المستقبلة.

(٤) بحار الأنوار: ٢٦/٥٩، بصائر الدرجات ص٩٢.

(٥) المازندراني/ شرح جامع: ٦/٤٤.

أما الماضي المفسّر والغابر المزبور فقد أوضح شارح الكافي معناهما بقوله يعني: الماضي الذي تعلق علمنا به وهو كل ما كان مفسراً لنا بالتفسير النبوي، والغابر المزبور الذي تعلق علمنا به هو كل ما يكون مزبوراً مكتوباً عندنا بخط علي- رضي الله عنه- وإملاء الرسول وإملاء الملائكة مثل الجامعة وغيرها» فبهذا يتبين أن العلم المستودع عند الأئمة نوعان: كتب ورثوها عن النبي، أو علم تلقوه مشافهة منه- ﷺ-. وفحوى هذا الاعتقاد الذي يعتبر من ضرورات مذهبهم وأركان دينهم أن رسول الله- ﷺ- بلغ جزءاً من الشريعة وكتم الباقي وأودعه الإمام علياً فأظهر علي منه جزءاً في حياته، وعند موته أودعه الحسن وهكذا كل إمام يظهر منه جزءاً حسب الحاجة ثم يعهد بالباقي لمن يليه إلى أن صار عند إمامهم المنتظر.

وقد مربنا ما قاله شيخهم وآيتهم محمد بن حسين آل كاشف الغطا (ت ١٣٧٦هـ) من أن الأحكام في الإسلام قسمان: قسم أعلنه النبي- ﷺ- للصحابة، وقسم كتمه وأودعه أوصياءه كل وصي يخرج منه ما يحتاجه الناس في وقته ثم يعهد به إلى من بعده حتى زعم أن النبي- ﷺ- قد يذكر حكماً عاماً ولا يذكر مخصصه أصلاً؛ بل يودعه عند وصيه إلى وقته[1].

وقال شيخهم المعاصر بحر العلوم: «لما كان الكتاب العزيز متكفلاً بالقواعد العامة دون الدخول في تفصيلاتها، احتاجوا إلى سنة النبي... والسنة لم يكمل بها التشريع!!، لأن كثيراً من الحوادث المستجدة لم تكن على عهده- ﷺ-احتاج أن يدخر علمها عند أوصيائه ليؤدوها عنه في أوقاتها»[2].

---

(١) انظر: أصل الشيعة: ص٧٧، وانظر ص١٤٦ من هذه الرسالة.

(٢) بحر العلوم/ مصابيح الأصول: ص٤، وأقوال شيوخهم في هذا المعنى كثيرة، فيقول- مثلاً- آيتهم العظمى شهاب الدين النجفي: «إن النبي- صلى الله عليه وسلم- ضاقت عليه الفرصة ولم يسعه المجال لتعليم جميع أحكام الدين... وقد قدّم الاشتغال بالحروب على التمحص (كذا) ببيان تفاصيل الأحكام.. لاسيما مع عدم كفاية استعداد الناس في زمنه لتلقي جميع مايحتاج =

هذه بعض الخطوط العامة لهذه العقيدة الخطيرة في مذهب الشيعة، أما شواهدها فإن المقام سيطول لو عرضت لها كلها فكيف بتحليلها ونقدها... فلنذكرها على سبيل الإجمال..

فهم يزعمون أن الأئمة هم خزنة علم الله ووحيه، وقد عقد صاحب الكافي باباً لهذا بعنوان: «باب أن الأئمة- عليهم السلام- ولاة أمر الله وخزنة علمه»[1] وضمن هذا الباب ست روايات في هذا المعنى، وباباً آخر بعنوان: «أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم»[2]، وفيه سبع روايات، وباباً ثالثاً بعنوان: «أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل- عليهم السلام»[3]-. وفيه أربع روايات.

وهذا العلم المستودع نوعان كما سبق (مفسر، ومزبور)، أما المفسر فمما ذكروه فيه ماجاء في أصول الكافي: باب أن الله عز وجل لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين وأنه كان شريكه في العلم وذكر فيه ثلاث روايات[4]، وقريب من هذا ماجاء في البحار في باب بعنوان: «باب أنه صلوات الله عليه كان شريك النبي- صلى الله عليه وآله- في العلم دون النبوة،

= إليه طول قرون» (النجفي/ تعليقاته على إحقاق الحق: ٢/٢٨٨-٢٨٩).

انظر: كيف يطعن في رسول الله- صلى الله عليه وسلم- بأنه قدّم الاشتغال بالحروب على تبليغ شريعة الله والله يقول له: ﴿**يا أيها الرسول بلغ ماأنزل إليك من ربك**﴾.. فهل أعرض رسول الهدى عن أمر ربه.. وهل أمثال هؤلاء من أتباع الرسول.. فضلا عن أن يكونوا من أنصار أهل بيته.. أليس إقرارهم لهذه العقيدة هو تكذيب لقول الله جل شأنه: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً**﴾ فالله سبحانه أكمل لنا الدين وكل قول خلاف هذا كفر وضلال.. ولكن الدين الذي لم يكمل ولن يكمل هو دين الشيعة الذي يزيد فيه شيوخهم على مر الدهور ولايزال في نقص واختلاف لأنه من وضع البشر.

(١) أصول الكافي: ١/١٩٢-١٩٣.

(٢) المصدر السابق: ١/٢٢٣-٢٢٦.

(٣) المصدر السابق: ١/٢٥٥-٢٥٦.

(٤) انظر: أصول الكافي: ١/٢٦٣.

وأنه علم كلما علم صلى الله عليه وآله وأنه أعلم من سائر الأنبياء عليهم السلام «وقد استشهد لذلك باثنتي عشرة رواية من رواياتهم»[(١)].

كما قدّم المجلسي اثنتين وثمانين رواية تتحدث عن علم علي وأن النبي- ﷺ- علمه ألف باب من العلم.. في باب عقده لهذا الموضوع[(٢)]، قالت إحدى رواياته بأن النبي- ﷺ- أسرّ إلى علي ألف حديث لم تعلمه الأمة وزعمت أن علياً أعلن ذلك للناس فقال: «أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسرّ إليّ ألف حديث في كل حديث ألف باب، لكل باب ألف مفتاح»[(٣)].

ومرة أخرى زعمت أن أبا عبد الله قال: «أوصى رسول الله- صلى الله عليه وآله- إلى علي- عليه السلام- بألف باب كل باب يفتح ألف باب»[(٤)] ثم زعمت أن علياً قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله علمني ألف باب من الحلال والحرام، ومما كان ومما يكون إلى يوم القيامة كل باب منها يفتح ألف باب فذلك ألف ألف باب، حتى علمت علم المنايا والبلايا، وفصل الخطاب»[(٥)] كما قالت بأن رسول الله- ﷺ- جلل علياً بثوبه- عند موته- وأنه حدثه بألف حديث كل حديث يفتح ألف باب»[(٦)].

وهذا كله ليس بذاك العلم في نظر الأئمة بالقياس لما عندهم من علوم فقد قال أبو بصير: دخلت على أبي عبد الله فقلت له: إن الشيعة يتحدثون أن رسول الله صلى الله عليه وآله علم علياً باباً يفتح منه ألف باب، فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا محمد علم والله رسول الله صلى الله عليه وآله علياً ألف باب

---

(١) بحار الأنوار: ٤٠/٢٠٨-٢١٢.

(٢) المصدر السابق: ٤٠/١٢٧-٢٠٠.

(٣) بحار الأنوار: ٤٠/١٢٧، ابن بابويه/ الخصال: ٢/١٧٤.

(٤) بحار الأنوار: ٤٠/١٢٩، الخصال: ٢/١٧٥-١٧٦.

(٥) بحار الأنوار: ٤٠/١٣٠، الخصال: ٢/١٧٥، بصائر الدرجات ص٨٧.

(٦) بحار الأنوار: ٤٠/٢١٥، بصائر الدرجات ص: ٨٩-٩٠.

يفتح له من كل باب ألف باب قلت له: هذا والله هو العلم قال: إنه لعلم وليس بذاك»[1].

وقد استمر رسول الله ﷺ طيلة حياته- كما تزعم روايات الشيعة- يعلم علياً علوماً وأسراراً لا يطلع عليها أحد سواه، وقد وصلت مبالغات الشيعة في هذه الدعاوى إلى مرحلة لا يصدقها عقل.. حتى قالوا بأن علياً استمر في تلقي العلم من فم الرسول حتى بعد موته- عليه الصلاة والسلام- وعقد المجلسي لهذا باباً بعنوان «باب ماعلمه الرسول صلى الله عليه وآله عند وفاته وبعده..»[2].

وقالت الرواية الأولى في هذا الباب إن علياً قال: «أوصاني النبي صلى الله عليه وآله فقال: إذا أنا متّ فغسلني بست قرب من بئر غرس[3]، فإذا فرغت من غسلي فأدرجني في أكفاني، ثم ضع فاك على فمي، قال: ففعلت وأنبأني بما هو كائن إلى يوم القيامة»[4]. وقالت الرواية الثانية بأن الرسول- ﷺ- قال- كما يفترون- ياعلي إذا أنا مت فاغسلني وكفني،ثم أقعدني وسائلني واكتب»[5]. ومضت بقية الروايات على هذا النسق المظلم، حتى قالوا بأن علياً كان إذا أخبر بشيء قال: «هذا مما أخبرني به النبي صلى الله عليه وآله بعد موته[6]، وهكذا يخربون بيوتهم بأيديهم، ويكشفون كذبهم بأنفسهم عبر مبالغتهم التي لا تكاد تنتهي، وهذا جزء من رواياتهم عن العلم الذي خصه النبي- صلى الله عليه وسلم- لعلي وأورثه الأئمة من بعده.

ولم يكتف الخيال الشيعي بهذا؛ بل زعم أن عند الأئمة العلم المزبور، أو

---

(١) وهي رواية طويلة تتحدث عن العلوم الوهمية التي عند الأئمة انظرها في أصول الكافي: ٢٣٨/١ ومابعدها، وانظر: بحار الأنوار: ١٣٠/٤٠، الخصال: ١٧٦/٢-١٧٧.

(٢) بحار الأنوار: ٢١٣/٤٠-٢١٨.

(٣) بئر غرس: بئر بالمدينة. (انظر: معجم البلدان: ١٩٣/٤، معجم ماستعجم: ٩٩٤/٢، المراصد: ٩٨٨/٢).

(٤) بحار الأنوار: ٢١٣/٤٠، بصائر الدرجات: ص٨٠.

(٥) نفس الموضع من المصدرين السابقين.

(٦) بحار الأنوار: ٢١٥/٤٠، الخرائج والجرائح: ص١٣٢.

الكتب التي ورثوها عن النبي- ﷺ-. وقد جاء على ذكر بعضها صاحب الكافي في باب عقده بعنوان باب فيه ذكر الصحيفة، والجفر والجامعة ومصحف فاطمة- عليها السلام[(1)]-، وفي باب آخر بعنوان: «ما أعطى الأئمة عليهم السلام من اسم الله الأعظم»[(2)]، وفي باب ثالث بعنوان: «باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء عليهم السلام»[(3)]، أما شيخهم المجلسي فقد أكثر من الروايات في هذا الباب، وجمع ما في معظم كتب شيوخهم المعتمدة عندهم وسجل ذلك في بحاره في أبواب متعددة تضمنت روايات يصعب حصرها، مثل: باب جهات علومهم عليهم السلام وما عندهم من الكتب.. وقد بلغت أخبار هذا الباب (١٤٩) خبراً انتخبها كعادته من مجموعة من كتبهم المعتمدة لديهم[(4)]، وباب «في أن عندهم كتباً فيها أسماء الملوك الذين يملكون في الأرض»[(5)]، وباب «في أن عندهم صلوات الله عليهم كتب الأنبياء عليهم السلام يقرءونها على اختلاف لغاتها»[(6)]، وباب «أن عندهم جميع علوم الملائكة والأنبياء وأنهم أعطوا ما أعطاه الله الأنبياء عليهم السلام، وأن كل إمام يعلم جميع علم الإمام الذي قبله ولا تبقى الأرض بغير عالم»[(7)]، وباب «أنهم عليهم السلام... عندهم كتاب فيه أسماء أهل الجنة وأسماء شيعتهم وأعدائهم..»[(8)].

وتحدثت روايات هذه الأبواب عن ما ورثه الأئمة من صحف وغيرها أو عن المصادر الوهمية التي تزعم الرافضة أنها عند أئمتهم الاثنى عشر والتي فيها-

---

(١) أصول الكافي: ١/٢٣٨-٢٤٢.

(٢) المصدر السابق: ١/٢٣٠.

(٣) المصدر السابق: ١/٢٣١-٢٣٢.

(٤) بحار الأنوار: ٢٦/١٨-٦٦.

(٥) بحار الأنوار: ٢٦/١٥٥-١٥٦ (وفيه ٧ روايات).

(٦) بحار الأنوار: ٢٦/١٨٠-١٨٩ (وفيه ٢٧ رواية).

(٧) المصدر السابق: ٢٦/١٥٩-١٧٩ (وفيه ٦٣ رواية).

(٨) المصدر السابق: ٢٦/١١٧-١٣٢ (وفيه ٤٠ رواية).

كما يزعمون- كل ما يحتاجه الناس، ولو ذهبنا نعرض ونفصل ما احتوته هذه الأبواب، ونحلل معلوماتها، ونبين ضروب تناقضاتها وأوهامها لكان بذاته بحثاً مستقلاً؛ ولكن نكتفي بالإشارة والمثال.

لقد كان مما تضمنته هذه الأبواب روايات عديدة عن صحيفة تسمى الجامعة أو الصحيفة وصفوها بأنها «سبعون ذراعاً بخط علي عليه السلام، وإملاء رسول الله صلى الله عليهما وعلى أولادهما- كذا- فيها من كل حلال وحرام»[1]، وليس من قضية إلا هي فيها حتى أرش الخدش[2]، وتكرر ذكر هذه المعلومات وما في معناها في روايات كثيرة[3].

ومن العجب أن أئمتهم يعدون أتباعهم بأنهم سيحكمون بما في هذه الصحيفة لو تمكنوا من الحكم حيث قالوا: «لو ولينا الناس لحكمنا بما أنزل الله لم نعد ما في هذه الصحيفة»[4]. أما القرآن فليس له ذكر، كما يخبرون بأنها هي دستورهم الذي يتبعون حيث قالوا: «.. فنحن نتبع ما فيها ولا نعدوها»[5]، وزعم أبو بصير (أحد رواتهم) بأنه رآها عند أبي جعفر[6]، كما زعم زرارة أنه استمع إلى نص من نصوصها يقول: «إنّ ما يحدث به المرسلون كصوت السلسلة أو كمناجاة الرجل صاحبه»[7].

كما نقلت رواياتهم أخباراً عن كتاب يسمونه كتاب علي، ووصفوا شكله

---

(١) أصول الكافي: ١/٢٣٩، بحار الأنوار: ٢٦/٢٢.

(٢) نفس الموضع من المصدرين السابقين.

(٣) انظر: بحار الأنوار: ٢٦/٢٢ ومابعدها، الروايات التالية: رقم ١١، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٦١، ٦٥، ٧٨، ٨٠، ٩٠ وغيرها.

(٤) بحار الأنوار: ٢٦/٢٢-٢٣، بصائر الدرجات: ص٣٩.

(٥) نفس الموضع من المصدرين السابقين.

(٦) بحار الأنوار: ٢٦/٢٣، بصائر الدرجات: ص٣٩.

(٧) بحار الأنوار: ٢٦/٢٤، بصائر الدرجات: ص٣٩-٤٠.

بأنه «مثل فخذ الرجل مطوّى»[1] وأنه «خط علي بيده وإملاء رسول الله»[2]، ولم ينقلوا لنا من نصوصه وأحكامه إلا هذا الحكم الجائر الذي يقول: «إن النساء ليس لهن من عقار الرجل إذا هو توفي عنها شيء» هذا والله خط علي بيده وإملاء رسول الله»[3]، وهم يأخذون بهذا النص من ذلك الكتاب الموهوم، ويعرضون عن نصوص القرآن العامة والتي لم تفرق بين العقار وغيره. ثم إن هذا يناقض ما يدعونه بأن لفاطمة نصيباً في فدك[4].

ويبدو من خلال رواياتهم أن هذا الكتاب لايظهر له صوت إلا في جوٍ من الإلحاد والزندقة؛ إذ إنه ما إن قتل المغيرة[5] والذي تعترف كتب الرافضة بغلوه حتى زاد حرصهم على إخفاء الكتاب، فقد قال جعفرهم حينما نقل له نص في ولاية علي: «... هذا مكتوب عندي في كتاب عليّ ولكن دفعته أمس حين كان هذا الخوف وهو حين صلب المغيرة»[6].

كما تتحدث رواياتهم عن صحيفة فيها تسع عشرة صحيفة قد حباها أو خباها[7] رسول الله صلى الله عليه وآله عند الأئمة[8]، ولا تفصح عن شيء أكثر من هذا.

وتذكر أخبارهم بأنه: «في ذؤابة سيف علي صحيفة صغيرة، وأن علياً عليه السلام دعا إليه الحسن فدفعها إليه ودفع إليه سكيناً وقال له: افتحها فلم يستطع

---

(١) بحار الأنوار: ٢٦/٥١، بصائر الدرجات: ص٤٥.

(٢) نفس الموضع من المصدرين السابقين.

(٣) نفس الموضع من المصدرين السابقين.

(٤) وحاولوا التخلص من ذلك بزعمهم أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- خصها بذلك في حياته. (انظر: مقتبس الأثر: ٢٣/١٧٩).

(٥) المغيرة بن سعيد البجلي الكوفي، أحد الزنادقة، تقدم التعريف به ص : (١٦٨).

(٦) بحار الأنوار: ٢٦/٥٢-٥٣، بصائر الدرجات: ص٤٥، وانظر الحديث عن كتاب علي المزعوم في البحار: ٢٦/٣٤ رقم: ٥٤، ٥٥، ٥٩.

(٧) على اختلاف نسخهم مابين اللفظين.

(٨) بحار الأنوار: ٢٦/٢٤، بصائر الدرجات: ص٣٩.

أن يفتحها ففتحها له، ثم قال له: اقرأ فقرأ الحسن عليه السلام- الألف والباء والسين واللام وحرفاً بعد حرف، ثم طواها فدفعها إلى الحسين عليه السلام فلم يقدر أن يفتحها ففتحها له ثم قال له: اقرأ يابُنَيَّ فقرأها كما قرأ الحسن عليه السلام، ثم طواها فدفعها إلى ابن الحنفية فلم يقدر على أن يفتحها ففتحها له فقال له: اقرأ فلم يستخرج منها شيئاً، فأخذها وطواها ثم علقها بذؤابة السيف»[1]. وقد سئل أبو عبد الله عن ما في هذه الصحيفة فقال: «هي الأحرف التي يفتح كل حرف ألف باب»[2]. وقال أبو عبد الله- عليه السلام-: «فما خرج منها إلا حرفان الساعة»[3] ولم يفصح هذا النص عن معاني هذه الحروف المبهمة، والتي يفتح بها آلاف من الأبواب المغلقة- كما يزعمون-، ولماذا لم يستفد منها الأئمة، وهم في أخبار الشيعة تتناوبهم المحن، ويعيشون في ظل الخوف والتقية، حتى ظل آخرهم قابعاً في سردابه فيما يزعمون يمنعه الخوف من أعدائه كل هذه القرون المتطاولة..

وقد أشار شيخ الإسلام إلى ما يشبه هذه الدعوى حيث أشار إلى لون من استكشاف المستقبل بواسطة «حساب الجمل من حروف المعجم» وأشار إلى أن هذا مما ورث عن اليهود، وأن طائفة حاولت به استخراج مدة بقاء هذه الأمة[4].. فقد تكون تلك الدعوى السابقة كشبيهتها هذه ذات أصل يهودي.. وهي على العموم ضرب من الهوس والجنون، أو لون من الكيد للأمة وإلهائها عن مهمتها في هذه الحياة، ونوع من التلبيس على عوام الشيعة وخداعها، وإغراقها في جو من الطلاسم والألغاز لا تبصر من خلاله طريقها، ولا تهتدي بسبب ظلماته إلى الصراط المستقيم.

ومزاعمهم في هذا الباب لا تكاد تنتهي.

---

(١) بحار الأنوار: ٥٦/٢٦، بصائر الدرجات: ص٨٩، المفيد/ الاختصاص ص٢٨٤.

(٢) نفس الموضع من المصادر السابقة.

(٣) نفس الموضع من المصادر السابقة.

(٤) فتاوى شيخ الإسلام: ٨٢/٤ (جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم).

فقد افتروا بأن علياً قال: «إن عندي صحفاً كثيرة.. وإن فيها لصحيفة يقال لها العبيطة، وما ورد على العرب أشد عليهم منها، وأنّ فيها لستين قبيلة من العرب بهرجة[1] ما لها في دين الله من نصيب»[2].

ولعل القاريء يلاحظ من خلال قراءة هذا النص وأمثاله هوية واضع هذه النصوص.. وأنهم صنف من الشعوبية الذين يكنون كل حقد وكراهية للعرب، لا لمجرد جنسيتهم؛ ولكن للدين الذي يحملونه ويسعون في نشره، وأن هذا الصنف استغل التشيع ليحقق من خلاله كيده وعدوانه ضد الأمة ودينها.. ولقد انْطَلَتِ الخدعة على طوائف الشيعة فأوسعوا مصادرهم لأخبار هذا الصنف الحاقد، أو تعمدوا ذلك، والضحية هم الأتباع الجهلة الذين ينخدعون بهذه الأساطير، لأنها منسوبة لآل البيت، ولم يعلموا أن وراء الأكمة ما وراءها.

ومن الكتب التي عند أئمتهم- كما يزعمون- كتاب يسمى «ديوان الشيعة» أو الناموس أو السمط على اختلاف رواياتهم في تسميته، قد سُجل فيه الشيعة بأسمائهم وأسماء آبائهم، وكان أتباع الأئمة كما تزعم روايات الشيعة يذهبون إلى الأئمة ليقفوا على أسمائهم في هذا الديوان؛ لأن وجود الاسم فيه هو برهان النجاة[3]، فمثلا هذه امرأة تدعى- حبابة الوالبية- كما تقول رواياتهم-جاءت لأبي عبد الله وقالت له: «إن لي ابن أخ وهو يعرف فضلكم وإني أحب أن تعلمني أمن شيعتكم؟ قال: وما اسمه؟ قالت: فلان بن فلان، قالت: فقال: يافلانة هات الناموس فجاءت بصحيفة تحملها كبيرة فنشرها ثم نظر فيها فقال: نعم هو ذا اسمه واسم أبيه هاهنا»[4]. ومن ليس له اسم في هذا الديوان فليس عندهم من

---

(١) في القاموس: المبهرج: الباطل الرديء.. والمبهرج من المياه: المهمل الذي لايمنع عنه، ومن الدماء: المهدر (القاموس: ١/١٨٠).

(٢) بحار الأنوار: ٣٧/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤١.

(٣) انظر: رواياتهم في هذا في بحار الأنوار: ٢٦/١١٧-١٣٢.

(٤) بحار الأنوار: ١٢١/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤٦.

أهل الإسلام؛ لأن إمامهم قال: «إن شيعتنا مكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم... ليس على ملة الإسلام غيرنا وغيرهم»[1]. وأحياناً يقولون في رواياتهم بأنهم ورثوا ذلك من الرسول- ﷺ- لأنه دُفع إليه- حينما أسري به- صحيفتان: صحيفة فيها أصحاب اليمين، وأخرى فيها أصحاب الشمال، وفيهما أسماء أهل الجنة، وأسماء أهل النار. وقد دفعهما الرسول- ﷺ- كما يزعمون-إلى عليّ، وتوارثها الأئمة من عليّ، وهما اليوم عند منتظرهم[2].

كما أن لدى الأئمة كتاباً يقولون عنه بأنه «وصية الحسين» وفيها ما يحتاج الناس»[3] أو ما يحتاج إليه ولد آدم منذ كانت الدنيا إلى أن تفنى»[4].

كما أن لدى الأئمة الجفر الأبيض[5] وفيه كما تقول رواياتهم زبور داود،

---

(١) بحار الأنوار: ١٢٣/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤٧.

(٢) انظر: بحار الأنوار: ١٢٤/٢٦-١٢٥، بصائر الدرجات: ص٥٢، وإذا لاحظنا أنهم يزعمون بأن لكبار شيوخهم صلة بالمنتظر المزعوم، وهذا المنتظر عنده كل هذه العلوم، والتي منها سجل أسماء أهل الجنة وأهل النار، فلا يستبعد مايقال بأن بعض آياتهم في دولتهم الحاضرة يصدرون صكوك الغفران والحرمان، ويغررون بأولئك المغفلين ويزجون بهم في أتون الحرب تحت تأثير هذه الأماني والوعود الكاذبة.

(٣) بحار الأنوار: ٥٤/٢٦، بصائر الدرجات: ص٥٤.

(٤) أصول الكافي: ٣٠٤/١.

(٥) **الجفر**: تقول رواياتهم في تفسيره بأنه: «وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل (أصول الكافي ٢٣٩/١) ومرة تنعته بأنه «جلد ثور مليء علماً» (المصدر السابق: ٢٤١/١) وهل المسلمون بحاجة في دينهم إلى غير شريعة القرآن؟! لقد أكمل الله سبحانه لنا الدين. وختم بكتابه الكتب، ونسخ بالإسلام الأديان كلها.. ﴿**ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه**﴾ [آل عمران، آية: ٨٥] وتأتي روايات أخرى عندهم تجعل من هذا الجفر ألواناً * كل لون مضمون يتناسب مع لونه، ونكهة توافق شكله، فهناك الجفر الأبيض وهناك الجفر الأحمر، والذي يحمل الموت الأحمر والذي «سيبعث» به منتظرها، وتتوعد الرافضة بهذا «الجفر» الصالحين من سلف هذه الأمة وخلفها، لأنه يحكي أسطورة الانتقام الموعودة (انظر في الجفر الأحمر: أصول الكافي ٢٤٠/١)، وراجع: فصل المهدية والغيبة.

وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم، والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، وفيه مايحتاج الناس حتى إن فيه الجلدة، ونصف الجلدة وثلث الجلدة، وربع الجلدة، وأرش الخدش»[1].

* **النقد:**

هذا ونكتفي بهذا القدر من المصادر الوهمية التى تزعمها الرافضة والتي يغني في بيان فسادها مجرد عرضها وتصورها... والتي لو كان شيء منها موجوداً لتغير وجه التاريخ، ولما عجز الأئمة- حسب منطق الروافض- عن الوصول إلى سدة الحكم، ولما عصفت بهم المحن، ومات كل واحد منهم مقتولاً أو مسموماً- كما يزعمون-، ولما غاب غائبهم في سردابه، وظل مختفياً قابعاً في مكمنه خوف القتل!! وهذه المزاعم الخطيرة التي دونها الروافض في المعتمد من كتبهم تحمل أموراً خطيرة:

تحمل دعوى استمرار الوحي الإلهي؛ وهو باطل.. قامت الأدلة النقلية والعقلية على بطلانه، وأجمع المسلمون على أن «الوحي قد انقطع منذ مات النبي- ﷺ-، والوحي لا يكون إلا لنبي، وقد قال الله سبحانه: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[2]. وقد جاء في نهج البلاغة عن عليّ قال في حق رسول الله- ﷺ- أرسله على حين فترة من الرسل... فقفّى به الرسل، وختم به الوحي»[3] فهذا قد يدل على أن هذه الدعاوى التي مضى عرضها هي من صنيع شيوخ الشيعة المتأخرين، وقد لوحظ- كما سلف- أن مفيدهم (ت٤١٣هـ) يكفر من يذهب إلى القول بنسبة الوحي لغير الأنبياء.

ثم هي تدعي أن الدين لم يكمل وهي مخالفة صريحة لقول الله سبحانه:

---

(١) بحار الأنوار: ٣٧/٢٦، بصائر الدرجات: ص٤١.

(٢) الأحزاب، آية: ٤٠.

(٣) نهج البلاغة: ص١٩١.

﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ.. ﴾[1]، كما تزعم بأن رسول الهدى- ﷺ لم يبلغ جميع ما أنزل إليه، وأنه لم يمتثل أمر ربه في قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾[2] وهذا إزراء بحق رسول الله، ولهذا وجد من فرق الشيعة من يقع في رسول الله[3]..

وقد بلَّغ النبي- ﷺ- البلاغ المبين، وبين الدين، وأقام الحجة على العالمين، وأعلن ذلك بين المسلمين ولم يسر لأحد بشيء من الشريعة ويستكتمه إياه، قال تعالى: ﴿.. لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ.. ﴾[4] فهو بيان للناس وليس لفئة معينة من أهل البيت، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟.. ﴾[5]، وقال: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ ﴾[6].

«فالدين قد تم وكمل لا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل»[7] لا من إمام مزعوم، ولا من غائب موهوم..

وقد ودع المصطفى الدنيا بعد أن بلغ الدين كله وبين جميعه كما أمره ربه، وأعلم بذلك المسلمين أجمع «فلا سر في الدين عند أحد»[8].

قال ﷺ: **«تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي**

---

(١) المائدة، آية: ٣.

(٢) المائدة، آية: ٦٧.

(٣) وهي طائفة العلبائية، سيأتي التعريف بها ص (٦١٩).

(٤) آل عمران، آية: ١٨٧.

(٥) البقرة، آية: ١٥٩-١٦٠.

(٦) النحل، آية: ٦٤.

(٧) ابن حزم/ المحلى: ٢٦/١.

(٨) المصدر السابق: ١٥/١.

إلا هالك»[1].

قال أبو الدرداء- رضي الله عنه-: «صدق الله ورسوله فقد تركنا على مثل البيضاء»[2].

وقال أبو ذر- رضي الله عنه-: لقد تركنا محمد صلى الله عليه وسلم وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً[3]. وقال عمر- رضي الله عنه-: «قام فينا رسول الله مقاماً فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه»[4].

وقال الإمام الشافعي: «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها»[5]، بل قال جعفر الصادق- كما تنقل كتب الشيعة نفسها-: «إن الله تعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء حتى والله ما ترك الله شيئاً يحتاج إليه العباد حتى لايستطيع عبد يقول: لو كان هذا أنزل في القرآن؟ إلا وقد أنزله الله فيه»[6]، فكل ما تنسبه الشيعة بعد هذا كذب.

والرافضة ليست على شيء في مخالفتها في هذا الأصل العظيم الذي «هو أصل أصول العلم والإيمان وكل من كان أعظم اعتصاماً بهذا الأصل كان أولى بالحق علماً وعملاً»[7].

---

(١) هذا جزء من حديث رواه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين: ١٦/١، وأحمد في مسنده: ١٢٦/٤، والحاكم في مستدركه: ٩٦/١، وابن أبي عاصم في كتاب السنة باب ذكر قول النبي- صلى الله عليه وسلم- تركتكم على مثل البيضاء، وروى عدة روايات في هذا المعنى صحح الألباني معظمها.

(٢) رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة: ٢٦/١.

(٣) روى هذا الأثر الإمام أحمد في مسنده: ١٥٣/٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ماجاء في قوله تعالى: ﴿**وهو الذي يبدء الخلق ثم يعيده**﴾ ج٤/ص٧٣.

(٥) الرسالة: ص٢٠.

(٦) أصول الكافي: ٥٩/١.

(٧) معارج الوصول: ص٢، وانظر موافقة صحيح المنقول: ١٣/١.

وأين هذه «المصادر» اليوم؟ وماذا ينتظر «منتظرهم» حتى يخرج بها إلى الناس؟ وهل الناس بحاجة إليها في دينهم؟ فإن كان الناس بحاجة فلم تبقى الأمة منذ اختفاء الإمام «المزعوم» منذ أكثر من أحد عشر قرناً بعيدة عن مصدر هدايتها؟ وما ذنب كل هذه الأجيال المتعاقبة لتحرم من هذه «الفيوضات» والكنوز؟!

وإن لم تكن الأمة في حاجة إليها فلم كل هذه الدعاوى، ولم يصرف هؤلاء الشيع عن مصدر هدايتهم وهو كتاب الله وسنة نبيه؟!

إن الحق الذى لا ريب فيه أن الله أكمل لنا ديننا ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ..﴾ وكل دعوى بعد ذلك فهي باطل من القول وزور...

وكل هذه الدعاوى أرادت منها هذه الزمرة إثبات ماتزعمه في الأئمة.. فزادت وغلت في ذلك.. فانكشف بذلك أمرها.. والشيء إذا تجاوز حده انقلب إلى ضده.

ولو كان عند عليّ مثل هذه العلوم.. لأخرجها للناس أيام خلافته، ولرواها عنه أئمة أهل السنة ولم يختص بها شرذمة من الرافضة.

بل إن هذه الدعاوى وجد لها أصل في عهد أمير المؤمنين وتولى كبرها بعض العناصر السبئية، كما جاء في رسالة الإرجاء للحسن بن محمد بن الحنفية -كما سلف-، وقد نفى أمير المؤمنين عليّ هذه المزاعم نفياً قاطعاً، وأعلن ذلك للمسلمين، ونفى أن يكون عندهم شيء أسره الرسول لهم واختصوا به دون المسلمين.. وأقسم على ذلك قسماً مؤكداً وكأنه- رضي الله عنه- خشي أن يأتي من يقول بأن هذا الإنكار تقية، فأقسم على نفي ذلك ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة وهذا من فراسة الرعيل الأول ببركة صحبة النبي والتلقي عنه والجهاد معه.. وقد جاء الحديث عن علي في نفي تلك المزاعم في الصحاح والسنن والمسانيد[1].

---

(١) وقد مر تخريجه ص: (٧٩).

وقد وقفت على هذا النص في بعض كتب الشيعة، فقد جاء في تفسير الصافي: «أنه عليه السلام سئل هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء من الوحي سوى القرآن؟ قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى العبد فهماً في كتابه»[1].

ثم تطورت هذه المزاعم وكثرت في عصر جعفر الصادق وأبيه- رحمهما الله- وكان لكل اتجاه شيعي نصيبه من هذه المزاعم، ولكن الاثنى عشرية استوعبت كل ما عند هذه الفرق وزادت عليها على مر السنين، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذا الاتجاه عند الشيعة في نسبة هذه الأوهام كالجفر ونحوه لبعض أهل البيت ولم يحدد فرقة الاثنى عشرية بذاتها إلا أنه نسب القول بأن علياً أعطي علماً باطناً مخالفاً للظاهر نسب ذلك إلى القرامطة الباطنية[2]، كما نسب القول بأن علياً يعلم المستقبلات إلى الغلاة من الشيعة[3]، ويرى الشيخ أبو زهرة «بأن الخطابية هم أول من تكلم بالجفر واستنبط ذلك من كلام للمقريزي»[4].

وأضيف بأنه جاء في كتب الشيعة أيضاً ما يوافق ذلك وهو أن أبا الخطاب هو الذي نسب علم الغيب إلى جعفر الصادق، وأن جعفراً كذبه في ذلك وتبرأ منه، وقدّم من حياته أمثلة لجهله بما غاب عنه، وإن كان من أقرب الأشياء إليه شأنه في ذلك شأن سائر البشر وسيأتي نص كلامه.

وهذه الدعاوى ينفيها واقع الأئمة، فقد تلقوا العلم كغيرهم من بني البشر.. ومن يراجع تراجمهم يجد هذا واضحاً جلياً[5]. وقد أقرت الشيعة في أوثق كتاب

---

(١) تفسير الصافي: ١/١٩.

(٢) منهاج السنة: ٤/١٧٩.

(٣) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٤) الإمام الصادق: ص١٢٦.

(٥) فقد أخذ- مثلاً - علي بن الحسين العلم عن جابر وأنس (منهاج السنة: ٢/١٥٣) وأخذ عن أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة وصفية، وأخذ عن ابن عباس والمسور بن مخرمة، =

عندها في علم الرجال وهو «رجال الكشي» أقرت بأن محمد بن علي بن الحسين يروي عن جابر بن عبد الله واعتذرت عن ذلك باعتذار غريب، حيث قالت إنه يروي عنه ليصدقه الناس[1]. وهذا الاعتذار لا يقبل بالنظر إلى دعاوى الشيعة في أئمتها، وأن عندهم من المعجزات والعلوم والكتب ما يجعلهم يستولون على العقول والقلوب، كما أنهم من سلالة الرسول فكيف لا يصدقهم الناس حينئذ؟!

ولو كان لأمير المؤمنين بعض مايدعون لدبر الأمر في خلافته على غير مادبر، ولقد ندم على أشياء مما فعلها[2]، والشيعة يذكرون أن مسيرة الحسين إلى أهل الكوفه، وخذلانهم له، وقتله كانت سبب ردة الناس إلا ثلاثة[3]، ولو كان يعلم المستقبل وأنهم سيرتدون ما سار إليهم أو سار إلى غيرهم..

وقد تبرأ جعفر من ذلك الغلو ومن الغلاة وروت ذلك كتب الشيعة نفسها فقد نفى ما نسبه إليه أبو الخطاب من العلم بالغيب وأقسم على ذلك يميناً مؤكداً، وقدم من واقع حياته مثالاً عملياً على ذلك فقال: «.. لقد قاسمت مع عبد الله ابن الحسن حائطاً بيني وبينه فأصابه السهل والشرب، وأصابني الجبل»[4]. وقال: «ياعجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب ما يعلم الغيب إلا الله، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني فما علمت في أي بيوت الدار هي»[5]. ولقد كان واقع حياتهم العملية- كما قلت- يكشف كل هذه الدعاوى حيث كانوا كسائر البشر يسهون، ويخطئون..

= وأبي رافع مولى النبي- صلى الله عليه وسلم-، ومروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وغيرهم من علماء أهل المدينة. (منهاج السنة: ١٤٤/٤)، وكان الحسن- رضي الله عنه- يأخذ عن أبيه وعن غيره حتى أخذ عن التابعين وهذا من علمه ودينه- رضي الله عنه- (نفس الموضع من المصدر السابق) وهكذا سائر علماء أهل البيت.

(١) رجال الكشي: ص٢٨.

(٢) منهاج السنة: ١٨٠/٤.

(٣) أصول الكافي: ٢٨٠/٢، رجال الكشي: ص١٢٣.

(٤) رجال الكشي: ص١٨٨-١٨٩ ط: إيران، بحار الأنوار: ٣٢٢/٢٥.

(٥) أصول الكافي: ٢٥٧/١.

وقد اخترع مهندسو التشيع عقيدتين للخروج من هذا هما عقيدة التقية، والبداء.. فإذا أجاب الإمام بخلاف الصواب قالوا: تقية، وإذا أخبر بأمر ووقع خلافه قالوا قد بدا لله سبحانه[١]..

وقد يقال بأن هذه الدعاوى مجرد حكايات لا رصيد لها من الواقع وقد حفظتها كتب الشيعة ليبقى عارها عليها إلى الأبد، وليس لها أثر في واقع الحياة لأنه لا وجود للأئمة.. وأقول إن هذه الأساطير المكشوفة لها آثارها الخطيرة على نفسية وعقلية أولئك الأتباع الأغرار وقد تؤدي بمن يؤمن بها ويعطي لعقله فرصة التأمل والتفكر فيها إلى متاهات الإلحاد، كما أن هذا الغلو قد تحول إلى واقع عملي واضح وهو الغلو في قبور الأئمة- كما سلف-. وجانب ثالث وهو أن في عقيدة هؤلاء- كما سيأتي في الإمامة- أن آياتهم ومراجعهم لهم حق النيابة عن الغائب وتمثيله بين الناس، وأنهم على صلة بهذا الغائب، وقد يظهر لبعضهم كما يزعمون.

إذن هذه الدعاوى عادت بشكل واقعي، وارتدت بصورة خطيرة متمثلة في المرجع الشيعي وهذا ماسنفصله في مبحث حكايات الرقاع:

* حكايات الرقاع:

مات الحسن العسكري (سنة ٢٦٠هـ) والذي تزعم الشيعة أنه إمامها الحادي عشر «ولم يعرف له خلف ولم ير له ولد ظاهر»[٢]، كما تعترف كتب الشيعة، وقال ثقات المؤرخين بأنه مات عقيماً[٣]. فكانت هذه الواقعة قاصمة الظهر للتشيع، لأن هذا مؤذن بنهايتهم، إذ إن أساس دينهم هو الإمام الذي يزعمون أن قوله قول الله ورسوله والإمام توفي ولم يخلف ولداً يتعلقون به، وحينئذ توقف النص المقدس المزعوم سنة (٢٦٠هـ) وانقطع سيل الأموال الجارية التي تؤخذ

---

(١) انظر فصلي التقية، والبداء.

(٢) المقالات والفرق: ص١٠٢.

(٣) انظر: المنتقى ص٣١.

من الأتباع باسم الإمام فافترق الشيعة، وتشتت أمرهم، وعظم الخطب عليهم وضاقت بهم السبل- كما سيأتي[1]-. إلا أن تلك الزمرة التي أخذت على عاتقها تفرقة الأمة أخذت تنسج خيوطها وأوهامها، وتضع شباك مؤامراتها للبحث عن وسيلة لاستمرار دعوى التشيع ليستمر من خلال ذلك كيدهم للأمة ودينها، والاستيلاء على أموال الجهلة والمغفلين بأيسر طريق، والحصول على وجاهة ومنزلة عندهم فادعت دعوى في غاية الغرابة، ادعت أن للحسن ولداً قد اختفى فلم يعرفه أحد، وكان سبب اختفائه خوف القتل مع أنه لم يقتل أبوه وأجداده- من قِبَلِ دولة الخلافة- وهم كبار فكيف يقتل وهو طفل رضيع، إلا أن هذه الفكرة رغم سذاجتها، وظهور زيفها راقت لشيوخ الشيعة، وأخذوا يشيعونها بين أتباعهم، وبدأت تتسلل للأوساط الشيعية الشعبية بسرية تامة.. واختلف الشيوخ على النيابة، وكل يخرج «توقيعاً» أي: ورقة من الطفل يلعن بها الآخر ويزعم فيها أنه هو نائب الطفل، وكثر الذين يدعون النيابة وذلك بغية الاستيلاء على الأموال التي تجبى باسم هذا «المنتظر» وقد ارتضت طائفة الاثنى عشرية أربعة من هؤلاء واعتبرتهم هم النواب عن الإمام. وكان هؤلاء الوكلاء عن هذا الطفل الصغير يأخذون الأموال، ويتلقون الأسئلة والطلبات ويخرجون لأصحابها بطريقة سرية أجوبة وإيصالات يزعمون أنها بخط هذا «الطفل» الذي قالوا عنه بأنه سيظهر ووقتوا لظهوره وقتاً حتى لا يسارع في تكذيبهم، ثم لما مضى ذلك الجيل قالوا: إن الله بدا له وأنه لا توقيت لخروجه- كما سيأتي-[2].

وكانت تلك الخطوط المجهولة، والتي خرجت على يد تلك الزمرة المتآمرة، والمنسوبة لذلك الطفل المدعى.. هي عندهم من أوثق السنن وأقوى النصوص. ويسمونها «التوقيعات»، «والتوقيعات هي خطوط الأئمة بزعمهم في جواب مسائل الشيعة».

---

(١) سيأتي نقل صورة لذلك في فصل الغيبة.

(٢) انظر: فصل الغيبة.

ويبدو أنه في ظل التحزب والتعصب يفقد العقل وظيفته، ويصاب الفكر بالشلل والتعطل.. فقد جعل هؤلاء المفترون لهذا الطفل المزعوم وظيفة «المشرع» أي منصب الأنبياء والرسل، مع أن مكانه- لو وجد- في حضانة وليه، وكانت بداية النقل الشرعي، عن هذا الرضيع منذ ولادته وهو ما لا يكون إلا في خيالات المعتوهين. استمع لابن بابويه الملقب عندهم بالصدوق يروي عمن سموها «نسيماً» وزعموا أنها خادمة هذا الرضيع، أنها قالت: «قال لي صاحب الزمان وقد دخلت عليه بعد مولده بليلة فعطست عنده فقال لي: رحمك الله، قالت نسيم ففرحت بذلك، فقال لي- عليه السلام-: ألا أبشرك في العطاس؟ قلت: بلى يامولاي، قال: هو أمان من الموت ثلاثة أيام»[1] فهذا النص ينقله واحد من أكبر شيوخهم ويعتبره من سنة المعصومين والتي هي كقول الله ورسوله..

وقد تولى بث هذه الأخبار مجموعة من هؤلاء الأفاكين الذين يدعون الصلة بهذا المنتظر. وارتضت هذه الطائفة أربعة منهم- كما سبق- وسميت فترة النيابة التي تعاقبوا عليها بالغيبة الصغرى والتي استمرت زهاء سبعين سنة، كما كان في بلدان العالم الإسلامي مجموعة تمثل هؤلاء النواب، وكانوا يستلمون الأموال ويخرجون للناس التوقيعات المزعومة.

وقد اهتم شيوخ الشيعة بهذه التوقيعات ودونوها في كتبهم الأساسية، على أنها من الوحي الذي لا يأتيه الباطل(!) كما فعل الكليني في أصول الكافي[2] وابن بابويه في إكمال الدين[3]، والطوسي في الغيبة[4]، والطبرسي في الاحتجاج[5]، والمجلسي في البحار[6]، وقد جمع شيخهم عبد الله بن جعفر الحميري الأخبار

---

(١) إكمال الدين: ص٤٠٦-٤٠٧، ٤١٦.

(٢) أصول الكافي: ٥١٧/١ ومابعدها (باب مولد الصاحب).

(٣) إكمال الدين: ص٤٥٠ ومابعدها (الباب التاسع والأربعون ذكر التوقيعات الواردة عن القائم).

(٤) الغيبة: ص١٧٢ ومابعدها.

(٥) الاحتجاج: ٢٧٧/٢ ومابعدها.

(٦) بحار الأنوار: ١٥٠/٥٣-٢٤٦ (باب ماخرج من توقيعاته).

المروية عن منتظرهم في كتاب سماه «قرب الإسناد»[1].

وذكر صاحب الذريعة كتابين لهم في هذا باسم «التوقيعات الخارجة من الناحية المقدسة»[2].

وتحكي هذه «التوقيعات» رأي الإمام المزعوم في كثير من أمور الدين والحياة، وتصور قدرته على علم الغيب المجهول.. وتحقيقه لأماني شيعته وشفائه لأمراضهم، وحله لمشاكلهم، وإجابته لأسئلتهم واستلامه لما يقدمونه من أموال، وقد تصاغ أحداث ذلك أحياناً بثوب قصصي.

والمتأمل للفتاوى المنسوبة إليه في أمور الدين يرى في الكثير منها الجهل في أبسط مسائل الشريعة، مما يدل على أن واضع هذه «التوقيعات» هو من المتآمرين الجهلة الذين لا يحسنون الوضع، أو أن الله سبحانه شاء كشفهم وفضحهم على رؤوس الخلائق.. فجاءت محاولتهم في الكذب كمحاولة مسيلمة في محاكاة القرآن.

استمع إلى شيء من هذه التوقيعات:

«وكتب إليه صلوات الله عليه أيضاً في سنة ثمان وثلاثمائة كتاباً سأله فيه عن مسائل... سأل عن الأبرص والمجذوم وصاحب الفالج هل يجوز شهادتهم؟ فأجاب عليه السلام: إن كان مابهم حادث جازت شهادتهم، وإن كانت ولادة لم تجز»[3].

فهل للبرص ونحوه أثر في قبول الشهادة وردها، وهل للتفريق بين ما هو أصلي وحادث وجه معقول.. وهل تستحق مثل هذه الفتاوى مناقشة.. وكيف ينسب مثل ذلك لأهل البيت، بل وللإسلام..

---

(١) وقد طبع في المطبعة الإسلامية بطهران.

(٢) أغا بزرك الطهراني/ الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/٥٠٠-٥٠١.

(٣) بحار الأنوار: ٥٣/١٦٤.

وسأل هل يجوز أن يسبح الرجل بطين القبر وهل فيه فضل؟ فأجاب عليه السلام يسبح به فما من شيء من التسبيح أفضل منه، ومن فضله أن الرجل ينسى التسبيح ويدير السبحة فيكتب له التسبيح»[1].

فهذا المبدأ من دين الوثنيين، لا من دين التوحيد.. وهل يكتب التسبيح بالعبث بالمسبحة.. فأي شرعة هذه وأي فقيه يفتي بذلك..

والأمثلة على هذا اللون من الفتاوى الجاهلة الغبية كثيرة[2].

وهذه «السنة» التي تخرج من المنتظر تحمل الأخبار بالمغيبات، والقدرات الخارقة على تحقيق الأمنيات.. فهذا الشيعي الذي أصيب بمرض عضال أعيا الأطباء شفاؤه.. يتوجه لهذا المنتظر عن طريق نوابه فيكتب رقعة يطلب فيها الشفاء فيأتي التوقيع بالدعوة له بالشفاء فما تأتي جمعة حتي يشفى[3].

---

(١) بحار الأنوار: ١٦٥/٥٣.

(٢) فهو يفتي لمن سأله هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ فيقول: «والذي عليه العمل أن يضع خده الأيمن على القبر، وأما الصلاة فإنها خلفه ويجعل القبر أمامه. (بحار الأنوار: ٥٣/ ١٦٥).

فكيف يجعل القبر قبلة؟ ولم يعفر خده بطين القبر؟!، والمسلم مأمور بالتوجه لبيت الله، والسجود لله وحده. وقد جاء اللعن لمن اتخذ القبور مساجد . ومن الأمثلة أيضاً التي وجهت بزعمهم للطفل المنتظر وجاء التوقيع بجوابها السؤال التالي: «قد اختلف أصحابنا في مهر المرأة فقال بعضهم: إذا دخل بها سقط المهر، ولاشيء لها، وقال بعضهم هو لازم في الدنيا والآخرة، فكيف ذلك؟ وما الذي يجب فيه؟ فأجاب عليه السلام: إن كان عليه بالمهر كتاب فيه دين، فهو لازم له في الدنيا والآخرة، وإن كان عليه كتاب فيه ذكر الصدقات سقط إذا دخل بها، وإن لم يكن عليه كتاب فإذا دخل بها سقط باقي الصداق. (بحار الأنوار: ١٦٩/٥٣). فهل هذا الجواب يخرج من في عالم، بل من جاهل يملك ذرة من عقل.. وهل هذا المبدأ من دين الإسلام.. كيف يقرر مثل هذا المبدأ الذي يبيح أخذ مال الغير إذا لم يكتب.. فيسقط الصداق إذا لم يكن فيه كتاب.. هذه شرعة اللصوص والإباحيين لادين الإسلام. هذا ومن أراد التوسع في هذه الأمثلة فليرجع لبحار الأنوار ج٥٣، وإكمال الدين لابن بابويه، والغيبة للطوسي وغيرها.

(٣) أصول الكافي: ٥١٩/١.

وهذا الرجل الذي لا تحمل زوجته، وقد بلغ به الحنين والشوق إلى الولد مابلغ، فما أن يكتب إلى الناحية المقدسة[1] حتى يخرج التوقيع بأنه سيحمل له قبل الأربعة أشهر وسيولد له ابن[2].

وعن طريق هذا الطائل الغائب يعرفون متى يموتون، فهذا شيعي يكتب إليه يسأله كفنا فيأتي التوقيع «إنك تحتاج إليه في سنة ثمانين، فمات في سنة ثمانين وبعث إليه بالكفن قبل موته بأيام»[3].

وقد جاءت توقيعات من المنتظر يؤخذ منها أن العمل بسنن الإسلام وشرائعه يتوقف على إذن «القائم المنتظر»، فكأن «سنة» هذه «الرقاع» المزورة أبلغ من نصوص الإسلام عندهم، كما قد يؤخذ من النصوص التالية: «ولد لي مولود فكتبت أستأذن في تطهيره يوم السابع. فلم يكتب شيئاً فمات المولود يوم الثامن..»[4].

فهو يتوقف في ختان ابنه حتى يأتي له الإذن من القائم.

والزواج مرتبط بأمر القائم في الغالب قال أحدهم: «وزوجت بأمره سراً فلما وطئتها علقت وجاءت بابنه فاغتممت وضاق صدري فكتبت أشكو ذلك (يعني في رسالةٍ إلى هذا الطفل المنتظر) فورد ستكفاها فعاشت أربع سنين ثم ماتت فورد، الله ذو أناة وأنتم تستعجلون»[5].

---

(١) كناية عن مهديهم المنتظر.

(٢) إكمال الدين: ص٤٦٠.

(٣) أصول الكافي: ١/٥٢٤، إكمال الدين: ص٤٦٥، ٤٦٧.

(٤) ابن بابويه/ إكمال الدين: ص٤٥٦.

(٥) نفس الموضع من المصدر السابق. ويلاحظ أن هذا المنتظر المعصوم- بزعمهم-أقر هذا المشتكي على غمه وحزنه مع أن ذلك سنة أهل الجاهلية الذين ﴿**إذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم**﴾ [النحل، آية: ٥٨].
وقد اهتم بأمر رزقها مع أن الله سبحانه هو المتكفل بالرزق: ﴿**ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم**﴾ [الإسراء، آية: ٣١] ولكن النص عن هذا المنتظر اعتبر الموت هو الكافي.

والحج متوقف على إذن هذا الطفل المزعوم، فهذا شيعي يقول: «تهيأت للحج، وودعت الناس، وكنت- كذا- على الخروج فورد: نحن لذلك كارهون، والأمر إليك، قال: فضاق صدري واغتممت وكتبت أنا مقيم على السمع والطاعة غير أني مغتم بتخلفي عن الحج فوقع لا يضيقن صدرك فإنك ستحج من قابل إن شاء الله، قال: ولما كان من قابل كتبت استأذن، فورد الإذن»[1]، فهل أمر قائمهم فوق أمر الله وشرعه حتى يستأذن في ركن من أركان الإسلام؟!!

وهذه التوقيعات التي تحمل كل هذه الأباطيل، لها عند شيوخ الشيعة مكانة خاصة، ومزية ظاهرة حتى إنهم رجحوا هذه التوقيعات على ماروي بإسناد صحيح عندهم في حال التعارض. قال ابن بابويه في كتابه (من لا يحضره الفقيه) بعد ما ذكر التوقيعات الواردة من الناحية المقدسة في باب الرجلين يوصى إليهما..» قال: هذا التوقيع عندي بخط أبي محمد الحسن بن علي، ثم ذكر أن في الكافي للكليني رواية بخلاف ذلك التوقيع عن الصادق، ثم قال: «لست أفتي بهذا الحديث بل أفتي بما عندي بخط الحسن بن علي..»، وعقب على ذلك الحر العاملي فقال: «.. فإن خط المعصوم أقوى من النقل بوسائط».

وكيف يجزمون بأن هذا هو خط الحسن أو «المنتظر» (الذي لم يولد) مع أن الخطوط تتشابه، والكذب والتزوير على أهل البيت كثير.. وكيف يعتمدون في هذا على قول واحد غير معصوم هو «نائب المنتظر» مع أن العصمة من أصولهم، كما أن هذا النائب محل شك كبير، لأن مسألة «النيابة» يتصارع كثير من رؤسائهم على الفوز بها لأنها وسيلة سهلة لجمع الأموال.. فصار من المحتمل أن الذي فتح على الشيعة هذا الباب لص ماهر محتال لبس ثوب الكذب وارتدى زي النفاق للكسب الحرام والتآمر والإضلال.. لكن صار نقل هذا الواحد وغير المعصوم بل والمشبوه هو عمدة عند شيوخهم، فهم يرجحون ما في هذه التوقيعات على

---

(١) أصول الكافي: ١/٥٢٢.

ماجاء في أصح كتبهم. ومن يزعم الصلة بهذا المنتظر، أو يزعم أنه قد أرسل له برسالة يحظى بثقة القوم، كما نجد ذلك في تراجم رجالهم[١]، مع أن هذا بدلالة العقل والتاريخ من أكبر البراهين على كذبهم.

كما يجري في هذه التوقيعات توثيق الرجال أو ذمهم، ويجعل ذلك أصلاً عندهم في جرحه وتعديله[٢]، فهي مصدر من مصادر دينهم. قال الألوسي- رحمه الله-: «إنهم أخذوا مذهبهم من الرقاع المزورة التي لا يشك عاقل أنها افتراء على الله تعالى ولا يصدق بها إلا من أعمى الله بصره وبصيرته[٣]».

ثم تحدث الألوسي عن أحد رجال الرافضة الذي يدعي أنه اتصل بهذا المنتظر في غيبته المزعومة ويدعي علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، والذي زعم أنه وصلته رقاع من هذا المنتظر وتعجب كيف تلقبه الرافضة بالصدوق[٤]، وقال: «لا يخفى عليك أن هذا من قبيل تسمية الشيء باسم ضده، وهو وإن كان يظهر الإسلام فهو كافر في نفس الأمر»، ثم بين أن دعواه لا يخفى كذبها على عاقل فهو يزعم أنه يكتب مسألة في رقعة فيضعها في ثقب شجرة ليلاً فيكتب الجواب عنها صاحب الزمان[٥].

ثم ذكر أن الرافضة لم تكتف بمجرد تصديق هذه «الخرافة» بل جعلوا هذه الرقاع من أقوى دلائلهم، وأوثق حججهم وتعجب كيف يزعمون بعد هذا أنهم أتباع أهل البيت وقد أثبتوا أحكام دينهم بمثل هذه الترهات، واستنبطوا الحرام

---

(١) انظر: رجال الحلي: ص١٠٠ (ترجمة علي بن الجهم)، ووسائل الشيعة: ٣٣٢/٢٠، ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، وكذلك ترجمة علي بن الحسين بن بابويه في المصدر السابق: ٢٦٢/٢٠.

(٢) انظر: رجال الحلي ص٩٠.

(٣) كشف غياهب الجهالات ص١٢ (مخطوط).

(٤) الملقب بالصدوق بإطلاق- عندهم- هو ابنه «صاحب من لايحضره الفقيه».

(٥) انظر نص الشيعة على أن ابن بابويه ممن كاتب منتظرهم: وسائل الشيعة: ٢٦٢/٢٠.

والحلال من نظائر هذه الخزعبلات وقال إنهم في الحقيقة أتباع الشياطين وأهل البيت بريئون منهم[1].

ذلك أن مثل هذه الرقاع لا يقام لها وزن في قضاء ولا في منطق ولا في عقل من عقول البشر فهي «رقاع» منسوبة لطفل مشكوك في وجوده أصلاً- حتى عند طوائف من الشيعة، بل وينكر بعضهم وجوده، وهو متيقن عدمه عند أهل التحقيق- كما سيأتي- عليها خط مجهول ووصلت بوسائط مجهولة، فهل يبنى على مثل ذلك حكم فضلاً عن أن تكون مصدراً من مصادر التشريع.. إن ذلك لعار على الرافضة إلى الأبد، وبرهان دائم على كذبهم.. وفضيحة من الله سبحانه لمن أراد أن ينسب إلى الدين ما ليس منه..

وهذه التوقيعات جرت في فترة الغيبة الصغرى- كما يسمونها- والتي استمرت قرابة سبعين سنة تعاقب على دعوى النيابة عن الإمام الغائب فيها أربعة ممن يسمونهم بالسفراء والنواب- كما سبق-.. وقد أعلن رابعهم وهو «السمري» انتهاء الصلة بالإمام وانقطاع فترة النيابة. قالوا: «خرج التوقيع إلى أبي الحسن السمريّ: (يعني خرجت ورقة من المنتظر المزعوم) يا عليّ بن محمد السمريّ اسمع أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت مابينك وبين ستة أيام، فأجمع أمرك، ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره... وسيأتي من شيعتي من يدّعي المشاهدة ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذاب مفتر»[2]، وهذا يعني أن النص المعصوم- عندهم- قد انقطع بالغيبة الكبرى سنة (٣٢٩هـ) ولكن شيوخ الشيعة- فيما بعد- لم تقتنع بالإعلان عن الانقطاع التام عن المنتظر، وكثرت الدعاوى عندهم في الاتصال بالمنتظر، ولقائه والأخذ عنه.. (مع أن منتظرهم

---

(١) كشف غياهب الجهالات: ص١٢ (مخطوط).

(٢) ابن بابويه/ إكمال الدين: ٢/١٩٣، الطوسي/ الغيبة: ص٢٥٧.

يقول: بأن من ادعى ذلك فهو كذاب)، وهذا يعني استمرار النص المقدس وأنه لم يتوقف، كما أعلن ذلك الشيعة بعد وفاة السمّري.. فها هو شيخهم ابن المطهر الملقب بالعلامة يدّعي اللقاء بالمهدي وأنه نسخ له كتاباً في ليلة واحدة[1].

ويفسر شيخهم النوري الطبرسي نص الكافي الذي يقول: «لابد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولابد له في غيبته من عزلة، وما بثلاثين من وحشة[2] بأنه في «كل عصر يوجد ثلاثون مؤمناً ولياً يتشرفون بلقائه»[3]، بل قالوا إن بعض المجتهدين يتمكن من لقاء الغائب ويأخذ منه بعض الأحكام الشرعية وقد لا يستطيع أن يعلن عن هذا اللقاء لأمر الإمام له بالكتمان فهو حينئذ يدعي حصول الإجماع على هذا الحكم، وإن لم يوجد إجماع في الحقيقة[4]، وبهذا يفسرون دعاوى بعض شيوخهم الإجماع على مسائل لم يقل بها سوى هؤلاء الشيوخ، وسيأتي في مبحث الإجماع عندهم قولهم بتحقق الإجماع بقول فئة يوجد فيها «عالم مجهول النسب غير معروف» وأنه بقولها يحصل الإجماع مهما خالف من خالف على اعتبار أن هذا المجهول قد يكون الإمام.

وقرر شيوخهم بأن هذا المنتظر الذي لم يوجد «كان يجتمع بجملة من أهل العلم والتقوى الذين كانوا يستحقون المقابلة كالعلامة السيد مهدي بحر العلوم النجفي فيما اشتهر عنه، والشيخ ميثم البحراني فيما ينقل عنه..»[5] وقد ألف بعض شيوخهم مصنفات في حكايات وأحداث من اجتمع بهذا المنتظر، كما فعل المجلسي (ت١١١١هـ) في البحار، ثم جاء بعده النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ) فكتب في ذلك كتاباً سماه «جنة المأوى فيمن فاز بلقاء الحجة ومعجزاته في الغيبة

---

(١) بحار الأنوار: ٣٦١/٥١.
(٢) النوري الطبرسي/ جنة المأوى: ٣٢٠/٥٣ (المطبوع مع بحار الأنوار).
(٣) نفس الموضع من المصدر السابق.
(٤) جنة المأوى: ٣٢٠/٥٣-٣٢١. (ضمن بحار الأنوار).
(٥) محمد صالح/ حصائل الفكر: ص١٢٣.

الكبرى»، وقد أورد فيه تسعاً وخمسين حكاية، وذكر من كان بعد المجلسي ممن ادعى اللقاء بالمنتظر[١].

وهكذا صار بإمكان كل شيطان رجيم من الإنس والجن أن يحتال على هؤلاء، ويتظاهر بأنه المنتظر ويدس في دينهم ما يبعدهم عن الحق ما داموا فتحوا هذا الباب على أنفسهم ويعتبرون ذلك من السنة، وبإمكان كل شيخ زنديق متلفع برداء الدروشة ومتوشح بالسواد متظاهر بالعلم مدعٍ للسيادة- وما أكثر هؤلاء عندهم- أن يزعم اللقاء بالمنتظر ليحظى بالتعظيم، وليغير من دينهم ماشاء له إلحاده، ولاسيما أن هؤلاء يزعمون أن هذا المنتظر يتصور بصور مختلفة، ويظهر بأشكال وأردية متنوعة[٢]. فهذه اللقاءات المزعومة لا تخلو من حالتين: إما أن مدعيها كاذب أراد السمعة، أو قصد الإضلال، أو أراد كلا الأمرين، أو أنه صادق والذي مثل الدور أمامه شيطان من الشياطين[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «.. وكذا منتظر الرافضة قد يراه أحدهم ويكون المرئي جنياً»[٤].

وقد ضلت النصارى- كما يقول شيخ الإسلام- بمثل هذا حيث اعتقدوا أن المسيح بعد أن صلب- كما يظنون- أتى إلى الحواريين وكلمهم ووصاهم وهذا مذكور في أناجيلهم وذاك الذي جاء كان شيطاناً قال أنا المسيح ولم يكن هو المسيح نفسه[٥].

---

(١) انظر: أغا بزرك/ الذريعة: ١٥٩/٥.

(٢) انظر: تاريخ الغيبة الكبرى للصدر: ص٤٠.

(٣) راجع للتعرف على هذا المعنى، وبيان كيد الشيطان لبني آدم، وتمثله لبعض الشيوخ المضلين لإغوائهم. (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٩٥/١٣.

(٥) ويجوز أن يشتبه مثل هذا على الحواريين، كما اشتبه على كثير من شيوخ المسلمين ولكن ما أخبرهم المسيح قبل أن يرفع- بتبليغه فهو الحق الذي يجب عليهم تبليغه، ولم يرفع حتى بلغ رسالات ربه، فلا حاجة إلى مجيئه بعد أن رفع إلى السماء (المصدر السابق: ٩٤/١٣).

كما قال شيخ الإسلام إن أصحاب الحلاج لما قتل كان يأتيهم من يقول أنا الحلاج، فيرونه في صورته عياناً، وكذلك شيخ بمصر يقال له الدسوقى بعد أن مات كان يأتي أصحابه من جهته رسائل وكتب مكتوبة، وقد ذكر شيخ الإسلام أنه اطلع على هذا الكتاب المنسوب للدسوقي حيث أطلعه عليه بعض الصادقين من أتباع الدسوقي. يقول شيخ الإسلام فرأيته بخط الجن. وقد رأيت خط الجن غير مرة ثم ذكر شيخ الإسلام نماذج أخرى من هذا القبيل ثم قال: «وهكذا الذين كانوا يعتقدون بقاء علي أو بقاء محمد بن الحنفية قد كان يأتي إلى بعض أصحابهم جني في صورته.. ثم قال: وهذا باب واسع واقع كثيراً وكلما كان القوم أجهل كان عندهم أكثر[1].

* مرويات الصحابة:

وبعد ما لاحظنا أن الاثنى عشرية حصرت نفسها في نطاق ضيق، وهو ماينقل عن بعض أهل البيت من روايات، ولم تكتف بأهل العلم منهم؛ بل أدخلت فيهم من لم يشتهر بعلم- كما سيأتي- حتى عملت برقاع منسوبة لطفل مختلف في وجوده. وجعلت ماينقل عن هؤلاء في مقام مايقوله رسول الله- ﷺ- فإنها أيضاً حرمت نفسها من مصدر عظيم للعلم والإيمان وهو «روايات الصحابة» رضوان الله عليهم، الذين فازوا بصحبة رسول الله، وشهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل وأثنى الله عليهم ورسوله.

يقول محمد حسين آل كاشف الغطا- أحد مراجع شيعة هذا العصر- في تقرير مذهب طائفته في ذلك: «إن الشيعة لا يعتبرون من السنة (أعني الأحاديث النبوية) إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت.. أما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص ونظائرهم فليس لهم عند الإمامية مقدار بعوضة»[2]، فهو هنا يقرر أن مذهب الشيعة هو قبول «ما صح لهم من طرق

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٣/٩٤-٩٥.

(٢) أصل الشيعة وأصولها: ص٧٩.

أهل البيت»[1] دون ما سواه من روايات صحابة رسول الله- ﷺ-، وإذا عرفنا أن الاثنى عشرية تعني بأهل البيت «الأئمة الاثنى عشر»، والذي أدرك الرسول- ﷺ- منهم وهو مميز هو أمير المؤمنين علي، وعليه فهل يتمكن أمير المؤمنين من نقل سنة الرسول- ﷺ- كلها للأجيال.. كيف وهو لا يكون مع الرسول- ﷺ في كل الأحيان.. فقد كان الرسول- ﷺ- يسافر ويستخلفه في بعض الأحيان كما في غزوة تبوك، كما كان علي يسافر ورسول الله في المدينة فقد بعثه رسول الله إلى اليمن، وكذلك ألحقه بأبي بكر حين أرسله لأهل مكة، بالإضافة إلى حال الرسول- ﷺ- في بيته والتي يختص بنقلها زوجاته أمهات المؤمنين.. وهذا من أسرار وحكم تعددهن.. فإذن علي لا يمكن أن يستقل بنقل سنة رسول الله- ﷺ- فكيف يقولون بأنهم لا يقبلون إلا ما جاء عن طريقه، كما أن هذه المقالة، وهي حصر نقل سنة رسول الله- ﷺ- بواحد يفضي إلى فقدان صفة التواتر في نقل شريعة القرآن، وسنة سيد الأنام- ﷺ- «ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحداً؛ بل يجب أن يكون المبلغون

---

(١) قوله: «ماصح لهم من طرق أهل البيت» هذا تعبير فيه شيء من التمويه والخداع، لأن من لايعرف طبيعة مذهب الشيعة يظن أن العمدة عندهم هو كلام رسول الله- صلى الله عليه وسلم- الذي جاء من طرق آل البيت- في حين أنهم يعدون الواحد من الاثنى عشر كالرسول لاينطق عن الهوى، وقوله كقول الله ورسوله، ولذلك يندر وجود أقوال الرسول في مدوناتهم، لأنهم اكتفوا بما جاء عن أئمتهم، كما أن قوله: أهل البيت، إنما يعني بعضهم فليس كل آل البيت يصلحون- عندهم- طريقاً للرواية، لأن آل البيت ليسوا جميعاً أئمة فالرواية عن ذرية فاطمة من ولد الحسن- رضي الله عنه- لاتعتبر روايتهم، لأن من بعد الحسن من ذريته ليسوا أئمة عندهم، وغاية أمرهم أن يعتبروا مجرد رواة يخضعون للرد والقبول، ولذلك كفر الاثنى عشرية كل من خرج وادعى الامامة من آل البيت (ماعدا الائمة الاثنى عشر عندهم). «أصول الكافي: ١/٣٧٢ رقم ١، ٣».

ويلحظ أن الطوسي في الاستبصار يرد روايات زيد بن علي (الاستبصار: ١/٦٦). فتعبير آل كاشف الغطا فيه شيء من التمويه والخداع، لأن الكتاب وضع للدعاية للتشيع في العالم الإسلامي..

أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب..»[1].

كما أن جل بلاد الإسلام بلغهم العلم عن رسول الله من غير طريق علي- رضي الله عنه-[2] وعامة من بلغ عنه ﷺ من غير أهل بيته- فضلاً أن يكون هو علي وحده- فقد بعث رسول الله- ﷺ- أسعد بن زرارة إلى المدينة يدعو الناس إلى الإسلام، ويعلم الأنصار القرآن، ويفقههم في الدين، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى البحرين في مثل ذلك، وبعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، وبعث عتاب بن أسيد إلى مكة فأين قول من زعم أنه لا يبلغ عنه إلا رجل من أهل بيته»[3].

وقد قال بعض أهل العلم إنه «لم يرو عن علي إلا خمسمائة وستة وثمانون حديثاً مسندة يصح منها نحو خمسين حديثاً»[4].

---

(١) منهاج السنة: ١٣٨/٤، ويقول شيخ الإسلام أيضاً: «وخبر الواحد لايفيد العلم بالقرآن والسنن المتواترة، وإذا قالوا ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره قيل لهم فلا بد من العلم بعصمته أولاً وعصمته لاتثبت بمجرد خبره قبل أن تعرف عصمته لأنه دور، ولاتثبت بالإجماع فإنه لا إجماع فيها، وعند الإمامية إنما يكون الإجماع حجة، لأن فيهم الإمام المعصوم فيعود الأمر إلى إثبات عصمته بمجرد دعواه فعلم أن عصمته لو كانت حقاً لابد أن تعلم بطريق آخر غير خبره.

(منهاج السنة: ١٣٩/٤).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «.. فإن جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي، أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيها ظاهر، وكذلك الشام والبصرة، فإن هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلا شيئاً قليلاً، وإنما كان غالب علمه في الكوفة، كانوا يعلمون القرآن والسنة قبل أن يتولى عثمان فضلاً عن علي، وفقهاء أهل المدينة تعلموا الدين في خلافة عمر، وتعليم معاذ لأهل اليمن ومقامه فيهم أكثر من علي ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ بن جبل أكثر مما رووا عن علي، وشريح وغيره من أكابر التابعين إنما تفقهوا على معاذ بن جبل، ولما قدم علي الكوفة كان شريح فيها قاضياً وهو وعبيدة السلماني تفقها على غيره فانتشر علم الإسلام في المدائن قبل أن يقدم علي الكوفة.

(منهاج السنة: ١٣٩/٤).

(٣) منهاج السنة: ١٥/٣.

(٤) ابن حزم/ الفصل: ٢١٣/٤، منهاج السنة: ١٣٩/٤.

فهل سنة الرسول هى هذه فقط

وقد أقر الروافض بأنه لم يبلغهم علم الحلال والحرام ومناسك الحج إلا عن طريق أبي جعفر.. وهذا يعني أنه لم يبلغهم عن علي شيء في هذا، وأن أسلافهم كانوا يتعبدون فيما جاء عن صحابة رسول الله- ﷺ-. تقول كتب الشيعة:

«.. كانت الشيعة قبل أن يكون أبو جعفر وهم لا يعرفون مناسك حجهم وحلالهم وحرامهم حتى كان أبو جعفر ففتح لهم وبيّن لهم مناسك حجهم وحلالهم وحرامهم، حتى صار الناس يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى الناس..»[1].

ومن العجب أن الشيعة حكمت على من سمع من غير الإمام، بالشرك حيث جاء في أصول الكافي «.. من ادعى سماعاً من غير الباب الذي فتحه الله فهو مشرك[2].. فهم يحكمون على أسلافهم- بالشرك لأنهم تلقوا علم الحلال والحرام والمناسك من الناس ويقولون: «.. كل ما لم يخرج من عند الأئمة فهو باطل»[3] وهذه جرأة عظيمة على شريعة سيد المرسلين، التي نقلها الرعيل الأول إلى الأجيال، والمتمثلة بالسنة المطهرة التي يتعبد بمقتضى بيانها المسلمون. ولعل الرافضة حينما وضعت لنفسها ألا تأخذ إلا ما جاء عن طريق علي، ولم يكن عندها مما يؤثر عن علي إلا القليل حتى إن علم الحلال والحرام ليس عندهم فيه شيء عن علي كما يعترفون فعملت القواعد الشيعية على سد هذه الفجوة بالكذب، ولذلك قال الشعبي: «ما كذب على أحد من هذه الأمة ما كذب على علي»[4].

---

(١) أصول الكافي: ٢/٢٠، تفسير العياشي: ١/٢٥٢-٢٥٣، البرهان: ١/٣٨٦، رجال الكشي: ص٤٢٥.

(٢) أصول الكافي: ١/٣٧٧.

(٣) المصدر السابق: ١/٣٩٩.

(٤) انظر: الذهبي/ سير أعلام النبلاء: ٤/٣٠٧.

ولشيوع الكذب على علي من قبل الرافضة[1] حتى لا يكاد يوثق برواية أحد منهم، أعرض عنهم أهل الصحيح فلا يروي البخاري ومسلم أحاديث علي إلا عن أهل بيته كأولاده مثل الحسن والحسين، ومثل محمد بن الحنفية، وكاتبه عبيد الله بن أبي رافع أو أصحاب ابن مسعود وغيرهم، مثل عبيدة السلماني، والحارث التيمي، وقيس بن عباد وأمثالهم، إذ هؤلاء صادقون فيما يروونه عن علي، فلهذا اخرج أصحاب الصحيح حديثهم[2].

وقد اعترفت كتب الشيعة بكثرة الكذب على أهل البيت، حتى قال جعفر الصادق- كما تروي كتب الشيعة-: «.. إن الناس أولعوا بالكذب علينا..»[3] وكانت مصيبة جعفر أن «اكتنفه- كما تقول كتب الشيعة- قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون حدثنا جعفر بن محمد ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر ليستأكلوا الناس بذلك ويأخذوا منهم الدراهم..»[4] ولذلك قال بعض أهل العلم: «لم يكذب على أحد ما كذب على جعفر الصادق مع براءته»[5].

ومن هنا ندرك كبير الخطر على الشيعة حينما قبلوا روايات الكذابين على الأئمة وأعرضوا عن روايات صحابة رسول الله- ﷺ-، بل وثقوا هؤلاء الذين اكتنفوا جعفراً قالوا: «روى عن الإمام الصادق أربعة آلاف راو وذهب بعض

---

(١) قال ابن الجوزي: إن الرافضة ثلاثة أصناف:
- صنف سمعوا شيئاً من الحديث فوضعوا أحاديث وزادوا ونقصوا.
- وصنف لم يسمعوا فتراهم يكذبون على جعفر الصادق ويقولون قال جعفر: وقال فلان.
- والصنف الثالث: عوام جهلة يقولون: مايريدون مما يسوغ في العقل ومما لايسوغ (ابن الجوزي/ الموضوعات: ١/٣٣٨، ابن تيمية/ منهاج السنة: ٤/١١٩).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٣/٣٢.

(٣) بحار الأنوار: ٢/٢٤٦.

(٤) انظر: رجال الكشي: ص٢٠٨-٢٠٩، بحار الأنوار: ٢٥/٣٠٢-٣٠٣، وهذا جزء من نص سيأتي بتمامه.

(٥) منهاج السنة: ٤/١٤٣.

علماء الإمامية إلى القول بتوثيق الأربعة آلاف راو بدون استثناء»[1]. مع أن أبا عبد الله يشكو- كما مر- من كثرة الكذابين عليه؛ بل ويذكر أنه لا يوجد له من هؤلاء الذين يدعون التشيع ولا سبعة عشر رجلاً من شيعته كما صرحت بذلك رواية الكافي[2].

ولكن لماذا أعرضت طائفة الاثنى عشرية عن رواية صحابة رسول الله؟

إن السبب يعود إلى البدعة الأولى التي ابتدعها ابن سبأ من القول بأن علياً هو وصي رسول الله، وأن الصحابة لم ينفذوا الوصية، ويولوه الخلافة.. وترتب على ذلك عند طائفة الاثنى عشرية أن الصحابة خرجوا من دين الإسلام ولا يستثنون من ذلك إلا عدداً لا يساوى أصابع اليد- كما سيأتي- ولم يشفع للصحابة عند هؤلاء ثناء الله ورسوله عليهم، ولا صحبتهم لرسول الله، وجهادهم في سبيل الله، وتضحياتهم، وسابقتهم، وبذلهم الأرواح والمهج، ومفارقتهم للأهل والوطن، ونشرهم للإسلام في أصقاع الأرض..

ومن المفارقات العجيبة أن الشيعة تحكم على من زعم أنه رأى المنتظر الذي لم يوجد أصلاً- كما سيأتي- بالعدالة والصدق. يقول الممقاني- وهو من آياتهم في هذا العصر-: «تشرف الرجل برؤية الحجة- عجل الله فرجه وجعلنا من كل مكروه فداه- بعد غيبته فنستشهد بذلك على كونه في مرتبة أعلى من مرتبة العدالة ضرورة»[3]. ولكن لماذا لا يجرون مثل هذا الحكم في صحابة رسول الله، ويعتبرون تشرف الصحابة برؤية رسول الهدى ﷺ برهان عدالتهم، أليس رسول الله أعظم من منتظر موهوم مشكوك في وجوده عند شيعة عصره، فكيف به اليوم بعد تعاقب القرون.. أليس هذا هو التناقض بعينه.. فانظر وتعجب كيف

---

(١) محمد جواد مغنية/ الشيعة في الميزان: ص١١٠، وانظر: محمد الحسين المظفر/ الإمام الصادق: ص١٤٤، أغا بزرك/ الذريعة: ١٢٩/٢، وانظر: وسائل الشيعة: ٧٢/٢٠.

(٢) أصول الكافي: ٢٤٢/٢-٢٤٣.

(٣) تنقيح المقال: ٢١١/١.

يزكى رجل يدعي رؤية معدوم، والأصل أن يعتبر هذا دليل كذبه، ويطعن في صحابة رسول الله!! وكل خطيئة الصحابة التي من أجلها ردوا رواياتهم، وحكموا بردتهم أنهم أنكروا النص على إمامة علي، وهذا أمر عظيم وخطب كبير عندهم، فإن من أنكر إمامة واحد من الأئمة ولو كان الغائب المزعوم فهو كإبليس كما نص على ذلك صدوقهم ابن بابويه القمي[1]. فالإيمان بأئمتهم هو مقياس القبول والرد عندهم، لأنه هو أساس الإيمان والكفر- كما سيأتي- ومع أن هذا الأصل الذى يزنوُن به الناس واضح البطلان لأنه لو كان بهذه المثابة التي يزعمون لذكره الله سبحانه وتعالى في كتابه المبين، ولبينه رسوله- ﷺ- لمن سأله عن حقيقة الإيمان والإسلام، ولأصبح ذلك من الأمور المجمع عليها بين المسلمين، فهل يخطر ببال عاقل أن الأمة على توالي القرون من الصحابة ومن تبعهم بإحسان تجهل ركناً أساسياً من أركان الإيمان أو تجمع على إنكاره؟! وما كان الله ورسوله بتاركي خير أمة أخرجت للناس دون إكمال دينهم وتعريفهم بحقيقة إسلامهم، وما يدور بخلد مؤمن شيء من هذا قط..

أقول مع وضوح بطلان هذا الأصل الذي يزنون به الناس فيردون به رواية من أنكر إمامة إمام من الأئمة، فإن هذا الأصل لم يعملوا به إلا في حق الصحابة حيث ردوا روايات الصحابة ولكنهم لم يردوا روايات من أنكر بعض الأئمة من أسلافهم من الشيعة، وقد أكد شيخهم الحر العاملي على أن الطائفة الإمامية عملت بأخبار الفطحية[2] مثل: عبد الله بن بكير، وأخبار الواقفية[3] مثل: سماعة بن

---

(١) إكمال الدين: ص١٣.

(٢) انظر: ص (٩٨) من هذه الرسالة.

(٣) **الواقفة**: هم الذين وقفوا على موسى بن جعفر فلم يقولوا بإمامة من بعده، ذلك أنهم زعموا أن موسى بن جعفر لم يمت بل هو حي، وينتظرون خروجه كما ينتظر الاثنا عشرية غائبهم المزعوم (القمي/ المقالات والفرق: ص:٩٣، الناشيء الأكبر/ مسائل الإمامة ص٤٧). قال صاحب الزينة: «وقد ثبت على هذا القول جماعة إلى يومنا هذا» (الزينة: ص٢٩٠) ولكنها انقرضت فيما بعد..

=

مهران. وكثيراً ما تقرأ في تراجم رجالهم بأن فلاناً فطحي، وذاك واقفي وهذا من الناووسيه[1].

وكل هذه الطوائف الثلاث تنكر بعض أئمة الاثنى عشرية، ومع ذلك يعدون جملة من رجالها ثقات. جاء في رجال الكشي- مثلاً- «في محمد بن الوليد الخزاز، ومعاوية بن حكيم، ومصدق بن صدقة، ومحمد بن سالم بن عبد الحميد قال أبو عمرو (الكشي): وهؤلاء كلهم فطحية وهم من أجلة العلماء والفقهاء والعدول، وبعضهم أدرك الرضا- رضي الله عنه- وكلهم كوفيون»[2] كما كان الحسن بن علي بن فضال[3]، وعلي بن حديد بن حكيم[4]، وعمرو بن سعيد المداينى[5] كلهم من الفطحية.

وكان أبو خالد السجستاني[6]، وعلي بن جعفر المروزي[7]، وعثمان بن عيسى[8] وحمزة بن بزيغ[9] كلهم من الواقفة، ومع ذلك وثقوهم وعملوا

= وربما يطلق الواقفي على من وقف على غير موسى بن جعفر كمن وقف على علي أو الصادق أو الحسن العسكري، فلم يقل بإمامة من بعده.

(١) **الناووسية**: أتباع رجل يقال له ناووس، أو ابن الناووس، أو عجلان بن ناووس، وقيل نسبة إلى قرية ناووسا، وقالت هذه الفرقة بأن جعفر بن محمد لم يمت وهو حي لايموت حتى يظهر ويلي الأمر وهو القائم المهدي..
قال صاحب الزينة: وقد انقرضت هذه الفرقة ولايوجد اليوم أحد يقول بهذا القول» (ولكن رجالها لاتزال رواياتهم في كتب الاثنى عشرية).
(انظر: القمي/ المقالات والفرق ص٨٠، النوبختي/ فرق الشيعة ص٦٧، الرازي/ الزينة ص٢٨٦، الأشعري/ مقالات الإسلاميين ١/ ١٠٠، الشهرستاني: ١/ ١٦٦-١٦٧، نشوان/ الحور العين ص١٦٢).

(٢) رجال الكشي: ص٥٦٣.

(٣) المرجع السابق: ص٥٦٥.

(٤) المرجع السابق: ص٥٧٠.

(٥) المرجع السابق: ص٦١٢.

(٦) نفس الموضع من المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق: ص٦١٦.

(٨) المرجع السابق: ص٥٩٧.

(٩) المرجع السابق: ص٦١٥.

بمروياتهم معرضين عن قول إمامهم «الزيدية والواقفة والنصاب بمنزلة واحدة»[1] «والواقف عائد عن الحق ومقيم على سيئة إن مات بها كانت جهنم مأواه وبئس المصير»[2]. وقال: الواقفة «يعيشون حيارى ويموتون زنادقة»[3]. وقال: «فإنهم كفار مشركون زنادقة»[4]، ومع هذا فهي تقبل روايات هؤلاء أو يقبل شيوخهم روايات هؤلاء لقيام نصوص المذهب الشاذة عليهم ويردون روايات الصحابة- رضوان الله عليهم- أليس هذا هو التناقض بعينه؟! ذلك أننا إذا أدركنا أنهم ردوا روايات الصحابة لردهم النص المزعوم على علي، وهؤلاء من الواقفة والفطحية ينكرون مجموعة من الأئمة ويجحدون النصوص الواردة فيهم عن الأئمة قبلهم، فالجميع يشتركون في نفس العلة المزعومة التي من أجلها رفضوا مرويات الصحابة وهو إنكار أحد الأئمة.. إذا أدركنا ذلك- أدركنا عظيم تناقضهم وأنهم ليس لهم ميزان ثابت، وأن الهوى المذهبي، والتعصب والتحزب قد أعمى أبصار شيوخهم فأضلوا أتباعهم سواء السبيل وحرموهم من منبع العلم والإيمان.

وهل ثمة مجال لمقارنة من أثنى الله عليهم ورسوله بمجموعة من حثالة الأفاكين والمفترين إلا لبيان أنهم في مذهبهم في رد روايات الصحابة ليسوا على شيء.

ولقد جاء في كتب الشيعة: «عن ابن حازم قال: قلت لأبي عبد الله.. فأخبرني عن أصحاب رسول الله- ﷺ- صدقوا على محمد- ﷺ- أم كذبوا قال: بل صدقوا»[5]. والصحابة ليسوا بحاجة لمثل هذا بعد ثناء الله ورسوله، ولكن نستشهد بذلك لبيان أنهم أعرضوا حتى عما جاء عن أئمتهم في كتبهم الموافق لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله واتبعوا روايات الكذابين عن الأئمة، والتي

---

(١) المرجع السابق: ص٤٥٦.

(٢) رجال الكشي: ص٤٥٦.

(٣) نفس الموضع من المرجع السابق.

(٤) نفس الموضع من المرجع السابق.

(٥) أصول الكافي: ١/٦٥، بحار الأنوار، ٢/٢٢٨.

اعترفت بكذبهم كتب الشيعة نفسها كما سيأتي[1].

□ بداية تدوين الحديث عندهم:

قال ابن النديم: «إن أول كتاب ظهر للشيعة كتاب سليم بن قيس الهلالي»[2] رواه عن أبان بن أبي عياش لم يروه غيره[3]، وقد كان لنا وقفة عند هذا الكتاب في أثناء الحديث عن أسطورة «التحريف عند الشيعة» وقد قدّم لنا أحد أساطين الشيعة المتأخرين اعترافاً يقول: بأن هذا الكتاب موضوع في آخر الدولة الأموية..» يعني لا صحة لنسبته لسليم. وقد تبين لنا أن «سليماً» هذا لا ذكر له في مصادر أهل السنة مع تعظيم الشيعة لأمره، وقد يقال بأنه اسم لا مسمى له إذ لو كان كما يقولون... لكان شيئاً مذكوراً.

ويبدو أن أوسع جمع لآثارهم- في العصور المتقدمة- هو ما قام به أبو جعفر القمي محمد بن الحسن بن فروخ الصفار القمي (المتوفى سنة ٢٩٠هـ) في كتابه «بصائر الدرجات في علوم آل محمد وما خصهم الله به» وهو مجموعة لأحاديثهم، وقد طبع سنة ١٢٨٥هـ[4].

وهذا الصفار اعتبره بروكلمان «المؤسس الحقيقي لفقة الإمامية في بلاد العجم»[5]. ويرى الدكتور محمد البلتاجي أنه «أول من دون فقه وآثار الإمامية الاثنى عشرية»[6]، وفي كلام ابن النديم السالف ماينفي دعوى الأولية، ويكاد شيخهم المجلسي ينقل الكتاب بحذافيره في موسوعته البحار، عبر أبوابه المختلفة.

---

(١) في بيان «حال رجالهم» الذين نقلوا الروايات عن الأئمة.

(٢) الفهرست: ص٢١٩.

(٣) نفس الموضع من المصدر السابق، روضات الجنات: ٦٧/٤، رجال الحلي: ص٨٣، جامع الرواة: ٣٧٤/١، البروجردي/ البرهان ص١٠٤.

(٤) انظر: الذريعة: ١٢٤/٣.

(٥) تاريخ الأدب العربي: ٣٣٧/٣.

(٦) مناهج التشريع الإسلامي: ٢٠١/١.

وقد امتلأ هذا الكتاب بالغلو حيث فيه الطعن في كتاب الله سبحانه، والغلو في الأئمة، وتكفير الصحابة.. إلخ مما يؤكد أن معظم أخباره مفتراة على الأئمة.

وفي أوائل القرن الرابع الهجرى جدد التأليف الكليني (المتوفى سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩هـ) في كتابه «الكافي»، ثم تعاقب التأليف عندهم بعد ذلك.

□ الكتب الرئيسة عند الاثنى عشرية:

إن الكتب الرئيسة التي تعتبر مصادر الأخبار عند الاثنى عشرية هي: ثمانية يسمونها «الجوامع الثمانية»[١]، ويقولون بأنها هي المصادر المهمة للأحاديث المروية من الأئمة[٢]. قال عالمهم المعاصر محمد صالح الحائري: «وأما صحاح الإمامية فهى ثمانية، أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لحسين- المعاصر-النوري»[٣].

أول هذه المصادر وأصحها عندهم الكافي[٤] لمحمد بن يعقوب الكليني، ثم

---

(١) مفتاح الكتب الأربعة: ٥/١.

(٢) أعيان الشيعة: ٢٨٨/١، مفتاح الكتب الأربعة: ٥/١.

(٣) الحائري/ منهاج عملي للتقريب (مقال نشر في مجلة رسالة الإسلام في القاهرة، كما نشر مع مقالات أخرى منتخبة من المجلة باسم «الوحدة الإسلامية» ص: ٢٣٣.

(٤) انظر في التعريف بالكافي: الذريعة: ٢٤٥/١٧، النوري/ مستدرك الوسائل: ٤٣٢/٣، مقدمة الكافي، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٧١/٢٠، وقد أشارت هذه المصادر إلى أن هذا الكتاب أصح الكتب الأربعة المعتمدة عندهم، وأنه كتبه في فترة الغيبة الصغرى التي بواسطتها يجد طريقاً إلى تحقيق منقولاته..، مع أنه الكتاب الوحيد من بين الكتب الأربعة التي ورد فيه أساطير الطعن في كتاب الله، وبلغت أحاديث الكافي كما يقول العاملي: ١٦٠٩٩ حديثاً، (أعيان الشيعة: ٢٨٠/١) وقد طبع عدة طبعات، وشرحه عدد من شيوخهم وقد رأيت من شروحه: مرآة العقول للمجلسي، وقد اعتنى بالحكم على أحاديث الكافي من ناحية الصحة والضعف.. وقد صحح روايات هي كفر بإجماع المسلمين كروايات تحريف القرآن.
كما اطلعت أيضاً على شرح المازندراني للكافي المسمى «شرح جامع»، وكذلك الشافي شرح أصول الكافي

كتاب: «من لا يحضره الفقيه»[1] لشيخهم المشهور عندهم بالصدوق محمد بن بابويه القمي (المتوفي سنة ٣٨١هـ) ثم تهذيب الأحكام[2]، والاستبصار[3]، كلاهما لشيخهم المعروف بـ «شيخ الطائفة» أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٣٦٠هـ).

قال شيخهم الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١هـ): «إن مدار الأحكام الشرعية اليوم على هذه الأصول الأربعة، وهي المشهود عليها بالصحة من مؤلفيها»[4]، وقال أغا بزرك الطهراني- من مجتهديهم المعاصرين- وهي: «الكتب الأربعة والمجاميع الحديثية التي عليها استنباط الأحكام الشرعية حتى اليوم»[5].

هذه هي المصادر الأربعة المتقدمة عندهم. ثم ألف شيوخهم في القرن الحادي عشر وما بعده مجموعة من المدونات ارتضى المعاصرون منها أربعة سموها بالمجاميع الأربعة المتأخرة وهي: الوافي[6] لشيخهم محمد بن مرتضى المعروف بملا

---

(١) انظر في التعريف بهذا الكتاب الخوانساري/ روضات الجنات: ٦/٢٣٠-٢٣٧ وأعيان الشيعة: ١/٢٨٠، مقدمة من لايحضره الفقيه، وقد اشتمل على ١٧٦ باباً أولها باب الطهارة وآخرها باب النوادر، وبلغت أحاديثه (٩٠٤٤) وقد ذكر في مقدمة كتابه أنه ألفه بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه وأنه استخرجه من كتب مشهورة عندهم وعليها المعول، ولم يورد فيه إلا مايؤمن بصحته.

(٢) انظر في التعريف به: النوري الطبرسي/ مستدرك الوسائل: ٣/٧١٩، الذريعة: ٤/٥٠٤، مقدمة تهذيب الأحكام. وقد ألفه لمعالجة التناقض والاختلاف الواقع في رواياتهم، وبلغت أبوابه ٣٩٣ باباً، أما عدد أحاديثه فسيأتي الحديث عنها.

(٣) ويقع الكتاب في ثلاثة أجزاء، جزآن منه في العبادات، والثالث في بقية أبواب الفقه، وبلغت أبوابه (٣٩٣) باباً وحصر المؤلف أحاديثه بـ (٥٥١١) وقال حصرتها لئلا يقع فيها زيادة أو نقصان، وقد جاء في الذريعة أن أحاديثه (٦٥٣١) وهو خلاف ماقال المؤلف. انظر: (الذريعة: ٢/١٤، أعيان الشيعة: ١/٢٨٠، حسن الخرسان، في تقديمه للاستبصار).

(٤) الوافي: ١/١١.

(٥) الذريعة: ٢/١٤.

(٦) ويقع في ٣ مجلدات كبار، وطبع في إيران، وبلغت أبوابه ٢٧٣ باباً، وقال شيخهم محمد بحر العلوم- من المعاصرين- بأنه يحتوي على نحو خمسين ألف حديث. (لؤلؤة البحرين «الهامش» ص١٢٢) بينما يذكر محسن الأمين بأن مجموع ما في الكتب الأربعة (٤٤٢٤٤) حديثاً (أعيان الشيعة: ١/٢٨٠).

محسن الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١هـ)، وبحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار[١] لشيخهم محمد باقر المجلسي (المتوفي سنة ١١١٠ أو ١١١١هـ)، ووسائل الشيعة[٢] إلى تحصيل مسائل الشريعة تأليف شيخهم محمد بن الحسن الحر العاملي (المتوفي سنة ١١٠٤هـ) ومستدرك الوسائل[٣] لحسين النوري الطبرسي (المتوفي سنة ١٣٢٠هـ).

□ ملحوظات على الكتب الثمانية:

هناك كتب كثيرة عندهم قالوا إنها في الاعتبار والاحتجاج كالكتب

---

(١) قالوا بأنه أجمع كتاب في الحديث، جمعه مؤلفه من الكتب المعتمدة عندهم. انظر في التعريف به: الذريعة: ٢٧/٣، أعيان الشيعة: ٢٩٣/١.

(٢) هو أجمع كتاب لأحاديث الأحكام عندهم، جمع فيه مؤلفه رواياتهم عن الأئمة من كتبهم الأربعة التي عليها المدار في جميع الأعصار- كما يقولون- وزاد عليها روايات أخذها من كتب الأصحاب المعتبرة تزيد على ٧٠ كتاباً، كما ذكر صاحب الذريعة، ولكن ذكر الشيرازي في مقدمة الوسائل بأنها تزيد على ١٨٠، ولانسبة بين القولين، وقد ذكر الحر العاملي أسماء الكتب التى نقل عنها فبلغت- كما حسبتها- أكثر من ثمانين كتاباً، وأشار إلى أنه رجع إلى كتب غيرها كثيرة إلا أنه أخذ منها بواسطة من نقل عنها (طبع في ثلاثة مجلدات عدة مرات، ثم طبع أخيراً بتصحيح وتعليق بعض شيوخهم في عشرين مجلداً).
(الشيرازي/ مقدمة الوسائل، أعيان الشيعة: ٢٩٢/١-٢٩٣، الذريعة: ٣٥٢/٤-٣٥٣، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٤/١-٨ وج ٣٦/٢٠-٤٩).

(٣) قال أغا بزرك الطهراني: «أصبح كتاب المستدرك كسائر الجامع الحديثية المتأخرة في أنه يجب على المجتهدين الفحول أن يطلعوا عليها ويرجعوا إليها في استنباط الأحكام، وقد أذعن بذلك جل علمائنا المعاصرين (الذريعة: ١١٠/٢-١١١)، ثم استشهد ببعض أقوال شيوخهم المعاصرين باعتماد المستدرك من مصادرهم الأساسية (الذريعة: ١١١/٢) ولكن يبدو أن بعض شيوخهم لم يوافق على ذلك فنجد صاحب أحسن الوديعة ينتقد بشدة هذا الكتاب ويقول بأنه «نقل منه عن الكتب الضعيفة الغير معتبرة... والأصول الغير ثابتة صحة نسخها حيث إنها وجدت مختلفة النسخ أشد الاختلاف»، ثم قال بأن أخباره مقصورة على ما في البحار، وزعها على الأبواب المناسبة للوسائل، كما قابلته حرفاً بحرف (محمد مهدي الكاظمي/ أحسن الوديعة ص٧٤).

الأربعة كما ذكر ذلك المجلسي في مقدمة بحاره[1]، والحر العاملي في الوسائل[2]، وكما نجد ذلك في مقدمات تلك الكتب. ويبدو أن تخصيص ما سلف بالذكر، إما لأنها مجاميع كبيرة، أو قد يكون لمجرد محاكاة أهل السنة وللدعاية المذهبية، ومما يوضح ذلك أنهم اعتبروا مثلاً من المجاميع الثمانية المتقدمة كتاب الوافي، وعدوه أصلاً مستقلاً، مع أنه عبارة عن جمع لأحاديث الكتب الأربعة المتقدمة (الكافي والتهذيب والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه) فكيف يعد أصلاً خامساً، ومستقلاً، وهو تكرار لأحاديث الكتب الأربعة.

وكذلك اعتبروا «الاستبصار» للطوسي مصدراً مستقلاً من المصادر الأربعة المتقدمة وهو لا يعدو أن يكون اختصاراً لكتاب تهذيب الأحكام للطوسي، كما صرح بذلك الطوسي في مقدمة الاستبصار[3]، وكما يبدو واضحاً لمن شاء المقارنة بين الكتابين، فالدعاية المذهبية واضحة في صنيعهم هذا..

وتجد أن بحار الأنوار وضعه مؤلفه في خمس وعشرين مجلداً، ولما كبر المجلد الخامس والعشرين جعل شطراً منه في مجلد آخر فصار المجموع (٢٦) مجلداً[4]، فقام المعاصرون وزادوا فيه كتباً ليست من وضع المؤلف كجنة المأوى للنوري الطبرسي، وهداية الأخبار للمسترحمي، ومجلدات في الإجازات ليبلغوا به في طبعة جديدة مائة وعشرة مجلدات تبدأ من الصفر[5] كلون من المظاهر الثقافية

---

(١) انظر: ج١ص٢٦، قال المجلسي بأن كتب الصدوق كلها ماعدا خمسة فيها لاتقصر في الاشتهار عن الكتب الأربعة (نفس الموضع من المرجع السابق). وقال «وكتاب بصائر الدرجات من الأصول المعتبرة التي روى عنها الكليني وغيره (السابق: ٢٧/١)، وهكذا قال في عدد كبير من كتبهم.

(٢) انظر: وسائل الشيعة: ج٢٠ (الخاتمة).

(٣) الاستبصار: ٢/١-٣.

(٤) انظر: الذريعة: ٢٧/٣.

(٥) حيث إن المجلد الأول يحمل رقم صفر!

الشكلية، والدعاية المذهبية وهم مغرمون بهذا الاتجاه الدعائي[1].

أما موضوع هذه المدونات فإن التهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، ووسائل الشيعة، ومستدرك الوسائل كلها في الفقه، وكذلك الكافي فإن المجلدين الأول والثاني في الأصول وسائر المجلدات الباقية في الفقه وهو ما يسمى «فروع الكافي».

ويلاحظ التشابه في كثير من مسائلهم الفقهية مع أهل السنة مما يؤكد ما يقول بعض أهل العلم من أخذهم لذلك من أهل السنة[2]، ولهم مفردات غريبة، ومسائل منكرة لا تخطر على البال تستحق أن يكتب فيها تأليف خاص، وقد جمع جزءاً منها شيخهم المرتضى في كتاب سماه «الانتصار»[3]. وقد نقل ابن عقيل الحنبلي بعض هذه المسائل، وهو يتعجب منها، وقد سجلها ابن الجوزي في المنتظم[4] من خط ابن عقيل، كما أشار إليها في الموضوعات بقوله: «ولقد وضعت الرافضة كتاباً في الفقه وسموه مذهب الإمامية، وذكروا فيه مايخرق إجماع المسلمين

---

(١) وتجد أن مجموعة كبيرة منهم تكلف بالكتابة في موضوع «ما» ويصرف لها المرتبات من الحوزات العلمية، فإذا انتهى العمل نسب لواحد منهم أو لأحد شيوخهم كأنه هو الذي قام بهذا العمل الذي لايقوم به إلا جمع من الناس، كما يلاحظ ذلك في كتاب الغدير وغيره، ولهم هوس في ادعاء السبق، حيث تجد في كتاب الشيعة وفنون الإسلام.
بأن للشيعة السبق في كل علم مع أن الروافض لم يعرف عنهم شيء من هذا إلا ما أخذوه عن أهل السنة، ولهم مفردات تفضح أمرهم، وترى في أعيان الشيعة للعاملي احتسابه لكثير من أئمة أهل السنة من طائفته لمجرد مايذكر في تراجمهم من وجود ميل للتشيع عندهم، وهو أمر لايدخلهم في مسلك الروافض، إذ محبة أهل البيت الحقيقية هي في أهل السنة أكثر من الرافضة.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية: ٢٤٦/٣.

(٣) وقد وقفت عليه في طبعته الأخيرة (١٤٠٥هـ، دار الأضواء، بيروت) وقد طبع قبل ذلك ضمن الجوامع الفقهية بطهران سنة ١٢٧٦هـ ومستقلا سنة ١٣١٥هـ، ويسمى «مسائل الانفرادات في الفقه (لؤلؤة البحرين ص٣٢٠).

(٤) المنتظم: ١٢٠/٨.

بلا دليل أصلاً[1].

أما بالنسبة للقسم الباقي من هذه المدونات وهي أصول الكافي، وبحار الأنوار فهي تتعلق بمسائل: التوحيد، والعدل، والإمامة.. وأكثر ما فيها يدور حول عقائدهم وآرائهم في الإمامة والأئمة الاثنى عشر والنص عليهم، وصفاتهم، وأحوالهم، وزيارة قبورهم، والحديث عن أعدائهم، وعلى رأسهم صحابة رسول الله- ﷺ-. ونلحظ أن كل شيء- في الغالب- يدور في فلك الإمامة والأئمة.

والقاريء لهذه الأحاديث في هذه المدونات وغيرها من كتب الرواية عندهم يجد أن هناك فرقاً واضحاً وكبيراً بين الروايات التي ترد عن طريق أهل السنة ويطلق عليها الحديث، وبين الروايات التي ترد عن طريق الشيعة ويطلق عليها اللفظ نفسه، فكتب السنة الستة وغيرها إذا روت حديثاً فهو منسوب إلى النبي- ﷺ- وهي أحاديثه هو. أما كتب الحديث عند الشيعة فهي تأتي بالرواية عن أحد أئمتهم الاثنى عشر ويعتقدون- كما مر- أن لا فرق بين ما يروونه عن النبي- ﷺ- أو عن أحد أئمتهم.

كما أن القاريء لكتب الحديث عندهم لا يجد إلا القليل النادر منها هو المسند إلى النبي- ﷺ-، وأكثر ما يروونه في الكافي، واقف عند جعفر الصادق، وقليل منها يعلو إلى أبيه محمد الباقر وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي- رضي الله عنه- ونادراً ما يصل إلى النبي- ﷺ-.

كما يلحظ أن مدوناتهم الأربع المتأخرة ألفت في القرن الحادي عشر وما بعده، وآخرها ألفه النوري الطبرسي (المتوفى سنة ١٣٢٠هـ) وهو من معاصري الشيخ محمد عبده. وقد جمع فيه ثلاثة وعشرين ألف حديث عن الأئمة[2] لم

---

(١) الموضوعات: ٣٣٨/١.

(٢) الذريعة: ٧/٢١.

تعرف من قبل فهي متأخرة عن عصور الأئمة بمئات السنين، فإذا كان هؤلاء قد جمعوا تلك الأحاديث عن طريق السند والرواية فكيف يثق عاقل برواية لم تسجل طيلة أحد عشر قرناً أو ثلاثة عشر قرناً!! وإذا كانت مدونة في كتب فلم لم يعثر على هذه الكتب إلا في القرون المتأخرة[1]، ولم لم يجمع تلك الروايات متقدموهم ولم لم تذكر تلك الكتب وتسجل في كتبهم القديمة كيف لم يسجلها الكليني وهو بحضرة السفراء الأربعة سفراء المهدي، وقد سماه الكافي لأنه كاف للشيعة، وقد عرضه على مهديهم- بواسطة السفراء- فقال كاف لشيعتنا- كما سلف[2]- بل إن الطوسي قال بإنه جمع في كتابه تهذيب الأحكام جميع ما يتعلق بالفقه من أحاديث أصحابهم وكتبهم وأصولهم لم يتخلف عن ذلك إلا نادر قليل وشاذ يسير[3]. فهل هذه الكتب وضعت فيما بعد في أيام الدولة الصفوية، ونسبت لشيوخهم الأوائل؟ هذا ليس ببعيد.

بل إن كتبهم الأربعة الأولى لم تخل من دس وزيادة وآية ذلك أن كتاب

---

(١) صرح بعض أصحاب هذه المدونات بأنه عثر على كتب لم تدون في كتبهم المعتمدة من قبل. يقول المجلسي: «اجتمع عندنا بحمد الله سوى الكتب الأربعة نحو مائتي كتاب، ولقد جمعتها في بحار الأنوار (اعتقادات المجلسي ص٢٤، مصطفى الشيبي/ الفكر الشيعي ص٦١) وذكر شيخهم الحر العاملي بأنه توفر عنده أكثر من ثمانين كتاباً عدا الكتب الأربعة وقد جمع ذلك في وسائل الشيعة» (انظر: الوسائل ج١، المقدمة، والذريعة: ٣٥٢/٤-٣٥٣). أما شيخهم المعاصر النوري الطبرسي فهو أيضاً قد عثر على كتب لم تدون من قبل رغم أنه من المعاصرين يقول أغا بزرك الطهراني: «والدافع لتأليفه عثور المؤلف على بعض الكتب المهمة التي لم تسجل في جوامع الشيعة من قبل (الذريعة: ٧/٢١) وجعلوا هذه الأحاديث المكتشفة والتي جمعها مستدرك الوسائل مما لايستغنى عنه قال: آيتهم الخراساني كما ينقل صاحب الذريعة- بأن الحجة للمجتهد في عصرنا هذا لاتتم قبل الرجوع إلى المستدرك، والاطلاع على مافيه من الأحاديث» (الذريعة ١١١/٢)، فهل يعني هذا أنه قبل تأليف المستدرك لاحجة عندهم في قول شيوخهم فانظر وتعجب.. وقد تستمر مسيرة الاكتشافات للكتب والروايات.

(٢) انظر: مقدمة الرسالة.

(٣) الاستبصار: ٢/١.

تهذيب الأحكام للطوسي بلغت أحاديثه (١٣٩٥٠) حديثاً كما ذكر ذلك أغا بزرك الطهراني في الذريعة[1]، ومحسن العاملي في أعيان الشيعة[2] وغيرهما من شيوخهم المعاصرين في حين أن الشيخ الطوسي نفسه صرح في كتابه عدة الأصول بأن أحاديث التهذيب وأخباره تزيد على (٥٠٠٠) ومعنى ذلك أنها لا تصل إلا إلى (٦٠٠٠) في أقصى الأحوال[3]. فهل زيد عليها أكثر من الضعف في العصور المختلفة؟! الدليل المادي الملموس أمامنا يؤكد ذلك.

وأيضاً تراهم اختلفوا هل كتاب الروضة- وهو أحد كتب الكافي التي تضم مجموعة من الأبواب، وكل باب يتضمن عدداً كبيراً من الأحاديث- هل هو من تأليف الكليني أم مزيد فيما بعد على كتابه الكافي»[4]، فكأن أمر الزيادة شيء طبيعي ووارد في كل حال.

بل الأمر أخطر من ذلك فإن شيخهم الثقة عندهم حسين بن حيدر الكركي العاملي (المتوفى سنة ١٠٧٦هـ) قال: إن كتاب الكافي خمسون كتاباً بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصل بالأئمة[5]، بينما نرى شيخهم الطوسي (المتوفى سنة ٣٦٠هـ) يقول: «كتاب الكافي مشتمل على ثلاثين كتاباً أخبرنا بجميع رواياته الشيخ..»[6].

فهل زيد على الكافي للكليني فيما بين القرن الخامس، والحادي عشر عشرون كتاباً، مع أن كل كتاب يضم عشرات الأبواب، وكل باب يشمل مجموعة من الأحاديث؟! لعل هذا أمر طبيعي فمن كذب على رسول الله والصحابة والقرابة فمن باب أولى أن يكذب على شيوخه..

---

(١) الذريعة: ٥٠٤/٤.

(٢) أعيان الشيعة: ٢٨٨/١.

(٣) انظر: الإمام الصادق: ص٤٥٨.

(٤) روضات الجنات: ١١٨/٦-١٧٦.

(٥) المصدر السابق: ١١٤/٦.

(٦) الفهرست: ص١٦١.

وشواهد هذا الباب كثيرة.

أما متون هذه الكتب ونصوصها فإنك تلحظ فيها ظاهرة الاختلاف والتضاد ولقد تألم شيخهم محمد بن الحسن الطوسي «لما آلت إليه أحاديثهم من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه..» واعترف بأن هذا الاختلاف قد فاق ما عند أصحاب المذاهب الأخرى، وأن هذا كان من أعظم الطعون على مذهبهم، وأنه جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لما انكشف له أمر هذا الاختلاف والتناقض[1].

وقام شيخهم الطوسي بمحاولة يائسة لتدارك هذا الاختلاف وتوجيه هذا التناقض فلم يفلح؛ بل زاد الطين بلة، حيث علق كثيراً من اختلاف الروايات على التقية بلا دليل سوى أن هذا الحديث أو ذاك يوافق أهل السنة. والواقع أنه بصنيعه هذا قد «كرس» الفرقة، وأضاع على طائفته كثيراً من سبل الهداية.. ومحاولته كانت في أحاديث الأحكام، أما باقي مسائل المذهب فلم يتعرض لها.

والدليل المادي على أن محاولته لم تنجح هو كثرة اختلافهم، وقد اشتكى بعض شيوخهم من هذه الظاهرة وهو الفيض الكاشاني صاحب الوافي أحد الكتب الثمانية المعتمدة فقال عن اختلاف طائفته «.. تراهم يختلفون في المسألة الواحدة على عشرين قولاً أو ثلاثين قولاً أو أزيد؛ بل لو شئت أقول لم تبق مسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو في بعض متعلقاتها»[2].

ومن الملاحظ أن اختلافهم هو اختلاف في الأحاديث أو النصوص وليس اختلافاً في الاستنباط، ولا شك أن التناقض أمارة على بطلان المذهب، وكذب الروايات.. وأن ذلك ليس من عند الله لقوله سبحانه: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ

(١) تهذيب الأحكام: ١/٢-٣.

(٢) الوافي، المقدمة: ص٩.

﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1].

وقد عزت بعض رواياتهم ظاهرة الاختلاف إلى كثرة الكذب على الأئمة.. فهذا الفيض بن المختار يشكو لأبي عبد الله- كما تقول رواياتهم- كثرة اختلافهم ويقول: «ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم.. إني لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أن أشك في اختلافهم في حديثهم. فقال أبو عبد الله: هو ما ذكرت يافيض إن الناس أولعوا بالكذب علينا.. وإني أحدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله وإنما يطلبون الدنيا وكل يحب أن يدعى رأساً»[2].

وقد كثرت شكاوى الأئمة من كثرة الكذابين عليهم[3]، وقد حف بهم

---

(١) النساء: آية: ٨٢.

(٢) مضى ذكره وتخريجه من كتب الشيعة: ص (٩٠).

(٣) تروي كتب الشيعة عن جعفر الصادق قال: «إن لكل رجل منا، رجل يكذب عليه، وقال أن المغيرة بن سعيد دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها فاتقوا الله ولاتقبلوا علينا ماخالف قول ربنا وسنة نبينا».
وقد اعترف المغيرة بن سعيد كما تروي كتب الشيعة بذلك حيث قال: «دسست في أخباركم أخباراً كثيرة تقرب من مائة ألف حديث».
وعن الصادق قال: «إنا أهل بيت صادقون لانخلوا من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه وعن يونس أنه قال: «وافيت العراق فوجدت قطعة من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله- عليهما السلام- متوافرين فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا فأنكر منها أحاديث كثيرة.. وقال: إن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله-عليه السلام- فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن. (انظر: النصوص السابقة في: تنقيح المقال: ١/١٧٤-١٧٥).
فإذا وضعت مع هذه النصوص شهادة أئمة السنة بكذب الروافض (انظر: المنتقى ص٢١-٢٣، ميزان الاعتدال: ١/٢٧-٢٨) تبين شيوع الكذب وكثرته عندهم، وإذا عرفت مدى بضاعتهم في علم الإسناد، والجرح والتعديل تحقق لك الخطر الكبير الذي يعيشه هؤلاء من خلال اعتمادهم في التلقي على تلك المدونات...

ولاسيما جعفر الصادق مجموعة من المتآمرين والمتكسبين والمحتالين..» وكانوا يستقبلون بعض الوفود القادمة من أصقاع العالم الإسلامى ويأكلون أموالهم باسم الأئمة، ويقدمون لهم تواقيع مزورة باستلامهم ويحدثون عنهم بما لم يقولوا[(١)].

وإذا كذب الأئمة أقوالهم قالوا: إن هذا التكذيب منهم تقية[(٢)].

واستمع إلى شريك بن عبد الله القاضي (ت١٧٧- ١٧٨هـ) يصف الأقوام الذين التصقوا بجعفر وادعوا الرواية عنه- كما تنقل ذلك كتب الشيعة نفسها- «قال أبو عمرو الكشي: قال يحيى بن عبد الحميد الحمّاني في كتابه المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين- رضي الله عنه-: قلت لشريك إن أقواماً يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيف الحديث، فقال: أخبرك القصة، كان جعفر بن محمد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون: حدثنا جعفر بن محمد، ويحدثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر، ليستأكلوا الناس بذلك، ويأخذوا منهم الدراهم، كانوا يأتون من ذلك بكل منكر، فسمعت العوام بذلك فمنهم من هلك ومنهم من أنكر[(٣)] ويبدو أن الإنكار كان من طائفة من المتقدمين.. إذ أن المتأخرين، ولاسيما في العهد الصفوي ومابعده قد أصبحت الأساطير الكثيرة التي تروى عن جعفر جزءاً من عقائدهم بلا نكير.

أما معاني هذه الروايات، ومادتها فإن فيها مايحكم المرء بوضعه بمجرد النظر في متنه لمخالفته لأصول الإسلام وضروراته، وما علم بالتواتر، وما أجمع المسلمون عليه.. مع مخالفته لصريح العقل، وقد رأيت في رواياتهم ما يلغي هذا المبدأ أعني

---

(١) انظر: التحفة الاثنى عشرية، الورقة (٩٢) (مخطوط).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ترجمة زرارة: ٦٩/٢-٧٠، وسيأتي عند الحديث عن حال رجالهم بأن شيوخ الشيعة يحملون الطعن والتكذيب الصادر من جعفر الصادق وغيره في حق معظم رواتهم بأنه تقية.

(٣) رجال الكشي: ص٢٠٨-٢٠٩، بحار الأنوار: ٣٠٢/٢٠-٣٠٣.

مبدأ نقد المتن لظهور القرائن التي تدل على ذلك فقد جاء في بصائر الدرجات عن سفيان السمط قال: «قلت لأبي عبد الله- عليه السلام- جعلت فداك إن رجلاً يأتينا من قبلكم يعرف بالكذب فيحدث بالحديث فنستبشعه، فقال أبو عبد الله- عليه السلام- يقول لك إني قلت للّيل إنه نهار، وللنهار إنه ليل، قال: لا، قال: فإن قال لك هذا إني قلته فلا تكذب به فإنك إنما تكذبني»[1]. وجاء أيضاً «إن حديثنا تشمئز منه القلوب فمن عرف فزيدوهم، ومن أنكر فذروهم»[2].

وقد ذكر شيخهم المجلسي في هذا الاتجاه (١١٦) حديثاً في باب بعنوان «باب إن حديثهم- عليهم السلام- صعب مستصعب، وإن كلامهم ذو وجوه كثيرة، وفضيلة التدبر في أخبارهم- رضي الله عنهم- والتسليم لهم والنهي عن رد أخبارهم»[3]، وإذا قارنت هذا بما يذهب إليه أهل السنة استبان بصورة أعظم ضلالهم وبضدها تتميز الأشياء[4].

---

(١) بحار الأنوار: ٢/٢١١-٢١٢.

(٢) المصدر السابق: ٢/١٩٢.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٢/١٨٢-٢١٢.

(٤) قارن ذلك بما قاله أئمة السنة في هذا الباب قال: الربيع بن خثيم (المتوفى سنة ٦١ أو ٦٣هـ) والذي قال فيه ابن مسعود: «لو رآك رسول الله-صلى الله عليه وسلم- لأحبك (تقريب التهذيب: ١/٢٤٤) قال الربيع: «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار يعرف، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل ننكره» (رواه الخطيب البغدادي في الكفاية ص٦٠٥) وقال أبو الحسن علي بن عروة المتوفي سنة ٨٣٧هـ، صاحب الكواكب الدراري في ١٢٠ مجلداً. (انظر: السخاوي/ الضوء اللامع: ٥/٢١٤-٢١٥)، قال ابن عروة: القلب إذا كان تقياً نظيفاً زاكياً كان له تمييز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والهدى والضلال ولاسيما إذا كان قد حصل له إضاءة وذوق من النور النبوي، فإنه حينئذ تظهر له خبايا الأمور، ودسائس الأشياء، والصحيح من السقيم، ولو ركب على متن ألفاظ موضوعة على الرسول إسناد صحيح أو على متن صحيح إسناد ضعيف لميز ذلك وعرفه. فإن ألفاظ الرسول لاتخفى على عاقل ذاقها (القاسمي/ قواعد التحديث ص١٦٥، وقد نقل ذلك عن مخطوطة الكواكب الدراري لابن عروة).

وقد اعتنى أئمة الحديث بالمتن كما اعتنوا بالإسناد، ووضعوا علامات لمعرفة الحديث الموضوع =

والغالب في نقد المتن عندهم أنه يعمل به إذا كان الحديث يوافق أهل السنة والذين يسمونهم بالعامه فيردّ الحديث حينئذ، لأن مخالفة العامة كما تقول رواياتهم فيها الرشاد[1]. فيزدادون بهذا ضلالاً على ضلالهم.. مع أنه قد جاء عن بعض الأئمة وفي كتب الشيعة نفسها لا تقبلوا علينا خلاف كتاب ربنا[2]، إلا أن هذا المبدأ لم يعمل به شيوخهم.. بل إن الأصل الذي أمر الأئمة بالرجوع إليه (وهو القرآن) قد كثرت أساطيرهم التي تتعرض له.

أما مدى صحة هذه الروايات عندهم، والتي تضمنتها تلك المدونات والتعرف على أسانيدهم ورجالهم الذين ارتضوا رواياتهم عن الأئمة، وأقسام الحديث عندهم، ومقاييس نقد السند لديهم، فهذا موضوع هام وكبير يستحق أن يكتب فيه كتابة مستقلة.. وذلك لأهميته في كشف حقيقة هذه المدونات أمام المخدوعين والمغفلين.. وتعرية الباطل واكتشاف الأيدي السبئية التي أسهمت في صنع هذا «الضلال» ونسبته لبعض علماء أهل البيت.. وهو مبحث واسع الأطراف متعدد الجوانب لا يكفي هذا الحيز لتفصيل القول فيه.. فسنكتفي بالعرض المجمل، والإشارة واللمحة.

= بدون النظر إلى إسناده، وعامة علوم الحديث تعرضت لذلك، قال ابن دقيق العيد: وأهل الحديث كثيراً مايحكمون بالوضع باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث.. (الاقتراح: ص٢٣١).. كما ذكر ابن الصلاح بأنهم قد يعرفون كون الحديث موضوعاً بقرينة النص المروى فقد وضعت أحاديث- كما يقول- طويلة تشهد لوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها (علوم الحديث/ لابن الصلاح ص: ٨٩).

وقد كتب ابن القيم- رحمه الله- كتاباً مستقلاً في هذا الشأن إجابة لسؤال يقول: «هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده» فأورد- رحمه الله- قواعد عدة في هذا الشأن بلغت (٤٤) قاعدة ومثل لها بـ (٢٧٣) حديثاً وبين وجه وضعها من خلال نقد المتن فقط وذلك في كتابه «المنار المنيف».

(١) انظر: مبحث الإجماع من هذه الرسالة.

(٢) انظر: أصول الكافي: باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب: ١/٦٩-٧١، وفيه مجموعة أحاديث في هذا المعنى.

□ مدى صحة روايات هذه المدونات:

لقد جاء على لسان جملة من أعلام أهل السنة بأن الرافضة من أعظم الطوائف افتراء للكذب، وتكذيباً للصدق[1].. وحينما قال ابن المطهر فإن لهم أحاديثهم التي رواها رجالهم الثقات، قال شيخ الإسلام: «من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم، ولم تعلموا أحوالهم ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره، ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها[2].

ولكن هل أئمة الإسلام على علم بهذه المدونات؟

الحقيقة أنه لم يكن للأمة المسلمة مصادر في التلقي معروفة مشهورة غير أمهات مصادر المسلمين من الصحاح والسنن والمسانيد..

والملحوظ أن أئمة الإسلام الذين لهم عناية بأمر الروافض كالأشعري وابن حزم، وابن تيمية، لم يرد عنهم- في حدود تتبعي- ذكر لأسماء هذه المدونات وبالأخص أخطر كتاب لهم وهو أصول الكافي رغم أن صاحبه قد توفي سنة ٣٢٩هـ. فهل مرد ذلك إلى أن تلك المدونات سرية التداول بينهم، أو لاحتقار علماء الإسلام لهم، فلم يلتفتوا إلى كتب الحديث عندهم؟ أو أن هذه الكتب صنفت في إبان الدولة الصفوية، ونسبت لشيوخهم الأوائل؟

قد جاء في أصول الكافي مايفيد أن كتب الحديث عندهم كانت موضع التداول السري بينهم، ولهذا لم تكن متصلة السند بسبب ظروف التقية كما يدعون. يقول نص الكافي: «إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله- عليهما السلام-

---

(١) منهاج السنة: ٥١/٤، وراجع: المنتقى (مختصر منهاج السنة: ص:٢١-٢٣، ميزان الاعتدال: ٢٧/١-٢٨).

(٢) منهاج السنة: ١١٠/٤.

وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا. (قال أحد أئمتهم): حدثوا بها فإنها حق[1]، وتلحظ في بعض رواياتهم- مثلاً- الأمر بكتمان هذا النص وعدم إذاعته عند غير أهله[2].

وفي عصر السيوطي قام أحد الروافض يدعو إلى الاحتجاج بالقرآن فقط دون السنة، وألف في الرد عليه كتابه «الاحتجاج بالسنة»، فلم لم يدع هذا الرافضي إلى كتب أصحابه؟ قد يلتمس من هذا الصنيع أنه يتكتم عليها.. وعلى أية حال لم يكن لكتبهم ذلك الذيوع والانتشار إلا بعد ظهور الطباعة وتفشي أمر الرافضة.

ولعل أولى الإشارات لمصادر الشيعة الأربعة الأولى جاءت في كتاب النواقض في الرد على الروافض، حيث ذكر بأن من هفوات الروافض إنكارهم كتب الأحاديث الصحاح التي تلقتها الأمة بالقبول، وإيمانهم بمقابل ذلك بأربعة كتب جمع فيها كثير من الأكاذيب مع بعض الأحاديث وأقوال الأئمة[3].

وصاحب النواقض (مخدوم الشيرازي) من القرن العاشر، ولكن لا يعني هذا ظهور أمر هذه المدونات؛ لأن الشيرازي هذا عاش في وسط الرافضة، واضطر أن يتلقى تعليمه بينهم.. فعرف من أمورهم- كما يقول- مايخفى على الكثير[4].

- أما مدى صحة ما في هذه المدونات في نظر هذه الطائفة، فهم في هذا فريقان صنف يرى صحتها، ويقطع بثبوت كل حرف فيها عن الأئمة، وفريق يرى

---

(١) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: ١/٥٣.

(٢) كما في خبر «لوح فاطمة» المزعوم، وفي آخره قال إمامهم: «لو لم تسمع في دهرك إلا هذا الحديث لكفاك فَصُنْهُ إلا عن أهله» وهو نص يرويه أبو بصير عن جعفر الصادق. (انظر: أصول الكافي: ١/٥٢٧- ٥٢٨، الكاشاني/ الوافي، المجلد الأول ج٢ ص٧٢، الطبرسي/ الاحتجاج: ١/٨٤-٨٧، ابن بابويه/ إكمال الدين: ص٣٠١-٣٠٤، الطبرسي/ (وهو صاحب مجمع البيان) أعلام الورى: ص١٥٢ ومابعدها، الكراجكي/ الاستنصار: ص١٨.

(٣) النواقض: ص١٠٩، ١١٠ (مخطوط).

(٤) انظر: المصدر السابق، الورقة ٨٧، ١٥١، وانظر: ص (٢٠٩) من هذه الرسالة، هامش رقم (٢).

أن فيها الصحيح وغيره.. يبين ذلك شيخهم الممقاني فيقول:

«إن كون مجموع مابين دفتي كل واحد من الكتب الأربعة من حيث المجموع متواتراً مما لا يعتريه شك ولا شبهة، بل هي عند التأمل فوق حد التواتر، ولكن هل هي متواترة بالنسبة إلى خصوص كل حديث وبعبارة أخرى هل كل حديث وكلمة بجميع حركاتها وسكناتها الإعرابية والبنائية، وبهذا الترتيب للكلمات والحروف على القطع أم لا؟ فالمعروف بين أصحابنا المجتهدين الثاني كما هو قضية عدها أخبار آحاد، واعتبارهم صحة سندها أو ما يقوم مقام الصحة، وجل الإخبارية على الأول كما يقتضيه قولهم بوجوب العمل بالعلم، وأنها قطعية الصدور»[1].

إذن الكتب الأربعة عند الإخباريين من الاثنى عشرية أعظم من القرآن عند المسلمين.. ولهذا قبلوا رواياتها التي تتعرض لكتاب الله، وجعَلوها هي الحاكمة على كتاب الله وذلك هو الضلال العظيم، والكفر الصراح. أما الأصوليون أو المجتهدون كما يسمون فإنهم يعتبرونها من قبيل الآحاد، وينظرون حين الحكم عليها إلى السند، ولذلك قال جعفر النجفي (ت١٢٢٧هـ) – شيخ الشيعة الإمامية، ورئيس المذهب– في زمنه[2] قال في كتابه «كشف الغطا» عن مؤلفي الكتب الأربعة:

«والمحمدون الثلاثة كيف يعول في تحصيل العلم عليهم، وبعضهم يكذب رواية بعض.. ورواياتهم بعضها يضاد بعضاً.. ثم إن كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها كأخبار التجسيم والتشبيه وقدم العالم، وثبوت المكان، والزمان»[3].

ولكن أصحاب الكتب الأربعة نصوا في مقدماتهم بأنهم لا يذكرون إلا الصحيح فيجيب صاحب كشف الغطا عن ذلك بقَوله: «فلابد من تخصيص ما ذكر في المقدمات أو تأويله على ضرب من المجازات أو الحمل على العدول عما

---

(١) تنقيح المقال: ١/١٨٣ (ط ١٣٤٩هـ).

(٢) الشيعة في الميزان: ص٢٧٢ (الهامش).

(٣) كشف الغطا: ص٤٠.

فات حيث ذكروا في تضاعيف كتبهم خلاف ماذكروه في أوائلها[١]، أي أنهم عدلوا عن شرط الصحة الذي ذكروه في مقدمات كتبهم !!

ثم يأتي الاعتراض الأكثر صعوبة وهو أن هذه الكتب الأربعة مأخوذة كما يقولون من أصول معروضة على الأئمة، وأصول الكافي كتب في عصر الغيبة الصغرى، وكان بالإمكان الوصول إلى حكم الإمام على أحاديثه، بل قالوا بأنه عرض على مهديهم فقال بأنه كاف لشيعتنا[٢]، كما أن صاحب من لا يحضره الفقيه «أدرك من الغيبة الصغرى نيفاً وعشرين سنة»[٣]، فلم لم يعترض الأئمة على مافيها من موضوعات؟ لم يجد صاحب كشف الغطا جواباً على ذلك إلا الفزع إلى التقية التي هي متعلقهم إذا أعيتهم الحيل فقال: «وأنه لا يجب على الأئمة المبادرة إليهم بالإنكار ولا تمييز الخطأ من الصواب لمنع التقية المتفرعة على يوم السقيفة»[٤].

ومع ذلك فإن لسائل أن يقول: إذا كان الأصوليون من الشيعة قد سلكوا مسلك التصحيح والتضعيف من خلال دراسة الإسناد فهل للشيعة بصر بالرجال ودراية بعلم الجرح والتعديل؟

والجواب على ذلك أنه: من خلال النظر في كتب الرجال عندهم يتبين بأنه لم يكن لهم كتاب في أحوال الرجال حتى ألف الكشي في المائة الرابعة كتاباً لهم في ذلك. جاء في غاية الاختصار، وليس فيه مايغني في هذا الباب، وقد أورد فيه أخباراً متعارضة في الجرح والتعديل[٥] وليس في كتب رجالهم الموجودة إلا حال بعض رواتهم[٦]. كما «أنه في كثير من الأسانيد قد وقع غلط واشتباه في

---

(١) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٢) مضى تخريجه من كتبهم ص: (٢٠) من هذه الرسالة.

(٣) الصدر/ الشيعة: ص١٢٥.

(٤) كشف الغطا: ص٤٠.

(٥) انظر- مثلاً-: ترجمة زرارة بن أعين، وأبي بصير، وجابر الجعفي وغيرهم.

(٦) الشيرازي/ النواقض ص١١٣ (مخطوط).

أسامي الرجال أو آبائهم أو كناهم، أو ألقابهم»[1].

وقد كان التأليف في أصول الحديث وعلومه معدوماً عندهم حتى ظهر زين الدين العاملي[2] الملقب عندهم بالشهيد الثاني (المقتول سنة ٩٦٥هـ)[3]، وهذا ما تعترف به كتب الشيعة نفسها. قال شيخهم الحائري: «ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني وإنما هو من علوم العامة..»[4] يعني أهل السنة. (وسيأتي أن تقسيم الحديث إلى صحيح وغيره لم يوجد عندهم أيضاً إلا في القرن السابع).

ويرى صاحب التحفة أن سبب تأليفهم في ذلك هو ما لحظوه في رواياتهم من تناقض وتهافت، وأنهم قد استعانوا في وضع هذه الأصول بما كتبه أهل السنة[5]، غير أن لهم بعض المقاييس الخاصة بهم لم تسلم من ضلال كالعادة في كل ما انفردوا به عن المسلمين. فتجدهم مثلاً يوثقون من ادعى رؤية غائبهم المعدوم الذي لم يولد أصلاً[6]، ويعتبرون ذلك دلالة على كونه فوق العدالة، على حين لا تؤثر عندهم صحبة الرسول شيئاً في التزكية والتعديل- كما سلف- فهم بهذا يجعلون الكذب والضلال دليل العدالة، وعدوا برهان العدالة أمارة على الكذب فانظر وتعجب.. ويوثقون الكليني الذي أخرج أساطير «تحريف القرآن» وأوسع لها في كتابه الكافي، ولذلك قال عنه الكاشاني في تفسيره الصافي[7]،

---

(١) الممقاني/ تنقيح المقال: ١/١٧٧.

(٢) النواقض: ص١١١-١١٢.

(٣) انظر: القمي/ الكنى والألقاب: ٢/٣٤٤.

(٤) مقتبس الأثر: ٣/٧٣، وقال الحر العاملي في ترجمة شيخهم المذكور وهو أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث؛ لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة، كما ذكره ولده وغيره (أمل الآمل: ١/٨٦).

(٥) التحفة الاثنا عشرية: ص١٠٥ (مخطوط).

(٦) كما تقوله طوائف من الشيعة، وكما ثبت ذلك عند ثقات المؤرخين وعلماء النسب- كما سيأتي في مبحث الغيبة.

(٧) انظر: تفسير الصافي: ١/٥٢، ط: الأعلمي بيروت، وص: ١٤ ط: المكتبة الإسلامية طهران.

والنوري الطبرسي في فصل الخطاب[1]، ومحمود النجفي الطهراني في قوامع الفضول[2] بأنه كان يقول بتحريف القرآن. وقال أبو زهرة: فإن من هذا اعتقاده فليس من أهل القبلة[3]. ومع ذلك يقول ابن المطهر الحلي بأنه من أوثق الناس في الحديث وأثبتهم»[4]. بينما يعدون القول بالقياس- والذي هو من مبادىء الفقه الإسلامي- قدح في الرجل عندهم تترك روايته من أجله»[5] فانظر كيف يوثقون الكفار، ويردون روايات المسلمين.

ومن كان على غير مذهب الإمامية فروايته لا ترتقى للصحة- عندهم- كما سيأتي في تعريف الصحيح عندهم، ولكن الإمامي مقبولة روايته ولو كان مذموماً على لسان الأئمة؛ بل صرح ابن المطهر الحلي بأن «الطعن في دين الرجل لا يوجب الطعن في حديثه»[6]، فإذا كانت هذه بعض مقاييسهم فما حال رجالهم؟

□ رجال أسانيدهم:

إن مصنفي هذه المدونات لم يحصل لهم ملاقاة الأئمة، وما أخذوا أقوالهم إلا بواسطة رجال بينهم وبين الأئمة، فما حال هؤلاء الرجال الذين رووا كل ذلك الضلال عن جعفر وغيره؟.

لقد شهد طائفة من أعلام السنة بأن الروافض من أكذب الناس في الحديث واتقوا الرواية عنهم.. لكن الاثنى عشرية لا تقبل هذه الشهادات، فهي لا تقبل «روايات العامة» كما يقولون فضلاً عن الأخذ بجرحهم.

وقد استقرأ صاحب التحفة الاثنى عشرية أحوال رجالهم في الكتب الأربعة

---

(١) انظر: فصل الخطاب: ص٣٠ ومابعدها (النسخة المطبوعة).

(٢) انظر: قوامع الفضول: ص٢٩٨.

(٣) الإمام الصادق: ص٤٤٠.

(٤) رجال الحلي: ص٤٥.

(٥) المصدر السابق: ص١٤٥.

(٦) رجال الحلي: ص١٣٧.

من خلال ما تقوله عنهم كتب الشيعة نفسها[1]، كما فعل مثل ذلك صاحب «الصواقع المحرقة»[2]. وقدم الألوسي- رحمه الله- في «كشف غياهب الجهالات» إلمامة موجزة بأحوالهم[3]، كما صدر حديثاً كتاب بعنوان: «رجال الشيعة» درس فيه مؤلفه مجموعة كبيرة من رجالهم من خلال مصادر الشيعة، وما قد يوجد في مصادر السنة، وهي خطوة تستحق الإشادة[4].

وتبين من خلال ذلك أن رجال كتبهم في الغالب ما بين كافر لا يؤمن بالله ولا بالأنبياء ولا بالبعث والمعاد، ومنهم من كان من النصارى ويعلن بذلك جهاراً ويتزيا بزيّهم، ولم يدع صحبتهم، ومنهم من أعلن جعفر الصادق كذبهم ونص على ذلك باعتراف كتب الشيعة وقال «يروون عنا الأكاذيب ويفترون علينا أهل البيت»[5]. إلى غير ذلك من أحوال رجالهم، وأنواع ضلالهم. وقد ذكرت هذه المصنفات جملة من أسماء هؤلاء الرجال الذين ذهبوا لهذه المذاهب الملحدة[6].

ولقد لخص شيخ الطائفة، وصاحب كتابين[7] من كتبهم الأربعة في الحديث، وصاحب كتابين أو ثلاثة من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرجال[8]

---

(١) انظر: التحفة الاثنى عشرية: ص٩٧، ١٠٧ ومابعدها (مخطوط)، ومختصر التحفة ص٦٩.

(٢) الصواقع- بتقديم القاف على العين- المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة «من تأليف نصير الدين محمد الشهير بخواجه نصر الله الهندي المكي، وقد قام الشيخ محمود الألوسي باختصار الكتاب باسم «مختصر الصواقع..» وانظر (ما أشرنا إليه في) مختصر الصواقع: ص١١٢ (مخطوط).

(٣) كشف غياهب الجهالات: ص١٠ (مخطوط).

(٤) وقد نشرته: دار الأرقم- الكويت عام ١٤٠٣هـ تأليف عبد الرحمن الزرعي.

(٥) انظر: التحفة ص٩٧.

(٦) ولعل بعض أقسام «السنة» في الجامعات الإسلامية تقوم بدراسة متأنية وشاملة لأحوال هؤلاء الرجال الذين قام على رواياتهم مذهب الاثنى عشرية لكشف حالهم... وبيان الحقيقة..

(٧) وهما: التهذيب والاستبصار.

(٨) وهي: الفهرست للطوسي، ورجال الطوسي، والكتاب الثالث وهو رجال الكشي، والذي قام بتهذيبه الطوسي، وقد فقد الأصل اليوم عند الشيعة فلا يوجد إلا تهذيب الطوسي، بالإضافة إلى كتاب الرجال للنجاشي.

لخص الطوسي أحوال رجالهم باعتراف مهمّ أجراه الله سبحانه على لسانه، يقول الطوسي: «إن كثيراً من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة– ومع هذا يقول– إن كتبهم معتمدة»[1] فكأن المهم عندهم تشيع الرجل ولا يضر بعد ذلك انتحاله لأي مذهب فاسد. ولكنهم يردون روايات الزيدية. كما ردوا روايات زيد بن علي وهو من أهل البيت كما فعل الطوسي في الاستبصار[2] مع أن الزيدية شيعة.

إذن المقصود عندهم هو التشيع الإمامي أو الغالي، ولهذا ارتضوا أمر الجارودية مع أنها من غلاة الزيدية، ولكن ارتضوا مذهبها لأنها تكفر معظم صحابة رسول الله– ﷺ– وترد مروياتهم فتشاركهم في عموم مذهبهم[3]. ثم بعد ذلك لا يضر أن يكونوا من أصحاب المذاهب الفاسدة، والنحل الزائفة.

بل قرر جملة من علماء الرجال عندهم كابن الغضائري، وابن المطهر الحلي بأن القدح في دين الرجل لا يؤثر في صحة حديثه[4]– كما مر–

ولكن هناك جملة من رجالهم ورواة مذهبهم هم من الغلاة كما نص على ذلك شيوخ المذهب القدامى، فلم يكونوا يأخذون برواياتهم، ولكن هذا القدح في هؤلاء الرجال لم يرتضه الشيعة المتأخرون بحجة غريبة وهي أن المذهب يتطور ويتغير فأصبح ما يعتبر عند القدامى غلواً هو اليوم من ضرورات المذهب الشيعي فصارت مقاييسهم في نقد مذهب الرجل تتغير من عصر لعصر تبعاً لتغير المذهب وتطوره. قال الممقاني– أكبر شيوخهم في علم الرجال في هذا العصر– «إن القدماء– يعني من الشيعة– كانوا يعدون ما نعده اليوم من ضروريات مذهب الشيعة غلواً وارتفاعاً وكانوا يرمون بذلك أوثق الرجال كما لا يخفى على من أحاط

---

(١) الفهرست: ص٢٤–٢٥.

(٢) انظر: الاستبصار: ١/٦٥– ٦٦.

(٣) كما قرر ذلك شيخهم المفيد في أوائل المقالات، وقد مضى ذكر كلامه ص: (٤١).

(٤) رجال الحلي: ص١٣٧.

خبراً بكلماتهم»[1].

وأمر آخر أخطر من هذا، لقد جاءت روايات بأسانيد ثابتة وصحيحة لديهم تذم وتلعن مجموعة من الكذابين الذين قام الدين الشيعي على رواياتهم، تذمهم بأعيانهم.. فلم يقبل شيوخ الشيعة الذم الوارد فيهم (لأنهم لو قبلوا ذلك لأصبحوا من أهل السنة وتخلوا عن شذوذهم) وقد فزعوا إلى التقية لمواجهة هذا الذم، وهذا ليس له تفسير إلا رد قول الإمام من وجه خفي، وإذا كان منكر نص الإمام كافراً في المذهب الشيعي فهم خرجوا بهذا عن الدين رأساً، وقد اعترف محمد رضا المظفر- وهو من شيوخهم وآياتهم المعاصرين- اعترف بأن جلّ رواتهم قد ورد فيهم الذم من الأئمة ونقلت ذلك كتب الشيعة نفسها قال: وهو يتحدث عما جاء في هشام بن سالم الجواليقي من ذم قال: «وجاءت فيه مطاعن، كما جاءت في غيره من أجلة أنصار أهل البيت وأصحابهم الثقات والجواب عنها عامة مفهوم»[2] (أي العلة المعروفة السائرة عندهم وهي التقية) ثم قال: «وكيف يصح في أمثال هؤلاء الأعاظم قدح وهل قام دين الحق وظهر أمر أهل البيت إلا بصوارم حججهم»[3].

لاحظ كيف يصنع التعصب بأهله.. فهم يدافعون عن هؤلاء الذين جاء ذمهم عن أئمة أهل البيت، ويردون النصوص المروية عن علماء أهل البيت في الطعن فيهم والتحذير منهم، والتي تنقلها كتب الشيعة نفسها.. فكأنهم بهذا يكذبون أهل البيت.. بل ويصدقون ما يقوله هؤلاء الأفاكون حيث زعموا أن ذم الأئمة لهم جاء على سبيل التقية.. فهم لا يتبعون أهل البيت في أقوالهم التي تتفق مع نقل الأمة، بل يقتفون أثر أعدائهم ويأخذون بأقوالهم، ويفزعون إلى

---

(١) تنقيح المقال: ٣/٢٣، وراجع ماذكره محب الدين الخطيب في ذلك في حاشية المنتقى: ص١٩٣.

(٢) محمد الحسين المظفر/ الإمام الصادق: ص١٧٨.

(٣) نفس الموضع من المصدر السابق.

التقية في رد أقوال الأئمة.

وهناك مجموعة من رجالهم تميزوا بالإكثار من الرواية في كتبهم، وهم يحظون بتوثيق شيوخهم على الرغم من أنهم قد لعنوا أو كفروا أو كذبوا على ألسنة الأئمة وباعتراف كتب الشيعة نفسها، وفي ظني أن جمع ما ورد في هؤلاء الرجال الذين شاعت رواياتهم في كتب الاثنى عشرية.. جمع ماورد فيهم من ذم في كتب الشيعة وما قد يوجد من ذلك في كتب السنة يسهم في إيضاح الرؤية وكشف الكذب على أهل البيت، ويسقط الكثير من تلك الروايات السوداء التي أخذت بالشيعة بعيداً عن جماعة المسلمين، ويكشف الأمر أمام عوام الشيعة وجهالهم الذين لا يعرفون عن مذهبهم إلا أنه مأخوذ عن أهل البيت، كما خدعهم بذلك شيوخهم وما علموا أن تلك الروايات جاءتهم بواسطة حثالة من الكذابين الذين تبرأ الأئمة منهم وكذبوهم. فالعوام في الغالب في غفلة عن مذهبهم وما يراد بهم.

ويأتي على رأس هؤلاء الذين تميزوا بكثرة الرواية عندهم جابر الجعفي قال الحر العاملي: «روى سبعين ألف حديث عن الباقر- عليه السلام- وروى مائة وأربعين ألف حديث، والظاهر أنه ماروي بطريق المشافهة عن الأئمة عليهم السلام أكثر مما روى جابر»[1].

إذاً فجابر يأخذ المرتبة الأولى في الرواية من ناحية العدد، وإذا لحظنا أن مجموع أحاديث كتبهم الأربعة لم تبلغ سوى (٤٤٢٤٤)[2]، أدركنا ضخامة مارواه جابر الجعفي، وأن رواياته تأخذ النصيب الأكبر في المدونات الشيعية، فهو أحد أركان دينهم. ولكن جاء في رجال الكشي- أصل كتب الرجال عندهم- عن زرارة بن أعين قال: «سألت أبا عبد الله- عليه السلام- عن أحاديث جابر؟ فقال مارأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل عليّ قط»[3]. فالإمام

(١) وسائل الشيعة: ١٥١/٢٠.

(٢) أعيان الشيعة: ٢٨٠/١.

(٣) رجال الكشي: ص١٩١، وقد مضى الاستشهاد به.

الصادق هنا يكذب مايزعمه جابر من روايته عنه وعن أبيه.. فكيف إذاً يروي هذا العدد الضخم من الأحاديث عمن لم يلتق به، أو لم يلتق به إلا مرة واحدة مع أنه يصرح بالسماع والتحديث.

ولم يجد شيخهم الخوئي مخرجاً من هذه الرواية التي تكذب جابراً إلا أن يفزع إلى التقية فيقول بأنه «لابد من حمله على نحو من التورية»[1]. لأنه يرى أنه من ثقاتهم، حيث يقول: «الذي ينبغي أن يقال إن الرجل لابد من عده من الثقات الأجلاء»[2]. واستشهد لذلك بتوثيق بعض شيوخهم له كابن قولويه وعلي بن إبراهيم والمفيد، ثم قال: ويقول الصادق في صحيحة زياد إنه كان يصدق علينا[3]. وقد جاء في جامع الرواة الإشارة إلى أن هذه الرواية التي يصفها الخوئي بالصحيحة قد رويت عندهم بطريق مجهول[4]، وما أدري لم يؤول الرواية الأخرى ويأخذ بهذه الرواية بلا دليل؟

كما أن المفيد الذي يعتبره الخوئي ممن وثقه كان ينشد أشعاراً كثيرة عنه يستدل بها على اختلاطه كما أشار إلى ذلك النجاشي[5].

كما أن النجاشي قال عنه: «وكان في نفسه مختلطاً»[6]. وقال هاشم معروف: «إن جابر الجعفي من المتهمين عند أكثر المؤلفين في الرجال»[7] وقال وهو يحكم على بعض رواياتهم: «في سند هذه الرواية صباح المزني، وجابر الجعفي وهما ضعيفان وقد ورد في جابر قدح ومدح والأكثر على أنه كان مخلطاً»[8].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٥/٢٥.
(٢) المصدر السابق: ٤/٢٥.
(٣) المصدر السابق: ٤/٢٥.
(٤) الأردبيلي/ جامع الرواة: ١/١٤٤.
(٥) النجاشي/ الرجال ص١٠٠.
(٦) المصدر السابق: ص١٠٠.
(٧) الموضوعات في الآثار والأخبار: ص٢٣٤.
(٨) المصدر السابق: ص١٨٤.

كما أن النجاشي (ت٤٥٠هـ) وهو خبير رجالهم وصاحب أحد كتبهم الأربعة في الرجال ذكر أنه «قل ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام»[١]، ولكن الخوئي يقول «فإن الروايات عنه في الكتب الأربعة كثيرة في الحلال والحرام»[٢].. فهذا قد يشير إلى شيء آخر وهو أن الرجل بالإضافة إلى كذبه في نفسه، قد كثر الذين يكذبون عليه، وهذا ما صرح به النجاشي في رجاله حينما قال «روى عنه جماعة غمز فيهم وضعفوا منهم عمرو بن شمر، ومفضل بن صالح..»[٣].

وقال هاشم معروف في ترجمة عمر بن شمر «ضعفه المؤلفون في الرجال ونسبوا إليه أنه دس أحاديث في كتب جابر الجعفي»[٤]، «وأنه كان يضع الأحاديث في كتب جابر الجعفي وينسبها إليه»[٥]. فهذا جانب آخر يكشف كذب هذه الروايات الكثيرة المنتشرة في كتبهم عن جابر.

كما جاء في رواياتهم ما يثبت أن جابراً أحد المجانين، وإن زعموا أنه افتعل ذلك خشية بطش الخليفة[٦].. كما صورته رواياتهم بأنه واحد من أمهر السحرة والمشعوذين وإن لم تسمه بذلك[٧].

وإذا لحظنا أن جابراً قد شاركت رواياته في كثير من أركان الكفر في المذهب الشيعي فهو الذي روى في الكافي أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة.. إلخ، وهو أول من وضع التأويل الباطني في كتاب- كما سلف-. وجاء في رواياتهم ما يشير إلى وجوب كتمان تلك التأويلات إلى غير ذلك مما أسهم به في تشييد

---

(١) النجاشي/ الرجال: ص١٠٠.

(٢) الخوئي/ معجم رجال الحديث: ٤/٢٦.

(٣) النجاشي/ الرجال: ص١٠٠.

(٤) دراسات في الحديث: ص١٩٥.

(٥) هاشم معروف/ الموضوعات والآثار: ص٢٣٤.

(٦) انظر ذلك في رجال الكشي: ص١٩٤-١٩٥.

(٧) انظر مخاريقه التي ينقلونها عنه في ذلك في رجال الكشي: ص١٩٧.

الكفر والضلال، كما أن رواياته هي من أكبر الأدلة على كذبه وبهتانه وقد شهد علماء السنة بأنه أحد الكذابين المفترين. قال الإمام أبو حنيفه: «ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي». وقال ابن حبان: «كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول: إن علياً عليه السلام يرجع إلى الدنيا». وقال جرير بن عبد الحميد: «لا أستحل أن أحدث عن جابر الجعفي، وقال هو كذاب يؤمن بالرجعة». وقال زائدة: رافضي يشتم أصحاب رسول الله- ﷺ-[1].

- ومثل جابر الجعفي، زرارة بن أعين (ت١٥٠هـ)، وثقه شيوخهم كالطوسي[2]، والنجاشي[3]، وابن المطهر[4] وغيرهم[5]. واعتبروه أحد الرجال الستة- من أصحاب أبي جعفر، وأبي عبد الله- الذين أجمعت[6] العصابة على تصديقهم[7] وله روايات كثيرة في كتب الشيعة، كما أن له إخوة وأبناء شاركوا في ذلك[8] ولهذا قال الطوسي: «ولهم روايات كثيرة وأصول وتصانيف»[9].

وذكر الخوئي مجموع رواياته في كتبهم الأربعة فقال: «وقع بعنوان زرارة في إسناد كثير من الروايات تبلغ ألفين وأربعة وتسعين مورداً، فقد روى عن أبي جعفر- عليه السلام-، ورواياته عنه تبلغ ألفاً ومائتين وستة وثلاثين مورداً، وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله- عليهما السلام- ورواياته عنهما بهذا العنوان

---

(١) انظر: العقيلي/ الضعفاء الكبير: ١٩٦/١، ابن حبان/ المجروحين: ٢٠٨/١، ميزان الاعتدال: ٣٧٩/١.

(٢) الفهرست: ص١٠٤، رجال الطوسي: ص٢٠١، ٣٥٠.

(٣) رجال النجاشي: ص١٣٢-١٣٣.

(٤) رجال الحلي: ص٧٦.

(٥) انظر: الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١٩٦/٢٠، الأردبيلي/ جامع الرواة: ٣٢٤/١.

(٦) لاحظ استدلالهم بمبدأ الإجماع وهم لايقولون به كما سيأتي في فصل الإجماع.

(٧) انظر: معجم رجال الحديث: ٢١٩/٧.

(٨) انظر: الفهرست للطوسي: ص١٠٤.

(٩) نفس الموضع من المصدر السابق.

تبلغ اثنين وثمانين مورداً، وروى عن أبي عبد الله- عليه السلام- ورواياته عنه بهذا العنوان وقد يعبر عنه بالصادق- عليه السلام- تبلغ أربعمائة وتسعة وأربعين مورداً، وروى عن أحدهما عليهما السلام ورواياته عنهما بهذا العنوان تبلغ ستة وخمسين مورداً...»[1].

هذا ما يقولون، ولكن يقول سفيان الثوري بأن زرارة «ما رأى أبا جعفر»[2]. ويقول سفيان بن عيينة- حينما قيل له روى زرارة بن أعين عن أبي جعفر كتاباً- «ما هو ما رأى أبا جعفر ولكنه كان يتتبع حديثه»[3]. وقد جاء في ميزان الاعتدال أن زرارة نسب لجعفر الصادق علم أهل الجنة وأهل النار، وقال لابن السماك إذا لقيته فاسأله هل أنا من أهل النار أم من أهل الجنة.. ولما بلغ ذلك جعفراً قال: أخبره أنه من أهل النار، فمن ادعى علي علم هذا فهو من أهلها[4]، غير أن بعض آياتهم وشيوخهم في هذا العصر يقول: «لم نجد أثراً مما نسبوه إلى كل من زرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، ومؤمن الطاق وأمثالهم، مع أنا قد استفرغنا الوسع والطاقة بالبحث عن ذلك وما هو إلا البغي والعدوان»[5]، فكأنه يشير إلى أنه لا أصل لما يذكر عن زرارة من ذم، وأن ذلك من عدوان الخصوم. وأنه بحث عن ذلك في مصادره واستفرغ الوسع في التقصي فلم يجد له أي أثر.. فهل هذا حق؟ لابد من الرجوع لمصادرهم المعتمدة في الرجال لأجل التثبت من صحة هذه الدعوى، لاسيما وأن عقيدة التقية هي شبهة تمنع الباحث من التصديق، وأولى ما يرجع إليه في هذا الشأن كتب الرجال المعتمدة عندهم.. ففي الفهرست للطوسي يتبين أن زرارة من أسرة نصرانيه، إذ أن جده

(١) الخوئي/ معجم رجال الحديث: ٧/٢٤٧.

(٢) انظر: لسان الميزان: ٢/٤٧٤.

(٣) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٤) انظر: ميزان الاعتدال: ٢/٦٩-٧٠، لسان الميزان: ٢/٤٧٣-٤٧٤.

(٥) الموسوي/ المراجعات: ص٣١٣.

«سنسن» كان راهباً في بلاد الروم، وكان أبوه عبداً رومياً لرجل من بني شيبان»[1].

ويبدو تأثير زرارة في مذهب الشيعة أشبه بتأثير ابن سبأ، بل قال أبو عبد الله: «ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع عليه لعنة الله»[2]. وقال: «.. زرارة شر من اليهود والنصارى، ومن قال: إنّ مع الله ثالث ثلاثة»[3].

ونقل الكشي أن أبا عبد الله لعنه ثلاثاً[4]، وقال: «إن الله نكس قلب زرارة..»[5]. وذكر روايات أخرى في ذمه.

ولذلك كان زرارة- كما ينقل الكشي- يقول: «وأما جعفر فإن في قلبي عليه لفتة» وعلل لذلك راوي الخبر عن زرارة بقوله: «لأن أبا عبد الله أخرج مخازيه»[6] وقد بلغ تطاول زرارة على أبي عبد الله- كما في رجال الكشي-أن كذبه في قوله[7] وأساء في القول له[8]، وكان يتعمد الكذب، ويصر على نسبته إليه، ففي رجال الكشي «.. عن محمد بن أبي عمير، قال: دخلت على أبي عبد الله- عليه السلام- فقال: كيف تركت زرارة؟ قلت: تركته لا يصلي العصر حتى تغيب الشمس فقال: فأنت رسولي إليه فقل له: فليصل في مواقيت أصحابي فإني قد حرقت قال: فأبلغته ذلك فقال (يعني زرارة): أنا والله أعلم أنك لم تكذب

---

(١) الطوسي/ الفهرست: ص١٠٤، ابن النديم/ الفهرست ص٢٢٠، والذي جاء في فهرست ابن النديم أن اسم جده سنبس لاسنسن كما في فهرست الطوسي.

(٢) رجال الكشي: ص١٤٩.

(٣) المصدر السابق: ص١٦٠.

(٤) السابق: ص١٤٩-١٥٠.

(٥) السابق: ص١٦٠.

(٦) السابق: ص١٤٤-١٤٥.

(٧) انظر: السابق: ص١٥٨.

(٨) حتى قال: سألت أبا عبد الله عن التشهد- إلى أن قال- فلما خرجت ضرطت في لحيته وقلت لايفلح أبداً. السابق: ص١٥٩.

عليه، ولكن أمرني بشيء فأكره أن أدعه»[1].

فهو يزعم أن جعفر الصادق هو الذي أمره ألا يصلي العصر حتى تغيب الشمس!! وجعفر بريء من هذا الافتراء.

فهذا هو زرارة كما تصفه كتب الشيعة نفسها، ومع ذلك يقول كبير شيوخهم في هذا العصر بأنه قد استفرغ الوسع والطاقة في البحث فلم يجد شيئاً في ذمه فهل يخفى عليه ذلك أم أن في التقية متسعاً لأن يقول مايشاء ولا أحد ينكر عليه؟!

وكيف يذهب شيوخ الشيعة إلى توثيق زرارة مع هذا التجريح، وهذا التكفير واللعن الذي صدر عن «المعصوم» في اعتقادهم.. والذي يتفق في روايته الكشي، وشيخ الطائفة الطوسي[2]؟ يجيب على ذلك شيخهم الحر العاملي فيقول: «روي أحاديث في ذمه (أي زرارة) ينبغي حملها على التقية، بل يتعين، وكذا ما ورد في حق أمثاله من أجلاء الإمامية»[3] ويحتجون لذلك بما يروونه عن محمد بن عبد الله بن زرارة وابنيه الحسن والحسين عن عبد الله بن زرارة، قال: قال لي أبو عبد الله (جعفر الصادق) «اقرأ على والدك السلام وقل له: إنما أعيبك دفاعاً مني عنك، فإن الناس والعدو يسارعون إلى كل من قربناه وحمدنا مكانه، لإدخال الأذى فيمن نحبه ونقربه، فيذمونه لمحبتنا له وقربه ودنوه منا، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله...»[4].

يحتجون بهذا ولا يلتفتون إلى أن رواية الابن مجروحة، لأنه يدافع عن أبيه،

---

(١) رجال الكشي: ص١٤٣، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ٣/١١٣، الخوئي/ معجم رجال الحديث: ٧/٢٢٢.

(٢) لأن رجال الكشي من تأليف الكشي، وتهذيب واختيارات الطوسي، والمتداول هو اختيارات الطوسي، لأن الأصل مفقود- كما مر-.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٠/١٩٦.

(٤) رجال الكشي: ص١٣٨، وسائل الشيعة: ٢٠/١٩٦، معجم رجال الحديث: ٧/٢٤٥.

ثم لو كان ذلك الذم تقية لم يصل إلى هذا الحد من اللعن والتكفير، ثم إن جعفراً كان في عصره محل الإجلال والتكريم فكيف يهان من يحبه ويقربه، وإذا كانت التقية من جعفر للدفاع عن زرارة فلماذا يفتري زرارة عليه بأنه أمره ألا يصلي العصر إلا بعد غروب الشمس ويكذبه، ويسيء إليه، فهل في هذا تقية، ولذلك حاول شيخهم أن يتخلص من روايات ذم زرارة في كتبهم بحمل قسم منها على التقية[1]. والتخلص من القسم الآخر في الطعن في سنده، وقد لحظت أن طعنه في بعض رجال تلك الروايات لا يستقيم مع ماجاء عنه في كتب الرجال عندهم فهو- مثلا- قد ردّ روايات في ذم زرارة بحجة أن فيها جبرائيل بن أحمد وهو-كما يقول- مجهول[2]، في حين أنه ليس بمجهول عندهم، لأنه كما يقول الأردبيلي كان مقيماً بكش كثير الرواية عن العلماء بالعراق وقم وخراسان[3]. ثم إنه قام بالطعن في روايات الذم فقط وأهمل النظر في روايات المدح وهذا تحيز ظاهر.

ولكن شيوخهم يجرون هذا الحكم في كل رجل ذمه الأئمة وارتضى شيوخهم أخباره مثل أحمد بن محمد المروزي[4]، وإسماعيل بن جابر الجعفي[5]، وبريد بن معاوية العجلي[6]، وحريز بن عبد الله السجستاني[7] وغيرهم.

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢٤٥/٧. (٢) السابق: ٢٤١/٧.

(٣) جامع الرواة: ١٤٦/١.

(٤) قال الحر العاملي: روى الكشي وغيره فيه مدحاً وذماً، ولعل وجه الذم مايأتي في زرارة (أي حمل الذم على التقية). (وسائل الشيعة: ١٢٧/٢٠، انظر: رجال الكشي: ص٥٥٩-٥٦٢، جامع الرواة: ٤٨/١-٤٩).

(٥) قال الحر العاملي: «وفيه ذم يسير ضعيف السند والدلالة، ويأتي وجهه في زرارة (وسائل الشيعة: ١٣٩/٢٠، وانظر: رجال الكشي: ص١٩٩).

(٦) قال الحر العاملي: «وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه، وعدّه الكشي من أصحاب الإجماع (أي ممن أجمعت الشيعة على تصحيح رواياتهم) وفيه بعض الذم يأتي الوجه في مثله في زرارة. (وسائل الشيعة: ١٤٥/٢٠-١٤٦، وانظر: رجال النجاشي: ص٨٧، رجال الحلي: ص٢٦-٢٧، جامع الرواة: ١١٧/١-١١٩، رجال الكشي: ص١٤٨ (وفيه قال أبو عبد الله: لعن الله بريداً).

(٧) قال الحر العاملي: «كوفي ثقة، وفيه مدح، وفيه ذم محمول على التقية لما يأتي في زرارة (وسائل =

ولا شك بأن أمر التقية في مثل هذه الحالات ليس بمؤكد، فكان أقل الأحوال أن يتوقف في هؤلاء، وإذا كان شيوخ الشيعة لم يقبلوا ما قيل في رواتهم من قبل أهل السنة، لأنهم خصوم- على حد زعمهم- فإنهم أيضاً لم يقبلوا ما ورد عن أئمتهم وادعو أنه صدر منهم مجاملة ومصانعة لأهل السنة.. فضاعت الحقيقة حينئذ، وقام مذهب الشيعة على أهواء الشيوخ، والرواة الكذبة.

□ أقسام الحديث عند الشيعة:

ومع تأخر التأليف عندهم في علم الرجال، واشتماله على ما لا يغني في بيان الحال، فإن القاريء لكتب الشيعة المتأخرة، كمرآة العقول للمجلسي، والمعاصرة مثل الشافي فى شرح أصول الكافي، يجد أنهم يذكرون أحياناً أن هذا الحديث صحيح وذاك ضعيف، وإن كانوا لا يلتزمون هذا في الكثير من مصنفاتهم. وقد مرّ أن هذا مسلك طائفة من الاثنى عشرية وهم الأصوليون. والعهد بالشيعة أنهم لا بصر لهم بهذه الأمور ولا معرفة لهم بهذا الشأن، وقد شنع عليهم أهل السنة لجهلهم بذلك فمتى بدأ هذا التقسيم عند الشيعة وما سببه؟

لقد ظهر لي أثناء دراستي لعلم الجرح والتعديل عندهم أن تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف[1]. قد جاء متأخراً جداً عندهم. ولعل

= الشيعة: ١٦٢/٢٠، وانظر: رجال النجاشي: ص١١١، رجال الطوسي: ص١٨١، رجال الحلي: ص٦٣، جامع الرواة ١٨٢/١-١٨٧).

(١) **الصحيح** عندهم: ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات.
والحسن: ما اتصل سنده كذلك بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته مع تحقيق ذلك في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح.
والموثق: ما دخل في طريقه من نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته.
والضعيف: ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمة بأن يشمل طريقه على مجروح أو مجهول الحال أو مادون ذلك.
والمرسل: مارواه عن المعصوم من لم يدركه. =

هذه «القضية تحتاج إلى شيء من التفصيل باعتبارها في نظري جديدة لم أر من نبه عليها من قبل فأقول:

يلحظ أن بداية تقويم الشيعة للحديث وتقسيمه إلى صحيح وغيره، قد كانت في القرن السابع (مع أن بداية دراسة أحوال الرجال عندهم كانت في القرن الرابع- كما مر-)، وجاءت متوافقة مع حملة شيخ الإسلام ابن تيمية عليهم في منهاج السنة حينما شنع على الشيعة قصورهم في معرفة علم الرجال، وقلة خبرتهم في ذلك، كما انبرى يكشف استدلالات الشيعة من كتب السنة ويبين جهلهم وكذبهم في هذا الباب حيث يستدلون بالضعيف والموضوع، وينقلون من المصادر غير المعتمدة.

فهل الشيعة تنبهوا إلى ضعف هذا الجانب عندهم فاتجهوا إلى تمحيص أحاديثهم، أو إنهم رأوا أن تقليدهم لأهل السنة في هذا الباب فيه مجال للتخلص من إلزامات أهل السنة ونقدهم لما جاء في كتب الشيعة من كفر وضلال فما أن يقول لهم السنّي لقد جاء في كتابكم الكافي مثلاً كذا وكذا من الكفر حتى يجد الشيعي الجواب حاضراً وميسوراً، حينما يحكم على الحديث بالوضع وفي التقية

= (زين الدين العاملي/ الدراية: ص١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٤٧) وانظر: الممقاني مقياس الهداية ص: ٣٣-٣٥)، بهاء الدين العاملي/ الوجيزة: ص٥.

ويلحظ أن المعصوم- كما أشرنا من قبل- ليس هو الرسول- صلى الله عليه وسلم-فحسب، بل أئمتهم لهم هذه الصفة التي يختص بها الرسل كما أنهم يشترط أمامية الراوي في الحكم بصحة الحديث أو حسنه وما سوى الإمامي فلا يقبل خبره بقول علامتهم ابن المطهر الحلي: «لاتقبل رواية الكافر وإن علم من دينه التحرز عن الكذب».

وكذلك «المخالف لايقبل روايته أيضاً لاندراجه تحت اسم الفاسق» (ابن المطهر/ تهذيب الموصول: ص٧٧-٧٨) وهم يجرون حكم الكفر أو الفسق على سائر المسلمين من غير طائفتهم. قال الممقاني: «.. والأخبار في فسقهم بل كفرهم لاتحصى كثرة (تنقيح المقال: ٢٠٧/٣) وراجع مبحث الإمامة من هذه الرسالة ص (٧٤٩) وما بعدها.

ولكنهم متناقضون في تطبيق هذه الشروط.. وقد تعقبهم في ذلك صاحب التحفة وغيره، كما كشف أمرهم إخوانهم من الإخباريين..

متسع..؟

إن التوافق الزمني بين رد شيخ الإسلام ووضعهم لهذا الاصطلاح قد ينبيء عن تأثرهم بنقد شيخ الإسلام لهم، حيث اعترفوا بـ «أن هذا الاصطلاح (وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وموثق وضعيف) مستحدث في زمن العلامة»[1].

والعلامة إذا أطلق في كتب الشيعة يقصد به ابن المطهر الحلي الذي رد عليه شيخ الإسلام. بل هناك مايؤكد الموضوع أكثر، وهو أن ابن المطهر الحلي هذا هو- كما يقول صاحب الوافي: «أول من اصطلح على ذلك وسلك هذا المسلك»[2]. إذن ألا يدل هذا على أن لابن تيمية، ومنهاج السنة أثراً في ذلك، وإن بدء ابن المطهر في وضع هذه المقاييس لشيعته إنما هو بسبب النقد الموجه له من ابن تيمية.؟

وقد اعترف شيخهم «الحر العاملي» بأن سبب وضع الشيعة لهذا الاصطلاح واتجاههم للعناية بالسند هو النقد الموجه لهم من أهل السنة فقال: «والفائدة في ذكره (أي السند)... دفع تعيير العامة (يعني أهل السنة) الشيعة بأن أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم»[3].

وكأن هذا النص الخطير يفيد- أيضاً- أن الإسناد عندهم غير موجود، وأن رواياتهم كانت بلا زمام ولا خطام حتى شنع الناس عليهم بذلك فاتجهوا حينئذ لذكر الإسناد. فالأسانيد التي نراها في رواياتهم هي صنعت فيما بعد وركبت على نصوص أخذت من أصول قدمائهم، ووضعت هذه الأسانيد لتوقي نقد أهل السنة، وقولهم بأن أسانيد الشيعة غير معنعنة ولا يستبعد أن يقوم من

---

(١) وسائل الشيعة: ٢٠/١٠٢، وانظر: الكاشاني/ الوافي/ المقدمة الثانية.

(٢) الوافي/ المقدمة الثانية: ١/١١.

(٣) وسائل الشيعة: ٢٠/١٠٠.

يتولى صناعة تلك الأسانيد بوضع أسماء رجال لا مسمى لهم. وقد لحظت في دراستي لكتاب سليم بن قيس- أول كتاب ظهر لهم- أنهم يضعون روايات أو كتباً لأشخاص لا وجود لهم حتى قال بعض شيوخهم وهو يعترف بأن كتاب سليم بن قيس موضوع عليه «والحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح نظير كتاب الحسنية، وطرائف بن طاووس، والرحلة المدرسية»[١] وتبين لنا فيما سلف أن سليم بن قيس قد يكون اسما لا مسمى له[٢].

وقد رأيت صاحب الحور العين يقدم شهادة مهمة لأحد علماء الشيعة الزيدية في هذا الشأن حيث قال، قال السيد أبو طالب[٣]: «إن كثراً من أسانيد الاثنى عشرية مبنية على أسام لا مسمى لها من الرجال، قال: وقد عرفت من رواتهم المكثرين من كان يستحل وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه. وحكى عن بعضهم: أنه كان يجمع روايات بزرجمهر، وينسبها للأئمة بأسانيد يضعها، فقيل له في ذلك، فقال: ألحق الحكمة بأهلها»[٤]. وقد ذكروا أن من رجالهم حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي قالوا بأنه: «روى جميع مصنفات الشيعة وأصولهم.. وروى ألف كتاب من كتب الشيعة[٥]، ولو كان هذا واقعاً لانتشر ذكره في كتب الرجال والتاريخ ولكنني لم أجد له أي ذكر أو إشارة..

ومما يؤيد هذا وأنه لاسند لهم في الحقيقة النص التالي الذي جاء في أصح كتبهم، حيث قالوا: «إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله- عليهما السلام-، وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت

---

(١) أبو الحسن الشعراني/ تعليقات علمية (على شرح الكافي للمازندراني): ٢/٣٧٣-٣٧٤.

(٢) انظر: ص (٢٦) من هذه الرسالة.

(٣) أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسني وقد قال ذلك في كتابه الدعامة، وقد توفى سنة (٤٢٤هـ). (انظر: معجم المؤلفين: ١٣/١٩٢-١٩٣).

(٤) الحور العين: ص١٥٣.

(٥) وسائل الشيعة: ٢٠/١٨٥.

الكتب إلينا». ولما سألوا إمامهم عن ذلك قال: «حدثوا بها فإنها حق»[1]، فهذا اعتراف خطير بانقطاع أسانيدهم.

ومن يضمن لهم ولاسيما في ظروف الخوف والتقية التي تشير إليها هذه الرواية من يضمن أن لا تكون هذه الكتب التي صارت إليهم من وضع زنديق ملحد أراد إضلال الشيعة وإبعادهم عن «حظيرة» الجماعة بنسبة روايات تلك الكتب إلى بعض أهل البيت.. وليس هذا ببعيد.. ومما يثبت ذلك كثرة النصوص عندهم والتي تتناول أقدس ما عند المسلمين وهو كتاب الله سبحانه بالطعن مما لا يوجد عند طائفة من طوائف الضلال والكفر إلا عند هذه الطائفة.

ويؤكد شيخهم الحر العاملي أن الاصطلاح الجديد (وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره) والذي وضعه ابن المطهر هو محاولة لتقليد أهل السنة حيث قال: «والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع»[2].

وهذا يفيد تأخر الشيعة في الاهتمام بهذه القضية، وإن الدافع لذلك ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم والدفاع عنه. ولذلك جاء علم الجرح والتعديل عندهم مليئاً بالتناقضات والاختلافات حتى قال شيخهم الفيض الكاشاني: «في الجرح والتعديل وشرايطهما اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى على الخبير بها»[3].

وهذه الاعترافات الخطيرة من الكاشاني، والحر العاملي لم تظهر إلا في ظل الخلاف الذي دار ويدور بين الإخباريين والأصوليين.. والذي- كما نلاحظ

---

(١) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث: ١/٥٣.

(٢) وسائل الشيعة: ٢٠/١٠٠.

(٣) الوافي، المقدمة الثانية: ١/١١-١٢.

ارتفعت فيه التقية لاسيما وأن في الشيعة- كما يقول الكافي- خصلتين: «النزق[1] وقلة الكتمان»[2]، فجاءت هذه الإقرارات لتكشف أن «الإسناد» خصيصة من خصائص أهل السنة، وأن اتجاه الشيعة لذلك إنما هو من باب التقليد وصيانة المذهب من النقد.. وكان وضع هذا الاصطلاح على يد ابن المطهر الذي حظي بنقد قوي من شيخ الإسلام ابن تيمية.مما يدل على أثر ذلك في الشيعة.

وقد صار هذا الاصطلاح مثل عقيدة التقية يتسترون به على غلوهم، فإذا وجه إليهم نقده ادعو أن في رواياتهم الصحيح وغيره، كما تلحظ هذه الظاهرة في كتابات ثلة من شيوخهم المعاصرين.

ومنهج التصحيح والتضعيف الذي وضعه المتأخرون إن طبقوه لم يبق لهم من حديثهم إلا القليل، كما كشف ذلك شيخهم يوسف البحراني المتوفى (١١٨٦هـ) حيث قال: «والواجب إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشريعة أخرى غير هذه الشريعة لنقصانها وعدم تمامها، لعدم الدليل على جملة من أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئاً من الأمرين، مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر»[3].

فهذا نص مهم يكشف حقيقة أخبارهم في ضوء علم الجرح والتعديل الخاص بهم، وأنهم لو استخدموه بدقة لسقطت معظم رواياتهم.. وليس لهم إلا الأخذ برواياتهم بدون تفتيش، كما فعل قدماؤهم وقبولها بأكاذيبها وأساطيرها، أو البحث عن مذهب سوى مذهب الشيعة، لأن مذهبهم ناقص لا يفي بمتطلبات الحياة.

---

(١) نزق نزقاً من باب تعب خف وطاش (المصباح المنير: ص٧٣٤).

(٢) أصول الكافي: ٢/٢٢١-٢٢٢.

(٣) لؤلؤة البحرين: ص٤٧.

وإذا أخذنا هذا الاعتراف، ووضعناه مع إقرارهم الذي جاء في أخبارهم بأنهم كانوا لا يعرفون مناسك الحج والحلال والحرام حتى جاء أبو جعفر[1]. وأنه في عهد أبي جعفر وابنه كثر الكذابون على الأئمة[2]. تكاملت الصورة في أن معظم رواياتهم مكذوبة، ولو طبق علم الجرح والتعديل لانكشف أمرها بذلك وظلوا كما كانوا قبل أبي جعفر لا يعرفون الكثير من أمور دينهم، إلا عن طريق كتب المسلمين. ولكن يبدو أنهم لم يلتزموا بتطبيق هذه الأصول التي وضعوها. فتراهم مثلاً يحكمون بصحة كتاب نهج البلاغة، حتى قال أحد شيوخهم المعاصرين: «إن الشيعة على كثرة فرقهم واختلافها متفقون متسالمون على أن ما في نهج البلاغة هو من كلام أمير المؤمنين- رضي الله عنه- اعتماداً على رواية الشريف ودرايته ووثاقته.. حتى كاد أن يكون إنكار نسبته إليه- رضي الله عنه- عندهم من إنكار الضروريات وجحد البديهيات اللهم إلا شاذاً منهم. وأن جميع ما فيه من الخطب والكتب والوصايا والحكم والآداب حاله كحال ما يروى عن النبي- ﷺ[3]- مع أن كتاب النهج مطعون في سنده ومتنه، فقد جمع بعد أمير المؤمنين بثلاثة قرون ونصف بلا سند، وقد نسبت الشيعة تأليف نهج البلاغة إلى الشريف الرضي[4] وهو غير مقبول عند المحدثين لو أسند خصوصاً فيما يوافق بدعته فكيف إذا لم يسند كما فعل في النهج، وأما المتهم- عند المحدثين- بوضع النهج فهو أخوه علي[5]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على علي، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدم

---

(١) أصول الكافي: ٢/ ٢٠، ومضى ذكر النص بحروفه ص (٣٤٦).

(٢) انظر: ص (٣٦٢) من هذه الرسالة.

(٣) الهادي كاشف الغطا/ مدارك نهج البلاغة: ص١٩٠-١٩١.

(٤) محمد بن الحسين بن موسى الرضى أبو الحسن قال الذهبي: رافضي جلد. (ميزان الاعتدال: ٣/ ٥٢٣).

(٥) علي بن الحسين العلوي الشريف المرتضى المتكلم الرافضي المعتزلي.. المتوفى سنة (٤٣٦هـ). انظر: ميزان الاعتدال: ٣/ ١٢٤.

ولا لها إسناد معروف»[1]، كما أن علامات الوضع لنصوص الكتاب كثيرة ليس هذا موضع تفصيلها[2]. والغرض هنا أن الشيعة يشترطون في الحكم بالصحة اتصال السند فأين اتصال السند هنا ومن قديم كان شيوخهم لا يعملون بمقاييس الصحة والضعف التي وضعوها بأنفسهم. قال الحر العاملي عن شيخهم الطوسي إنه «يقول: هذا ضعيف، لأن راويه فلان ضعيف، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوى بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى. وكثيراً ما يضعف الحديث بأنه مرسل ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيراً ما يعمل بالمراسيل وبرواية الضعفاء، ويرد المسند ورواية الثقات[3].

وإذا كان شيخهم البحراني المتوفى سنة (١١٨٦هـ) يقرر بأن تطبيق منهجهم في الجرح والتعديل (على ما فيه) يلغي الكثير من أحاديثهم- كما مر- فإن شيخهم الأردبيلي[4] والمتوفى سنة (١١٠١هـ) يؤلف كتابه جامع الرواة ويدعي دعوى في غاية الغرابة، حيث زعم- وهو في القرن الحادي عشر- أنه بتأليفه لكتابه المذكور تتغير أحكامه في اثني عشر ألف حديث عن الأئمة في العصور الأولى، تتغير من القول بضعفها أو إرسالها أو جهالتها إلى القول بصحتها حيث قال: «بسبب نسختي هذه يمكن أن يصير قريب من اثني عشر ألف حديث أو أكثر من الأخبار التي كانت بحسب المشهور بين علمائنا- رضوان الله عليهم- مجهولة أو ضعيفة أو مرسلة معلومة الحال وصحيحة لعناية الله تعالى، وتوجه- كذا- سيدنا محمد وآله الطاهرين[5].

---

(١) ابن تيمية/ منهاج السنة: ٢٤/٤، المنتقى من منهاج الاعتدال ص٤٣٠.

(٢) انظر في نقد نهج البلاغة: ابن تيمية/ منهاج السنة: ١٥٩/٤، المنتقى من منهاج الاعتدال: ص٥٠٨، ٥٠٩، الذهبي/ ميزان الاعتدال (ترجمة علي بن الحسين الشريف المرتضى: ١٢٤/٣)، ابن حجر/ لسان الميزان: ٢٢٣/٤ مختصر التحفة الاثنى عشرية: ص٣٦، محب الدين الخطيب/ حاشية مختصر التحفة: ص٥٨، وحاشية المنتقى: ص٤٣٠، أحمد أمين/ فجر الإسلام: ص١٧٨، أحمد زكي صفوت/ ترجمة علي بن أبي طالب: ص١٢٥-١٦٢، الزعبي/ البينات في الرد على أباطيل المراجعات: ص٣٦-٤٠، مجلة المقتطف المجلد ٤٢ ج٣ ص٢٤٨ عدد (٢٥) ربيع الأول عام ١٣٣١هـ، الوادعي/ رياض الجنة: ص١٦٢-١٦٣.

(٣) وسائل الشيعة: ١١١/٢٠.

(٤) محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري.

(٥) الأردبيلي/ مقدمة جامع الرواة.

ويستدل بهذا القول صاحب فصل الخطاب على أنه لا مانع من أن تصبح أحاديث التحريف ضعيفة عند قدمائهم لعدم علمهم بطرق صحتها فتتحول عندهم إلى صحيحة[1]..

ونجد شيخهم المجلسي في كتابه مرآة العقول يضعف جملة من أحاديث الكافي مع أنه يقول: فإننا لا نحتاج إلى سند لهذه الأصول الأربعة، وإذا أوردنا سنداً فليس إلا للتيمن والتبرك والاقتداء بسنة السلف[2]، وهذا تناقض غريب ولكن شيخهم هاشم معروف يرى «أن اتصاف هذا المقدار من مرويات الكافي بالضعف[3] لا يعني عدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين، ذلك لأن وصف الرواية بالضعف من حيث سندها، لا يمنع من قوتها من ناحية ثانية كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة، أو في بعض الكتب المعتبرة.. أو لكونها معمولاً بها عند العلماء، وقد نص أكثر الفقهاء أن الرواية الضعيفة إذا اشتهر العمل بها والاعتماد عليها تصبح كغيرها من الروايات الصحيحة، وربما تترجح عليها في مقام التعارض»[4]. ولهذا قال شيخهم الشعراني- كما مر- بأن أسانيد الكافي وإن كان أكثرها ضعيفا فإن مضامينها صحيحة[5].

ويلحظ أن هذا مع ما قبله محاولة للتخلص من تطبيق مباديء الجرح والتعديل التي وضعها لهم ابن المطهر في القرن السابع وانتهت بهم إلى سقوط كثير من رواياتهم، كما كشف ذلك شيخهم البحراني، فطفقوا يبحثون عما يسند رواياتهم بأي قرينة.. وإلا فما معنى وجودها في كتاب معتبر وهل هناك أكثر

---

(١) فصل الخطاب: ص٣٥٤.

(٢) رسالة لزوم نقد رجال من لايحضره الفقيه، عن أبي زهرة/ الإمام الصادق: ص٤٧٠-٤٧١.

(٣) قالوا بأن عدد الضعيف من روايات الكافي (٩٤٨٥) حديثاً، والصحيح (٥٠٧٢)، الحسن (١٤٤)، والموثق (١٧٨)، القوى (٣٠٢).

(انظر: الذريعة: ١٧/٢٤٥-٢٤٦، النوري/ مستدرك الوسائل: الفائدة الرابعة.

(٤) هاشم معروف/ دراسات في الحديث والمحدثين: ص١٣٧.

(٥) الشعراني/ تعاليق علمية (على شرح الكافي للمازندراني): ٢/١٢٣.

اعتباراً عندهم من الكافي المعروض على مهديهم، أما قوله «كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة»[1] فإن شيوخهم يقولون بأن الكتب الأربعة وغيرها من كتبهم المعتمدة كالخصال، والأمالي، ومدينة العلم.. منقولة من الأصول الأربعمائة[2]. فكيف يجعلون علامة صحة أخبارهم عن الأئمة في الكافي وجودها في أحد الأصول والكافي برمته منقول منها- كما يزعمون- أليس هذا تناقضاً.

□ تقويم حال الأئمة الذين تدعي فيهم الشيعة كل تلك الدعاوى:

الملاحظ أن روايات الشيعة في كتبها كلها منسوبة إلى الأئمة الاثنى عشر، ومعظمها مروي عن جعفر الصادق وقليل منه (بل نادرٌ ولا يكاد يوجد إلا بكلفة) مروي عن رسول الهدى- ﷺ-، بل أشار شيخهم الحر العاملي إلى أنهم يتجنبون رواية ما يرفع إلى النبي خشية أن يكون من روايات أهل السنة[3].

إذن هذه الطائفة «لا تعتني بحديث رسول الله- ﷺ- ومعرفة صحيحه من سقيمه والبحث عن معانيه، ولا تعتني بآثار الصحابة والتابعين حتى تعرف مآخذهم ومسالكهم وترد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول»[4]. بل عمدتها ما تزعم روايته عن بعض أهل البيت وليس كل أهل البيت، فقد رد الطوسي روايات زيد بن علي بن الحسين[5].. وكفر هؤلاء جملة من أهل البيت لا لشيء إلا لأنهم لم يصدقوا بدعوى إمامة الاثنى عشر[6]. ويا ليتهم أخذوا بما يقوله أمير

---

(١) ادعى شيوخ الشيعة بأن أسلافهم كانوا يعتمدون على أربعمائة مصنف يسمونها الأصول ثم لخصت هذه الكتب وجمعت في كتب خاصة أحسنها الكتب الأربعة (الوسائل: ٢٠/٦٧).

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) انظر: وسائل الشيعة: ٢٠/٣٩١.

(٤) منهاج السنة: ٣/٤٠.

(٥) انظر: الاستبصار: ١/٦٦.

(٦) انظر: أصول الكافي: ١/٣٧٢، بحار الأنوار: ٢٥/١١٢-١١٤.

المؤمنين علي، أو قنعوا بمراسيل التابعين كعلي بن الحسين بل يأتون إلى من تأخر زمانه كالعسكريين فيقولون كل ما قاله واحد من أولئك فالنبي قد قاله. وكل من له عقل يعلم أن العسكريين بمنزلة أمثالهما ممن كان في زمانهما من الهاشميين ليس عندهم من العلم ما يمتازون به عن غيرهم، ويحتاج إليهم في أهل العلم، ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم، كما يأخذون عن علماء زمانهم، وكما كان أهل العلم في زمن علي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابن ابنه جعفر بن محمد، فإن هؤلاء الثلاثة- رضي الله عنهم- قد أخذ أهل العلم عنهم كما كانوا يأخذون عن أمثالهم بخلاف العسكريين ونحوهما فإنه لم يأخذ أهل العلم المعروفون بالعلم عنهم شيئاً. فيريدون أن يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه الله إلى جميع العالمين، بمنزلة القرآن والمتواتر من السنن وهذا مما لا يبنى عليه دينه إلا من كان أبعد الناس من طريقة أهل العلم والإيمان[1].

وقد تحدث ابن حزم عن هذه الدعوى للروافض وقال: «وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علماً أصلاً، لا من رواية ولا من فتيا على قرب عهدهم منا، ولو كان عندهم من ذلك شيء لعرف كما عرف عن محمد بن علي وابنه جعفر وعن غيره منهم ممن حدث الناس عنه»[2]، وأما من قبل جعفر فلهم ما لنظرائهم من العلم والفضل.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: بأن من يدعي الروافض أن قوله كقول الله ورسوله «منهم من كان خليفة راشداً تجب طاعته كطاعة الخلفاء قبله، وهو علي، ومنهم أئمة في العلم والدين يجب لهم ما يجب لنظرائهم من أئمة العلم والدين كعلي بن الحسين، وأبي جعفر الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، ومنهم دون ذلك»[3].

ثم فصل القول في من هم دون ذلك في موضع آخر فذكر بأن موسى بن

---

(١) منهاج السنة: ٣/٤٠-٤١.

(٢) الفصل: ٤/١٧٥.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٦٩/١٩.

جعفر ليس له كثير رواية، وقد روى عن أبيه، وروى عنه أخوه علي وروى له الترمذي وابن ماجه، وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم، وليس لهم رواية في الكتب الأمهات من الحديث، ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف، ولا لهم تفسير ولا غيره، ولا لهم أقوال معروفة، ولكن لهم من الفضائل والمحاسن ما هم له أهل- رضي الله عنهم»[1].

فكأن شيخ الإسلام- رحمه الله- يستدرك على ابن حزم.. فيزيد موسى ابن جعفر، ويبين أنه كان له رواية في كتب السنة، إلا أنها ليست كثيرة. وقد حدّد الذهبي رواياته في الكتب الستة فقال: له عند الترمذي وابن ماجه حديثان[2].

ولكن يلحظ أيضاً أن ابنه علي بن موسى الرضا؛ له رواية في سنن ابن ماجه، كما أشار إلى ذلك الذهبي، وابن حجر حيث رمزا له- عند ذكر ترجمته- بالقاف إشارة إلى ذلك[3]. وقد ذكر المزي بأنها رواية واحدة فقط[4]، وبالرجوع الى سنن ابن ماجه تبين أن تلك الرواية جاءت من طريق أبي الصلت الهروي[5] وهو ممن لا يحتج له، حتى قال فيه الدارقطني. رافضي خبيث متهم بوضع حديث الإيمان في القلب»[6] وهو الحديث الذي جاء في سنن ابن ماجه من طريق أبي الصلت عن علي بن موسى، ولذلك قال ابن السمعاني: إن الخلل في روايات علي الرضا من رواته، فإنه ما روى عنه إلا متروك[7]. وقال فيه ابن

---

(١) منهاج السنة: ١٥٥/٢. (٢) سير أعلام النبلاء: ٢٧٠/٦.

(٣) الذهبي/ الكاشف: ٢٩٦/٢، ابن حجر/ تقريب التهذيب: ٤٤/٢-٤٥.

(٤) المزي/ تهذيب الكمال: ٩٩٣/٢ (المخطوط).

(٥) انظر: سنن ابن ماجه: ٢٥/١-٢٦ رقم (٤٥)، وقد حكم عليها ابن الجوزي بالوضع (الموضوعات: ١٢٨/١-١٢٩، وانظر: السخاوي/ المقاصد الحسنة: ص١٤٠، الكناني/ تنزيه الشريعة: ١٥١/١-١٥٢، البوصيري/ مصباح الزجاجة: ص١٢.

(٦) ميزان الاعتدال: ٦١٦/٢.

(٧) الأنساب: ١٣٤/٦، وانظر: تهذيب التهذيب: ٣٨٩/٧.

حجر: إنه صدوق والخلل ممن روى عنه[1].

ولعل هذا ما أشار إليه شيخ الإسلام حينما قال: «لم يأخذ عنه أحد من أهل العلم بالحديث شيئاً، ولا روى له حديثاً في كتب السنة، وإنما يروي له أبو الصلت الهروي وأمثاله نسخاً عن آبائه فيها من الأكاذيب ما نزه الله عنه الصادقين[2].

وأما من بعد علي الرضا- وهو من يعده الاثنا عشرية إمامهم الثامن- فلم يؤثر عنهم في كتب السنة من العلم شيء، وحينما ادعى ابن المطهر الحلي أن الحسن العسكري (إمامهم الحادي عشر) قد «روت عنه العامة (يعني أهل السنة «كثيراً». نفى ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية وقال: بأن ذلك من الدعاوى المجردة، والأكاذيب المثبتة فإن العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن عليّ العسكري ليست لهم عنه رواية مشهورة فى كتب أهل العلم. وقال «بأن شيوخ أهل كتب السنة (البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه) كانوا موجودين في ذلك الزمان وقريباً منه مثله وبعده، وقد جمع الحافظ أبو القاسم ابن عساكر أسماء شيوخ الكل- يعني شيوخ هؤلاء الأئمة-، فليس في هؤلاء الأئمة من روى عن الحسن بن علي العسكري مع روايتهم عن ألوف مؤلفة من أهل الحديث فكيف يقال روت عنه العامة كثيراً، وأين هذه الروايات؟»[3].

وقد رأيت الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن بن علي العسكري يذكر بأن ابن الجوزي ضعفه في الموضوعات[4]. فانظر الفرق بين هذا، وبين من يعد

---

(١) تقريب التهذيب: ٢/٤٥.

(٢) منهاج السنة: ٢/١٥٦، وفي تهذيب التهذيب ذكر أمثلة لهذه المنكرات والأكاذيب التي يرويها أبو الصلت الهروي عن علي الرضا، (تهذيب التهذيب: ٧/٣٨٨-٣٨٩) كحديثهم الذي يقول: «السبت لنا، والأحد لشيعتنا، والاثنين لبني أمية.. إلخ. (انظر: المصدر السابق ٧/٣٨٨) وترويه كتب الاثنى عشرية في مصادرها المعتمدة عندهم.

(انظر: عيون الأخبار: ص٢٠٧، ووسائل الشيعة: ٨/٢٥٨).

(٣) منهاج السنة: ٢/١٦٣-١٦٤.

(٤) لسان الميزان: ٢/٢٤٠.

كلامه وحياً يوحى.

وقد أثار ابن حزم على الشيعة ما ثبت تاريخياً من أن بعض أئمتهم المذكورين مات أبوه وهو ابن ثلاث سنين، ثم قال: فنسألهم من أين علم هذا الصغير جميع علوم الشريعة؟ وقد تعذر تعليم أبيه له لصغره؟ فلم يبق إلا أن يدّعوا له الوحي فهذه نبوة، وكفر صريح وهم لا يبلغون إلى أن يدعوا له النبوة، وأن يدعوا له معجزة تصحيح قوله.

فهذه دعوى باطلة، ما ظهر منها قط شيء، أو يدعوا له الإلهام فما يعجز أحد عن هذه الدعوى»(1).

وكأن ابن حزم يتنبأ بما ستضيفه الشيعة، أو هو يكشف شيئاً يتسترون عليه، فقد قالوا بالإلهام والوحي للإمام- كما سلف- وجاء في روايتهم ما يؤكد القول بإمامة الأطفال، ففي أصول الكافي «عن ابن بزيع قال: سألته يعني أبا جعفر- رضي الله عنه- عن شيء من أمر الإمام، فقلت: يكون ابن أقل من سبع سنين؟ فقال: نعم، وأقل من خمس سنين»(2).

وقالوا بأن الجواد كان إماماً وهو ابن خمس سنوات(3)، وقد مضى احتجاجهم بروايات منسوبة لمنتظرهم وهو ابن ليلة واحدة.

ويكفي مجرد تصور هذا لمعرفة مدى بطلان رواياتهم التي ينسبونها للأئمة، إذ قد علم بنص القرآن والسنة المتواترة وإجماع الأمة، أن مثل هذا يجب أن يكون تحت ولاية غيره في نفسه وماله، فتكون نفسه محضونة ومكفولة لمن يستحق كفالته الشرعية، وهو قبل السبع لا يؤمر بالصلاة، فإذا بلغ السبع أمر بها.. فكيف يكون مثل هذا إماماً معصوماً، قوله قول الله ورسوله، وهل يؤمن بهذا إلا من أعمى الله

---

(1) الفصل: ١٧٢/٤.

(2) أصول الكافي: ٣٨٣/١-٣٨٤، بحار الأنوار: ١٠٣/٢٥.

(3) بحار الأنوار: ١٠٣/٢٥.

قلبه.. ولذلك اعترفت كتب الفرق عند الشيعة، بأن طوائف من الشيعة أنكروا إمامة الجواد لاستصغارهم لسنه، وقالوا لا يجوز الإمام إلا بالغاً، ولو جاز أن يأمر الله عز وجل بطاعة غير بالغ لجاز أن يكلف الله غير بالغ، فكما لا يعقل أن يحتمل التكليف غير بالغ فكذلك لا يفهم القضاء بين الناس دقيقه وجليله وغامض الأحكام وشرائع الدين، وجميع ما أتى به النبي- صلى الله عليه وآله-، وما تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة من أمر دينها ودنياها طفل غير بالغ[1].

وقد أدى بهم القول بإمامة طفل في حكم الحضانة.. إلى قبول رواية الكذابين الذين نسبوا لبعض الأئمة أقوالاً لم تصدر منهم، لأنهم لم يدركوهم إلا في مرحلة الطفولة.

قال الممقاني في ترجمة المعلى بن خنيس: «إن المعلى قتل لأربع وثلاثين ومائة، والكاظم طفل لأنه ولد سنة ٢٨ أو ٢٩ ومائة، فعمره عند قتل المعلى ست أو سبع سنين»[2]. ولكنه يروي عن الكاظم والشيعة تقبل روايته يقول الممقاني في توجيه ذلك: «وفيه أن صغرهم لا يمنع من علمهم بالأحكام، ألا ترى إلى إمامة الجواد وهو صغير فيمكن أن يكون المعلى سأل الكاظم وهو صغير فروى عنه»[3].

ثم إنهم فيما ينقلونه عن بعض علماء أهل البيت لا ينظرون في الإسناد إليهم هل ثبت النقل إليهم أم لا، فانإم لا معرفة لهم بصناعة الحديث والإسناد»[4] فهم في حقيقة الأمر «ليس لهم أئمة يباشرونهم بالخطاب إلا شيوخهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدونهم عن سبيل الله[5]، ولهذا وجدوا كتباً منسوبة لأوائلهم،

---

(١) النوبختي/ فرق الشيعة: ص٨٧-٨٨، القمي/ المقالات والفرق ص٩٥.

(٢) تنقيح المقال للممقاني، ترجمة المعلى.

(٣) المصدر السابق.

(٤) منهاج السنة: ٣/٢٤٦.

(٥) منهاج السنة: ٢/١٣٤، المنتقى: ص١٦٣.

مقطوعة الإسناد، بسبب الخوف من دولة الخلافة الإسلامية- كما يقولون- وقيل لهم اعملوا بها فإنها صادقة- كما مر-.

وكان شيوخهم يقبلون بما جاء في هذه الكتب بلا تمحيص.. حتى إذا جاء القرن السابع بدأ ابن المطهر بتقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره. وفي القرن العاشر ألف أول كتاب عندهم في مصطلح الحديث.. وخالفهم في ذلك طائفة منهم وهم الإخباريون، الذين رفضوا ذلك وقالوا: إنه مجرد محاكاة وتقليد لأهل السنة.. وفضحوا أمر الشيعة في هذا الباب.

وقد شهد طائفة من أعلام المسلمين بأن صناعة الكذب رائجة في الأوساط الشيعية، وأنهم يرون ذلك من الدين بحكم عقيدة التقية- كما سلف الإشارة إلى ذلك-[١]، وقد بلغ التعصب المذهبي مداه حينما قبلوا روايات الكذابين، ومن أنكر إمامة بعض الأئمة.. لمجرد الانتساب للتشيع، وردوا روايات الصحابة الذين أثنى الله عليهم ورسوله..

وكانت مقاييسهم في توثيق الرجال في غاية العجب فمن زعم أنه رأى المنتظر، أو أكثر من الافتراء على أهل البيت[٢]، أو زعم أنهم ضمنوا له الجنة[٣]،

---

(١) ص: (٣٦٢) هامش (٣)، وانظر: فصل التقية.

(٢) لأنهم رووا عن أئمتهم «اعرفوا منازل الناس على قدر روايتهم عنا».
(أصول الكافي: ١/٥٠).

(٣) ضمان الإمام الجنة لأحد رواتهم من أعلى درجات التوثيق. (انظر: وسائل الشيعة: ٢٠/١١٨ رقم (٢٠)، رجال الكشي: ص٣٨١ رقم (٧١٤)، ص٥٦٧ رقم (١٠٧٣)، رجال الحلي: ص٩٨، ١٥٨).

ومن نماذج هذه التوثيقات ماجاء في ترجمة إبراهيم بن أبي محمود والذي قال عنه الكشي بأنه «روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى مسائل موسى- رضي الله عنه-(يعني موسى الكاظم) قدر خمس وعشرين ورقة، وعاش بعد الرضا،- جاء فيها النص التالي الذي يدل على توثيق الرجل بزعمهم: روى الكشي بسنده عن إبراهيم بن أبي محمود، قال: دخلت على أبي جعفر- إلى أن قال- فقلت جعلت فداك تضمن لى عن ربك أن تدخلني الجنة؟ قال: نعم، قال: فأخذت رجله فقبلتها» (رجال الكشي: ص٥٦٧). ولاشك بأن من يعتقد في الأئمة هذا الاعتقاد فليس من الإسلام في شيء، فضلاً عن أن يؤخذ من ذلك توثيق للرجل، وقد أفتى جعفر الصادق بكفر من اعتقد منهم ذلك. (انظر: ميزان الاعتدال: ١/٦٩-٧٠).

أو أنه كان يغلو فيهم[1] فهو الثقة المأمون.

فكيف يجعل الكذب أصلاً للتوثيق والتعديل.. وإذا تدبرت رجال السند على ضوء كتب الرجال عندهم رأيت أن كبارهم، والمكثرين من الرواية عندهم قد نالوا من ذم الأئمة، وحاق بهم لعنهم، وكان الأئمة يتبرؤون منهم ويكذبونهم.. وقد نقلت ذلك كتب الشيعة نفسها[2].

ولكن شيوخ الشيعة أعرضوا عن وصايا الأئمة وأقوالهم بلا مبرر إلا دعوى التقية التي هي في مثل هذا المقام كنسيج العنكبوت أو أوهى..

ومن بعد السند.. المتن.. فكثير من متون هذه الروايات كما رأينا في أبواب هذه الرسالة وفصولها.. وكما يظهر ذلك لمن راجع أصول الكافي، أو البحار، أو تفسير القمي، والعياشي، أو رجال الكشي- كثير من متونها هي معروف كذبها من الإسلام بالضرورة، لأنها تنال من كتاب ربنا، وتحارب سنة نبينا، وتكفر خير القرون ومن تبعهم بإحسان وتقول بعقائد ليس لها في كتاب الله برهان.. فيكفي في الحكم على أحاديثهم؛ النظر في متونها «وكل متن يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع[3] على الرسول.

* * *

(١) في رجال الحلي، وفي ترجمة رجل من رواتهم يدعى واصل، استدل على وثاقته بما رواه الكشي قال: «حدثني واصل، قال: طليت أبا الحسن- رضى الله عنه-بالنورة، فسددت مخرج الماء من الحمام إلى البئر، ثم جمعت ذلك الماء، وتلك النورة، وذلك الشعر فشربته كله. (رجال الكشي: ص٦١٤). قال ابن المطهر: وهذا يدل على علو اعتقاده والسند صحيح (رجال الحلي: ص١٧٧-١٧٨).

(٢) انظر ماسبق: ص (٣٧٤).

(٣) ابن الجوزي/ الموضوعات: ١/١٠٦.

□ الفصـــل الثالث □

عقيدتهم في الإجماع

□ الفصل الثالث □

عقيدتهم في الإجماع

الإجماع من أصول أهل السنة، وهو الأصل الثالث بعد الكتاب والسنة الذي يعتمد عليه في العلم والدين[1]، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية «فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة»[2]. وأهل السنة يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال.. مما له تعلق بالدين»[3]، وسموا أهل الجماعة، لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة[4]. والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح، إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة[5].

والشيعة لا ترى إجماع الصحابة والسلف أو إجماع الأمة إجماعاً، ولها في هذا الباب عقائد مخالفة نذكرها فيما يلي:

* أولاً: الحجة في قول الإمام لا في الإجماع:

نقلت كتب الأصول عند أهل السنة أن الشيعة تقول: «إن الإجماع حجة لا لكونه إجماعاً، بل لاشتماله على قول الإمام المعصوم، وقوله بانفراده عندهم حجة»[6].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٥٧/٣، وراجع في هذا: الآمدى/ الإحكام في أصول الأحكام: ٢٠٠/١، الغزالي/ المستصفى: ١٧٣/١ وما بعدها، وانظر الرسالة للشافعي: ص٤٠٣ رقم ١١٠٥، وص ٤٧١ وما بعدها، ابن عبد البر/ التمهيد: ٢٦٧/٤.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٣٤٦/٣.

(٣) المصدر السابق: ١٥٧/٣.

(٤) وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين (انظر: المصدر السابق: ١٥٧/٣).

(٥) المصدر السابق: ١٥٧/٣.

(٦) الإسنوى/ نهاية السول: ٢٤٧/٣.

ونستطلع فيما يلي رأي الشيعة من مصادرها، يقول ابن المطهر الحلي: «الإجماع إنما هو حجة عندنا لاشتماله على قول المعصوم، فكل جماعة كثرت أو قلت كان قول الإمام في جملة أقوالها، فإجماعها حجة لأجله لا لأجل الإجماع»[1] وبمثل هذا قال عدد من شيوخهم[2].

إذن الإجماع ليس حجة عندهم بدون وجود الإمام الذي يعتقدون عصمته فمدار حجية الإجماع هو على قوله لا على نفس الإجماع، فهم في الحقيقة لم يقولوا بحجية الإجماع، وإنما قالوا بحجية قول المعصوم ودعواهم الاحتجاج بالإجماع تسمية لا مسمى لها، فقول ابن المطهر: «الإجماع حجة عندنا» من لغو القول إذ الأصل أن يقول: الإجماع ليس بحجة عندنا، لأن الحجة في قول الإمام المعصوم.. لأن هذا هو مقتضى مذهبهم، فهم جعلوا الإمام بمثابة النبي أو أعظم فهو عندهم ينكت في أذنه، ويأتيه الملك، بل يرى خلقاً أعظم من جبرائيل وميكائيل، إلى آخر ما فصلنا القول فيه عنهم في معتقدهم في السنة، فهم ليسوا بحاجة للإجماع والإمام حاضر بينهم، كما أن الصحابة ليسوا بحاجة للإجماع والرسول حاضر بينهم.

فعندهم في كل عصر نبي يسمى الإمام، والحجة في قوله لا في الإجماع، ولهذا قالوا: «ونحن لما ثبت عندنا بالأدلة العقلية والنقلية كما هو مستقصى في كتب أصحابنا الإمامية أن زمان التكليف لا يخلو من إمام معصوم حافظ للشرع يجب الرجوع إلى قوله فيه، فمتى اجتمعت الأمة على قول كان داخلاً في جملتها لأنه سيدها، والخطأ مأمون على قوله، فيكون ذلك الإجماع حجة. فحجية الإجماع عندنا إنما هي باعتبار كشفه عن الحجة التي هي قول المعصوم»[3].

والأرض لا تخلو من إمام، لأنه- كما يزعمون- «لو خلت الأرض من إمام

---

(١) ابن المطهر/ تهذيب الوصول إلى علم الأصول: ص٧٠، ط: طهران ١٣٠٨هـ.

(٢) انظر: المفيد/ أوائل المقالات ص٩٩- ١٠٠، قوامع الفضول ص٣٠٥، حسين معتوق/ المرجعية الدينية العليا ص١٦، وراجع كتب الأصول عندهم عامة.

(٣) النحاريري/ معالم الدين: ص٤٠٦.

لساخت»[1]، ومعنى هذا استمرار تعطيل مبدأ الإجماع.

وأنت إذا تأملت أقوالهم في الإجماع لا تكاد تلمس فرقاً بين مفهوم السنة عندهم، والإجماع إلا باللفظ فقط؛ لأن السنة قول المعصوم، والإجماع المعتبر عندهم هو الكاشف عن قول المعصوم. ولك أن تعجب لماذا يعدون الإجماع أصلاً يقررونه في كتبهم الأصولية، وهو اسم بلا مسمى حتى قرروا بأنه لا عبرة بأقوال فقهائهم ولو بلغوا المائة، قالوا: «أما الإجماع فعندنا هو حجة بانضمام المعصوم، فلو خلا المائة، من فقهائنا عن قوله لما كان حجة، ولو كان في اثنين لكان قولهما حجة، لا باعتبار اتفاقهما بل باعتبار قوله»[2].

فمعنى هذا أن الإجماع لغو لا فائدة في القول فيه أصلاً، وإنما نهاية أمرهم أنهم سموا السنة باسم الإجماع.

ويبدو أن هذا الاعتراض أثير على الشيعة في عصور متقدمة، فقد نقل بعض شيوخ الشيعة عن الشريف المرتضى أنه قال: «إننا لسنا بادئين بالحكم بحجية الإجماع حتى يرد كونه لغواً، وإنما بدأ بذلك المخالفون، وعرضوه علينا، فلم نجد بداً من موافقتهم عليه.. فوافقناهم في أصل الحكم لكونه حقاً في نفسه، وإن خالفناهم في علته ودليله»[3] أي: أنهم قلدوا لمجرد التقليد والمحاكاة.

وقال صاحب قوامع الفضول أيضاً: «تنعدم فائدة الإجماع لو علم حال شخص الإمام خروجاً أو دخولاً[4] أو حال قوله تقية أو نحوها، لكن الذي يسهل الخطب هو أن عقد باب الإجماع منهم دوننا كي يتجه علينا ذلك»[5].

---

(١) أصول الكافي: ١/١٧٩.

(٢) معالم الدين: ص٤٠٥.

(٣) قوامع الفضول ص٣٠٥.

(٤) يعني خروجاً من الإجماع أو دخولاً فيه.

(٥) قوامع الفضول: ص٣٠٥.

وما دام أهل السنة اعتبروا هذا أصلاً، فلماذا تجارونهم وعقيدتكم في الإمام تناقض القول به أصلاً؟!

ويقول محمد رضا المظفر: «إن الإجماع لا قيمة علمية له عند الإمامية ما لم يكشف عن قول المعصوم.. فإذا كشف على نحو القطع عن قوله فالحجة في الحقيقة هو المنكشف لا الكاشف فيدخل حينئذ في السنة، ولا يكون دليلاً مستقلاً في مقابلها»[1].

ويقول رضا الصدر: «وأما الإجماع عندنا- معاشر الإمامية- فليس بحجة مستقلة تجاه السنة، بل يعد حاكياً لها، إذ منه يستكشف رأي المعصومين عليهم السلام»[2].

ويذكر شيخهم محمد جواد مغنية (وهو من شيوخهم المعاصرين): «أن ثمة تبايناً بين موقف متقدمي الشيعة وبين موقف متأخريهم من مسألة الإجماع، حيث اتفق المتقدمون (من الشيعة) على أن مصادر التشريع أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، وغالوا في الاعتماد على الإجماع حتى كادوا يجعلونه دليلاً على كل أصل وكل فرع، وعد المتأخرون لفظ الإجماع مع هذه المصادر ولكنهم أهملوه، بل لم يعتمدوا عليه إلا منضماً مع دليل آخر في أصل معتبر»[3]. ولكن هذا الكلام ليس على إطلاقه، إذ من المتأخرين من يعد الإجماع دليلاً مستقلاً[4].

---

(١) المظفر/ أصول الفقه/ ٣/٩٢.

(٢) رضا الصدر/ الاجتهاد والتقليد: ص١٧.

(٣) مغنية/ أصول الفقه للشيعة الإمامية بين القديم والحديث/ بحث بمجلة رسالة الإسلام، السنة الثانية، العدد الثالث: ص٢٨٤-٢٨٦.

(٤) فقد ذهب شيخهم الشعراني والذي وصفوه بالعالم المتبحر إلى القول «بحجية الإجماع، وكونه دليلاً مستقلاً. (الشعراني/ تعاليق علمية» على شرح جامع للمازندراني»: ٢/٤١٤)، إذن مايقوله مغنية غير مسلم، لكن الخلاف- فيما ألاحظ- دائر في هذا الأصل بين الأصوليين والإخباريين فنجد الحر العاملي- وهو من الإخباريين- يرى أن «كل ماهو مذكور في هذا البحث في كتب الأصول فهو من العامة (يعني أهل السنة) لادليل عليه، ولاوجه له أصلاً (الفصول المهمة: ص٢١٤). وبإزاء ذلك فإن الأصوليين من الشيعة قد بحثوا هذا «الأصل» وقرروا القول به في =

هذا وإمامهم انقطع ظهوره منذ القرن الثالث، فكيف الطريق للوصول لرأيه الكاشف عن حجية الإجماع

يرى شيخهم الحر العاملي ومن سلك سبيله من الإخباريين أنه يتعذر الوصول لرأيه بعد غيبته، وبالتالي لا يثبت الإجماع، لأنه لا يمكن تحصيل العلم بدخوله فيهم ولا يظن به بعد غيبته، فلا يدرى في البر أم في البحر، في المغرب أم في المشرق[1]. بينما يذهب الأصوليون إلى ثبوت الإجماع، وإمكانية معرفة رأي الإمام.

يقول شيخهم الهمداني في مصباح الفقيه: «إن المدار على حجية الإجماع على ما استقر عليه رأي المتأخرين ليس على اتفاق الكل، بل ولا على اتفاقهم في عصر واحد، بل على استكشاف رأي المعصوم بطريق الحدس[2] من فتوى علماء الشيعة الحافظين للشريعة، وهذا مما يختلف باختلاف الموارد، فرب مسألة لا يحصل فيها الجزم بموافقة الإمام، وإن اتفقت فيها آراء جميع الأعلام.. ورب مسألة يحصل فيها الجزم بالموافقة ولو من الشهرة»[3].

= كتب أصول الفقه عندهم، وإن كان مذهبهم في الإمام لايستجيب للقول به. يقول شيخهم المعاصر- الشعراني- في التأكيد على القول بهذا الأصل: «روى الطبرسي في الاحتجاج عن أبي الحسن علي بن محمد العسكري في حديث طويل قال: «اجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك على أن القرآن حق لاريب فيه عند جميع فرقها فهم في حالة الاجتماع عليه مصيبون وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون لقول النبي- صلى الله عليه وسلم- لاتجتمع أمتي على الضلالة..». قال الشعراني وهو يدل على حجية الإجماع، وكونه دليلاً مستقلاً، وإمكان العلم به، وتصديق لصحة الحديث المشهور «لاتجتمع أمتي على ضلالة».

(الشعراني/ تعاليق علمية: ٢/٤١٤).

(١) عن مقتبس الأثر للحائري: ص٦٣.

(٢) **الحدس** في اللغة: الظن والتخمين (مختار الصحاح مادة: حدس) وقد يراد بالحدس المصطلح الفلسفي وهو الإدراك المباشر لموضوع التفكير..

وهو أشبه عندهم بالرؤية المباشرة والإلهام. المعجم الفلسفي ص٦٩-٧٠).

(٣) مصباح الفقيه: ص٤٣٦، الاجتهاد والتقليد: ص١٧.

فمن هنا يتبين أن الطريق- عندهم- لاكتشاف قول الإمام هو الحدس فانظر كيف يجعلون اكتشاف قول المعصوم بطريق الحدس والظن هو العمدة، وإجماع السلف ليس بعمدة، إنها مفارقات في غاية الغرابة، واتفاق جميع أعلامهم لا يحصل به الجزم بموافقة الإمام، ومجرد الشهرة يحصل بها الجزم ولو لم يحصل اتفاق. إنها مقاييس مقلوبة، كما أنه اعتراف منهم بأن شيوخهم قد يتفقون على ضلالة.

ومع إنكارهم حجية الإجماع في الحقيقة، فقد أثبتوا العمل بقول طائفة مجهولة وترك ما تقوله الطائفة المعروفة، وهذه من ثمار الشذوذ وقد عللوا لهذا المسلك الشاذ بأن الإمام مع الطائفة المجهولة. يقول صاحب معالم الدين: «إذا اختلفت الإمامية على قولين، فإن كانت إحدى الطائفتين معلومة النسب ولم يكن الإمام أحدهم كان الحق مع الطائفة الأخرى، وإن لم تكن معلومة النسب..»(١) حتى اعتبروا وجود هذه الطائفة المجهولة شرطاً لتحقق الإجماع في عصور الغيبة. قالوا: «الحق امتناع الاطلاع عادة على حصول الإجماع في زماننا هذا وماضاهاه من غير جهة النقل، إذ لا سبيل إلى العلم بقول الإمام، كيف وهو موقوف على وجود المجتهدين المجهولين ليدخل في جملتهم ويكون قوله رضي الله عنه مستوراً بين أقوالهم، وهذا مقطوع بانتفائه، فكل إجماع يدعى في كلام الأصحاب مما يقرب من عصر الشيخ إلى زماننا هذا، وليس مستنداً إلى نقل متواتر أو آحاد حيث يعتبر أو مع القرائن المفيدة للعلم، فلابد أن يراد به ما ذكره الشهيد من الشهرة»(٢). العمدة عندهم قول الطائفة المجهولة، وهذا عزيز الوجود، فمنذ ما يقارب عصر شيخ الطائفة الطوسي لم يطلع على مثل هذا، والإجماع الموجود هو الإجماع المنقول(٣). وكأنه

---

(١) معالم الدين: ص٤٠٦.

(٢) معالم الدين: ص٤٠٦.

(٣) الإجماع في اصطلاح الاثنى عشرية ينقسم إلى قسمين:-

١- **الإجماع المحصل**: والمقصود به الإجماع الذي يحصله الفقيه بتتبع أقوال أهل الفتوى. =

قبل عصر الشيخ قد وجد مثل هذا الإجماع. وهؤلاء الذين يرفضون إجماع الصحابة، يبحثون عن قول طائفة مجهولة ليأخذوا به. ثم هم قد أصابوا في عدم الاعتداد بأقوال شيوخهم وإن اتفقت كلمتهم، ولكنهم ضلوا في إعراضهم عما أجمع عليه الصحابة والسلف.

وهم في وصولهم إلى ما يسمى «بالإجماع» عندهم، يتخبطون أيما تخبط حتى صارت إجماعاتهم المتعارضة كرواياتهم المتضاربة التي تلاحظها أثناء مراجعتك لكتاب كالاستبصار أو البحار أو غيرهما، بل إن العالم الواحد تتضارب أقواله في دعوى الإجماع، انظر- مثلاً- ابن بابويه القمي صاحب «من لا يحضره الفقيه» أحد الكتب الأربعة التي عليها مدار العمل عندهم، قالوا عنه: إنه «.. ليدعي الإجماع في مسألة ويدعي إجماعاً آخر على خلافها وهو كثير»[1]. حتى قال صاحب جامع المقال: «ومن هذه طريقته في دعوى الإجماع كيف يتم الاعتماد عليه والوثوق بنقله»[2].

بل إنهم يدعون الإجماع في أمر لا قائل به، يقول شيخهم النوري الطبرسي «ربما يدعي الشيخ والسيد إجماع الإمامية على أمر وإن لم يظهر له قائل»[3]. كما

= ٢- **الإجماع المنقول**: والمقصود به الإجماع الذي لم يحصله الفقيه بنفسه وإنما ينقله له من حصله من الفقهاء سواء أكان النقل له بواسطة أم بوسائط، ثم النقل تارة يقع على نحو التواتر، وهذا حكمه حكم المحصل من جهة الحجية. وأخرى يقع على نحو خبر الواحد، وإذا أطلق قول الإجماع المنقول في لسان الأصوليين فالمراد منه الأخير، وقد وقع الخلاف بينهم في حجيته (المظفر/ أصول الفقه: ٣/١٠١). وقال الأعلمي في مقتبس الأثر للإجماع في اصطلاحات الفقهاء (يعني فقهاء الجعفرية) إطلاقات منها يقولون:

الإجماع: هو القطع برأي الإمام رضي الله عنه، ومنها الإجماع المحصل، وعلق عليه بقوله وهو غير حاصل، ومنها الإجماع المنقول بخبر الواحد وعقب عليه بقوله: وهو مقبول. (مقتبس الأثر: ٣/٦٢).

(١) جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال/ الطريحي: ص١٥.

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) فصل الخطاب: ص٣٤.

ذكر شيخهم الطبرسي وأكد على وجود «الإجماعات المتعارضة من شخص واحد ومن معاصرين أو متقاربي العصر، ورجوع المدعي عن الفتوى التي ادعى الإجماع فيها ودعوى الإجماع في مسائل غير معنونة (كذا) في كلام من تقدم على المدعي، وفي مسائل قد اشتهر خلافها بعد المدعي، بل في زمانه بل ما قبله»[1].

هذا قول الطبرسي وهو الخبير المتتبع لكتبهم، واضطر ليكشف هذا لنصرة مذهبه الذي ألف فصل الخطاب من أجله، ويرد دعوى الإجماع على خلافه فاستفدنا من هذا الاعتراف غير المقصود لذاته لنبين اضطرابهم في هذا الأصل، واضطرابهم في تحديده وفي تطبيقه..

ثم إنهم- وهم يقولون بأن الإجماع هو ما يكشف عن قول المعصوم- لا يطبقون هذا، بل يتتبعون اتفاق أصحابهم لا قول معصومهم. ولهذا قال صاحب معالم الدين حينما ذكر ما قاله أحد كبار شيوخهم من أن العمدة هو كلام المعصوم لا اتفاق الفقهاء بدونه، فقال: «والعجب من غفلة الأصحاب عن هذا الأصل وتساهلهم في دعوى الإجماع عند احتجاجهم به للمسائل الفقهية، حتى جعلوه عبارة عن مجرد اتفاق الجماعة من الأصحاب فعدلوا به عن معناه الذي جرى عليه الاصطلاح من غير قرينة جلية، ولا دليل على الحجية معتداً- كذا- به»[2].

فهم لا يقولون بالإجماع على الحقيقة، ومع ذلك يجعلونه من أصول أدلتهم، ويتناقضون في دعواه، وتطبيقه أيما تناقض. والتناقض في القول دليل بطلانه.

وحتى يتجلى لك الفرق جلياً بين مذهب أهل السنة في القول بحجية الإجماع، وبين مذهب الشيعة في ذلك، فلك أن تتصور أنه لو صدر من إمامهم محمد الجواد، والذي قالوا بإمامته وهو ابن خمس سنين[3]: لو صدر منه وهو

---

(١) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٢) معالم الدين: ص٤٠٥-٤٠٦.

(٣) انظر: بحار الأنوار: ١٠٣/٢٥.

في هذا العمر قول أو رأي، أو نسب إليه عن طريق جماعة من الروافض أنه يقول في أمر شرعي بحكم، أو قول، وخالفته في ذلك الأمة الإسلامية جميعاً، فإن الحجة في رأيه لا في إجماع الأمة[1].

ولو أثر عن منتظرهم- الذي قال التاريخ بأنه لا وجود له- كما سيأتي- قول، ولو عن طريق حكايات الرقاع، وخالفه في هذا القول أو ذلك الحكم المسلمون جميعاً، فإن القول قول هذا المعدوم الذي لم يوجد، ولا عبرة بقول المسلمين جميعاً. قال مفيدهم في تقرير هذا: «فلو قال (يعني الإمام) قولاً لم يوافقه عليه أحد من الأنام لكان كافياً في الحجة والبرهان»[2].

وهذا مذهب في غاية البطلان لا يحتاج إلى مناقشة.

ولهذا قرر المفيد أن هذا مما شذت به طائفته، فقال: «وهذا مذهب أهل الإمامة خاصة، ويخالفهم فيه المعتزلة والمرجئة والخوارج وأصحاب الحديث..»[3].

* ثانياً: ما خالف العامة ففيه الرشاد:

الإجماع عند جمهور المسلمين ينظر فيه إلى إجماع الأمة، لأن الأمة لا يمكن أن تجتمع على ضلالة. قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[4] وقال-

---

(١) وقد جاء في أصول الكافي القول بإمامة الإمام، ولو كان عمره ثلاث سنين.
انظر: (أصول الكافي، كتاب الحجة، باب الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني: ٣٢١/١)، وانظر: (المفيد/ الإرشاد ص٢٩٨، الطبرسي/ أعلام الورى: ص٣٣١.
وفيهما ولو كان ابن أقل من ثلاث سنين»، وبحار الأنوار: ١٠٢/٢٥-١٠٣).

(٢) أوائل المقالات: ص١٠٠.

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة.

(٤) النساء، آية: ١١٥، فمن خرج عن إجماع الأمة فقد اتبع غير سبيل المؤمنين (انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٩٤/١٩). ولذلك عوّل الإمام الشافعي- رحمه الله- في الاحتجاج =

ﷺ-: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس»[1].

وروي عنه- ﷺ- عدة روايات في أن هذه الأمة «لا تجتمع على ضلالة»[2].

= على كون الإجماع حجة تحرم مخالفته بهذه الآية الكريمة، وذلك بعد التروي والفكر الطويل، وهو من أحسن الاستنباطات وأقواها، وإن كان بعضهم قد استشكل ذلك فاستبعد الدلالة منها (تفسير ابن كثير: ١/٥٩٠). ولشيخ الإسلام تحقيق بديع حول هذه الآية والإجماع (انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٩/١٧٨، ١٧٩، ١٩٢ ومابعدها، وانظر: تفسير القاسمي: ٥/٤٥٩ ومابعدها).

قال الإمام ابن كثير «قوله: ﴿**ويتبع غير سبيل المؤمنين**﴾ هذا ملازم للصفة الأولى، ولكن قد تكون المخالفة لنص الشارع، وقد تكون لما اجتمعت عليه الأمة المحمدية فيما علم اتفاقهم عليه تحقيقاً، فإنه قد ضمنت لهم العصمة في اجتماعهم من الخطأ تشريفاً لهم وتعظيماً لنبيهم.

وقد وردت أحاديث صحيحة كثيرة في ذلك.. ومن العلماء من ادعى تواتر معناها.

(تفسير ابن كثير: ١/٥٩٠).

(١) رواه مسلم في كتاب الجهاد، باب قول النبي- صلى الله عليه وسلم-: «لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لايضرهم من خالفهم» ٢/١٥٢٤.

والحديث بهذا المعنى أخرجه- أيضاً- البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق: ٨/١٤٩.

(٢) قال السخاوي: «حديث مشهور المتن ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع وغيره (المقاصد الحسنة ص٤٦٠). فروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله أجاركم من ثلاث خلال (ومنها) وأن لاتجتمعوا على ضلالة. رواه أبو داود في سننه: ٤/٤٥٢ (رقم ٤٢٥٣). قال الحافظ في التلخيص في إسناده انقطاع، وقال في موضع آخر سنده حسن (عون المعبود: ١١/٣٢٦) وروى الإمام أحمد عن أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «سألت الله عز وجل أن لايجمع أمتي على ضلالة فأعطانيها» (المسند ٦/٣٩٦) قال الحافظ في التلخيص: «.. رجاله ثقات لكن فيه راو لم يسم» (عون المعبود: ١١/٣٢٦). وروى الترمذي عن ابن عمر «أن الله تعالى» لايجمع أمتي أو قال: أمة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ إلى النار». قال أبو عيسى: حديث غريب من هذا الوجه (سنن الترمذي ٤/٤٦٦) (رقم ٢١٦٧). وقال ابن حجر في تخريج المختصر: حديث=

هذا بالنسبة لجمهور المسلمين، أما طائفة الشيعة فالنظر عندهم في الإجماع إلى الإمام لا إلى الأمة، والاعتبار بمن دان بإمامة الاثنى عشر بشرط أن يكون من ضمنهم الإمام، أو يكون إجماعهم كاشفاً عن قول الإمام- كما قدمنا- ولا يلتفت إلى اتفاق العلماء المجتهدين من أمة محمد ﷺ.

بل الأمر أعظم من عدم اعتبار إجماعهم، حيث تعدى ذلك إلى القول بأن مخالفة إجماع المسلمين فيه الرشاد، وصار مبدأ المخالفة أصلاً من أصول الترجيح عندهم، وأساساً من أسس مذهبهم، وجاءت عندهم نصوص كثيرة تؤكد هذا المبدأ وتدعو إليه.

ففي أصول الكافي سؤال لأحد أئمتهم يقول: إذا «... وجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة (يعني أهل السنة) والآخر مخالفاً لهم بأي الخبرين يؤخذ؟ فقال: ما خالف العامة ففيه الرشاد، فقلت (القائل هو الراوي) جعلت فداك، فإن وافقها الخبران جميعا؟ قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل حكامهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر، قلت: فإن وافق حكامهم الخبرين جميعا؟ قال: إذا كان ذلك فارجئه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات»[1].

= غريب خرجه أبو نعيم في الحلية، واللالكائي في السنة ورجاله رجال الصحيح لكنه معلوم، فقد قال الحاكم: لو كان محفوظاً حكمت بصحته على شرط الصحيح، لكن اختلف فيه على معتمر بن سليمان على سبعة أقوال فذكرها، وذلك مقتضي للاضطراب والمضطرب من أقسام الضعيف (عن فيض القدير ٢/ ٢٧١). ورواه ابن ماجة بلفظ «إن أمتي لاتجتمع على ضلالة» (سنن ابن ماجة- كتاب الفتن- باب السواد الأعظم ٢/١٣٠٣) (رقم ٣٩٥٠). وأورده السيوطي في الجامع ورمز له بالصحة (فيض القدير: ٢/٤٣١). لكن قال السندي: «وفي الزوائد في إسناده أبو خلف الأعمى، واسمه حازم بن عطاء وهو ضعيف (حاشية السندي على سنن ابن ماجة: ٢/٤٦٤)، وقال العراقي في تخريج أحاديث البيضاوي: «جاء الحديث بطرق في كلها نظر: (المصدر السابق). وقال ابن حجر: «له طرق لايخلو واحد منها من مقال» (عن فيض القدير: ٢/ ٢٠٠) وقد أورده أصحاب الأصول محتجين به. انظر: المستصفى: ١/١٧٥، والإحكام للآمدي: ٢١٩/١.

(١) الكليني/ أصول الكافي: ١/٦٧-٦٨، ابن بابويه القمي/ من لايحضره الفقيه: ٣/٥، الطوسي/=

وذكر ثقتهم الكليني أن من وجوه التمييز عند اختلاف رواياتهم قول إمامهم: «دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم»[1].

وقال أبو عبد الله- كما يفترون- «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا بما خالف القوم»[2].

وعن الحسن بن الجهم قال: قلت للعبد الصالح[3]- رضي الله عنه-: «هل يسعنا فيما ورد علينا منكم إلا التسليم لكم؟ فقال: لا والله لا يسعكم إلا التسليم لنا، فقلت: فيروى عن أبي عبد الله شيء، ويروى عنه خلافه فبأيهما نأخذ؟ فقال: خذ بما خالف القوم (إشارة لأهل السنة) وما وافق القوم فاجتنبه»[4].

ويعللون الأخذ بهذا المبدأ بما يرويه أبو بصير عن أبي عبد الله قال: «ما أنتم والله على شيء مما هم فيه، ولا هم على شيء مما أنتم فيه، فخالفوهم فما هم من الحنيفية على شيء»[5].

ويغرر هؤلاء الزنادقة الذين يبغون في الأمة الفرقة والخلاف، بأولئك الأتباع الجهال الذين تعطلت ملكة التفكير عندهم بعد ما شحنت نفوسهم بما يسمى «محن آل البيت» و«خدرت» عقولهم بما يقال لهم من ثواب كبير ينتظرهم بمجرد حب آل البيت، غرر هؤلاء الزنادقة بأولئك الأتباع فقالوا: إن الأصل في هذا المبدأ «أن علياً- رضي الله عنه- لم يكن يدين الله بدين إلا خالف- كذا- عليه الأمة إلى غيره إرادة لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عن الشيء الذي لا

= التهذيب: ٦/١ : ٣٠، الطبرسي/ الاحتجاج ص١٩٤، الحر العاملي/ وسائل الشيعة: ١٨/٧٥-٧٦.

(١) أصول الكافي/ خطبة الكتاب ص٨، وانظر: وسائل الشيعة: ١٨/٨٠.

(٢) وسائل الشيعة: ١٨/٨٥.

(٣) هذا اللقب المراد به الإمام.

(٤) وسائل الشيعة: ١٨/٨٥.

(٥) الموضع نفسه من المصدر السابق.

يعلمونه، فإذا أفتاهم جعلوا له- كذا- من عندهم ليلتبسوا- كذا- على الناس[1].

مع أنهم يقولون بأن عمر كان يستشيره في كل صغيرة وكبيرة، ويأخذ بقوله ويعمل بفتواه، وأن الصحابة كانت ترجع إليه في مشكلاتهم[2]، وأن عمر قال: لا عشت في أمة لست لها يا أبا الحسن[3]. لا عشت لمعضلة لا يكون لها أبو الحسن[4].

فأي القولين نأخذ به ونصدقه؟ ولكن هذا هو دأب هؤلاء الوضّاع التناقض، وهذه ثمار الكذب.

كما يوصون أتباعهم بالوصية التالية والتي تعمق الخلاف وتضمن استمراره، وتكفل لهذه الفئة العزلة عن جماعة المسلمين وإجماعهم- عن علي بن أسباط قال: قلت للرضا- رضي الله عنه-: يحدث الأمر لا أجد بدّاً من معرفته، وليس في البلد الذي أنا فيه أحد أستفتيه من مواليك، قال: ائت فقيه البلد، فاستفته عن أمرك، فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه، فإن الحق فيه[5].

وعلق على هذا النص أحد شيوخهم، فقال: «من جملة نعماء الله على هذه الطائفة المحقة أنه خلى بين الشيطان وبين علماء العامة، فأضلهم في جميع المسائل النظرية حتى يكون الأخذ بخلافهم ضابطة لنا، ونظيره ما ورد في حق النساء شاوروهن وخالفوهن»[6].

هذه النصوص في منتهى الخطورة، وهي من وضع زنديق ملحد أراد الكيد

---

(١) ابن بابويه/ علل الشرائع: ص٥٣١، وسائل الشيعة: ٨٣/١٨.

(٢) انظر: منهاج السنة حيث نقل كلام ابن المطهر في ذلك: ١٦٠/٤.

(٣) مناقب آل أبي طالب: ٤٩٢/١-٤٩٣، الصادقي/ علي والحاكمون: ص١٢٠.

(٤) الإرشاد للمفيد ص٩٧-٩٨، مناقب آل أبي طالب: ٤٩٤/١.

(٥) ابن بابويه/ علل الشرائع: ص٥٣١، الطوسي/ التهذيب: ٢٩٥/٦، وسائل الشيعة: ٨٢/١٨-٨٣، وبحار الأنوار: ٢٣٣/٢.

(٦) الحر العاملي: الإيقاظ من الهجعة ص ٧٠-٧١.

للأمة ودينها، وأراد أن يفتح للقوم باباً واسعاً للخروج من الإسلام، حيث يتجهون إلى مخالفة كل أمر من الدين عليه أمة الإسلام. وكيف يدعو قوم هذه عقائدهم إلى التقريب؟! وكيف يزعمون إمكانية اللقاء مع أهل السنة الذين يكون الرشد في خلافهم؟!

□ الجانب النقدي لهذه المقالة:

بالإضافة إلى ما ألمحنا إليه في أثناء العرض نوضح هذه المسألة أكثر، فأقول: أما ثبوت حجية الإجماع، فقد تكفلت كتب الأصول ببيانه، والاستدلال عليه بما يغني ويكفي.

والشيعة تقر بالإجماع اسماً، وتخالفه في الحقيقة- كما سلف-.

وقد نقل شيخهم المعاصر مغنية اتفاق شيعته القدماء على القول بالإجماع، وأن المتأخرين عدوه من أصول أدلتهم، ولكن لم يعتمدوا عليه[1]، وهذا يعني أنهم خالفوا الإجماع الذي عدوه من أصول أدلتهم، أو أن قدماء الشيعة قد أجمعوا على ضلالة، أو أن متأخريهم خالفوا الحق الذى أجمع عليه متقدموهم.. والحقيقة أن مآل الجميع إلى الإنكار، وإن كثر ادعاء بعضهم في هذا الباب لاسيما في كتب الأصول عندهم، ذلك أن دعوى الإجماع عند التمحيص مجرد لغو لا حقيقة له.

ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن حيرتهم في الوصول إلى هذا الإجماع الذي يدعونه برهان جلي يدل على أنهم ليسوا على شيء، ومن أوضح الأمثلة على ذلك اشتراطهم وجود عالم مجهول النسب لتحقق الإجماع على اعتبار أن يكون هو الإمام الغائب، وقد اعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك من أعظم الجهل، حيث قال: رأيت في كتب شيوخهم أنهم إذا اختلفوا في مسألة على قولين، وكان أحد القولين يعرف قائله، والآخر لا يعرف قائله، فالصواب عندهم القول الذي لا

---

(١) انظر: ص (٤٠٦).

يعرف قائله. قالوا: لأن قائله إذا لم يعرف كان من أقوال المعصوم فهل هذا إلا من أعظم الجهل».

وتعجب كيف يجعلون عدم العلم بالقول وصحته، دليلاً على صحته، وقال من أين يعرف أن القول الآخر الذي لم يعرف قائله إنما قاله المعصوم؟ ولم لا يجوز أن يكون المعصوم قد وافق القول الذي يعرف قائله، وأن القول الآخر قد قاله من لا يدري ما يقول، بل قاله شيطان من شياطين الجن والإنس. فهم أثبتوا الجهل بالجهل، حيث جعلوا عدم العلم بالقائل دليلاً على أنه قول المعصوم. وهذه حال من أعرض عن نور السنة التي بعث الله بها رسوله، فإنه يقع في ظلمات البدع ظلمات بعضها فوق بعض[1].

وقد انتقدهم شيخهم الحر العاملي «صاحب الوسائل» على هذا المسلك[2]، فقال: «وقولهم باشتراط دخول مجهول النسب فيهم أعجب وأغرب، وأي دليل دل عليه؟ وكيف يحصل مع ذلك العلم بكونه هو المعصوم أو الظن به»[3].

وأمر آخر لا يقل عن هذا، وهو كيف يجعل قول طفل عمره خمس سنين لم يخرج عن طور الحضانة بمنزلة إجماع الأمة بأسرها، بل يرفض إجماع الأمة ويؤخذ بقول صبي أو معدوم، هذا في غاية الفساد.

وإذا بحثت عن إجماعهم (الاسمي) الذي يكشف عن رأي المعصوم- كما يزعمون- لم تجد إلا روايات يعارض بعضها بعضاً، كما ترى ذلك في روايات التهذيب والاستبصار. وقد صرح به شيخ الطائفة في مقدمة التهذيب، وذكر أن هذا من أسباب خروج الكثير من التشيع- كما مرّ-[4].

---

(١) منهاج السنة: ٣/٢٦٥-٢٦٦.

(٢) لأنه من الإخباريين الذين لايقولون بدليل الإجماع.

(٣) عن مقتبس الأثر: ٣/٦٣.

(٤) انظر: ص (٣٦١).

ثم يلحظ أن أهم مسألة عند الشيعة وهي مسألة الإمام قد تضاربت في تعيينه فرق الشيعة، واختلفت مذاهبهم، واضطربت اتجاهاتهم حوله بشكل كبير، كما حفلت ببيانه وتفصيله كتب المقالات عند الفريقين، فأين تحقق الإجماع وأصل المذهب تنخر فيه الاختلافات، وتدور في شأنه المنازعات.

وترى كذلك أن دعاوى الإجماع عندهم متعارضة متضاربة. وما انفردت به الشيعة عن الجماعة وادعت الإجماع عليه هي أقوال في غاية الفساد سواء في الأصول أو الفروع، كإيمانهم بذلك المنتظر الذي لم يولد، ومبالغاتهم في أوصاف الإمام ومعجزاته، وإلى آخر ما شذوا به مما سيأتي بسطه وبيانه. بل قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله-: «الشيعة ليس لهم قول واحد يتفقون عليه»[(١)].

وهذا حق اعترفت به الشيعة نفسها، حيث جاء في أصول الكافي: «عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر- رضي الله عنه- قال: سألته عن مسألة فأجابني، ثم جاءه رجل فسأله عنها، فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاءه رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: ياابن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه؟ فقال: يازرارة، إن هذا خير لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا، ولكان أقلّ لبقائنا وبقائكم»[(٢)].

فهذا يؤكد أن من أصول مذهبهم بحكم عقيدة التقية اختلاف أقوالهم وتباين آرائهم، حتى لا يقف- بزعمهم- الأعداء على حقيقة مذهبهم، فكان من أثر ذلك أن ضاع المذهب، ولم يعرف حقيقة رأي الأئمة، فكيف يمكن تحقق الإجماع على قول أو حكم في ظل هذا الاختلاف والاضطراب.

والإمام أبو جعفر بريء من هذا، لكن هذا من اختراع الزنادقة حتى

---

(١) منهاج السنة: ٢/١٢٩.

(٢) أصول الكافي: ١/٦٥.

لا يعرف الشيعة رأي أبي جعفر وغيره من علماء آل البيت ليتسنى لهم نشر كفرهم وغلوهم، وكل ما كذب هذا الغلو أئمة أهل البيت قالوا هذا تقية.

قال علامة الهند صاحب التحفة الاثنى عشرية: وأما الإجماع فدعواهم أنه من أدلتهم باطل، لأن كونه حجة ليس بالأصالة، بل لكون قول المعصوم في ضمنه، فمدار حجيته على قول المعصوم لا على نفس الإجماع.

وهم ينازعون في ثبوت عصمة الإمام، كما ينازعون في تعيينه. وأيضاً إجماع الصدر الأول- يعني قبل حدوث الاختلاف في الأمة- غير معتبر عندهم، لأنهم أجمعوا على خلافة أبي بكر وعمر.. ومنع ميراث النبي- ﷺ- وحرمة المتعة، وهذا باطل في نظرهم، فإذا كان هذا الإجماع غير معتبر عندهم فبعد حدوث الاختلاف في الأمة وتفرقهم بفرق مختلفة كيف يتصور الإجماع، ولاسيما في المسائل الخلافية المحتاجة إلى الاستدلال وإقامة الحجة القاطعة.

ثم أشار صاحب التحفة إلى صور من التناقض عندهم، حيث إن بعضهم نقل إجماع فرقتهم على أمر وكذبهم وأنكر عليهم بذلك الآخرون منهم. وأن شيخهم (الشهيد الثاني) وهو من أجلة علمائهم قد أفرد فصلاً مستقلاً في أن شيخ الطائفة قد ادعى في مواضع إجماع الفرقة مع أنه قال هو بخلافه في مواضع أخر[١]. ثم نقل صاحب التحفة نص كلامه[٢].

وأقول: إن مذهبهم بأن الإجماع حجة من جهة كشفه عن رأي المعصوم

---

(١) جمع شيخهم زين الدين العاملي، الملقب عندهم بالشهيد الثاني أربعين مسألة ادعى فيها شيخ الطائفة الطوسي الإجماع، وقد خالف أكثرها في موارد أخرى، كما أن بعض شيوخهم يدعي الإجماع فيما يتفرد به، وعلل شيخهم المجلسي لهذه الظاهرة عندهم بقوله: إنهم لما رجعوا إلى الفروع نسوا ما أسسوه في الأصول، فادعوا الإجماع في أكثر المسائل سواء أظهر فيها الخلاف أم لا، وافق الروايات المنقولة أم لا. (انظر: الشيعة في الميزان: ص٣٢٣).
وقد لايكون مرد ذلك النسيان كما يقول المجلسي، بل سبب ذلك أن كتب الفروع عندهم منقولة في الغالب من كتب أهل السنة، فانفصلت عن آرائهم في مسائل الإمامة.

(٢) انظر: التحفة الاثنى عشرية- الورقة ١١٨ (مخطوط)، ومختصر التحفة ص٥١.

فقط لا من جهة أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، كما عليه أهل السنة فوق أن هذا إنكار للإجماع على الحقيقة، فإن في ذلك مخالفة للحديث الثابت عندهم وهو: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[1]. كما أن هذا الحديث أيضاً ورد من طرق أهل السنة كما سبق تخريجه[2].

فلماذا لا يؤخذ بهذا النص الذي يستدل به كل الفريقين وليس ذلك فحسب بل قد ورد أيضاً في الاحتجاج- وهو من كتبهم المعتمدة كما قرر ذلك المجلسي وغيره-رواية عن أبي الحسن علي بن محمد العسكري- رضي الله عنه- في حديث طويل قال: «واجتمعت الأمة قاطبة لا اختلاف بينهم في ذلك على أن القرآن حق لا ريب فيه عند جميع فرقها، فهم في حالة الاجتماع عليه مصيبون وعلى تصديق ما أنزل الله مهتدون لقول النبي- ﷺ-: «لا تجتمع أمتي على الضلالة» فأخبر أن ما أجمعت عليه الأمة، و لم يخالف بعضها بعضاً هو الحق، فهذا معنى الحديث، لا ما تأوله الجاهلون، ولا ما قاله المعاندون من إبطال حكم الكتاب، واتباع حكم الأحاديث المزورة، والروايات المزخرفة، واتباع الأهواء المردية المهلكة التي تخالف نص الكتاب، وتحقيق الآيات الواضحات النيرات..»[3].

فأنت ترى في هذا النص أن إمامهم لم يقل: انظروا إلى ما اتفق عليه الجماعة التي فيها المعصوم، ودعوا رأي الجماعة الأخرى، ولم يقل: ابحثوا عن الجماعة أو الشخص المجهول النسب، فقد يكون المنتظر من ضمن تلك الجماعة، أو يكون هو نفس المجهول النسب، بل قال بأن ما أجمعت عليه الأمة ولم يخالف بعضها بعضاً هو الحق، وبين أن أساس إصابة الحق هو الاعتماد على الكتاب والسنة، وأن إصابة الحق في حالة الإجماع محققة لقول النبي- ﷺ: «لا تجتمع أمتي على

---

(١) انظر: الشعراني/ تعاليق علمية (على شرح الكافي للمازندراني): ٢/٤١٤.

(٢) انظر: ص (٤١٢) من هذه الرسالة.

(٣) بحار الأنوار: ٢/٢٢٥.

ضلالة». وهذا الحديث هو أحد حجج جمهور المسلمين في إثبات حجية الإجماع.

وحذر من اتباع غير ذلك من الروايات المكذوبة.

فلماذا تشذ هذه الطائفة، وتأخذ بتلك الروايات المكذوبة، وتدع قول إمامها، وتفارق الأمة، وتنبذ إجماعها، وتأخذ برأي طفل صغير أو معدوم، وتدع ما أجمعت عليه أمة الإسلام، كل ذلك لأن زنديقاً وضع لها أصلاً يقول بأن ما خالف العامة فيه الرشاد «فجعلوا مخالفة أهل السنة والجماعة الذين هم على ما كان عليه الرسول وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين أصلاً للنجاة فصار كلما فعل أهل السنة شيئاً تركوه، وإن تركوا شيئاً فعلوه، فخرجوا بذلك عن الدين رأساً، وذلك هو الضلال المبين والهلاك باليقين»[1].

والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾[2].

ولو كان هذا الأصل أعني قولهم: ما خالف العامة- أي أهل السنة- فيه الرشاد لو كان هذا من عند الأئمة كما تزعم هذه الزمرة لكان الأئمة أسبق الناس إلى تطبيقه على أنفسهم، والواقع الذي يوافقنا شيوخ الشيعة عليه أن علياً- رضي الله عنه- لم يشذ عن الصحابة، بل إنه كما يقول شيخهم الشريف المرتضى: «دخل في آرائهم، وصلى مقتدياً بهم، وأخذ عطيتهم، ونكح سبيهم، وأنكحهم، ودخل في الشورى»[3]. وغير ذلك، ولم يذهب إلى مخالفتهم في شيء مما أجمعوا عليه، وكان رضي الله عنه يكره الاختلاف، كما روى البخاري عن علي- رضي الله عنه- قال: «اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف حتى يكون الناس جماعة»[4].

قال ابن حجر: قوله: «فإني أكره الاختلاف» أي: الذي يؤدي إلى النزاع.

---

(١) الألوسي/ كشف غياهب الجهالات/ الورقة (٦).

(٢) النساء، آية: ١١٥.

(٣) المرتضى/ تنزيه الأنبياء: ص/١٣٢.

(٤) صحيح البخاري (مع فتح الباري): ٧/٧١.

قال ابن التين: يعني مخالفة أبي بكر وعمر، وقال غيره: المراد المخالفة التي تؤدي إلى النزاع والفتنة، ويؤيده قوله بعد ذلك «حتى يكون الناس جماعة»[1].

وكل ما ينفرد به الشيعة وتشذ به ليس من «هدي» علي- رضي الله عنه- وكان علي- رضي الله عنه- مع الأمة في إجماعها، لأن فيه الرشاد، لا في مخالفتهم كما تدعيه هذه الزمرة الحاقدة على الأمة، والتي تبغي فيها الفرقة والشتات، ولهذا لم نجد إجابة عن موافقة علي- رضي الله عنه- للأمة إلا بدعوى التقية، أي نفاق عليّ للصحابة- برأه الله مما يفترون- وهي دعوى تتناقض مع العقل والتاريخ، فضلاً عن الشرع والدين.

فلم يستطع شيوخ الشيعة- كما ترى- أن يثبتوا علىّ علي تطبيقه لهذا الأصل المفترى، بل أقروا بموافقته للأمة على لسان شيخهم الشريف المرتضى، وحتى إبّان خلافته، وامتلاكه لزمام الأمور والتي تنتفي معها «التقية» لم يقدروا على إنكار موافقته للأمة. يقول شيخهم نعمة الله الجزائري: «ولما جلس أمير المؤمنين- عليه السلام- على سرير الخلافة لم يتمكن من إظهار ذلك القرآن وإخفاء هذا لما فيه من إظهار الشنعة على من سبقه، كما لم يقدر على النهي عن صلاة الضحى، وكما لم يقدر على إجراء المتعتين متعة الحج ومتعة النساء.. وكما لم يقدر على عزل شريح عن القضاء، ومعاوية عن الإمارة»[2].

فثبت بنقل الفريقين أن أمير المؤمنين لم يفارق إجماع الأمة، وأن الإمامية قد خالفت سيرته حينما وضعت لنفسها مبدأ مخالفة الأمة، فليست له بشيعة، وليس لها بإمام.

* * *

---

(١) فتح الباري: ٧/٧٣.

(٢) الأنوار النعمانية: ٢/٣٦٢.